كفاح شعب مصر:(١)

# عصر محمد علي

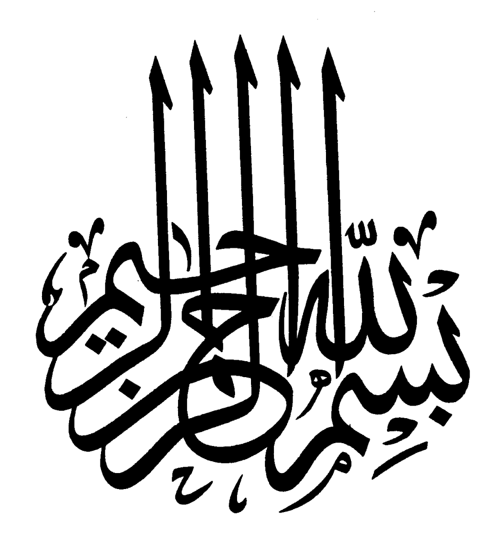
الجزء الأول

تأليف

دكتور/ محمد مورو




٢٣ ش سكة المدينة - ناهيا - جيزة - ج . م . ع
تليفاكس / ٣٢٥٠٢٠٢


بسم الله الرحمن الرحيم

اسم الكتاب : كفاح شعب مصر (١)

عصر محمد على

المؤلـــف : د.محمد مورو

الغـــلاف : أحمد يحيي البدوى

رقم الإيداع : ٢٠٠٧/٨١٤٤

الطبعة الأولى: مايو / ٢٠٠٧م

ربيع ثاني ١٤٢٨هـ





٢٣ شارع سكة المدينة - ناهيا - إمبابة - جيزة ت ٣٢٥٠٢٠٢

# (١) عصر محمد علي

لا شك أن محمد علي قد أحدث تغيرات جوهرية في بنية الواقع السياسي والاجتماعي للعالم الإسلامي عمومًا ومصر خصوصًا في بداية القرن التاسع عشر، ولا شك أن مجمل سياسات وتحركات محمد علي أبان حكمه لمصر سنة(١٨٠٥-١٨٤٠) ألقت بكثير من الظلال على أوضاع الخلافة الإسلامية، والعالم الإسلامي- ومصر- وبالنسبة لمصر فمازالت تلقي بظلالها حتى اليوم، ويمكننا أن نقول أن محمد علي كان حاكمًا ذكيًا وقويًا، ويمكننا أن نقول أنه أدخل إصلاحات هائلة وتغييرات في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر أبان حكمه امتدت إلى ما بعده، بل وامتدت بعض آثارها إلى يومنا هذا.

وقد اختلفت التقديرات كثيرًا في الأهداف الحقيقية لأعمال محمد علي، فعلى حين يرى بعض المؤرخين أن محمد علي كان يهدف إلى تكوينا إمبراطورية ترث دولة الخلافة نفسها، وأنه في سبيل ذلك حول مصر إلى قاعدة اقتصادية وعسكرية ضخمة لتحقيق مشروعه، يرى البعض الآخر أن محمد علي كان صاحب مشروع قومي عربي.

ويرى الأستاذ أسامة حميد[١] أن حكم محمد علي كان هو الأساس الذي بنيت عليه الدولة العلمانية في مصر والتي استمرت حتى الآن.

أما الأستاذ طارق البشري[٢] فيرى أن حكم محمد علي وبناء دولته كان هو القاعدة لتكوين الجامعة الوطنية المصرية في العصر الحديث وأنــه فــي البدء كانت الدولة، وأن الدولة المصرية هي المؤسسة القومية التي قام علــى أكتافها بناء الجامعة السياسية المصرية، وأن الجامعة الوطنية المصــرية لــم تنشأ بجهود الأفكار أو الأحزاب إنما كانت الدولــة والجــيش همــا المبــدأ والمنطلق، وأن التنظيم المصري كان سابقًا على الوعي المصري.

أما الدكتور محمد شفيق غربال [٣] فيرى أن محمد علي كان عثمانيــا في الأهداف مملوكي الأساليب تحصل مشروعه السياسي في أحيــاء العــالم الإسلامي العثماني، ووافقه على هذا الرأي الأستاذ طــارق البشــري، وفــي الواقع فأننا نرى أن مفتاح فهم أهداف محمد علي تكمن في رغبته فــي بنــاء مجد شخصي له ولأولاده من بعده، وأنه استخدم كــل الوســائل والأســاليب لتحقيق ذلك، وأن ذلك أقتضى تداخل الإسلامية والمصرية والعربية والعلمانية أو أسسها الأولى في دولته بحيث أن أي باحث يمكن أن يجد مــن الأســانيد والوقائع ما يؤكد أو ينفي تلك الفكرة أو غيرها من وراء أهداف محمد علــي الحقيقية، وهكذا فلا غرابة في اختلاف المؤرخين في تحديد أهــداف محمــد علي.

على أن كل ذلك لا ينبغي أن يكون هدف الباحث الذي يقرأ التاريخ من أجل المستقبل، إن علينا أن نحدد الظروف الموضوعية التي أحاطت بمصــر والعالم الإسلامي وقتها لتمكيننا بعد ذلك من وضع النقاط على الحروف وتقييم أهداف محمد علي، وهل كان في الاتجاه الصحيح أم كان في الاتجاه الخطأ؟

وهل كانت التغيرات الكبرى التي أحدثها في صالح الأمة الإسلامية أم كان العكس هو الصحيح؟

وكما قلنا دائمًا أننا لن ندخل في النوايا، لأن خفايا القلوب لا يعلمها إلا الله، ولن نلجأ إلى البحث عن مؤامرة أو تفسيرًا سحريًا لظهور محمد علي وممارسته، ولكننا سنضع أمامنا أعماله لنقيمها من منظور اتفاقها أو تعارضها مع أهداف الأمة الإسلامية وصراعها مع الاستعمار، وبديهي هنا أننا منحازون إلى رؤية إسلامية محددة تختلف بالطبع مع رؤية المؤرخين العلمانيين بحيث أنه يمكن أن نرى شيئًا صالحًا قد يراه المؤرخون العلمانيون طالحًا بالنظر إلى قاعدة القياس لدينا التي تختلف عن قاعدة القياس لديهم.

وإذا قلنا أن الأهداف العليا للمسلمين هي أرضاء الله تعالى، وتحقيق الهدف من استخلافه للإنسان في الأرض، وأنه ينشق عن هذه القاعدة أهداف أخرى مثل حمل لواء التحرير للعالم كله وتخليصه مما به من ظلم وشرك واستكبار، وأنه لتحقيق ذلك لابد من وجود أمة إسلامية واحدة يمتلك أبناؤها الإصرار الجاد على نشر دعوتهم لكان علينا أن نقيس كل عمل بالنظر إلى آثاره على وحدة الأمة إيجابياتها، قدرتها على مواجهة مؤامرات الاستكبار، وتحقيق الحرية للإنسان المسلم وغير المسلم وغيرها من الأمور التي تدعم رسالة الأمة.

كانت أحوال الأمة الإسلامية في بداية القرن التاسع عشر كالتالي:

– خلافة إسلامية عثمانية تحقق وحدة المسلمين لديها من الأخطـاء والفسـاد الداخلي ما لديها، محاطة بقوى استعمارية تريد الإجهاز عليها أو توهين قوتها على الأقل تمهيدًا للإجهاز عليها، فتن مختلفة يقوم بها عملاء الاستعمار تحت مسميات كثيرة ،أقليات أو زعماء مسـلمون أغبيـاء يخـدمون مخططـات الاستعمار بوعي أو بدون وعي، ومن الطبيعي أن يتجه المسلم المخلص فـي ذلك الوقت إلى كل ما يدعم وحدة الأمة تحت راية الخلافة، كل ما يقوي تلك الوحدة ضد مؤامرات الاستعمار، وأن يقف في نفس الوقت ضـد الأخطـاء والفساد داخل جسم الخلافة، وبشكل يدعم قوتها ولا يضعفها.

– دول استعمارية أوروبية تحمل روحًا صليبية، تريد إثارة القلاقل وإضعاف وحدة المسلمين، واقتطاع أجزاء من جسم الخلافة تتآمر مع بعضها من أجـل السيطرة على العالم الإسلامي، والقضاء على وحدته وتلك الدول كانت فـي حالة صعود وقوة بعد أن نفضت عن كاهلها آثار التخلف وقطعت شوطًا فـي التقدم العلمي والعسكري لا بأس به.

وكانت المحاولة الاستعمارية الأولى هي الحملـة الفرنسـية علـى مصـر (١٧٩٨– ١٨٠١) ثم حملة فريزر(١٨٠٧) وقد فشلت الحملتان فشلاً ذريعًـا وعرفت أوروبا أن هناك عددًا من العوامل مازلـت كافيـة لصـمود العـالم الإسلامي، وحددت تلك العوامل في سيادة فكرة الوحدة الإسـلامية "الجامعـة الإسلامية" وتغلغل روح الجهاد لدى الجماهير المسلمين، ارتبـاط الجمـاهير بزعماء مجاهدين وخاصة علماء الإسلام والأزهريين خصوصًا ووجود نمـط

اقتصادي واجتماعي يسمح بقيام الجماهير بدورها في الجهاد وتحـت قيـادة العلماء برضا الحكام أو حتى بعدم رضاهم.

وكان من الطبيعي أن تعاود القوى الاستعمارية بعد فشلها في حملتي نـابليون وفريزر محاولاتها للسيطرة على العالم الإسلامي عمومًا ومصر خصوصًـا، وكان من الطبيعي أيضًا أن تحاول تدمير العوامل التي تسببت في فشل هاتين الحملتين واستمرار صمود المسلمين، ووفقًا للإطار السـابق يمكننـا دراسـة وتقييم محمد علي.

## (٢) القضاء على زعماء الأمـــة

تمخضت حركة الجهاد الشعبي في مصر ضد الحملة الفرنسية، ثم ضد حملة فريزر، وكذلك قيام زعماء الأمة بفرض إرادة الجماهير أكثر من مـرة سواء في اختيار الوالي أو إلغـاء القـرارات المجحفـة بالشـعب وخاصـة الضرائب، بل ووصل وعي هؤلاء الزعماء وثقتهم في الجماهير أنهم كـانوا يرفضون قرارات السلطان العثماني إذا ما تعارضت مع مصالح الجمـاهير، واستمر ذلك التواصل التاريخي بين الأمة وعلماء الدين والأشـراف ضـمانًا قويًا لاستمرار حيوية الأمة وقدرتها على المواجهة وتحريكها للجهاد برضـا الحكام أو بدون رضاهم، وكذلك في وضع رقابة شعبية على الحكام، وكـان صعود نجم تلك الحركة الجماهيرية عقب نجاحها في التصدي للغزو الخارجي مرتين ولفرض إرادتها ضد الحكام وحتى السلطان، كان ذلك كفيلاً بظهـور وتطور نمطا من الحكم أكثر إسلامية ويتيح قدرًا هائلاً من الحريات ويحد من

جور وفساد واستبداد الحكام، ولعل ذلك كله كان المطلوب لعــلاج ســلبيات الحكم في الخلافة العثمانية سواء في إطار السلطة أو في الولايات التابعة لها، وكان هذا يمكن أن يؤدي إلى تقوية الخلافة الإسلامية وتخليصها من سلبياتها.

وهكذا كان هذا النمط من الممارسة الجماهيرية تحــت قيــادة العلمــاء عنصرًا هامًا وإيجابيًا لوحدة المسلمين وحفظ ديارهم من الغزو الخارجي أبان ضعف الخلافة أو فساد الولاة.

كان السيد عمر مكرم هو الزعيم الفذ الذي أمتلك الوعي وإدراك الفرق بين الممارسة التي تهدم الخلافة وتعرض وحدة المسلمين للخطر وبــين تلــك الممارسة التي تقوي الخلافة والوحدة، وفــي نفــس الوقــت تقــوي شــوكة الجماهير، وتوقف جور الحكم وتقلل أو تقضي أو تتصدى للفساد.

كان السيد عمر مكرم رجلاً صلبًا شامخًا، لم تلن قناته ولــم تزعزعــه الكوارث ولا التهديدات، وظل يمثل النزاهة والاستقامة حتى آخر حياته.

واستمرارا للرسالة التي حملها السيد عمــر مكــرم ومعــه العلمــاء المجاهدون فإنه ومعه العلماء قد وقفوا مع الجماهير ضد محمد علي عندما قام الأخير بفرض ضرائب غير مشروعة على الشعب، وقامت شرطته باعتقــال أحد طلاب الأزهر أثناء المصادمات مع الجمــاهير التــي قصــدت العلمــاء للشكوى من الضرائــب (١٨٠٩).

وأوفد محمد علي سكرتيره "ديوان أفندي" لمقابلة الشيوخ وتعرف نيـتهم فأصروا على عدم مقابلته والاكتفاء بالطلب الذي قدموه بأبطـال الضـرائب، وكان معنى ذلك إعلان الغضب والاحتجاج وتحميس الجماهير على الثـورة حتى يتراجع محمد علي عن فرض الضرائب.

يقول الجبرتي " حضر ديوان أفندي وقال إن الباشا يسلم عليكم ويسـأل عن مطالبكم، فعرفوه بما سطروه إجمالا وبينوه له تفصيلاً، فقال ينبغي ذهابكم إليه وتخاطبونه شفاهة بما تريدون وهو لا يخالف أوامركم ولا يرد شـفاعتكم وإنما القصد أن تلاطفوه في الخطاب لأنه شاب مغرور جاهل وظالم وغشوم ولا يقبل نفسه التحكم وربما حمله غروره على حصول ضرر بكم، وعدم إنفاذ الغرض، فقابلوه بلسان واحد لا نذهب إليه أبدًا ما دام يفعل هذه الفعال، فـإن رجع عنها وأمتنع عن إحداث البدع والمظالم عن خلق الله رجعنا إليه وترددنا عليه كما كنا في السابق، فإننا بايعناه على العدل لا على الظلم والجور، فقال: لهم ديوان أفندي وأنا قصدي أن تخاطبوه شفاهة، ويحصل إنفـاذ الغـرض، فقالوا لا نجتمع إليه أبدًا ".

ولعل ما يلفت النظر في رواية الجبرتي أن العلماء يتصرفون كما لـو كانوا قوة سياسية مستقلة، وقد كانت كذلك، بيدها الحل والـربط، كمـا أنهـم منحازون إلى الجماهير وليسوا أدوات في يد الحاكم يبـرر بهـا تصـرفاته الظالمة ويسبغ بهم على تلك التصرفات شرعية زائفة، وأنهم باسم الجمـاهير هم مصدر السلطات، وأن الوالي لا يحكم إلا برضاهم، ولعـل هـذا الـوعي المبكر يرد على بدعة الحكم الثيوقراطي المزعوم التي يتشدق بها العلمانيون

في إطار هجومهم على نمط الحكم الإسلامي، فها هم علماء الإسلام يقولـون أنهم بايعوا محمد علي على العدل لا على الظلم، أي أنهـا بيعـة مشـروطة بالتزام العدل وليست بيعة مطلقة، ويمكننا أن نلاحظ أيضًا في رواية الجبرتي استخدام العلماء لأسلوب المقاطعة لإذكاء حماس الجماهير، وللضـغط علـى الحاكم لرفع الضرائب.

وبديهي أن محمد علي قد أدرك ما تنطوي عليه هـذه المقاطعـة ومـا يترتب عليها من النتائج، فبادر إلى الإفراج عن الطالب الأزهـري المعتقـل ليفهم الناس أنه لا ظلم ولا حبس ولا تعذيب، ثم أخذ يضيع الوقت حتى يتسنى له امتصاص ثورة الجماهير، وفصم وحدة العلماء.

واستطاع أن يستمل إليه شيخان هما الشيخ محمد المهدي، والشيخ محمد الدواخلي وناظر المهمات "محمد أفندي طبل"، وأتفق معهم على خطة للقضاء على زعامة السيد عمر مكرم، وبعد أن كان العلماء يدًا واحدة أنضم الشيخان المهدي والدواخلي إلى معسكر محمد علي، وأخذا يدافعان عنه أمام العلمـاء، وأمام نقضهم للعهد الذي أتخذه العلماء جميعًا، تمسك السيد عمر مكرم بموقفه من المقاطعة وأتهمهما بنقض العهد، وهنا استخدم محمد علي كل من المهدي والدواخلي في الإيقاع بعمر مكرم الذي أصر على موقفه بمقاطعة محمد علي والإصرار على رفع الضرائب، واستطاع المتآمرون أن يستميلوا عددًا آخـر من المشايخ عن طريق الرشوة أو استخدام ما في نفوسهم من حسد للسيد عمر مكرم، وقرروا أن يحتكموا إلى المحكمة التي رأى السيد عمر مكـرم أنهـا

منحازة سلفًا فرفض المثول أمامها، مما أعطى المتـآمرون الذريعـة أمـام الجماهير لنفي السيد عمر مكرم إلى دمياط وعزله من نقابة الأشراف.

***

هناك عددًا من العبر والدروس التاريخية التي يجب أن يعيها كل مسـلم في تلك الحادثة، أولها أنه كان من الطبيعي أن يتجه محمد علي إلى محاولـة التخلص من زعماء الأمة الذين جاءوا به كي يسهل عليـه أن يجمـع مـن الضرائب ما شاء وأن ينفذ سياساته بدون حساب لمعارضة للجمـاهير، وأن ينفرد بالسلطة، وبديهي أن زعماء الأمة الشرفاء وعلى رأسهم السـيد عمـر مكرم لم يحسبوا حسابات لذلك اليوم اعتمادًا على الجماهير أو اسـتنادًا إلـى ثقتهم في حسن نية محمد علي، ونحن هنا لابد أن نقرر حقيقتين، أولهما: أنه لا يمكن في الحياة السياسية الاعتماد على حسن نية الحكام، فالسلطة في حـد ذاتها مفسدة ومهما كان ورع الشخص فإن السلطة ربما تفسده، وكـان مـن الضروري تطوير النظام السياسي بشكل يحمي الأمة من تقلبات النفوس أمام خمر السلطة، وإغراء القوة، وكان الزعماء في ذلك الوقت بالذات يمتلكـون حركة جماهيرية حققت من القوة والاتساع ما يكفـل لهـا ذلـك لـو أرادت، والحقيقة الثانية: أنه كان لابد من تحويل الحركة الجماهيرية إلى مؤسسة ذات تنظيم يكفل لها الاستمرار ولا يجعلها عرضة للمـؤامرات وتقلبـات بعـض المشايخ تحت إغراء المال أو الحسد.

على كل حال فلم يكن ما سبق هو الخطأ الوحيد الذي وقع فيـــه الســـيد عمر مكرم، فأن وجود شخصيات من مثل الشيخ المهدي داخل زمرة العلماء يؤكد إهمال السيد عمر مكرم لضرورة انتقاء الزعماء، فالمهـــدي كـــان مـــن الخونة إبان الحملة الفرنسية فكيف يثق به العلماء أصـــلاً، كـــذلك الـــدواخلي وبرغم عدم وجود سوابق له في هذا الإطار فأنه كان على العلماء أن يختـــار القيادات من بينهم من أصحاب البلاء والصمود والنفوس الأبية، وعلـــى أيـــة حال فقد نجح محمد علي في القضاء على السيد عمر مكرم باستخدام العناصر الضعيفة داخل هيئة العلماء، وليس اعتمادًا على القوة المسلحة مما يؤكـــد أن نفوذ الجماهير حتى تلك اللحظة كان قويًا لدرجة كافية، ولم يكتف محمد على بنفي السيد عمر مكرم إلى دمياط، ولكنه مع المشايخ الخونـــة أراد أن يلـــوث سمعته في محاولة لإفقاد الجماهير ثقتها بنفسها حتى لا تعود وتظهر قيـــادات قوية تقود الجماهير إلى تحقيق مطالبها، فقام المشايخ المرتزقة بإثبات عريضة للسلطان يتهمون فيها السيد عمر مكرم بأنه أدخل في دفتر الأشراف مـــن لا ينتسب إليهم، وأنه قبض من محمد بك الألفي مبلغًا من المال كرشوة أيام قيام الجمهور على أحمد رشيد باشا الوالي السابق، وأنه كان متواطئًا مع المماليك حين شرعوا في مهاجمة القاهرة (١٨٠٥) إلا أن العلماء الشرفاء امتنعوا عن التوقيع علي ذلك المنشور، وقالوا هذا كلام لا أصل له مما أضـــطر كـــاتبوا المنشور إلى تخفيف لهجته، ولكن العلماء الشرفاء أصروا على رفض التوقيع، وكان أشدهم إصرارًا واستنكارًا هو السيد أحمد الطحطاوي مفتي الحنفية.

وبتلك المؤامرات الدنيئة استطاع محمد علي أن يتخلص من السيد عمر مكرم ليس هذا فحسب، بل إنه باستخدام بعض المشايخ في الإيقاع بالسيد عمر مكرم كان قد أجهز على المؤسسة الأزهرية بكاملها، فالجمهور رأى في عملهم معنى الخيانة والغدر، ومحمد علي نفسه أحتقرهم بعد ما قبضوا المال لقاء عملهم هذا، وهكذا استطاع محمد علي الداهية أن يتخلص من الزعيم وأن يسقط هيبة العلماء أمام الجماهير.

وربما يكون هذا العمل قد أفاد محمد علي على المستوى الشخصي، ولكن هذا العمل كان التوطئة الأولى للقابلية للاستعمار، ففصم العلاقة بين العلماء وبين الجماهير قد أفقد الطرفين إيجابيتهما، وباتت الجماهير بلا قيادة شرعية تعمل من خلالها في التصدي للاستعمار أو الاستبداد، وبهذا العمل حقق محمد علي للاستعمار هدفًا كان من الصعب تحقيقه ووضع اللبنة الأولى في القابلية للاستعمار، فلو كان محمد علي قد اغتال عمر مكرم أو أعتقله أو قتل العلماء أو سجنهم لكان تخلص من الزعماء، ولكنه لم يكن قد قضى على كيان هام كان ضروريًا للصمود في ذلك الوقت العصيب أمام العدو التاريخي المتربص بنا.

وسواء قصد محمد علي ذلك أو لم يقصد فإن النتيجة كانت مروعة على أمتنا وعلى استقلالنا.

## (٣) حـــــروب محمـــد علـــي

**قلنا فيما سبق أن تقييم أعمال محمد علي ينبغي أن تؤخذ في إطار عدد من العوامل والظروف التي أحاطت بها، مثل دعم وحدة المسلمين وأثر ذلـــك على الخلافة الإسلامية، تدعيم روح الجهاد والإيجابية لدى الجماهير وغيرها من العوامل المتصلة بزيادة قوة صمود المسلمين وخاصة أن الاستعمار كـــان في ذلك الوقت يتربص للانقضاض على أمتنا، وكان قوى الاستعمار قد حققت** شكلاً من أشكال التقدم العسكري والتكنولوجي، أي أن التفوق التقليدي لأمتنـــا طوال عشرة قرون كان قد أصبح محل نظـــر.

وإذا ناقشنا القول الذي يرى أن محمد علي أراد بناء خلافـــة إســـلامية جديدة من خلال مصر تكون بديلة عن الخلافة العثمانية أو على الأقل بالتواجد

معها على أساس أن الخلافة العثمانية استشرى فيها الفساد والضعف، وأنها معرضة للانهيار، فأننا نرى أنه من حيث المبدأ فلا غبار ولا مانع من أن يفعل أحد الزعماء ذلك وأن يعيد بناء الخلافة من مراكز قوة جديدة إذا كان من المستحيل عمليًا أحياء الخلافة الموجودة أو وقف أسباب الفساد وعوامل الانهيار داخلها، والخلافة العثمانية ذاتها نشأت على أنقاض خلافة أخرى، ولم تجد أحدًا من المسلمين يعترض على ذلك من الناحية الشرعية ألا أنه ينبغي علينا أن نضع في اعتبارنا مجموعة من العوامل التي توضح هل كان هذا العمل صحيحًا أم خطأ.

**والعامل الأول والأهم في هذا الإطار أن الخروج على الخلافة، ومحاولة إنشاء أخرى محلها يمكن أن يجد مبررات في حالة سيادة الأمة الإسلامية سيادة مطلقة، عدم وجود خطر خارجي يتهددها، أما إذا كان هناك أعداء متربصون، ويمتلكون من القوة ما يسمح بذلك، وأن الأمة الإسلامية لم يعد لها منذ بداية القرن التاسع عشر سيادة مطلقة، إذن فالصدام مع الخلافة هو لصالح تلك القوى المتربصة، وهو أمر يضعف الطرفين معًا لصالح القوى المتربصة، وهذا ما حدث فعلاً، فتلك القوى دعمت محمد علي في حدود معينة، وهي الحدود التي تستنفذ قوة الطرفين وتضعفنهما معًا.**

والأمر الثاني: أن الخلافة العثمانية وقتها برغم عوامل الضعف والفساد كانت ما تزال متماسكة، بل وتؤدي واجبها في الحفاظ على وحدة المسلمين والذود عن ثغورهم وحياضهم، وإذا قارنا ذلك الوضع مع الوضع الذي ظهرت فيه الخلافة العثمانية – مثلاً – لوجدنا أن السيادة في وقتها كانت

للمسلمين بحيث أن الخطر الخارجي لم يكن ذا موضـــوع، كمـــا أن أحـــوال الخلافة السابقة كانت قد آلت منذ وقت طويل إلى شيء شـــكلي، وانتشـــرت الممالك والدويلات المستقلة في العالم الإسلامي، مما كان يحتم ظهـــور قـــوة جديدة توحد تلك الممالك والدويلات، وتعيد لوحدة المسلمين ورايـــة الخلافـــة وجودها الحقيقي.

وقد يقول قائل أنه كان من الطبيعي والضروري اصطدام محمد علـــي بالخلافة، لأنه كقوة فتية ناشئة كان لابد باحثًا عن متنفس لتراكم القـــوة لديـــة خاصة وأنه استطاع أن يبني جيشًا قويًا وقاعدة صناعية ضخمة لخدمة هـــذا الجيش، ولكن هذا القول فيه من التبسيط أكثر مما تحتمل الدراسة الموضوعية والنظرة الفاحصة، فبديهي أنه من المفيد أن يكون لمصر جيشًا قويّـــا ســـواء برضا السلطان العثماني أو بعدم رضاه، ومن المفيد أن تكون هناك صـــناعة قوية في مصر سواء برضا السلطان أيضًا او بعدم رضـــاه، وأن بنـــاء هـــذا الجيش وتلك القاعدة الصناعية من الأمور المحمودة لمحمد علي، ولكن كـــان من الضروري أن يراعي محمد علي أن يستخدم هذا الجيش وتلـــك القاعـــدة الصناعية فيما يخدم مصالح المسلمين، وليس فيما يضـــعف وحـــدتهم، فلـــو تصورنا مثلاً أن محمد على قد جعل أفريقيا هدفه لكان قد حقق أكثر من هدف لصالح المسلمين ومستقبل أمتهـــــم.

فمن ناحية أولى: كان قد وفر تكاليف الصدام مع الخلافة العثمانية ووفر على الأمة المجهود والدماء التي ضاعت في ذلك الصدام، بل ولم يكـــن قـــد شارك بوعي أو بدون وعي في إضـــعاف قـــوة الخلافـــة العثمانيـــة خدمـــة

للاستعمار المتربص، ولكانت دولة الخلافة قد تفرغــت لمجابهــة المخــاطر والتحديات العسكرية والسياسية التي تواجهها من قبل الغرب الصليبي وخاصة من روسيا، وفي هذا الصدد كانت قوة محمد علي إضافة ودعما للخلافة وقوة الخلافة، إضافة ودعما لمحمد علي

ومن ناحية ثانية: كان يمكن لمحمد علي أن يكون إمبراطورية أفريقيــة تحقق أكثر من هدف في وقت واحد فمن ناحية فإن ذلك كان أسهل عليه وعلى جيشه، وأن فتح الدول الأفريقية وإدخالها في رقعة العالم الإسلامي هو مكسب كبير للأمة الإسلامية، كان سيجد معه الدعم من المسلمين عامة ومن الخلافة ذاتها، وكان في نفس الوقت سيخفف الضغط العسكري عن عاصمة الخلافــة وأجزائها في أوروبا، لأن الاستعمار الغربي كان لا محالة سيوجه جزءًا مــن مجهوده لمواجهة الفتح الإسلامي لأفريقيا، كما أنه كان ســيخفف مــن آثــار الحصار الذي فرضه الاستعمار على العالم الإسلامي عقب اكتشاف طريــق رأس الرجاء الصالح.

ومن ناحية ثالثة: فإن توجه محمد علي لأفريقيا كان ســيحقق لمصــر سيادتها على البحر الأحمر، وهذا أمر لصالح الأمة الإسلامية حتمًا، كما كان سيحقق لمصر سيادتها على منابع النيل وهو أمر في غاية الأهمية والخطورة؛ لأن عدم سيادة مصر على منابع النيل يعتبر خطرًا دائمًا على سيادة مصــر ووجودها ذاته.

ومن ناحية رابعة: فإن محمد علي لو توجه إلى أفريقيا لكان قــد حقــق تفوقًا هائلاً ولبنى إمبراطورية ضخمة، بما تمتلكه أفريقيا من ثروات طبيعية، وبما كانت ستحققه الصناعة المصرية النامية من تطور ونمو هائلين بفضــل ذلك السوق الأفريقي المتسع، مما يترتب عليه بناء أكبر قاعدة صناعية فــي العالم، بل وربما كانت ظهرت إمبراطورية قوية، بل أقوى إمبراطورية فــي العصر الحديث، ولكانت قد تطورت بحيث تصبح أقــوى مــن كــل الــدول الاستعمارية – مجتمعة أو منفردة – وكان معنى هذا تحقيق تفوق هائل للعالم الإسلامي كان سيستمر حتى الآن، ولكان في نفس الوقــت قــد أنقــذ العــالم الإسلامي من الحقبة الاستعمارية، بل وكان ذلك كفيلاً فــي النهايــة بانتهــاء الحروب الصليبية والمؤامرات الاســتعمارية إلــى الأبــد، لأن بنــاء تلــك الإمبراطورية فضلاً عما يحققه من قوة للمسلمين، فأنه كان سيحرم الاستعمار من مواطن الثروات الطبيعية والأسواق، الأمر الذي كان سيؤدي إلــى عمــد ظهور الرأسمالية الغربية بتاتًا أو على الأقل إضعافها، وبديهي أن الغرب قــد بنى قاعدته الصناعية والعسكرية الحديثة على النهب والاستعمار وخاصة في أفريقيــا.

حقًا لقد كان خطأ تاريخيًا بشعًا – دفعت مصر – والعالم الإسلامي ثمنه من مستقبلها.

والآن ندرس بإيجاز حروب محمد علي ونقيمها في إطار ما سبق.

******

## الحروب الوهابية (١٨١١- ١٨١٩)

ليس من موضوع بحثنا دراسة أو تقييم الحركة الوهابية، إلا أنه هنـــاك عدد من الحقائق يجب وضعها أمامنا وهي:

- أن الحركة الوهابية قد ظهرت في الجزيرة العربية على يد محمد بن عبـــد الوهاب في منتصف القرن الثامن عشر، وهي حركة تستند على المـــذهب الحنبلي، وكانت تستهدف القضاء على البدع التي شاعت بـــين المســـلمين، وكانت حركة متشددة ، ومن تعاليمها تحريم لبس الحرير وشرب الـــدخان وتحريم إقامة المزارات ونصب القباب على القبور، وقد أعلن الأمير محمد بن سعود أمير (الدرعية) مناصرته للتعاليم الوهابية واستطاع الأمير محمد

بن سعود استنادًا إلى الدعوة الوهابية أن يمد نفوذه إلى معظم بـــلاد نجـــد والحجاز وأطراف العراق، واستمرت الحركة فيما بعد حتى تمخض عنهـــا قيام المملكة العربية السعودية التي مازلت موجودة إلى الآن.

- لما استفلحت الدعوة الوهابية أرسلت تركيا لإخمادها عدد مـــن الحمـــلات العسكرية، إلا أنها فشلت، وأمتنع ورود الحجاج من أنحاء العلم الإســـلامي فتزلزلت هيبة تركيا وأثرت تلك الدعوة في قوة الخلافة العثمانية كثيرًا.

- رأى محمد علي أنه إذا نجح حيث أخفقت تركيا فأن سيوطد مركـــزه، ولا تعود تركيا تفكر في عزله، ويتدرج مركزه من والٍ تابع إلى حاكم مســـتقل أو حليف، أضف إلى ذلك أنه إذا لم يلب دعوة السلطان فإن ذلـــك يكـــون مبررًا لعزله، ولم يكن مركزه قد استقر بما فيه الكفايـــة، وهكـــذا كانـــت الحروب الوهابية وسيلة لتوطيد مركز محمد علي، وكانت أيضًـــا ذريعـــة لإطلاق يد محمد علي لفرض الإتاوات والضرائب من غير أن يجد الشعب مسوغًا للاعتراض عليها، حيث يتذرع بحاجته إلى المال لإنفاقه على حرب مقدسة ترمي إلى استرداد الحرمين الشريفين وتأمين سبـــــل الحـــــج.

- أن تلك الحملة قد حظيت برضاء الشعب المصري لدرجة أن السيد محمـــد المحروقي نجل السيد أحمد المحروقي كبير التجار وأحد زعمـــاء الشـــعب المجاهدين إبان الحملة الفرنسية كان له في إعـــدادها وتجهيزهـــا ورســـم خططها شأن كبير(٥) وفي هذا الصدد يقول الجبرتـــي(٦) " خـــرج الســـيد المحروقي ليسافر بصحبة الركب، وخرج في موكب جليل لأنه هو المشار

إليه في رياسة الركب ولوازمه واحتياجاته، وأمور العربـــان ومشـــايخهم، وأوصى الباشا "محمد علي" ولده طوسون باشا أمير العسكر بالا يفعل شيئًا إلا بمشورته وإطلاعه ولا ينفذ أمرًا إلا بمشورته وإطلاعه، ولا ينفذ أمـــرًا إلا بعد مراجعته، كما أن أئمة المذاهب الأربعة في مصر قد صحبوا الحملة هم السيد أحمد الطحطاوي الحنفي، والشيخ محمد المهدي الشافعي، والشيخ الخانكي المالكي، والشيخ المقدس الحنبلي، حيث أعتبرها الشـــعب جهـــادًا مقدسًا لتخليص الحرمين الشريفين، ويضيف الرافعي[٧] "واستطاع الكتخـــدا أن يجند سبعة آلاف مقاتل من مختلف طبقات المجتمع بطريقـــة التطـــوع للخدمة العسكرية، ولعل التطوع هنا يفيد اقتناع الشعب فـــي مصـــر بـــان الحملة على الوهابيين هي جهاد في سبيل الله لإنقاذ الأماكن المقدسة مـــن أيديهم.

- أن تلك الحرب كما يقول الرافعي(٨) " كانت من أشق حروب مصر فـــي عهد محمد علي وأكثرها ضحايا وأعظمها نفقات " وقد جرد محمـــد علـــي عشرات الحملات وأنفق الكثير جدًا من الأموال، وسقط القتلى والجرحـــى من الطرفين بعشرات الألوف من الرجال، واستمرت تلك الحـــرب ثمـــاني سنوات، يقول فولابل في كتابه (مصر الحديثة) أن الجيش المصـــري فـــي الدور الأول من الحرب الحجازية (١٨١١- ١٨١٣) قد تكبد نحو ثمانيـــة ألاف قتيل، وفقد من مؤنته نحو خمس وعشرين ألف رأس مـــن الماشـــية وتكلفت الحملة إلى ذلك الحين (٣٥٠٠٠ ) كيس ذهـــــــــب.

ينبغي علينا الآن أن نرصد عددًا من الملاحظات حول تلك الحرب

- أن محمد علي قد قام بها لتوطيد مركزه أمام الخلافة، وأنه قد ساعد دولة الخلافة على القضاء على الحركة الوهابية في شبه الجزيرة العربية، وأن ذلك يعد أمرًا إيجابيًا من ناحية أنه أعاد إلى الخلافة هيبتها في تلك المنطقة المقدسة من العالم الإسلامي، ولا شك أن ذلك لصالح الخلافة ولصالح وحدة الأمة الإسلامية، إلا أن عددًا من التحفظات ينبغي إثباتها في هذا الإطار.

- ماذا كان يمكن أن يحدث لو اقتصرت الحركة الوهابية على الدعوة السلمية دون شق عصا الطاعة والخروج على الخلافة، ألم يكن ذلك يدعم موقف الخلافة في مواجهة الأخطار المحيطة بها من أوروبا، وخاصة الروس(٩) وماذا لو وفر المسلمون (الخلافة – محمد علي – الوهابيون) على حد سواء الأموال والدماء والسنوات التي أهدرت في تلك الحرب ووجهت تلك المجهودات إلى توسيع رقعة الإسلام جنوبًا، أو لحمايته شمالاً، تخيل لو كانت الجيوش التي جردها محمد علي في تلك الحملة قد توجهت جنوبًا إلى أفريقيا.

- كان على الخلافة العثمانية أن تدرك أن الدعوات لا تقمع بالسلاح، فصحيح أن محمد علي قد استطاع أن يخمد الحركة الوهابية بعد ثمان سنوات من القتال، إلا أن الحركة ظلت كامنة إلى أن ظهرت من جديد فيما بعد.

- ماذا لو كان يحدث لو أن محمد بن عبد الوهاب أقتصــر علــى الــدعوة السلمية ووفر على المسلمين كل هذه الدماء والأموال، وإذا أفترضنا صحة اجتهاداته فيما يخص البدع ا، أليس دعم وحدة المسلمين أهم، أليس دعــم دولة الخلافة في مواجهة الأخطار الخارجية أكثر شرعية وإسلامية فــي هذا الصدد، ماذا لو أنه استخدم إمكانياته في الدعوة والحث على القتــال وتحفيز الرجال في استنفار قوى المسلمين وتجنيدهم لمواجهــة الأخطــار المحيطة بالخلافة أو صد الغزوات التي كان المسلمون يوجهونها في أكثر من مكان أو حتى توسيع رقعة دار الإسلام، وإذا كانت إقامة المــزارات وزيارة القبور، وشرب الدخان ولبس الحرير بدعًا ، أليس تهديــد وحــدة المسلمين واستنفاذ طاقة الخلافة الإسلامية وإضعافها في مواجهة الــدول الصليبية المتربصة، وإراقة دماء المسلمين فيما بينهم بدعًا اشد، بل جرائم لأنها لا تهدد صحة أو عدم صحة ممارسة تعبدية أو عقائدية معينة، بــل تهدد مستقبل الأمة الإسلامية ووحدتها ووجودها ذاتـــــه.

وهكذا فإن الحملة على الجزيرة العربية كان لها بعض الإيجابيات، ولكن كان من الممكن علاج تلك الحركة بالحوار أو حتى بالإهمال وتوجيه طاقــة الجيش المصري إلى الجنوب.

ماذا لو ، ماذا لو ، ولو تفتح عمل الشيطــــان.

*******

# فتـــح الســـودان (١٨٢٠ – ١٨٢٢)

قام محمد علي بتجريد حملة على السودان عقب انتهائـــه مـــن حـــرب الوهابيين فألف جيشين أحدهما بقيادة إسماعيل باشا والآخر بقيادة محمد بـــك الدفتر دار، وكان مجموع الجيشين نحو(١٠ آلاف) جنـــدي، وقـــد تحركـــت الجيوش في ٢٠ يوليو سنة (١٨٢٠)، ثم حملات صغيرة بقيادة البكباشي سليم بك قبطان (١٨٣٩) حوالي (٤٠٠جندي)، (١٨٤٠) – (١٨٤١) وقد وصـــلت تلك الحملات إلى جزيرة جونكر تجاه (لانموند كرو) وغربًا إلـــى كردفـــان وشرقًا إلى البحر الأحمر، حيث وصلت إلى إقليم (التاكا)(كسلا) الواقع بـــين نهر عطبره، والبحر الأحمر، والقضـــارف بـــالقرب مـــن حـــدود الحبشـــة

و(القلابات) الواقعة على شاطئ نهر عطبره، وكانت حدود مصر الجنوبية قبل الفتح تنتهي إلى جزيرة ساي جنوبي وادي حلفا.

وقد ادخل المصريون في السودان الزراعات المصرية كالقمح والخضر وغرسوا فيها أشجار الفاكهة كالبرتقال والليمون والرمان والعنب، كما كان من نتائج الفتح تأسيس حكومة منتظمة كان لها الفضل فـــي بســـط رواق الأمـــن وإقامة قواعد العمران، كما أسس المصريون عددًا من المدن منها الخرطـــوم العاصمة الحالية للسودان، وقد أصبحت تلك المدينة عقـــب تأسيســـها ملتقـــى المتاجر القادمة من أنحاء السودان، وباطن أفريقيا أو الواردة إليها من مصـــر والخارج، وصارت محطة من أعظم المحطات التجارية في أفريقيا، كما أنها صارت مركز للرحلات والاكتشافات الجغرافية والعلمية ومرسى السفن النيلية التي تنقل في أنحاء النيل الأزرق والنيل الأبيض، كما أسس المصريون مدينة "كسلا" التي صارت عاصمة إقليم التاكا، ومدينة فامكه علـــى النيـــل الأزرق، وقضى الحكم المصري على الفوضـــى وأمـــن طريـــق القوافـــل والحجـــيج والرحلات الاستكشافية العلمية، وتم تنظيم البريد وجعلت الخرطوم مركزا له، وكان ينقل في السفن ثم يحمل على الهجين فيرسل إلى مصر وجميع مديريات السودان، وله في الطريق محطات تستريح فيه الهجن وتبدل [١٠].

وقد أسهم الفتح المصري للسودان في تمهيد السبيل للرحلات الجغرافية فلا نزاع أن الرحلات والتجاريد في عهد محمد علي مثل حملات البكباشـــي سليم بك قبطان قد عبدت الطريق للمكتشفين وأنارت لهم السبل وفتحت بـــلادًا ومناطق لم يمكن في مقدورهم أن يجوبوها لو لم يبسط الحكم المصري رواق

الأمن في أنحائها، يقول ديهدان في هذا الصدد: " إن محمـد علـي بإنفـاذه الرحلات لاكتشاف منابع النيل قد حقق الأمل الذي كان يطمح إليـه علمـاء الجغرافيا وكافة رجال العلم في كل عصر " [١١].

كما قام محمد علي باحتفار الآبار في الطريق بين كروسكو وأبو أحمـد وهو طريق شاق يخترق صحراء النوبة ويجتازه المسافر في تسعة أيام، وقد سهل ذلك المواصلات بين مصر والسودان.

كان فتح محمد علي للسودان سهلاً، فقد بلغ عدد مـن فقـدهم الجـيش المصري في الفتح سواء من قتلوا في المعارك أو الرحلات البعيدة الشاقة أو من اجتاحتهم الأمراض نحو ثلاثـة آلاف رجـل، معظمهـم مـات بسـبب الأمراض، يقول الرافعي[١٢]:" كانت حرب السودان أقل مشقة وأقصر مـدة، ولم يلق الجيش أمامه مقاومة تذكر إلا في بلاد الشايقية، وهم قبائل يسـكنون جنوبي دنقلة وفي كردفان وسنار، والعقبة الوحيدة التـي واجهـت الجـيش المصري في فتح السودان هي الحميات والأمراض البيئية " كمـا أن معظـم الذين قاوموا في البداية ما لبثوا أن انضموا إلى جيش الفتح، كما أنضم عـدد كبير من السودانيين إلى الجيش المصري وقاتلوا معه، يقـول الرافعـي [١٣]: "وقد أبدى الشايقية بسالة كبرى في قتالهم، فأعجـب بهـم إسـماعيل باشـا وعرض عليهم بعد انتهاء القتال أن ينتظموا فـي سـلك الجـيش المصـري فاستجابوا إلى طلبه، وبذلوا ولائهم للحكم المصري وظلوا محـافظين علـى عهدهم على مدى السنين".

ويضيف الرافعي:" فتح إسماعيل باشا مملكة(سنار) وقدم ملكها الملك نادي ولاءه".

"ووصل إسماعيل باشا في زحفه إلى بلاد فازوغلي فدانت له في (يناير سنة ١٨٢٢)، وقدم له ملكها (الملك حسن) ولاءه وخضوعه".

ويقول الرافعي في صدد دخول السودانيين إلى الجيش المصري" وقد دخل عدد كبير من السودانيين في الجيش المصري، وأخذ هذا العدد يزداد مع مرور الزمن ، وأثبتت التجارب كفايتهم وولاءهم وحسن أدائهم للخدمة العسكرية[١٤] "

**إذن فقد كانت حرب السودان مفيدة على كل المستويات، فعلى المستوى السوداني فإن الفتح حقق للسودان حكومة قوية موحدة متماسكة قادرة على بسط الأمن، وتم تحسين أحوال أهلها على مستوى العمران والزراعة والرعي والتعدين، وأنشأت المدن والطرق والآبار واستصلحت الأراضي وزاد الإنتاج.**

**وعلى المستوى المصري فإن تأمين حدود مصر الجنوبية التي يجري فيها ماء النيل وهو شريان الحياة الرئيسي لمصر أمر حيوي لمصر ولنا أن نتخيل لو أن السودان وقع مبكرًا تحت الاحتلال الإنجليزي، فلربما كان الإسلام في السودان قد انتهى، ولربما كان وجود مصر ذاته محل شك.**

يقول إبراهيم باشا فوزي[١٥]:" قضى ساكن الجنان مجمد علي باشا محيي الديار المصرية لبانتين من فتح السودان، بل وتخلص من ورطتين

كبيرتين فقد علمت من شيخ ذي منصب كبير معاصر لمحمد علـــي باشـــا أن دولة أوروبية كبيرة كانت تسعى لمعارضته باحتلال منابع النيل فـــاهتم لهـــذا الخبر أكبر اهتمام واستشار كثيرًا من مستشاريه فاقروا بالإجماع أن وقـــوع منابع النيل تحت براثن هذه الدولة" يقصد انجلترا" مما لا تحمد مغبته حيـــث تصير حياة مصر في يدها".

إذًا فقد كان احتلال السودان وأفريقيا أمرا واردا في ذلك الوقـــت لـــدى الدول الاستعمارية، وبديهي أنه لو حدث ذلك لضاع السودان ككيان إســـلامي ولضاعت مصر أيضًا، وقد يقول البعض أن السودان ومصر أيضًا قد وقعتـــا فيما بعد تحت الاحتلال الإنجليزي-ولكن- هناك فرق كبير بين وقوع السودان مبكرًا في يد الإنجليز، ووقوعها فيما بعد أمر سئ، ولكن أثره لا يقارن بمـــا كان سيحدث لو وقعت مبكرًا أنه من المؤكد أن لو كانت السودان وقعت مبكرًا في يد الإنجليز لكانت السودان في خبر كان، ولو كان وجود مصر ذاته أصبح مشكوكًا فيـــــه.

وأهمية السودان لمصر ومصر للسودان أمر لا يختلف فيه اثنين، ويرى الرافعي:"أن فتح السودان هو خير حروب محمد علي وأعظم أعماله"، يقـــول الرافعي " لو كان محمد علي ضاعف عنايته بإكمال فتح السودان إلى منـــابع النيل وبذل في تثبيت ملكه ونشر لواء الحضارة والعمران فيه ما بذلـــه فـــي حروب سورية والأناضول، لكان ذلك أفضـــل لمصـــر وللســـودان وللعـــالم الإسلامي(١٦)

وفي صدد أهمية السودان لمصر ومصر للسودان يقول الرافعي[١٧]: "إن ارتباط مصر والسودان ضرورة حيوية وخاصة لمصر فإنها تستمد حياتها من النيل فهي هبة النيل كما قال هيرودوت، أو كما يقول المعاصرون مصر هي النيل والنيل هو مصر، فلا تطمئن حياتها إذا تملكت النيل ومنابعه دولة أخرى، ولا يتحقق استقلال مصر التام إلا إذا شمل وادي النيل من منبعه إلى مصبه، وصارت هي والسودان وحدة سياسية تتألف منها الدولة المصرية المستقلة ولا تمييز في ذلك لمصر على السودان في هذه الوحدة، فكلاهما جزء لا يتجزأ من هذا الوادي، وكلاهما يكمل الآخر ولا غنى له عنه، فمصر لا تستطيع أن تقف على قدميها منفصلة عن السودان، والسودان أيضًا لا يستطيع أن يقف على قدميه منفصلاً عن مصر، وإذا انفصلا يفقد كل منهما كيانه ويصبح كل منهما إقليمًا تنقصه مشخصات الدولة ومقوماتها".

وأهمية النيل لمصر أمر متفق عليه، ٨٤ ٠/٠ من مياهه تأتي من جبال إثيوبيا و١٦ ٠/٠من هضبة بحيرات أفريقيا الوسطى، ويبلغ متوسط حجمه السنوي ٨٦ مليار متر مربع من المياه، ٤٩ مليار منها تأتي من النيل الأزرق و١٢مليار من السوباط و١١مليار من عطبره، وهي المجاري المائية الثلاث التي تنحدر نحو وديان السودان ومنها إلى مصر المستفيد الأول من مياه النيل ويليه السودان، والباقي من النيل الأبيض، وفي مجراه الأعلى يعبر النيل الأبيض زائير ورواندا وبوروندي وتنزانيا وأوغندا ثم السودان، ويلتقي النيل الأبيض بالأزرق في الخرطوم.

ومن الأمور المقررة في عالم السياسة والجغرافيا أن من لا يملك منابع أنهاره فأنه لا يملك أسباب بقائه أصلاً أو بقائه مستقلاً على الأقل.

إذًا فقد كان فتح السودان خيرًا كله وعمل يتسم بالشجاعة وبُعد النظــر، فتحسين أوضاع السودان العمرانية والاقتصادية وتوحيده ونشر الأمــن فــي ربوعه قد حال دون انهياره بعد الاحتلال الإنجليزي له فيما بعد، كما خفــف من الآثار الاستعمارية للدول المجاورة في أفريقيا، وخفف إلى حد بعيد أيضًا الآثار الاستعمارية على مصر ذاتها، وساهم في نشر الإســلام فــي ربــوع أفريقيا، وكان قاعدة لفتوحات الخديوي إسماعيل فيمــا بعــد، وهــو عمــل إستراتيجي على المستوى الإسلامي، فقوة مصر والسودان ووحدة كل منهمــا أو هما معًا لا شك مفيد للمسلمين وأمتهم وحاضرهم ومســتقبلهم، فكــل مــن مصر والسودان مسلم أساسًا، كما أن ذلك الفتح حال دون انهيــار الســودان وحصار مصر في وقت مبكر، كما كانت القوى الاستعمارية تخطط، وهو في هذا الصدد قد حقق الحماية لبلدين مسلمين، كما أنه وضــع قاعــدة أصــلب للإسلام عمومًا في أفريقيا.

وفتح السودان لم يتعارض، بل توافق مع مصالح الخلافــة العثمانيــة، ومصالح أمة المسلمين عمومًا، فبديهي أنه خفف القبضة الاســتعمارية حــول الخلافة، وأستنفذ جهدًا من المستعمرين لوقفه والتصدي له في أفريقيا، ومــن العجيب أن ذلك الفتح لم يتكلف كثيرًا بالمقارنة مثلاً بالحملة على الوهــابيين، ويبدو أن سنة الله تعالى تقف مع الأعمال الصحيحة وتوفيق الله يــأتي لمــن يحترم المصالح العليا للمسلمين حتى ولو لم ينوي ذلك، وشعب السودان ذاتــه

لم يقاوم الفتح مقاومة تذكر، بل أنخرط في سلك الجندية للجـيش المصـري، ووالي الحكم المصري للسودان وأيده وعضده، وهكذا يكون العمل الصـحيح مفيدًا وقليل التكاليف.

وإذا استعدنا قول الرافعي " ولو كان محمد علي ضاعف عنايته بإكمال فتح السودان إلى منابع النيل، وبذل في تثبت ملكه ونشـر لـواء الحضـارة والعمران ما بذله في حروب سورية والأناضول، لكان خيرًا لمصر وللسودان وللعالم الإسلامي ".

ولو أضفنا إلى قول الرافعي، ماذا لو وفر محمد علي تكاليف الحملـة علـى الوهابين، وما بذله في حروب سورية والأناضول، وأتجه جنوبًا فكون إمبراطورية إسلامية في السودان والحبشة والصومال وزائير ورواندا وبوروندي وتنزانيا وكينيا وأوغندا، لو أتجه إلى ذلك مبكرًا قبل الحملة الوهابية، لكان قد ثبت مركـزه أمـام الخلافة وأمتنع عن العزل بفرض اهتمام الخلافة بعزله، وهو المبرر الـذي دفعـه لتجريد الحملة على الوهابيين، ولكان قد بنى إمبراطورية ضخمة تمتلك من الموارد مما تمتلكه أوروبا عدة مرات، ولو كان قد بنى قاعدة صناعية وجيشـا عرمرمـا، ولكان قد حرم الدول الاستعمارية من خامات أفريقيا وأسواقها، أي أنه لو فعل ذلك لكانت تلك الإمبراطورية قد أصبحت أقوى دولة في العالم ولعدة قرون تالية، ومـا كان للاستعمار ودول أوروبا القوية أن تظهر أصلاً، ولكانت أصبحت أمامه قوة من الدرجة الثانية بالنظر إلى قوة إمبراطوريته من ناحية، وبالنظر إلى حرمانـه تلـك الدول من خامات أفريقيا وأسواقها، حقًا لكان الاستعمار من أساسـه لـم يظهـر، وبالتالي لم يكن من الممكن احتلال أفريقيا، أو احتلال بلاد كـالجزائر والمغـرب

وتونس وموريتانيا وغيرها من الدول الإسلامية، كان سيحمي العالم الإسلامي مـــن الاستعمار، وكان سيوسع قاعدة الإسلام ليعم أفريقيا كلها، فتصبح قـــارة إســـلامية، ولكان قد حمي العالم الإسلامي من التأخر والضعف، بل كان سيجعله أقوى حتـــى اليوم، وإلى الغد من كل أوروبا مجتمعة، أضف إلى هذا أن قوته كانـــت ســـتكون عنصرًا مساعدا للخلافة في تركيا، وأن إضعاف أوروبا بحرمانها مـــن الخامـــات والأسواق كان سيخفف قبضتها على دولة الخلافة، بل ربما سيجعلها عرضة لغزو دولة الخلافة ذاتها وإسقاط أوروبا في قبضة المسلمين وكان قد وفر علينا احـــتلال فلسطين وغيرها، وكان قد وفر علينا مآسي حقبة الاستعمار، وكان قد وفـــر علـــى العالم كله مآسي حقبة الاستعمار، وكان قد حقق تحرير العـــالم كلـــه وخضـــوعه للمسلمين ورسالة الإسلام التي تناصر المستضعفين وتدمر المستكبرين،ولكانه قـــد أمن لمصر منابع النيل، وحتى لو كانت أسباب الفساد قد وصلت إلى نخاع الخلافة العثمانية كان من الممكن أن تقوم خلافة بديلة في مصر تضـــم العلـــم الإســـلامي المعروف وقتها بالإضافة إلى الأرض المفتوحة في أفريقيا، كان من الممكن ساعتها ألا تظهر قوى كأمريكا وروسيا لأنهما قامتـــا علـــى أســـاس تـــداعيات مرحلـــة الاستعمار-ولكن- لو تفتح عمل الشيطان.

وقد يقول قائل أن الدول الأوروبية لم تكن لتسمح لمحمد علي بذلك، ولنفرض جدلاً أنها حاولت منعه هل كانت تستطيع؟ إن دراسة الأوضاع السياسية والجغرافية والاقتصادية والعسكرية في العالم في ذلك الوقت تقطع بأن محمد علي كان قـــادرًا، فإن مجموع الجهود التي بذلها في حروبه مع الخلافة أو الوهابيين كانت كافية جدًا، وقاعدته العسكرية بالمقارنة بقوة الدول الأوروبية لا بأس بها، ولم يكـــن الميـــزان الاستراتيجي مختلا فضلا عن أن أفريقيا هي الامتداد الطبيعي لمصر والسودان، أما الدول الأوروبية فقد كانت تحتاج إلى جهود مضاعفة للمواصلات والإمـــداد ونقـــل

الجيوش وغيرها من العوامل التي كانت في صالح محمد علي تمامًا، كما كان سكان تلك البلاد سينحازون إلى الجيوش العربية كما فعل السودانيين، وكان الوقت مبكرًا جدًا للحديث عن قدرة الغرب على وقف محمد علي ومنعه من تحقيق تلك الإمبراطورية، ولكن محمد علي أخطأ باتجاهه شمالاً، خطأ دفع هو ثمنه، ودفعت مصر والسودان والخلافة الإسلامية والأمة الإسلامية بل والعالم المستضعف كله ثمن هذا الخطأ.

# حرب اليونان ١٨٢١-١٨٢٨م

كانت بلاد اليونان إلى أوائل القرن التاسع عشر جــزءًا مــن الســلطنة العثمانية يحكمها الولاة الذين ترسلهم حكومة الأستانة وظلت على هذه الحــال إلى أن ظهرت فيها الفتن والتمرد، وقد ساعد الحركات الانفصالية في اليونان كثيراً من أمراء أوروبا ووزرائها وذوي الرأي فيهــا بــأموالهم ونفــوذهم، وعضدها قيصر روسيا إسكندر الأول الذي يؤيد مطالب المتمردين في اليونان تأييدًا كبيرًا، وقرب إليه بعض زعمائهم فاستوزر منهم المسيو كابو ديســتريا وجعله موضع ثقته، وأستخدم في الجيش الروسي ضــابطًا يونانيًــا يســمى إسكندر أبسلنتي جعله ياوره وكان له شأن عظيم في الثورة اليونانية.

وقد نشبت الثورة في مارس ١٨٢١م بتحريض من القيصر الروســي، وكان لتلك الثورة طابع صليبي فكان أول من أعلنها ونادى بها علــى رؤوس الأشهاد هو القس جرمانوس أسقف باتراس (شمال المورة) فقد غادر باتراس وسار إلى كلافرتيا يتبعه الأنصار والأعوان، ومن هناك وفي يوم ٢٥مــارس ١٨٢١ نادى القس جرمانوس بالثورة ودعا قومه إليها، واستولى الثوار علــى أهم مدن المورة واحتلوا عاصمتها، ونكلوا بالأتراك المقيمين بها تنكيلاً فظيعًا واتخذت الحكومة الثورية مدينة نوبلي عاصمة ومقرًا لها، وأعلنوا اســتقلال اليونان ووضع دستور لها، كما نشروا برنامجًا واسع النطاق مؤداه اســتقلال إمارات البلقان كلها، وطرد الأتراك من أوروبا وإحيــاء الدولــة البيزنطيــة القديمة، وشبت الثورة في كريت كما شبت في بلاد المورة وجزر الأرخبيل،

وقد عاث الثوار في البحر فسادًا، وازدادت قرصنتهم وكثر إنتهابهم للمتـــاجر التي تحملها السفن [١٨] .

وقد فشلت تركيا في إخماد الثورة المستعرة، والتـــي يســـاعدها أمـــراء أوروبا وملوكها وخاصة قيصر روسيا، فاستعان السلطان بمحمد علي الـــذي جهز أسطولاً بقيادة إسماعيل بك (الأميرال) (١٨٢١) ثم جيش بقيادة حســـن باشا واستطاع جنود محمد علي إخماد الثورة في كريت وجزيرة قبرص.

أما في بلاد المورة فقد عجز العثمانيون أيضًـــا عـــن إخمـــاد الثـــورة فاستنجدوا أيضًا بمحمد علي الذي جهز جيشًا وأسطولاً كبيرين بقيـــادة نجلـــه إبراهيم باشا، واستطاع إبراهيم بفضل حسن سياسته وذكائه الحربي أن يخضع كل بلاد المورة ويقضي على الثورة وكان مسلك الجنود حيال أعدائهم مسلكًا إنسانيًا رائعًا فلم يرتكبوا شيئًا من الفظائع، وكانوا يحسنون معاملة الأســـرى اليونانيين، كما أن أطباء الجيش المصري كانوا يعنون بتضميد جراحهم إنفاذًا لأوامر إبراهيم باشا "[١٩] .

واستطاع جيش إبراهيم باشا أن يخضع كل بلاد اليونان وكريت والمورة وقبرص، واستولى على أثينا في يونيـــو ١٨٢٨، إلا أن الـــدول الأوروبيـــة أجمعت أمرها على ضرورة اقتطاع اليونان من السلطنة العثمانية، كمـــا قـــام رجال السيف والقلم في الروسيا وفرنسا وإنجلترا لدعوة الدول المسيحية لإنقاذ ثورة اليونان من الحكم الإسلامي، ومنذ ابتـــدأت الحـــرب نهـــض الشـــعراء والأدباء أمثال اللورد بايرون وفيكتور هوجو وشاتو بريان بدورهم في تأليب

الرأي العام المسيحي على الأتراك في اليونان، كما تطوع الأوروبيون في صفوف الثوار، وعلى رأسهم اللورد بايرون الذي مات في سيولونجي سنة ١٨٢٤، وتركت أوروبا تحت وطأة الحقد الصليبي المتغلغل في نفوس أبنائها وخاصة قيصر روسيا نقولا الأول الذي خلف القيصر إسكندر.

وفي عام ١٨٢٨م أنفذت كل من إنجلترا وفرنسا وروسيا أساطيلها وجيوشها إلى بحر الأرخبيل واستخدمت الدول الثلاث الخديعة والمفاوضات لكسب الوقت والهاء وتسكين حذر تركيا ومصر، ثم ما لبثت أن غدرت بهما وقامت أساطيل الدول الأوروبية الثلاث بالهجوم على الأسطولين التركي والمصري في ميناء نافارين في ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٢٧، وتم تدمير الأسطولين التركي والمصري.

وفي هذا الصدد يقول الرافعي :" تعد واقعة نافارين من الوقائع القليلة التي يتمثل فيها الغدر ونقض العهود والمواثيق، فأنها وقعت من غير أن تعلن حرب بين تركيا والدول المتحالفة، وأخذ الحلفاء السفن المصرية والتركية غيلة من غير أن تنذرها أو تستعد للقتال، وكل ذلك منافٍ لأبسط قواعد الحروب المتفق عليها بين الدول المتمدنة " [٢٠] .

وبرغم الهزيمة في موقعة نافارين، فإن تركيا قد أصرت على رفض مطالب الدول المتحالفة فأعلنت الروسيا الحرب عليها واحتلت (أدرنه)، وأرسلت فرنسا إلى بلاد اليونان جيشًا مؤلفًا من (١٨٠٠٠) جندي بقيادة الجنرال "ميزون" لإجلاء المصريين والترك عنها، وانتهت الحرب الروسية

التركية بعقد معاهدة أدرنه (١٤سبتمبر ١٨٢٩) وفيها وافقت تركيا على قرارات الدول في معاهدة لندره فاعترفت باستقلال اليونان استقلالاً داخليًا، وإلا يكون لها عليها سوى حق السيادة الرسمية، ثم اتفقت الدول على تخويلها الاستقلال التام (٣ فبراير سنة ١٨٣٠).

أما محمد علي فقد عقد صفقة مع الحلفاء تقضي بوقف القتال وجلاء الجيش المصري عن المورة ، وقد تكبدت مصر في هذه الحروب متاعب وضحايا لا حصر لها، وبلغ الجيش الذي أرسلته في حرب اليونان ٤٢ ألف خسرت منهم ٣٠ ألفًا، وبلغت نفقات الحملة ٧٧٥ ألف جنيه، وفقدت أسطولها الحربي، ولم تنل مصر من تلك الحرب إلا ضم جزيرة كريت إليها.

إذا أردنا أن نقيم حرب اليونان، فإننا نجد أمامنا عدد من الحقائق كالتالي:

- تحركت الثورة في اليونان لأسباب وبواعث صليبية، فالمنشور الذي وزعه الثوار في بدء الثورة عن استعادة الدولة البيزنطية القديمة وأجلاء تركيا عن كل أوروبا، كما أن قرار الثورة وبدأها نشأ على يد أحد رجال الدين هو القس جرمانوس أسقف باتراس، كما أن تلك الثورة قد حظيت بتأييد ومساعدة كل الدول المسيحية وشعوبها وكتابها وأدبائها وشعرائها وخاصة قيصر روسيا الصليبي المتعصب، كما أن جيوش الدول الصليبية وأساطيلها هي التي فرضت استقلال اليونان، ولعل كل هذا يؤكد تغلغل الروح الصليبية في وجدان أوروبا أمراء

وأدباء وشعوبًا، وفي هذا الصدد نسرد الواقعة التالية " وكـان علـى بعض السفن المصرية طائفة من الضباط الأجانب الذين كـان محمـد علي يستأجرهم في الأسطول، فأرسل إليهم الأميرال ريني قومنـدان الأسطول الفرنسي يدعوهم إلى الانسحاب حتى لا يحاربوا إخوانهم في الدين فلبوا الدعوة واستأذنوا من الأميرال محرم بـك فـي مغـادرة الأسطول، فلم يسعه ألا الأذن لهم بما طلبـوا ، وتركـوا الأسـطول المصري يوم ١٨ أكتوبر في أشد الأوقات حرجـًا " (٢١) .

- أن الأساطيل الأوروبية لم تحقق النصر ألا نتيجة الغدر والمباغتة .

- أن الثوار اليونانيين كانوا يرتكبون المذابح إذا ما انتصـروا، وأنهـم كانوا يعيثون في البحر فسادًا ويستعملون القرصنة وينهبـون السـفن التجارية، على حين كان سلوك الجيش المصـري والتركـي سـلوكًا إنسانيًا رائعًا، وكانوا يحسنون معاملة الأسرى ولم يرتكبوا شـيًا مـن الفظائع كما كان الأطباء المسلمون يعنون بتضميد جـراحهم، وهكـذا يظهر الفرق بين سلوك المنتمين إلى الحضـارة الإسـلامية وسـلوك الآخرين .

- أن الدول الأوروبية كانت تسعى لتدمير الخلافة وتقليص نفوذها فـي ذلك الوقت، فقد كانت الخلافة تعاني من الحروب مع الروس، وكانت إنجلترا وفرنسا تشجعان الحركات الانفصالية، بل وتقومـان بإرسـال

الأساطيل والجيوش لمساعدة الانفصاليين، كما حدث في معركة نافارين البحرية، وكذلك إرسال فرنسا ١٨٠٠ جندي إلى اليونان .

- أنه من الناحية الإسلامية فإن الواجب كان يحتم قيام محمد علي بإرسال جيوشه لمشاركة الخلافة في حربها ضد الصليبيين اليونانيين والحلفاء، وأن ذلك لا شك كان في مصلحة الخلافة وأمة الإسلام، هذا من ناحية المبدأ، إلا أن عدد من التحفظات ينبغي إثباتها هنا.

- فلو كان محمد علي يمتلك نظرة استراتيجية تتفق مع مصالح الأمة ومستقبلها لكان قد أدرك أنه لا يكفي أن يكون العمل مشروعًا ومشكورًا للقيام به، ولكن يجب موازنة مجموعة أخرى من العوامل، وهذا مبدأ إسلامي أصيل أتبعه الرسول (ﷺ) وخلفاؤه الراشدون، وتؤكد عليه كل مدارس الفقه الإسلامي ، فلو تخلينا – مثلا – أن محمد علي وضع في اعتباره أن سيادة الخلافة ليست قادرة على مواجهة ذلك بسبب الحرب الروسية التركية، وبسبب دعم الحلفاء لحركة الانفصال لكان من الطبيعي أن يقوم بإرسال جيشه إلى اليونان، ولكنه لو أضاف إلى تلك العوامل عوامل أخرى مثل كون قوة أوروبا قد صعدت، وأن الروح الصليبية قد ترعرعت، وأن حركة الانفصال اليونانية تجد عطفًا ودعمًا أوروبيين يصل إلى حد إرسال الأساطيل والجيوش بعشرات الألوف، وأن الرأي الأوروبي كان قد تألب وثار بفعل العامل الصليبي، لأدرك أنه من المستحيل عمليًا إنقاذ اليونان وأن

جره إلى المعركة لن يجدي في إنقاذ اليونان، ولن يؤدي إلا إلى تدمير جيشه وأسطوله، لو كان وضع ذلك في اعتباره وأدرك أن القوة الأوروبية الناشئة من الصعب هزيمتها في أوروبا لكان عليه أن يستفيد بمثل هذا الجيش والأسطول (٤٢ ألف جندي) لفتح أفريقيا كلها، فمثل هذا الجيش بل نصفه كان قادرًا على ذلك، لأن أوروبا بجيوشها وأساطيلها لن تستطيع أن تمنعه لأن بعد المواصلات وطرق الإمداد تحول دون ذلك، كما أن الرأي العام الأوروبي الذي كان شديد التعاطف مع اليونانيين، ولم يكن المحرضون يجدون المبرر الكافي لحشد قوة أوروبا ضد مشروع أفريقي لمحمد علي .

- لو كان محمد علي أدرك أن اليونان لن تقدم كثيرًا إذا ما حصلت على استقلالها في نهوض أوروبا وقوتها، وأن أفريقيا أرض الخامات والأسواق هي التي سوف تعطي أوروبا كل تقدمها الصناعي والعسكري، لكان أدرك أن الواجب الإسلامي عندها يحتم الاهتمام بأفريقيا لإقامة قاعدة حضارية وعسكرية وصناعية إسلامية، كانت هي الضمان الوحيد لمواجهة أوروبا النامية، بل وحرمانها من هذا النمو ذاته، ولعل هذا الدرس يكون ماثلا أمام أعيننا كمسلمين عندما نتخذ قرارًا، فليس فقط يكون الأمر صحيحًا إذا كان مشروعًا، بل يجب أن نضيف إلى الشرعية العوامل الاستراتيجية وفهم أفاق المستقبل .

وقد يقول قائل أنه ليس من الرجولة ولا الإسلام أن نترك الخلافة في هذا المأزق أمام الثوار اليونانيين والحلفاء الأوروبيين، ولكن هذا مفهوم

قاصر، لأن الرجولة والإسلام تحتم مراعاة المصالح العليا المستقبلية لأمة المسلمين، ويجب ألا يكون المخططون المسلمون خاضعون للمراهقة الفكرية أو الابتزاز من أي نوع .

لقد فقد الجيش المصري في اليونان ٣٠ألف، ولم يستطع المحافظة عليها، وفقد في السودان ٣ آلاف وحقق فيها امتدادًا إسلاميًا مازال يؤدي دوره حتى الآن برغم كل الظروف، والسودان وحده أكبر من ربع أوروبا ، فماذا كان يحدث لو أستشهد هؤلاء الثلاثون الفا في فتح أفريقيا، ألم يكن ذلك أجدى للأمة الإسلامية في صراعها مع الغرب الصليبي، وكان أجدى للخلافة الإسلامية عمومًا والعثمانية أيضًا، وكان أجدى لمصر .

وإذا كان محمد علي قد أدرك بعد موقعه نافرين البحرية، أنه من غير المجدي البقاء في اليونان، وقام بتوقيع معاهدة مع الحلفاء يتم بمقتضاها الانسحاب من هناك، فإن الدول الأوروبية كانت قد تنبهت إلى تلك القوة الصاعدة، التي أثبت جيشها وأسطولها تفوقًا وكفاءة عالية في القتال، وكان من الطبيعي أن تعمل حساب تلك القوة وتخطط للإجهاز عليها حتى لا تكون بديلاً إسلاميا ناهضًا، وقد حددت تلك القوى الاستعمارية سياستها في ضرورة استدراج تلك القوة النامية في ضرب وإضعاف الخلافة العثمانية، وفي نفس الوقت استنفاذ تلك القوة، وبالتالي إضعاف الطرفين، وقد بلع محمد على الطعم إلى آخرة للأسف .

## الحرب في سورية والأناضـــول

كانت الحملة على سورية في بدايتها مكونة من ٣٠ألف جندي مع مـــا يكفيهم من الذخائر المؤن والمدافع، وقد بدأت الحملة سيرها فـــي ٢٩أكتـــوبر ١٨٣٠، وكان القائد الأعلى لها إبراهيم باشا، وقد نجحت الحملة في السيطرة سريعًا على غزة ويافا وحيفا وحاصرت عكا، كما شارك الأسطول في نقـــل الجنود والمؤن والذخائر، واشترك في ضرب عكا من البحر، وما أن علـــم السلطان في استانبول بتلك الحملة حتى أرسل مندوبيه إلى محمد علي يطلـــب منه الكف عن القتال، إلا أن محمد علي أخذ يماطل وفي نفس الوقت أرســـل أوامره إلى إبراهيم باشا بمواصلة الحرب وتشديد الحصار على عكـــا، ممـــا اضطر الباب العالي إلى حشد جيش مكون من ٢٠ألف زحف لملاقاة جـــيش إبراهيم باشا، وضم إليه في طريقه المتطوعين من جموع الأكراد والعـــرب، وبعد كر وفر وحركات حربية وصدامات جزئية التقى الجيشان فـــي موقعـــة الزراعة التي انتهت بهزيمة مروعة للعثمانيين بفضل ذكـــاء إبـــراهيم باشـــا وبسالة جنوده (١٤أبريل ١٨٣٢) ثم استطاع إبراهيم باشا أن يحتل عكا فـــي (٢٧مايو ١٨٣٢) ثم قصد إبراهيم باشا شمالاً حتى استولى على دمشـــق فـــي ١٦يونيو ١٨٣٢، مما أدى إلى قيام الباب العالي يحشد جيش آخر بقيادة أكفـــأ قواد تركيا في ذلك الوقت السر عسكر حسين باشا، وكان الجـــيش العثمـــاني مكون من ٦٠ ألف جندي إلا أن إبراهيم باشا الحق به الهزيمة فـــي موقعـــة حمص ١٨يوليو ١٨٣٢ بفضل التدبير العسكري الفذ برغم قلة عـــدد جنـــوده بالقياس إلى الجيش العثماني ( كان جيش إبراهيم باشا مكون مـــن ١٨ ألـــف

جندي ) ثم تابع إبراهيم باشا سيره فاستولى على حلب، ثم التقى بالجيش العثماني في موقعة بيلان (٣٠ يونيو ١٨٣٢) ووقعت الهزيمة بالجيش العثماني واحتل إبراهيم باشا بيلان ثم ما لبث أن استولى على الإسكندرونة، وبموقعة بيلان يكون محمد علي قد أكمل استيلاءه على سوريا وفلسطين ولبنان .

اجتاز جيش إبراهيم باشا بعد واقعة بيلان حدود سوريا الشمالية، ودخل ولاية (أدنه) من بلاد الأناضول، وجرد السلطان جيشًا جديدًا قوامه ٥٣ ألف جندي بقيادة الصدر الأعظم محمد رشيد باشا، وفي ٢١ ديسمبر ١٨٣٢ التقى الجيشان في موقعة ( قونية ) التي انتهت بهزيمة الجيش التركي وأسر قائده وتبدده شذرًا، وبهذه المعركة انفتح الطريق إلى ( الأستانة ) إذا أصبح جيش إبراهيم باشا على مسيرة ستة أيام من البوسفور، وكانت الطريق خالية لا يعترضه فيها جيش ولا معقل، وبات عرش السلطان نفسه معرضًا للسقوط بيد محمد علي، وقد شارك الأسطول المصري في دعم الجيش في كل أطوار حرب سوريا والبلقان .

## تدخل الدول الأوروبية

استرعت انتصارات محمد علي أنظار الدول الأوروبية، وخشيت من أن ينجح في إسقاط السلطان وإقامة خلافة إسلامية شابة موحدة تحت قيادته بما مثله ذلك من خطر صعود دولة إسلامية شابة توحد العالم الإسلامي، وقررت المحافظة على الخلافة التي أصبحت منهكة بفعل الصدام مع محمد علي وغير ذلك من العوامل على أساس أن إسقاطها فيما بعد أمر سهل، وفي نفس الوقت

فها هي قد حققت أغراضها من استنفاذ قوة محمد علي أيضًا، ويمكن الآن وضعه في حدود لا تشكل خطرًا عليها، وبدأت التحركات الأوروبية الدبلوماسية وغيرها لتحقيق ذلك الهدف، فروسيا من ناحيتها تدخلت لمعاونة تركيا، وعرضت على السلطان محمود استعدادها للدفاع عنه بقواتها البحرية والبرية **(ومن المعروف أن روسيا في ذلك الوقت كانت العدو التقليدي لتركيا)**

كما بذلت إنجلترا وفرنسا مساعيهما لعقد اتفاق بين الطرفين، وفي غضون ذلك تقدم إبراهيم باشا بجيشه فاحتل كوتاهية وصار على مسافة خمسين فرسخًا من (الأستانة) ثم أنفذ كتيبة من الجنود احتلت (مفنيسيا) بالقرب من أزمير وأنفذ رسولاً إلى أزمير لتقيم الحكم باسم محمد علي بها، وقد وصل الرسول إليها ولم يلق بها مقاومة فعزل حاكم المدينة وأقام آخر مكانه (فبراير ١٨٣٣) ورحبت المدينة بهذا الانقلاب على حد قول الرافعي [٢٢] .

وكان من الطبيعي والحالة هذه أن تخضع حكومة الأستانة وأن تعقد صلحًا مع محمد علي ( اتفاقية كوتاهية ) وذلك بإلحاح من فرنسا، وتقضي تلك الاتفاقية بجلاء الجيش المصري عن بعض بلاد الأناضول مقابل منح محمد علي حكم سوريا وإقليم أدنة مع تثبيته على مصر وجزيرة كريت والحجاز، وعقب ذلك بقليل عقد السلطان العثماني معاهدة ( هنكار أسكله ) مع روسيا وهي معاهدة التزمت كل دولة بمقتضاها أن تساعد الدولة الأخرى إذا استهدفت لخطر خارجي أو داخلي وتعهدت تركيا أن تأذن للأسطول الروسي بالمرور من البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط .

ولم يلبث الإنجليز أن حركوا الباب العالي في الأستانة على حرب محمد علي، يقول الرافعي " كان سفير إنجلترا في الأستانة يحرض البـــاب العـــالي على التشدد في شروطه مما أدى إلى إحفاق المفاوضات بين الطرفين، وكانت إنجلترا لا تفتأ تضع العراقيل أمام سياسة محمد علي وتؤلب تركيـــا والـــدول الأوروبية عليه، فمن ذلك أنها توصلت إلى اتفاقية سنة ١٨٣٨ مع تركيا مـــن شروطها إلغاء الاحتكار في جميع أنحاء السلطنة، وكان مفهومًا أن تسري هذه المعاهدة على مصر لأنها إلى ذلك الحين كانت جزءًا من السلطنة، وقد وافقت فرنسا على هذه المعاهدة، وقد فطن محمد علي أن المقصود من وضعها هـــو إحراجه .

## الحرب السورية الثانية

كان الجيش المصري في سوريا وأدنه يبلغ في ذلك الوقـــت ٧٠ ألـــف جندي، وبتحريض من إنجلترا لتركيا، قامت الأستانة بإنفاذ حملـــة عســـكرية قوامها ٣٨ الف جندي، وكان الجيش المصري في هـــذه الموقعـــة ٤٠ ألـــف جندي، والتقى الجيشان في موقعة (نصيبين) ٢٤ يونيو ١٨٣٩ ، وقد انتهـــت تلك الموقعة بهزيمة الأتراك ووقوع خسائر فادحة بين قوات الطرفين .

وعقب هذا الواقعة قام أحمد باشا فوزي قائد الأسطول التركي بتســـليم أسطوله سليمًا إلى محمد علي في ميناء الإسكندرية، وبانضمام هذا الأسطول إلى الأسطول المصري بلغت قوة الأسطولين معا خمسين سفينة حربيـــة، ٣٠

ألف مقاتل، ثلاثة آلاف مدفع، وصارت مصر بهذه القوة، أقوى دولة بحريـــة في البحر الأبيض المتوسط على حد قول الرافعي (٢٤) .

وبانتصار الجيش المصري في نصيبين وانضمام الأســطول التركــي بقيادة أحمد باشا فوزي إلى الأسطول المصري كانت دولة محمد علــي قــد أصبحت من أقوى دول العالم قاطبة برًا وبحرًا في ذلك الوقت، وفــي نفــس الوقت كانت نهاية الخلافة العثمانية وشيكة، من الطبيعي أن يتوحد المسلمون حول محمد علي وتبرز خلافة جديدة أقوى وأكثر شبابًا وهذا ما لا تريده ولا ترضاه الدول الأوروبية المتربصة، فهــدفها الثابــت تحطــيم قــوة ووحــدة المسلمين، وكان عليها هنا تنفيذًا لذلك التمسك بالكيــان العثمــاني الضــعيف واستخدامه في تحطيم القوة الصاعدة الشابة، ليسهل عليها بعد ذلــك ابــتلاع العالم الإسلامي دولة بعد الأخرى.

فأما روسيا فقد انتهزت الفرصة لبسط حمايتها الفعلية على تركيا بحجة الدفاع عنها، وأما النمسا والروسيا فقررتا دعم تركيا، وأما إنجلترا (الداهيــة) فقد قررت أنه حان الأوان لضرب محمد علي باستخدام الورقة العثمانية وتقدم سفراء الدول الأوروبية الخمسة( النمسا – روســيا – إنجلتــرا – فرنســا – بروسيا ) بمذكرة إلى الباب العالي، يطلبون إلية باسم الدول الخمس ألا يتخــذ قرارا ألا بإطلاعهم واتفاقهم، وهذه المذكرة تعد إعلانًا للوصاية على تركيــا وإلغاءًا لاستقلالها الفعلي .

واستمر التنسيق بين الدول الأوروبية إلى أن أبرموا معًا ( النمسا – روسيا – إنجلترا – فرنسا – بروسيا ) مع تركيا معاهدة لندرة الشهيرة في ١٥ يوليو ١٨٤٠، وتقضي تلك المعاهدة :

(١) بأن يخول محمد علي وخلفاؤه حكم مصر الوراثي، ويكون له مدة حياته حكم المنطقة الجنوبية من سوريا بما فيها مدينة عكا بشرط أن يقبل ذلك في مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ تبليغه هذا القرار، وأن يشفع قبوله بإخلاء جنوده جزيرة كريت وبلاد العرب وإقليم أدنه وسائر البلاد العثمانية عدا ولاية عكا، وأن يعيد إلى تركيا أسطولها .

**(٢) إذا لم يقبل هذا القرار في غضون عشرة أيام يحرم الحكم على ولاية عكا ويمهل عشرة أيام أخرى لقبول الحكم الوراثي لمصر وسحب جنوده من جميع البلاد العثمانية وإرجاع الأسطول العثماني، فإذا أنقضت هذه المهلة دون قبول تلك الشروط كان السلطان في حل من حرمانه ولاية مصر .**

(٣) يدفع محمد علي باشا جزية سنوية للباب العالي تتبع في نسبتها البلاد التي تعهد إليه إدارتها .

(٤) تسري في مصر وفي ولاية عكا المعاهدة التي أبرمتها السلطنة العثمانية وقوانينها الأساسية، ويتولى محمد علي وخلفاؤه جباية الضرائب باسم السلطان على أن يؤدي الجزية ويتولون الإنفاق على الإدارة العسكرية والمدنية في البلاد التي يحكمونها .

(٥) تعد قوات مصر البرية والبحرية جزءًا من قوات السلطنة العثمانية ومعدة لخدمتها .

(٦) يتكفل الحلفاء في حالة رفض محمد علي باشا لتلك الشروط أن يلجاوا إلى وسائل القوة لتنفيذها، وتتعهد إنجلترا والنمسا في خلال ذلك أن تتخذ باسم الحلفاء بناء على طلب السلطان كل الوسائل لقطع المواصلات بين مصر وسوريا ومنع وصول المدد من أحداهما للأخرى وتعضيد الرعايا العثمانيين الذين يريدون خلع الطاعة والرجوع إلى الحكم العثماني، وإمدادهم بكل ما لديهم من مساعدات .

(٧) إذا لم يذعن محمد علي للشروط المتقدمة وجرد قواته البرية والبحرية على الأستانة فيتعهد الحلفاء بأن يتخذوا بناء على طلب السلطان كل الوسائل لحماية عرشه وجعل الأستانة والبواغيز بمأمن من كل اعتداء .

وفي محاولة من إنجلترا لوضع محمد علي أمام الأمر الواقع، أخذت تشعل فتيل الفتن والثورات ضد محمد علي في لبنان وسوريا ولم تنقطع الثورات والفتن في لبنان وسوريا طوال الحرب، وكان لها أثر كبير في إحراج مركز الجيش المصري أمام الحلفاء .

وبالطبع رفض محمد علي شروط معاهدة لندرة وأصر على التمسك بمكاسبه وهنا تدخلت إنجلترا بأسطولها البحري وضربت الثغور السورية وكذلك اشتركت السفن الحربية النمساوية والتركية، وفي ١٠ سبتمبر ١٨٤٠، جاءت حملة برية من القوات الإنجليزية والتركية ونزلت في ميناء جونيه

اللبناني، وكان الجيش المصري في سوريا قد وصل إلى ٩٠ ألف مقاتل بقيادة إبراهيم باشا، ولكن الإنجليز بذروا بذور الفتن ووزعوا الأسلحة والذخائر على الثائرين في لبنان وسوريا، وتقطعت مواصلات الجيش المصري بسبب تلك الفتن، وأصبح مستهدفا لنيران جيوش الحلفاء من جهة ونيران الثائرين من جهة أخرى، واستولى الحلفاء على الثغور السورية، فاحتلوا حيفا وصور وصيدا ثم بيروت عقب واقعة (بحر صاف) التي أنهزم فيها الجيش المصري ١٨٤٠، ثم استولى الحلفاء على طرابلس واللاذقية وأدنه، ثم سلمت الحامية المصرية في عكا بعد كارثة نسف مخزن الذخيرة، وكانت قد قاومت لمدة ضد جيوش الحلفاء وأساطيلهم، ولما تم للحلفاء احتلال الثغور السورية وقطعت مواصلات الجيش المصري، أنفذ القائد العام لقوات الحلفاء الأميرال أستوبفورد بعض السفن الحربية الإنجليزية بقيادة الكومودور(نابييه) إلى مياه الإسكندرية للقيام بمظاهرة بحرية أمام الثغر لتهديد محمد علي وإجباره على الإذعان لمطالب الحلفاء، ورأى الكومودور نابييه أن يجرب خطة المقاومة فأرسل إلى محمد علي رسولاً يحمل إليه خطابًا يعرض عليه فيه رغبة الدول في أن تكفل له ولأولاده من بعده حكم مصر الو راثي على أن يرد الأسطول التركي إلى الباب العالي وأن يسحب جنوده من سورية، وبعد أخذ ورد وافق محمد علي في النهاية، وفي ٣٠ يناير سنة ١٨٤١، أرسل الحلفاء مذكرة إلى الباب العالي لتنفيذ هذا الاتفاق، مما ترتب عليه سحب الجيوش المصرية من سوريا والأناضول، ثم بعد ذلك من الجزيرة العربية .

وإذا كانت تلك وقائع الحرب السورية وحروب الأناضول، فإن التأمـل في تلك الوقائع يعطينا عددًا من الملاحظات كالتالي :

- أن الجيش المصري قد أثبت في تلك الحرب بسالة وكفاءة منقطعة النظير، وأن إبراهيم باشا كان قائدا ذكيا يتمتع بعبقرية عسكرية لا شك فيها .

- أن محمد علي بذل في تلك الحروب ما لا حصر له من الرجـال والعتـاد والمال، وبلغ الجيش المصري أحيانًا إلى ٩٠ ألف جندي، وكان عدد تلـك القوات عند انسحاب إبراهيم باشا من سوريا حوالي ٧٠ ألف جندي، كما أن الخلافة العثمانية بذلت جهودًا كبيرة وأعدادًا هائلة من الرجال والمعـدات، وأن الضحايا من الطرفيين (المسـلمين) كانـت باهظـة، ولـو أن تلـك المجهودات قد وجهت إلى أفريقيا لكان قد تغير التاريخ، وكـان قـد وفـر مجهود الخلافة لمواجهة الروسيا، والحلفاء في اليونان .

- أن تلك الحرب الباهظة التكاليف، قد كلفت الخلافة اسـتقلالها واسـتنفذت جهودها، بل وأضاعت مستقبل وحدة المسلمين تمامًا، فقد خرجت الخلافـة من تلك الحرب وهي واقعة عمليا تحت وصايا الحلفاء وأصـبحت تركيـا عمليا تحت رحمة روسيا، وكان سقوط الخلافة قد أصبح مسألة وقت، ومن يومها دخلت الخلافة في مرحلة ( الرجل المريض ) الذي ينتظر موته بين لحظة وأخرى، ومن ناحية أخرى لم تكسب مصر منها شيئًا ولا محمد علي بل ترتب عليها فقدان الجزيرة العربية وكريت .

- أن مؤامرات الحلفاء والروح الصليبية في أوروبا والتي كانــت تســتهدف وحدة المسلمين وتريد السيطرة على بلادهم، لم تكن لتنجح لــولا حــروب محمد علي ضد الخلافة، فلكم صمدت الخلافة ضد حروب الروسيا وضــد مؤامرات الحلفاء على أطرافها، ولكان مقدرًا أن تصمد أكثر، وهذا يؤكد أن القوى الخارجية لا تستطيع هزيمة المسلمين من الخارج، بل لا يسقط الكيان الإسلامي إلا بالأخطاء الداخلية، ولعل هذا درسًا تاريخيًا عظيمًا يؤكده أيضًا فشل الحملتين الفرنسية والإنجليزية على مصر(١٧٩٨، ١٨٠٧).

والآن لنقرأ معًا السيناريو الشيطاني الذي رسمه الحلفاء لضرب محمــد علي، والخلافة معًا :

**كانت أوروبا قد بدأت تنهض وتنفض عنها آثار التخلف، وبدأت تبنــي قوة عسكرية واقتصادية، كما بدأت تتطلع من جديد لضرب العالم الإســلامي والسيطرة عليه، وتمثلت محاولاتها الأولى في الحملة الفرنسية علــى مصــر ١٧٩٨، والحملة الإنجليزية على مصر ١٨٠٧، إلا أن المحاولتين باءتا بالفشل** الذريع بفضل كفاح وجهاد الشعب المسلم في مصر، وكانت الخلافة العثمانية بما تمثله من توحيد للمسلمين وبما تمتلكه من روح إسلامية وقتالية تمثل عقبة أساسية، أمام المشروع الصليبي الجديد، كانت الخلافة العثمانية مازالت قوية ومتماسكة رغم عوامل الفساد الداخلي، وكانت مازالت تبلي بلاءًا حسنًا فــي حروبها مع روسيا، أو بحفظ أطرافها أمام الحلفاء، وأدرك الحلفاء أنهم أمــام عاملين خطيرين لا يمكن تحقيق المشروع الاستعماري الصليبي في وجودهما

أولهما: هو الخلافة التي لا يمكن القضاء عليها وتفكيك أواصرها من الخارج أو بالحرب المباشرة عليها، كما أن مساعدة الفتن داخل جسم السلطة لن يكون هو العامل الحاسم في الموضوع، وهكذا لابد من إسقاطها من الداخل.

وكان العامل الثاني: هو صمود مصر أمام غزوتين استعمارتين في أقل من عشر سنوات، كانت أحداها تمتلك أعظم قواد أوروبا قاطبة، وكان معنى ذلك أن مصر غير قابلة للسيطرة مهما كانت جهود أوروبا، كما أن الانتصار الذي حققه الشعب المسلم في مصر ضد نابليون وفريزر سيؤدي إلى تفاقم المد الجهادي والشعبي والصناعي في مصر، وربما يؤدي إلى وجود عنصر قوة للعالم الإسلامي يتمثل في وجود وصعود قوة شابة في مصر تمتلك روح الانتصار وعزة الفخر بما حققته من نصر على فرنسا وإنجلترا في أقل من عشر سنوات، وتمتلك قاعدة صناعية وزراعية هامة، وكان من المستحيل بداهة ضرب تلك القوة أيضًا من الخارج، وكان لابد والحالة هذه أن تسعى تلك الدول لضرب القوتين بعضها ببعض للتخلص منها معًا، وأن تنسق التحركات لدعم هذه القوة أو تلك في ذلك الوقت أو ذاك بما تحقق استنفاذ جهودهما معًا .

والإنسان يعجب من ذلك السيناريو المحكم الذي توزعت فيه الأدوار بين الحلفاء بطريقة محكمة .

فحينما زحف الجيش المصري على سوريا وأحتلها لم تبد دول الحلفاء أي حركة وكان الأمر لا يعنيها، وقامت إنجلترا باستغلال هذا الموقف واحتلت

عدن في ١٨٣٦، وأضطر محمد علي أن يسكت لظروفه في معارك سوريا، فأصدر امرا إلى خورشيد بك بإخلاء البحرين أيضًا !!

ظل الحلفاء على سكوتهم المريب حتى وصل الجيش المصـــري إلـــى قونية وأصبح على بعد سيرة ستة أيام من البوسفور مما هدد الأستانة عاصمة الخلافة، وهنا بدأت دول الحلفاء تتدخل، ولكن بهدوء في المســألة، فمــازال هناك من قوة محمد علي والخلافة ما ينبغي استنزافه، وأقتصر تدخل الحلفاء هنا على قيام الروسيا بمساعدة الخلافة، كمـا تقـدمت فرنســا بمحــاولات للمفاوضات ببين الطرفين، ولم يبدأ تدخلها العملي إلا بعد احــتلال الجــيش المصري كوتاهية، فغنيسيا واستيلائه على أزمير وصار على مسافة أقل من خمسين فرسخًا من الأستانة وهنا بذلت فرنسا مساعيها إلى أن تم عقد اتفاقية كوتاهية، ولكي تحقق دول الحلفاء هدفها الكبير في استنزاف قوة الخلافة حتى آخر قطرة، حرضت السلطان محمود على تجريد حملة بضرب جيش محمــد علي إلا أن النصر كان حليف الجيش المصري في موقعة نصيبين التي خسر فيها الترك ٤آلاف قتيل، وأسر منهم ١٢ ألفًا، كما خسر الجــيش المصـــري ٤آلاف قتيل، وبهذه المعركة فقدت تركيا كل قواتها وأصبحت لا حول لها ولا قوة، خاصة بعد أن سلم الأسطول التركي بقيادة أحمد فوزي باشا إلى محمــد علي، وهنا تدخلت الدول الأوروبية وقامت بالتــدخل العســكري والبحــري للمحافظة على كيان الخلافة، والقضاء على قوة محمــد علــي بعــد أن أدى أغراضها، وأضطر محمد علي في النهاية إلى الانسحاب والتراجع إلى مصر

وهنا يثور السؤال، لماذا لم تتدخل أوروبا إلا بعد أصبح جيش محمد علي في تركيا على بعد ٥٠ فرسخًا من الأستانة؟ ولماذا لم تتدخل إلا بعد انتهاء قوة الخلافة تمامًا بعد معركة نصيبين وتسليم الأسطول التركي ؟!

والإجابة على السؤال بديهية، فأنها لم تفعل ذلك إلا حينما حققت أغراضها واستنزفت قوة الخلافة حتى آخر قطرة، بحيث أنها خاضعة من الناحية العملية لنفوذها ومن ناحية أخرى، فأن وصول محمد علي إلى الأستانة ربما يؤدي إلى قيام خلافة إسلامية جديدة شابة بقيادة محمد علي تقوم بتوحيد العالم الإسلامي وتدفع فيه دماءًا جديدة وتكون خطرًا وعقبة أمام المشروع الصليبي الجديد، ولعل هذا يجيب على سؤال آخر لماذا تمسكت الدول الأوروبية باستمرار الخلافة العثمانية؟! وهي العدو التقليدي لها وبينهما من الحروب ما لا حصر له، وبديهي أن تلك الدول قررت الاحتفاظ بالرجل المريض الذي لا حول له ولا قوة لاستخدامه كورقة أمام محمد علي ولمنع محمد علي من توحيد العالم الإسلامي، ولكي يعلنوا دفنه وقتما شاءوا .

ولعل ما يؤكد إمكانية قيام خلافة إسلامية تحت حكم محمد علي هو أن المسلمين في ذلك الوقت كانوا يتمتعون بروح وحدوية قوية ولم يكن لديهم مانع من قيام خلافة جديدة فلربما كان ذلك أفضل، وخاصة حينما وجدوا أن محمد علي أصبح قريبًا من تحقيق ذلك، بعد وصوله إلى ٥٠ ميلاً من الأستانة، ولم يكن الترك أنفسهم يمانعون في ذلك فها هي أزمير تعلن ولاءها لمحمد علي برضاها، وها هو فوزي باشا قائد الأسطول التركي يقوم بتسليم

الأسطول التركي كاملاً إلى محمد علي، حقًا لقد كان ذلك موقفًا ينم عن عبقرية وإسلامية فذة، فمادام أمر الخلافة العثمانية قد أنتهى عمليًا بعد معركة نصيبين فمن الأصوب أن يقف الجميع خلف محمد علي لتوحيد بلاد المسلمين، ولكن المخطط الشيطاني كان أكبر .

والآن لنقرأ المزيد من التفاصيل في السيناريو الشيطاني .

قلنا أن نجاح الشعب المسلم في مصر في الصمود أمام الحملتين الاستعماريتين الفرنسية بقيادة نابليون أكفا قادة أوروبا قاطبة ١٧٩٨- ١٨٠١، والإنجليزية بقيادة فريزر١٨٠٧، ونجاح ذلك الشعب في اكتساب خبرات صناعية إبان ثورة القاهرة الثانية، قد فجر طاقة هائلة لدى الشعب، كان لابد لهذه الطاقة أن تؤتي ثمارها وأن تظهر إلى الوجود قوة شابة صاعدة تحقق قاعدة صناعية وعسكرية هائلة، وكان ظهور محمد علي بما يمتلك من شخصية قوية ودهاء وكفاءة إدارية عالية، وكذلك استثمار ذلك المد وتلك الطاقة في بناء نهضة زراعية وصناعية وعمرانية وعسكرية في مصر، وظهور عدد من القواد الأفذاذ من أمثال إبراهيم باشا، وظهور جيش مصري يتمتع بجنود بواسل اثبتوا وجودهم في حروب اليونان خاصة ضد الحلفاء، كان معنى كل ذلك أن دولة هائلة ستظهر إلى الوجود في مصر يمكن أن تمتد جنوبًا إلى السودان وأفريقيا، وكان كل هذا يشكل خطرًا على الشروع الاستعماري، لأنه بداية سيحرم ذلك المشروع من مصر ذاتها التي يطمع فيها الغرب، والتي حاولت من قبل كل من إنجلترا وفرنسا احتلالها دون جدوى،

كما سيحرم المشروع الاستعماري من خطوط مواصلاته إلى آسيا وخاصة الهند، ويكون في نفس الوقت دعما مباشرًا وغير مباشر للخلافة العثمانية التي تتعرض للحرب الضروس والمؤامرات من كل جانب، وكانت كل تلك العوامل في ذهن دهاة أوروبا ومخططيها، وكان من المستحيل عمليًا وقف هذه الطاقة العملاقة أو لجمها أو القضاء عليها، فمحاولة احتلال مصر مرتين بواسطة أقوى الجيوش الأوروبية وأكفاء قوادها لم تنجح، وكذلك محاولة وقف تلك الطاقة عن الظهور مستحيل، والنتيجة العملية أنه لابد من ظهور قوة شابة في مصر، وكان من الطبيعي والحالة هذه أن تحاول أوروبا التحكم في معادلات تلك الطاقة وتوجيهها في غير الاتجاه الصحيح، وهنا يظهر الدور الفرنسي ، وتوددت فرنسا إلى محمد علي وأمدته بالخبرات والمساعدات والمستشارين، كان معنى هذا أن المشروع المصري مكشوف أمام الغرب بفعل جواسيس فرنسا وخبراءها، وأن المشروع أيضًا سيكون تحت سمع وبصر أوروبا، وقد يقول قائل أن هؤلاء الخبراء والدعم الفرنسي كان ضروريًا لتحقيق التطور وإقامة قاعدة النهضة، ولكن هذا قول يفتقر إلى العمق وبسيط أكثر مما ينبغي، فلو لم تقدم فرنسا معوناتها وخبراءها لظهر المشروع أيضًا، ربما أبطأ ولكن أكثر أمانا، فالنهضة المصرية في ذلك الحين كانت تستند على أسباب موضوعية ذاتية، وأى نهضة لا يمكن أن تقوم إلا بالعوامل الموضوعية الذاتية، وكان أهم تلك العوامل هو الطاقة الناتجة عن تحقيق انتصارين في غضون أقل من عشر سنوات، أى النهضة كانت ستحقق سواء بدعم فرنسي أو بدونه، ربما أبطأ – ولكن أكثر أمانا– ومن ناحية أخرى فإن فرنسا ذاتها كانت قد حاولت احتلال مصر، وبالتالي فأدن أطماعها

في مصر مؤكدة، ومن يأمن لها يكون عبيطا، والروح الصليبية في فرنسا لا تقل عن غيرها من الدول الأوروبية، بل ربما تزيد، والحرب اليونانية تؤكـد ذلك، ففرنسا شاركت بأساطيلها في تلك الحرب كغيرها مـن دول أوروبـا، وزادت على ذلك بإرسال جيش بري من ١٨ ألف جندي لمناصرة اليونانيين، وإذا كانت أوروبا في حينها تأكدت أن النهضة المصرية قائمة لا محالة، فأنها تركت لفرنسا أن تكون قريبة من معادلات تلك النهضـة لتوجيهها لصـالح أوروبا في النهاية .

وإذا أخذنا بالاستنتاج السليم فإن فرنسا هي التي أغرت محمد علي على حرب سوريا وشجعته عليها، وربما كان للبارون لبو الكونت دورًا في هـذا الصدد، وبديهي أن المستشارين الفرنسيين لمحمد علي لم يكونـوا يعـدمون حججا أو مبررات لتشجيع محمد علي وحثه على تلك الحرب، حتـى إذا مـا وصل إلى أزمير وأقترب من الأستانة بدأت فرنسا مسـاعيها لعمـل الهدنـة والاتفاقيات؛ وذلك لمنع محمد علي من إسقاط الخلافة العثمانية وإقامة خلافة إسلامية شابة تحت قيادته، ولم يكن ذلك حبًا في الخلافة العثمانية، بـل كـان منعًا لتوحيد العالم الإسلامي تحت قيادة محمد علي، وبـديهي أن اسـتمرار خلافة ضعيفة فاقدة للاستقلال الحقيقي أمر أفضل للمصالح الأوروبية في ذلك الحين تمهيدًا للقضاء عليها والسيطرة على بلاد المسـلمين، فعقـب موقعـة نصيبين التي أنهت القوة العسكرية للخلافة تمامًا تقدمت فرنسا مـع النمسـا- بروسيا – وإنجلترا- روسيا بمذكرة إلى الباب العالي في ٢٧ يوليـه ١٨٣٩ يطلبون فيها باسم الدول الخمس ألا يبرم أمرًا في شأن المسألة المصـرية إلا

بإطلاعهم واتفاقهم، ويقول الرافعي: بحسن نية عجيبة على هــذا الأمــر[٢٥] " وقد يبدو غريبًا أن تشترك فرنسا في هذه المذكرة، وهي التي تنادي بتأييــد مصر في تلك الأزمة، ولكن السياسة الفرنسية كانت في مسلكها غير مستقرة ولا أخذه بالحزم وأصالة الرأي وبعد النظر" وإذا كان الرافعي حسن النية إلى هذه الدرجة، ووجد اضطرابًا في سلوك فرنسا، فإن تفسير ذلــك أن فرنســا كانت تؤدي دورها في السيناريو الشيطاني المحكم، فحين يكون الأمر متعلقًــا بمصالح أوروبا الصليبية ضد مصالح المسلمين يكون انحياز فرنسا إلى جانب أوروبا الصليبية، وهذا لا يمنع من وجود تناقضــات ثانويــة بــين فرنســا وإنجلترا، فتلك التناقضات سنة من سنن الله تعالى بين قوى الشر، ولكن قوى الشر تجتمع وتتوحد وتتناسى تناقضاتها الثانوية إذا ما برز التناقض الجوهري بينها وبين المسلمين.

ويصف الرافعي[٢٦] " وفي غضون هذه الحرب تغير مسلك فرنسا حيال مصر تغيرًا عظيمًا، فبعد أن كان المسيو بترس رئــيس الــوزراء الفرنســي يشجع محمد علي، ويسوغ له رفض مطالب الحلفاء ، ويعده بمعاضدة فرنسا له، تراجع على عقبيه وقد أورد الرافعي في نفس الموضــع والمرجــع " أن المؤرخين الفرنسيين برروا مسلك فرنسا في تلك الأزمة، أن فرنسا لا يمكــن أن تحارب أوروبا تأييدًا لمطالب محمد علي " ويعلق الرافعي على ذلــك " أن هذا الدفاع – يقصد بتبرير المؤرخين الفرنسيين لموقف فرنسا – لا يستند إلى وقائع صحيحة، فإن الثابت أن الحكومة الفرنسية هي التي أغرت محمد علي بسلوك مسلك التشديد ثم تخلت عنــه، وهــذا شــبيه بموقــف فرنســا مــن

مصر ١٨٨٢ حينما تركت إنجلترا في آخر لحظة تعمل وحدها علـــى تحقيـــق مطامعها في مصر" .

وإذا كان الرافعي حسن النية ينعى على فرنسا توريطها لمحمد علـــي ثم تركه فإن ذلك لم يكن ألا جزءًا من خطة شيطانية متفق عليها، تقوم فرنسا بجزئها الخاص في دفع محمد علي إلى الحرب وإغرائه بالتشدد ثـــم تتركـــه ساعة الجد بعد أن يكون قد أدى هدف أوروبا الصليبية، وإذا كان ذلك علـــى حد قول الرافعي قد تكرر مرتين ( الأخرى في ١٨٨٢) فإن هـــذا يؤكـــد أن فرنسا كانت تتحرك وفق خطة مدروسة ومتفق عليها مع باقي دول أوروبـــا لتمهيد سبل السيطرة على العالم الإسلامي، ثم بعد ذلك اقتسام الغنائم.

ولئن كانت فرنسا قد لعبت دورها في توريط محمد علي ثم تركه الأمر الذي يذكرنا بتصرفات الإتحاد السوفيتي مع مصر في النصف الثـــاني مـــن القرن العشرين، وخاصة نصيحته لمصر أبان حرب ١٩٦٧م بتلقي الضـــربة الجوية الأولى، فإن إنجلترا وغيرها من الدول الأوروبية قد لعبـــت دورهـــا المرسوم على الجانب الآخر، فمن ناحية قامت إنجلترا باحتلال عدن مســـتغلة انشغال محمد علي المسئول أصلاً عن الجزيرة العربية بالحروب في ســـوريا والأناضول ومن ناحية ثانية أي فرصة للصلح بين محمـــد علـــي والخلافـــة وتذكى نار الحرب بينهما يقول الرافعي[٢٧] " كان سفير إنجلترا في الأســـتانة (اللورد بوفسبنى) يحرض الباب العالي على التشدد في شروطه، مما أدى إلى إخفاق المفاوضة، ومن ذلك أنها توصلت في سنة ١٨٣٨ إلى عقـــد معاهـــدة

تجارية مع تركيا من شروطها إلغاء الاحتكار في جميع إنحاء السلطة العثمانية، كان المفهوم أن هذه المعاهدة تسري على مصر لأنها كانت إلى ذلك الحين جزءًا من السلطنة وقد وافقت فرنسا على هذه المعاهدة !!

والنتيجة الحتمية لتلك المعاهدة هو استمرار الحرب بين محمد علي والسلطنة، لأن محمد علي لم يكن ليقبل ذلك، وخاصة أن جيوشه منتصرة في ميدان القتال، وبديهي أن إنجلترا لم تقصد فائدة السلطنة العثمانية بتلك المعاهدة، فالسلطنة كانت مهزومة حتى الآن وضاعت معظم قواتها العسكرية، ولم يكن تحريض إنجلترا للسلطنة على التشدد إلا للقضاء على ما تبقى من جيشها وقواتها، وقد كان فحدثت بعد ذلك ونتيجة لذلك موقعة نصيبين التي انتهت الوجود العسكري للسلطنة وحولتها إلى كيان محتضر .

وفي هذا الصدد يضيف الرافعي " أن مساعي الصلح بين مصر وتركيا قد أخفقت لأن إنجلترا كانت من وراء تركيا تحرضها على القتال" وفي نفس المرجع يضيف الرافعي ص ٢٨٧ " أن إنجلترا قد أعلنت وجهة نظرها في وجوب المحافظة على كيان السلطنة العثمانية، وإخضاع محمد علي بالقوة وأخذت تؤلب الدول على مصر ليشتركن معها في إخضاعها، ولم تكن المحافظة على كيان السلطنة العثمانية هي وجهة نظرها الحقيقية، بل غايتها الجوهرية هي إضعاف الدولة المصرية لأنها ترى فيها إذا قويت مزاحمًا لها في سيادتها بالبحر الأبيض المتوسط ورقيبًا لها في طريقها إلى الهند، ومن هنا كانت إنجلترا تتمسك بكل عزم وقوة بوجوب رد سوريا إلى تركيا، إلا أن امتداد نفوذ مصر في البلاد السورية يجعلها دولة بحرية قوية من دول البحر

المتوسط، ويجعل لها الأشراف على طريق الهند من ناحية الفرات والعراق، فضلاً عن طريق البحر الأحمر وبرزخ السويس، وكانت تتمسك أيضًا بـــرد الأسطول التركي على الدولة العثمانية، لأن اندماجه في الأسطول المصـــري يجعل لمصر قوة بحرية كبيرة تخيف إنجلترا.

ويضيف الرافعى: " أن سياسة إنجلترا الدائمة ألا تقوم في مصر دولة قوية، لأن ذلك يهدد مستعمراتها في الهند، كما أن في نيتها امتلاكها ووضع يــدها عليها عندما تحين الفرصـــة .

وهذه الأسباب والتحليلات التي قدمها الرافعي لتحليل موقـــف إنجلتـــرا صحيح إلا أنه غير شامل، ولو سأل الرافعي نفسه لمـــاذا تـــأخرت حركـــات إنجلترا في ضرب محمد علي وتأديب الدول عليه على بعد معركة نصيبين ؟ لماذا لم يبدأ ذلك عندما زحفت مصر على سوريا !! أو حتى عنـــدما دخلـــت القوات المصرية إلى الأراضي التركية، ولكن بعد أن تم الإجهاز على القـــوة العسكرية للخلافة تمامًا بعد موقعة نصيبين وتسليم الأسطول التركي، أي بعد تحويل الخلافة إلى كيان محتضر واستنفاذ قوة مصر الصاعدة إلـــى أقصـــى درجة في نفس الوقـــــت .

وإذا انتقلنا إلى موقف روسيا – العدو التقليدي لتركيا – والتي كانت في حالة حرب دائمة مع الخلافة العثمانية، نجد أنها دارت في الفلك ذاتـــه وأدت دورها في الخطة المرسومة، فعندما أدركت أن الخلافة العثمانيـــة أصـــبحت مهددة بالسقوط وأن محمد علي سوف يكون بديلا إسلاميا قـــررت أن تـــدعم

تركيا لتحقيق عدة أهداف : أولها: منع قيام خلافة إسلامية شابة تحت قيـادة محمد علي، استنفاذ طاقة محمد علي ما أمكن، المحافظة على الخلافـة فـي حالة احتضار، وفي نفس الوقت بسطت حمايتها على تركيا بحجـة الـدفاع عنها، فعقدت روسيا مع السلطنة اتفاقية (هنكار اسكله سـي) فـي ٨ يوليـو ١٨٣٣، تعهدت فيها تركيا بأن تأذن للأسطول الروسي المرور مـن البحـر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط، وتؤدي هذه المعاهدة كما يقول الرافعـي [٢٩] تخويل الروسيا مد يدها في شئون تركيا وبسط حمايتها الفعليـة عليهـا " **والسؤال هنا لماذا كان التحرك الروسي مبكرًا عن التحرك الأوروبي عمومًا ؟**

ولعل معرفة هذا التبكير في التحرك يؤكد وجود تنسـيق بـين الـدول الأوروبية، فلولم تفعل روسيا ذلك لما أمكن للسلطان تجريد جيوش ضد محمد علي، وبالتالي كان من الممكن أن يصل محمد علي سريعًا إلى الأستانة ويقيم خلافة إسلامية بديلة، إذن فروسيا قررت أن تعقد صلحًا مع العـدو التقليـدي ليتفرغ هذا العدو التقليدي لاستنفاذ ما أمكن من قوة محمد علي، وفـي نفـس الوقت فإن احتدام الحرب بين السلطان ومحمد علي قد أعطى فرصة لروسيا لتحقيق أهدافها في تركيا، ولو لم يكن هناك خطة مبيته بين الدول الأوروبيـة لكان من الطبيعي أن تستفيد الروسيا من حروب السلطان ومحمد علي فتقـوم بالضغط العسكري على تركيا وتحقيق أهدافها عن طريق المعـارك، ولكـن اختيارها لعقد معاهدة (هنكار اسكله سي) يؤكد رغبتها فـي تـرك جيـوش السلطان لاستنزاف جيوش محمد علي من ناحية والإبقاء على كيان محتضر للخلافة العثمانية .

وإذا انتقلنا إلى النمسا وبروسيا لوجدنا أن سلوكها لم يشذ عـن الخطـة المرسومة وأدى كل منهما دوره المرسوم بعناية .

وهكذا فإن الغرب الصليبي قد أجاد رسم الخطة ولعبت كل دولـة مـن دولة ( إنجلترا – فرنسا – روسيا – بروسيا – النمسـا ) دورهـا المرسـوم لتحقيق هدفها في ضرب الخلافة ومحمد علي ببعضهما بعضًا ليتحقق هـدفها في إضعاف الخلافة وتحويلها إلى كيان محتضـر واسـتنزاف قـوة مصـر الصاعدة من ناحية أخرى، ليتسنى لها بعد ذلك تقسيم العالم الإسـلامى إلـى مناطق نفوذ واستعمار العالم بأسره ، ولايفوتنا هنا أن نشير إلـى دور آخـر لعبته إنجلترا خاصة ، وذلك فإنها غذّت وساعدت كل الثورات ضـد محمـد علي سواء في الجزيرة العربية أو في سوريا، يقول الرافعي:" وكان للدسائس الإنجليزية عمل كبير في تحريك الثورات في سوريا سنة ١٨٣٤ فإن الإنجليز مافتؤا يستفزون السوريين إلى الثورة ويوزعون عليهم الأسلحة ويحرضونهم على القتال ويستميلون إليهم رؤساء العشائر والعصبيات تارة بالمـال وتـارة بالوعود حتى أفلحوا في تهيئة البلاد للثورة فاشتعلت الثـورة فـي فلسـطين وطرابلس وشرق اللاذقية(ثورة النصيرين) وحوران(ثورة الدروز) ممـا أدى إلى حضور محمد علي بنفسه لقمع الثورة".

ويضيف الرافعي في صـ٢٩٤" لم تنقطع الفتن والثورات فـي لبنـان وسوريا بل ظلت مستمرة بفعل دسائس الإنجليز طوال فتـرة الحـرب(٣٩-

١٨٤٠) وكان لها أثر كبير في إحراج مركز الجيش" ويقصد مع الحلفاء سنة ١٨٤٠.

ويقول محمد كرد علي [٣١] " إن الدسائس الأجنبية وخاصة الإنجليزية هي التي خلقت العراقيل أمام الإدارة المصرية في سوريا، ويقول الرافعي(٣٢) " على أن القوات الحربية المصرية التي استقرت في الجزيرة العربية كانت دائمًا عرضة للثورات والفتن وتوثب القبائل بفعل إنجلترا التي وضعت يدها على عدن ".

إذن فقد كانت إنجلترا تثير الفتن والثورات على حكم محمد علي في الجزيرة العربية وسوريا، وبديهي أنه لولا وجود العوامل الموضوعية وأخطاء حكم محمد علي لما وجدت إنجلترا فرصة لتغذية تلك الثورات والفتن، ولكن قيامها بذلك يدل على نيتها المبكرة في استنزاف وإضعاف محمد علي وإذا كانت إنجلترا قد غذت وشجعت الثورات في سوريا قبيل وأثناء قيامها مع دول الحلفاء بالهجوم على جيوش محمد علي في سوريا ١٨٤٠، فإن المثير هنا هو قيامها بذلك مبكرًا في الجزيرة العربية، وفي سوريا ١٨٣٤، ولعل ذلك يرجع إلى حساباتها المبكرة الدقيقة في أن قوة محمد علي الصاعدة أكبر من قوة الخلافة، ولكي يتحقق أكبر قدر من الاستنزاف للطرفين، كان من الطبيعي عرقلة القوة الأكبر وإثارة المتاعب لها، ليتسنى للقوتين استنزاف بعضهما تمامًا، ولعل ذلك أيضًا إذا ما أضفناه إلى سلوك روسيا في الصلح المبكر مع تركيا في معاهدة ( هنكار أسكله سي ) ١٨٣٣،

يؤكد أن شيطانيًا عبقريًا قد رسم الخطة الأوروبيـــة بكـــل تفاصـــيلها ووزع الأدوار بعنايـــة .

وبخصوص موقف روسيا العجيب في الصلح المبكر نورد هنا ما قالـــه الرافعي(٣٣) " فالروسيا خشيت إذا اضطر وتقدم الجيش المصري أن يســـتولى محمد علي على عرش السلطة ويمد نفوذه إلى ضفاف البوسفور والـــدردينل والبحر الأسود فيؤسس دولة قوية تقوم على أنقاض السلطة العثمانية المتداعية الأركان المختلة النظام، وليس مما يوافق سياسة الروسيا أن يقع هذا الانقلاب لأنه يحول دون تحقيق أطماعها في الوصول إلى البواغيز والبحر الأبـــيض المتوسط، فبادرت إلى التدخل لمعاونة تركيا وأوفدت الجنرال مورا فييف إلى السلطان محمود ليعرض عليه استعدادها للدفاع بقواتها البرية والبحرية عـــن السلطنة العثمانية، ومعنى هذا الدفاع بسط حمايتها الفعلية على تركيا، ولعـــل من الطرافة أن نورد نصًا للرافعي يتعجب فيه من موقف الدول الأوروبية من مصر (٣٤)" ولو أن الدول الأوروبية عاملت مصر بمثل العطف الذي عاملت به اليونان في ثورتها على تركيا، لما كان هناك شك في إقرار تلك النتيجة، لا بل إن مصر أولى بإقرارها على مطالبها لأنها فازت على تركيا بقوة جيشها وحده، أما اليونان فقد انهزمت أمام تركيا ولم ينجيها من آثار الهزيمة ســـوى مظاهرة الدول الأوروبية وتحالفهن على تركيا، مع ذلك فإن السياسة الدوليـــة قضت لليونان باستقلالها التام، أما مصر فقد حكمت عليهـــا أن تبقـــى تحـــت السيادة التركية وأن تتخلى عن سوريا وجزيرة العرب وأدنه وكريت وأئتمرت بها الدول وحاربتها وقضت عليها وقصت أجنحتها، وهذه المقارنة تصور لك

الفرق بين معاملة أوروبا لأمة عربية ومعاملتها للأمم الشرقية، وتريك المكيال الواحد يكبر ويصغر، كان فيه روح شيطان " .

وفي الحقيقة فإن الرافعي حسن النية إلى درجة مذهلة، فـالأمر لـيس عجيبًا، ولكنه مشروع صليبي استعماري جديد يقضي بدعم اليونان المسيحية ضد الخلافة العثمانية، وفي نفس الوقت يتآمر ضد محمد علي حتـى يمنـع صعود قوة مصر الشابة، ويتمسك باستمرار السيادة التركية عليها حتى تظـل الورقة في يده، وخاصة بعد أن أصبحت الخلافة عمليًا في حالـة احتضـار، لكي يسهل عليه بعد ذلك التهام أجزائها حينما يريد ذلك ويستعد له .

وإذا كان ذلك هو سلوك الدول الأوروبية وسياستها الشيطانية التي أدت كل منها دورها فيها بعناية، فإن محمد علي قد أخطأ خطأ تاريخيًا فاحشًا حين أتجه إلى سوريا والأناضول وقرر الاصطدام بدولة الخلافة، وإذا كنا قد قلنـا أن حروب محمد علي في الجزيرة العربية واليونان كانت حروب تتفق مـع مصالح المسلمين إلا أنها افتقدت إلى الحساب الاستراتيجي، فإن حروبه فـي سوريا والأناضول قد افتقرت إلى الحساب الاستراتيجي تمامًا كما أنها كانـت من الناحية المبدئية غير شرعية، وتعارضت مع مصـالح المسـلمين بكـل المقاييس، وعلينا الآن أن نناقش عددًا من الآراء في هذا الصـدد فـإن قـال البعض مثلا أن تلك الحرب قد شنها محمد علي لتأمين حـدوده فـي مصـر ومركزه فيها على اعتبار أن السلطان ربما يريد خلعه يومًا وعزله عن ولاية مصر، فإن ذلك القول يفتقر إلى إي دليل ولا يتماسك أمام الواقع، فمن ناحية فإن السلطان لم ينجح في خلعه أو عزله قبل ذلك، وقبل أن تظهر قوة مصـر

إلى الوجود، كما أن السلطان قد وسع أملاك محمد علـــي بالفعـــل فأعطـــاه الجزيرة العربية وكريت، كما أن حاجة السلطنة إليه لتأمين الجزيرة العربيـــة ضد ثورات الوهابيين كانت تقضي بعدم تفكيرها ي ذلك، والواقع أن السلطنة لم تفكر حتى وقتها في شيء من ذلك، ولكن بفرض تفكيرها هل كانت قادرة، أن محمد علي يعرف أن السلطنة أضعف من أن تفعل ذلك، وحرب اليونـــان اثبت أن جيوش محمد علي أكفا من جيوش الســـلطان، وانشـــغال الســـلطنة بحروبها في اليونان وحروبها مع الروسيا تحول دون تفكيرها في ذلك، بل أن السلطان طلب من محمد علي مساعدته في حروب الســـلطنة مـــع الروســـيا ١٨٢٨، وكل ذلك يقطع بتهافت الرأي السابق، ولكن حتى لو أســـقطنا تلـــك العوامل كلها وأفترضنا جدلاً أن محمد علي كان يخشى العزل وأن الســـلطنة قادرة على تنفيذه، وأن محمد علي أستهدف من الحرب السورية تأمين مركزه في مصرن فلماذا لم يقتصر على الاستيلاء على ولاية عكا التي تحقـــق لـــه ذلك، لماذا سار جيشه واجتاز كل سوريا ووصل إلـــى الأناضـــول وخـــاض المعارك الطاحنة إلى مشارف الأستانة .

إذن فإن من المؤكد أن محمد علي لم يكن يخشى علـــى مركـــزه فـــي مصر، وأنه قد سير الحملة على سوريا والأناضول بهدف توســـيع أملاكـــه اعتمادًا على ظروف السلطنة السيئة .

وإذا ناقشنا القول الذي يرى أن محمد علي كان ينوي أنشاء دولة عربية مستقلة، وبرغم أن كلمة عربية، أو غيرها من المصطلحات القومية لم تكن قد

ظهرت إلى الوجود بعد، وخاصة أن محمد علي ليس مصريًا ولا عربيًا، بل البانيًا، أي أنه برغم تهافت القول السابق من ناحية الواقع السياسي والفكـــري السائد في ذلك الوقت، ألا أنه لو تجاوزنا ذلك كله لاصطدمنا بـــالواقع الـــذي شهد اجتياز حدود سوريا والوصول إلى الأناضول وأزمير والاقتـــراب مـــن عاصمة الخلافة، فلو كان المشروع عربيًا مثلاً فما حاجة محمد علـــي إلـــى خوض غمار حروب الأناضـــــول .

ويبقى التفسير الوحيد لتلك الحروب أنه أما كـــان يريـــد بنـــاء مجـــده الشخصي ولو على حساب الخلافة وبالتالي فعلى قواته أن تصـــل إلـــى مـــا تستطيع، وأما أنه كان ينوي إقامة خلافة إسلامية تحت قيادته على أساس أن واقع الخلافة العثمانية أصبح سيئًا وهشًا بما يغري بتحقيق ذلك الهدف .

وإذا كان السبب اقتصاديًا بمعنى أن محمد علي أراد اســـتغلال مـــوارد سوريا والأناضول وخاصة من الخشب والفحم والنحاس لبناء قاعدة صناعية في مصر، فإن ذلك يؤيد وجهة النظر القائلة بطموح محمد علي إلـــى مجـــده الشخصي بصرف النظر عن الأبعـــاد الشـــرعية والإســـلامية والتاريخيـــة والاستراتيجية، إلا أن الحساب الاقتصادي البسيط يؤكد أن تلك مغـــامرة ذات مخاطر كان يمكن استبدالها وبجهود أقل كثيرًا للحصول على تلك الموارد في السودان وما حولها بدون تكاليف الصدام مع الخلافة .

ويبقى ذلك القول الذي يرى أن تلك الحرب كانت بسبب رغبة محمـــد علي في استرجاع الفلاحين الهاربين إلى سوريا، فبـــديهي أن الاعتقـــاد فـــي

صحة هذا الأمر ليكون سببًا للحرب هو تبسيط مخل وفادح، ولم يكن هذا الأمر إلا ذريعة لإشعال الحرب دون أن يكون سببًا حقيقيًا .

أن محمد علي قد أخطأ بخوضه الحرب أخطاءًا بشعة، أخطأ في حق مجده الشخصي حيث انتهت الحرب إلى تدمير هذا المجد، وحصر محمد علي ، وتقلص أملاكه التي كانت قبل الحرب ( كريت – الجزيرة العربية ) .

وأخطاء في حق مصر حيث أضاع مواردها وجيوشها في حرب بلا داع وأخطأ في حق أمة الإسلام حيث قام بما لم يستطع الغرب مجتمعًا أن يقوم به وهو إضعاف الخلافة العثمانية وتدمير قوتها العسكرية تمامًا وتحويلها إلى كيان محتضر، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى ضياعها وضياع بلاد المسلمين واستيلاء الدول الاستعمارية عليها، وأخطأ مرة أخرى في حق أمة الإسلام بتضييع النهضة المصرية التي لو استمرت لما كانت مصر والسودان قد سقطتا فيما بعد بيد الاستعمار .

# نظرة شاملة على حروب محمد علي

إذا حاولنا أن نجد تفسيرًا لسلوك محمد علي وحروبه وسياساته، فأننـــا نجد أن أنفسنا أمام عدد من الاحتمالات، إما أنـــه كـــان صـــاحب مشـــروع مصري، أو صاحب مشروع عربي، أو صاحب مشروع إسلامي لإعادة بناء خلافة إسلامية شابة بديلا عن الخلافة العثمانية، أو أنه كان مجرد باحث عن المجد الشخصي، وإذا ما استبعدنا الافتراض الأول والثاني حيث لم يكن لمثل هذه الأفكار أي وجود، كما أن حروب محمد علي تســـقط هـــذه الاحتمـــالات تمامًا، فلو كان صاحب مشروع مصري، فمـــا الـــداعي لحـــروب الجزيـــرة واليونان وسوريا والأناضول، وإذا قال قائل أنها كانت لتأمين حدود مصـــر، لكان من الأولى لكل دولة أن تفتح كل العالم لتأمين حدودها، وبالتالي فتـــأمين الحدود لم يكن يقتضي كل هذا، وألا فإن عليه أن يفتح الآلاسكا لأن ذلك يؤثر على حدوده، ولو كان صاحب مشروع عربي، فما هي مبررات حرب اليونان والأناضول وتهديد عاصمة الخلافة (استانبول) ولكان من الأولـــى أن نطلـــق كلمة المشروع العربي على محاولات سابقة كانت أكثر أنطباقا علـــى كلمـــة المشروع العربي مثل الخلافة الفاطمية والدولة الأيوبيـــة ودولـــة الســـلاطين البحرية والبرجية، ولا يبقى بعد إسقاط الاحتمالين السابقين سوى احتمـــال أن محمد علي كان صاحب مشروع إسلامي للسيطرة على ممتلكـــات الخلافـــة العثمانية، وإقامة خلافة تحت قيادته وهو الرأي الذي يراه الدكتور محمد شفيق غربال أستاذ التاريخ في جامعة القاهرة، ولا شك أن هذا الرأي أكثـــر قبـــولا ويمتلك من الأسانيد ما يجعله قابلا للمناقشة، فتركيا كانت قـــد خرجـــت مـــن

الحرب اليونانية ثم الحرب الروسية (١٨٢٩) منهكة القوى وزاد في ضـــعفها كثرة الفتن والأضطرابات الداخلية فيها وقد ألغى السلطان محمـــود (١٨٢٦) فرقة الانكشارية التي كانت قوام الجيش العثماني، ولكنه لم يجد متســـعًا مـــن الوقت لينشئ بدلا منهم جيشًا نظاميًا، بل كانت القلاقل والأضطرابات تحـــول دون أنفاذ عزمه في حين أن محمد علي كان على أهبة الاستعداد للدخول في حومة الوغى معتمدًا على الجيش النظامي الذي قضى سنوات عدة ي إنشـــائه وتدريبه وعلى الأسطول الذى أنشاؤه في ترسانة الإسكندرية وكل ذلك أغرى محمد علي بمد نفوذه ومحاولة إقامة خلافة بديلة شابة على أنقـــاض الخلافـــة العثمانية، من العوامل التي تدعم هذا الرأي، أن المسلمين بثاقب نظـــرهم قـــد فهموا هذا الأمر واعتبروه لا بأس به خاصة عندما وصلت جيوش محمد علي إلى الأناضول واقتربت من عاصمة السلطنة، فأهالي أزمير مثلا سلموا بلدتهم لمحمد علي علن طيب خاطر، وقائد الأسطول التركي أحمد باشا فوزي قـــام بتسليم الأسطول التركي كاملا لمحمد علي بعد موقعة نصيبين.

وبرغم وجاهة الرأي السابق، إلا أننا نميل إلى الاعتقاد بأن محمد علي كان باحثًا عن المجـــد الشخصي، وكان يخوض المعارك لزيادة أملاكه فـــي أي مكان تسنح له الظروف بها، وأنه لم يكن يراعي لا مصـــالح مصـــر ولا مصالح المسلمين في هذا الصدد، إذ لو وضع محمد علي مصالح المسلمين في اعتباره أو مصالح مصر، لكانت حساباته السياسية قد منعته من الدخول فـــي معارك سوريا والأناضول على الأقـــل ٠

وإذا أردنا أن نقيم حروب محمد علي وفقا لمنظور مصالح الأمة الإسلامية ومستقبلها ووحدتها، فإن علينا أن نؤكد أن تصرف ما أو سياسة ما أو حرب ما ينبغي أن تتضمن ثلاثة عناصر لتكون في صالح الأمة:

أولها: هو مشروعيتها من الناحية الإسلامية .

ثانيهما: هو أن تكون في اتجاه مصلحة الأمة الإسلامية .

ثالثهما: أن تستند إلى حساب استراتيجي دقيق ونقصد هنا بالحساب الاستراتيجي مراعاة العوامل المختلفة من جغرافية وسياسة ودولية وأوضاع داخلية وحساب الكسب والخسارة، وقد يكون هناك سياسة ما مشروعه، وفي صالح الأمة الإسلامية، ولكنها تفتقر إلى الحساب الاستراتيجي، يعني أنها تضيع فرصة أخرى ... وهكذا .

وإذا نظرنا إلى حروب محمد علي نجد أنها اشتملت على ثلاثة أنواع وفقًا للمنظور السابق، فالحرب في السودان مثلا كانت مشروعه من الناحية الإسلامية، وكانت في صالح أمة الإسلام، كما أنها كانت تستند على حساب استراتيجي دقيق ومفيد، فمن ناحية مشروعيتها، فما لا شك فيه أن توسيع رقعة العالم الإسلامي أمر واجب شرعًا، وإقامة العمران في ربوع السودان أمر واجب شرعًا أيضًا، وكذلك نشر الأمن والنظام في ربوعه، كما أنها كانت في صالح أمة الإسلام حيث أن فتح السودان يزيد من قدرات مصر والسودان معًا ويعطي العالم الإسلامي مزيدا من العمق، ويدخل في الإسلام أفواجًا جديدة من الناس، ويحقق مواردًا أوسع لصالح المسلمين، أما من الناحية الاستراتيجية فأنها كانت سليمة مائة في المائة، فأولا لا تتعارض مع مصالح الخلافة الإسلامية العثمانية ولا تحتاج إلى تكاليف باهظة في الفتح، كما أن

الدول الأوروبية لم تكن تملك ولا تقدر أن تعطلها أو تقف عثرة في سبيلها، برغم أطماعها الواضحة فيها وفي مصر ذاتها، وفتح السودان حقق لمصر ميزات استراتيجية جمة كالسيطرة على معظم مجرى نهر النيل شريان الحياة في مصر، وأمن سواحل البحر الأحمر، ولأن فتح السودان قد تضمن كل العوامل الصحيحة والشروط الموضوعية، فقد كان فتحًا مباركًا وهو الفتح الوحيد أو الحرب الوحيدة التي لم تنتهي آثارها بعد هزيمة محمد علي، وهذا يؤكد أن سنة الله تعالى تكون مع العمل الصحيح تمامًا، وأن الله يبارك في الأعمال التي تتضمن كل الشروط الصحيحة، والعمل الصحيح الذي يكون في صالح أمة الإسلام، ويكون في نفس الوقت لصالح مصر لأن هذا هو قدرها وواقعها، ولا يمكن بحال من الأحوال أن تتعارض مصالح مصر مع مصالح أمـــة الإســـلام .

وأما بخصوص حرب اليونان والجزيرة العربية، فقد كانت مشروعة ومبدئية، وهي أيضًا لصالح أمة الإسلام ا، ولكنها كانت تفتقر للحساب الاستراتيجي حيث أن العوامل الموضوعية المختلفة كانت تقتضي توفير ذلك المجهود واستخدامه في مجاله الطبيعي وهو استكمال فتح السودان وأفريقيا، ولا شك أن مقارنة تكاليف حرب اليونان والجزيرة العربية بالقياس إلى تكاليف حرب السودان، ونتائج كل منهم يؤكد أن محمد علي لو كان قد وجه هذا الجهد وتلك التكاليف إلى أفريقيا لكانت النتائج أفضل بكثير جدًا .

وإذا ما طبقنا نفس المنظور على حروب سوريا والأناضول، نجد أنها كانت حروبا غير مبدئية حيث أنها كانت ضد الخلافة العثمانية ولم تكن

لصالح أمة الإسلام، بل كان عكس مصلحتها تمامًا، وهي حرب أدت إلى إضعاف الخلافة وتدمير قوتها وتحويلها إلى كيان محتضر وخضوعها عمليا للسيطرة الأوروبية عامة والروسية خاصة، كما أنها استنزفت قوات وجهود وموارد مصر بلا طائل ولا جدوى، وكل هذا مهد للسيطرة الاستعمارية فيما بعد، وكانت تفتقر إلي الحساب الاستراتيجي تمامًا، حيث أنها أغفلت تربص الغرب الصليبي بالخلافة العثمانية وبقوات وقدرات مصر الصاعدة، وأغفلت ميزان القوى في العالم الذي كان في النقطة الحرجة بحيث أن أي خطأ يؤدي إلى تفوق الغرب علينا ويهدد مستقبل أمتنا، كما أنها حرب في غير الاتجاه الصحيح، فلو بذل محمد علي ١٠ ٠/٠ من جهوده فيها داخل أفريقيا لكان قد فتحها بالكامل، ولكان وضع العالم كله ومستقبله قد تغير.

وقد يقول قائل أن محمد علي قد استهدف بتلك الحرب إنهاء الخلافة العثمانية لصالح مشروع إسلامي لخلافة بديلة شابة وصاعدة،وخاصة بعد تراجع قوة الخلافة وانتشار الفتن والفساد في ربوعها، وإذا كنا لا نعلم النوايا، فالنوايا في علم الله سبحانه وتعالى، إلا أن أبسط قواعد الحساب الاستراتيجي في ذلك الوقت كانت ضد هذا المنطق تمامًا، فمن ناحية فالخلافة العثمانية كانت ماتزال تقوم بواجبها في حماية مصالح المسلمين، ولم تفرط فيها رغم الظروف الصعبة وحرب اليونان والروسيا خير شاهد على ذلك، كما أن الحساب الإستراتيجي البسيط جدًا كان يؤدي إلى أن هناك قوى استعمارية صليبية صاعدة تتربص بالجميع الدوائر، وأن ميزان القوى كان حرجًا جدًا خاصة وأن تلك القوى الاستعمارية قد حاولت احتلال مصر مرتين عامي (١٧٨٩،١٨٠٧) وأنها تألبت على الخلافة وتجمعت على قتالها في

حرب اليونان، وأن الروسيا في حرب مستمرة مع الخلافة على حدود تركيا، وحينما تكون الأوضاع بهذه الدرجة من الحساسية والحرج والدقة فإن محاولة إقامة خلافة أخرى على أنقاض الخلافة القائمة هو خطأ استراتيجي فادح، ولا يمكن مقارنة ذلك بقيام الخلافة العثمانية ذاتها، ففي وقتها كانت السيادة العليا في العالم للعالم الإسلامي، ولم يك ثمة خطر أوروبي عليها، كما أن قيام الخلافة العثمانية تم على أنقاض خلافة شكلية لا حول لها ولا قوة، وعلى حساب كيانات إسلامية مبعثرة وممزقة قامت الخلافة العثمانية بتوحيدها عقب انتصارها.

لقد أخطأ محمد علي خطأً استراتيجيًا فادحًا في حروب سوريا والأناضول فدمر قوة مصر الشابة وأضاع كيان الخلافة العثمانية وحسم المعركة لصالح الغرب، وكانت النتيجة الحتمية لذلك ضياع مصر نفسها فيما بعد (١٨٨٢) وضياع كل بلاد المسلمين، ووقوع العالم بأسره في السيطرة الاستعمارية.

**لو أن محمد علي تجرد من أطماعه الشخصية، لو أن محمد علي امتلك الحساب الاستراتيجي لكانت النتيجة هائلة.**

**كان محمد علي يمتلك شعبًا ذا طاقة جبارة تفجرت عقب انتصار الشعب مرتين على أقوى دولتين استعماريتين، وبفعل تلك الطاقة امتلك محمد علي جيشًا قويًا وأسطولاً هائلاً وقاعدة صناعية ضخمة، وكان محمد علي يملك جنودًا بواسل وقوادًا أفذاذًا.**

لو استخدم محمد علي ذلك في فتح أفريقيا لحقق امتدادًا لأمة الإسلام في قارة كاملة، ولحقق لمصر امتدادها الطبيعي وأمن منابع النيل، ولحقق إمبراطورية هائلة كانت ستكون أقوى إمبراطورية في عصرها، ولحقق للصناعة المصرية مستلزماتها من المواد الخام والأسواق، ولكانت تلك القاعدة

الصناعية قد أصبحت أكبر قلعة صناعية في العالم بل وفي التاريخ لأنها قاعدة صناعية متجانسة تقوم على روح الإسلام وعدل الإسلام، أي أن الأفريقيين سيبنونها طواعية وليس بفعل الرق والنهب كما فعلت أوروبا فيما بعد، ولنال الإفريقيون جميعًا ثمارها، ولما كانوا قد عانوا من الظلم الاستعماري والتفرقة العنصرية كما حدث فيما بعد، ولأنها قاعدة صناعية ذات مواصلات متماسكة ومتصلة، ولكان قد سيطر على سواحل البحر الأحمر، فحقق هدفين هما أنفاذ العالم الإسلامي من الحصار البحري عقب الكشوف الجغرافية ولحرم الغرب من وسائل مواصلاته إلى الهند وآسيا، أي أنه كان سيحرم الغرب من ثروات أفريقيا وثروات آسيا معًا أي أن النهضة الأوروبية ما كان لها أن تنشأ وهي قد نشأت أصلا على النهب الاستعماري لأفريقيا وآسيا، ولو كان قد وفر جهوده التي أنفقها في تدمير قوة العثمانيين، لكان العثمانيون قد تفرغوا لمواجهة الخطر الأوروبي، وآيا كانت نتيجة صراعهم مع أوروبا فإن الأمر لم يكن سيتغير، فإذا انتصرت الخلافة على أوروبا فقد حسمت الصراع لصالح الإسلام إلى الأبد، وقد كان هذا ممكنا، فمن أين لأوروبا أن تمول نهضتها وصراعها العسكري مع الخلافة إذا حرمت من طرق مواصلاتها إلى آسيا بفعل صعود قوة محمد علي في أفريقيا، وإذا حرمت بداهة من ثروات أفريقيا، وإذا ما تحول ذلك إلى قاعدة إسلامية تمد الخلافة بالمساعدة أو على الأقل تسكت، وإذا انتصرت أوروبا على الخلافة، وهو أمر مشكوك فيه لو قامت قاعدة أسلامية قوية في أفريقيا تحرم أوروبا من مصادر النهب في أسيا وأفريقيا، فإن حربًا طويلة على الأقل ستكون لازمة لانتصار أوروبا وهي حرب تستنزف طاقة أوروبا وتلهيها عن معاكسة مشروع محمد علي

الأفريقي، وكان يمكن بعد ذلك استرداد بلاد المسلمين من أوربا المستنزفة بفضل الصراع مع الخلافة والمحرومة من موارد النهب، أي أن المشروع الأفريقي لمحمد علي كان يؤدي في أحسن الأحوال إلى نهاية الصراع مع أوروبا لصالح الإسلام، وفي أسوأ الأحوال إلى وضع أوروبا في حجمها الطبيعي كقوة من الدرجة الثانية بالقياس إلى المشروع الأفريقي لمحمد علي ويظل المسلمين في حال تفوق، وكان يمكن لمحمد علي أن يوحدهم استنادًا إلى قاعدته الأفريقية، وكان فتح أفريقيا وإنشاء قاعدة إسلامية صناعية وزراعية وعسكرية بها أمرا سهلاً، إذا بذل محمد علي فيها قليلا من جهوده التي بذلها في حروب بلا مبرر، فإذا كانت السودان قد فتحت بعشرة آلاف جندي فماذا تكون النتيجة لو وجه محمد علي كل جهوده إليها (٥٠ ألف جندي في الجزيرة العربية – ٤٠ آلف جندي في حروب اليونان – ٩٠ آلف جندي في حروب سوريا والأناضول ) .

وكان فتح أفريقيا أمرا سهلا، لأن قوة أوروبا في ذلك الوقت لم تكن تسمح بتجاوز خطوط المواصلات الطويلة لمنع محمد علي من تحقيق مشروعه، وهي التي فشلت مرتين في أقل من عشر سنوات في احتلال مصر (**فرنسا- نابليون – ١٧٩٨ – ١٨٠١**)،(**إنجلترا – فريزر ١٨٠٧**)

حقًا أخطأ محمد علي أخطاءًا دفعت البشرية ثمنها فيما بعد، ودفعت مصر والإسلام أيضًا ثمنًا فادحـًا لهـــا.

## (٤) البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عصر محمد علي

إذا أردنا أن ندرس ونقيم التغيرات الهامة التي أحدثها محمد علي في البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لبلادنا، فإن علينا أن نكرر هنا ما أثبتناه سابقا من حقائق وعوامل حول علاقة تلك البنية بمصالح أمتنا وحول أهداف الاستعمار وأساليبه لبناء بنية تتفق مع مصالحه وتحقق أكبر ترويض لأمتنا .

فمن الحقائق الثابتة أنه كلما كانت الجماهير في حالة حيوية، وكلما كانت هناك حريات أوسع، وكلما كانت هنالك علاقة أوثق بين الجماهير وبين قيادتها الطبيعية (العلماء المجاهدون) كلما كان ذلك أفضل لمصالح أمتنا وأصون لاستقلالها ومستقبلها، وعلى العكس من ذلك كلما كان هناك استبداد سياسي وانفراد الحاكم بالحكم، وكلما كانت العلاقة منفصمة بين الجماهير وبين العلماء، وكلما كانت الجماهير معزولة عن المشاركة في شكل حياتها وسياسة بلدها، كان ذلك خطر على أمتنا وأفضل للاستعمار .

ومن الحقائق الثابتة كلما كان النمط الاقتصادي مستقل وغير تابع ومملوك للجماهير ويستند على قاعدة إنتاجية وتسويقية غير مرتبطة بالاستعمار، كان ذلك أفضل لأمتنا ولاستقلالها ولمستقبلها، وكلما كانت أنماط الإنتاج تابعة – إنتاجًا وتسويقًا – أو تمر عبر القنوات الاقتصادية الأجنبية، كان ذلك خطرا على مستقبل أمتنا ومفيدا للاستعمار.

وإذا وضعنا ما سبق في اعتبارنا، ووضعنا أمامنا حقائق الأوضاع التي كانت سائدة قبل محمد علي وفي بداية حكمه، لأمكننا أن نقيم التغيرات التي أدخلها محمد علي، على بنيتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

كان النظام السياسي السائد موزعًا على سلطات ثلاث، الوالي والديوان والمماليك، وكان هذا يحقق نوعًا من التوازن يحول دون انفراد شخص واحد أو مجموعة واحدة بالسلطة، وبالتالي كان يحقق هامش أوسع من الحريات للجماهير، بل وكان يسمح أن يكوّن الناس نوعًا من السلطة الخاصة بهم، وهي عبارة عن اختيارهم عددًا من العلماء الشرفاء ليكونوا قيادة لهم، من علماء الأزهر المجاهدين، حيث كان الأزهر مؤسسة مستقلة، وكان هؤلاء العلماء يمارسون قيادتهم من خلال مواقفهم الشريفة مع الجماهير ضد أي شكل من أشكال الظلم يمسهم أو يلحق بهـــــم.

وهكذا لم يكن من الغريب أن ينجح الناس في تنظيم ثوراتهم المتلاحقة على الحملة الفرنسية تحت قيادة العلماء الشرفاء، مما أدى إلى رحيل الحملة، وكذلك نجحت الجماهير في التصدي وحدها لحملة فريزر(١٨٠٧) حين كان محمد علي مشغولاً بمطاردة المماليك- أو أدعى أنه مشغول- ، يقول طارق البشري[٣٥] " استولى الفزع على محمد علي عندما علم باحتلال الإنجليز للإسكندرية فتشاغل عن المساهمة في المقاومة وتلكأ حيث كان بالصعيد يتعقب المماليك وأبطأ الخطو في العودة إلى القاهرة، وقامت المقاومة الشعبية بدحر الحملة الإنجليزية، وبهذا أظهرت تلك المقاومة قدرتها على إحراز نصر حاسم على الغزاة بقوتها الذاتية وبقيادة العلماء، كما ظهرت قوة الجماهير

والعلماء في فرض محمد علي على السلطان كوالي لمصر، وكذلك ثورا تها المتلاحقة ضد ظلم الولاة أو الجند وخاصة في مسألة فرض الضرائب، وكان من الطبيعي أن تلك القوة قد تدعمت بما حققته من انتصارات بما يسمح بتطوير النظام السياسي لصالح الجماهير وتكبيل الحكام لمنع استبدادهـم (٣٦) .

وعلى المستوى الاقتصادي، كانت الزراعة والصناعة والعمران منظمة بحيث كانت شعبية تمامًا عن طريق نقباء الحرفيين والفلاحين، كانت الأعمال تدار ولم يكن للسلطة أي تدخل فيها اللهم ألا جمع الضرائب .

وبديهي أن تلك الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية لم تكن هي الصورة المثالية، وبديهي أن تطويرها أمر ضروري، ولكن بشرط أن يكون في اتجاه دعم إيجابية الجماهير والرقي بأحوال البلاد بصورة تزيد من قدرتها على المواجهة والصمود في مواجهة القوى المتربصة بنا التي حاولت احتلال مصر مرتين في أقل من عشر سنوات .

## فماذا فعل محمد علي ؟

عندما عاد محمد علي من الصعيد، ووجد أن الشعب بقيادة العلماء، وخاصة السيد عمر مكرم قد أنجز بقواه الذاتية نصرًا حاسمًا على الغزاة، وأقترح عليه زعماء الشعب أن يخرجوا جميعًا ( الشعب والعسكر) لمواصلة الجهاد، أجابهم " ليس على رعية البلد خروج وإنما عليهم المساعدة بالمال لعلائف العسكر " ، وهكذا حدد محمد علي أي نمط من الحكم يريد، فهو يريد الاستبداد بالأمر استنادًا إلى جيشه وعسكره، ولا يريد لرعية البلد الخروج، وإذا كانت تلك الرعية هي التي حققت لمصر صمودها أمام فرنسا نابليون، إنجلترا فريزر، فإن صرفها عن الميدان ومنعها من أداء دورها الجهادي، كان

هو اللبنة الأولى في زرع القابلية للاستعمار داخل وجدان أمتنا، الأمر الذي أدى في النهاية إلى وقوع مصر تحت سيطرة الاستعمار الإنجليزي سنة ١٨٨٢ .

لم يكتف محمد علي بصرف الشعب عن المشاركة في الجهاد، بل أنه حاول أن يصرفه عن الحياة السياسية تمامًا، وأن يحكم مصر عن طريق الاستبداد والحكم المطلق- والاستبداد والحكم المطلق حتى ولو كان الحاكم عادلاً وهو أمر لا يمكن تصوره، يؤدي إلى غياب المشاركة الشعبية ويجعل المنجزات مرتبطة بشخص الحاكم، فإذا ما غاب أو هزم انهارت كبيت من ورق، وكل هذا كان يزرع القابلية للاستعمار، ويمهد التربة للاحتلال حيث يقطع جذور المقاومة الشعبية .

**لجأ محمد علي لكي ينفرد بالحكم إلى القضاء على زعماء الشعب، فدبر مؤامرة محكمة لأبعاد السيد عمر مكرم، وفي نفس الوقت إسقاط هيبة الأزهر عن طريق رشوة بعض العلماء وإشراكهم في المؤامرة، الأمر الذي أدى ليس إلى فقدان الجماهير لزعامة صلبة وذات تراث وثقة متبادلة معها، بل وفقدان تلك الجماهير ثقتها في علماء الأزهـــــر .**

وإذا كان الأزهر كمؤسسة مستقلة استطاعت أن تحفظ للجماهير قدرً من حرياتها، وأن تقودها في مواجهة استبداد الحكام، وإذا كانت طبيعة السلطة قبل محمد علي ونظامها قد سمح بدور هائل للأزهر، وتدعم هذا الدور وترسخ عقب قيادة علماء الأزهر لحركة الكفاح الشعبي ضد الحملة الفرنسية ثم حملة فريزر، وإذا كانت قيادة علماء الأزهر لجماهير الأمة هو أهم معالم قوتنا وسببا ضروريا لصمودنا في ذلك الوقت الحرج أمام المخطط الاستعماري،

فإن محمد علي قد قلص دور الأزهر، وأضعف دوره التاريخي مما يعد عملا سلبيا ساهم في زيادة عملية القابلية للاستعمار، يقول الرافعي: (٣٧) " فالعلماء هم الطبقة التي كانت لها في عهد المماليك النفوذ العظيم والتأثير الكبير في الأمة وقيادة أفكارها، وكانت لهم الزعامة الأدبية والسياسية بين الجماهير، وإليهم يرجع تدبير الحركات الشعبية التي ظهرت على مسرح الحوادث السياسية في عهد الحملة الفرنسية، وبعد انتهائها وهم الذين أثاروا الشعب على حكم المماليك، ثم على الوالي التركي، ولكن نفوذهم قد تضاءل في عهد محمد علي وانحلت زعامتهم، وصاروا تبعًا للحكومة من غير أن يكون لهم أثر في سياستها أو مشاريعها .

ويرى الجبرتي (٣٨) " لما ذهب المشايخ للسلام على إبراهيم باشا عند عودة من حروب الوهابيين وهو جالس في ديوانه لم يقم لهم ولم يرد عليهم السلام، فجلسوا وجعلوا يهنئونه بالسلامة فلم يجيبهم ولا بالإشارة " .

واستخدام محمد علي أسلوب الاحتكار في الزراعة والصناعة والتجارة، أدى إلى تضاءل القيمة الاجتماعية للزراع والصناع والتجار، فبديهي أنه باحتكار الصناعة انهارت المهن وانهار نظامها الاجتماعي (النقباء) ، وتقلص دورها السياسي، وكذلك كان الأمر بالنسبة للزراعة والتجارة، فالفلاحين قد ساءت أحوالهم لدرجة اضطرار الكثيرين منهم للهجرة من قراهم، وخربت قرى عديدة بسبب هذه الهجرة " (٣٩)، وأما عمال المصانع اليدوية في الصناعات الصغرى التي كانت معروفة من قبل فهؤلاء قد ساءت حالتهم بسبب نظام الاحتكار" (٤٠) " وكذلك التجار قد تراجعوا وأضمحل شأنهم لاحتكار الحكومة التجارة الداخلية والخارجية ولم يظهر في ذلك العصر من

التجار الوطنيين من شغل مركزًا كبيرًا في عصر محمد علي كما كان من قبل، مثل السيد أحمد المحروقي الذي لعب دورًا هامًا في مقاومة الحملة الفرنسية " [٤١] " وهكذا فإن الثروات قد تضاءلت ودخل الفقر محل اليسر عند الأهليين وذلك راجع لنظام الاحتكار " [٤٢] .

وإذا كان التجار والأشراف ورؤساء المهن (النقباء) قد لعبوا دورا هاما في حشد قوى الشعب أبان الحملة الفرنسية والحملة الإنجليزية فإن قضاء محمد علي عليهم بنظام الاحتكار قد جرد مصر من كل الكيانات الاجتماعية القادرة على الصمود وتنظيم المقاومة ضد الخطر الخارجي والغزو الأجنبي، والتصدي لاستبداد الحكام، وحول مصر كلها إلى تابع لشخصه في عمله وفي رزقه وفي حياته كلها، وكل هذا أدى إلى أحداث المزيد من القابلية للاستعمار، وتفريغ التواجد الاجتماعي والسياسي للشعب المصري من مضمونـــــه.

**وإذا كان محمد علي استهدف من هذا كله الانفراد بالحكم تمامًا والقضاء على أي قوة يمكن أن تهدد مركزه فأنه في الحقيقة كان يمهد الأرض** للاستعمار دون أن يدري .

ولم يكتف محمد علي باحتكار كل شيء وإلغاء الكيانات الاجتماعية للشعب المصري، بل أنه حول أئمة المساجد إلى موظفين لديه، مما أنهى وجودهم الاجتماعي، وقلص دورهم التاريخي الذي كانوا يمارسونه لصالح الأمة وضد الغزو الأجنبي، " فقد قام محمد علي بإلغاء الأراضي الموقوفة على المساجد ومعاهد البر والخيرات وضمها إلى أملاك الحكومة " (٤٣) .

وبتلك الطريقة أنهى محمد علي على الوجود المتميز للأزهر للمساجد، طوائف الأمة، فانفرد بالحكم تمامًا، ولكنه قضى على الإيجابية الشعبية وصرف الجماهير عن حراسة بلادها ومصالحها وأصبح محمد علي هو كل شيء هو الواحد الصحيح والباقي أصفارًا، وتلك كانت الطامة الكبرى التي فتحت المجال أمام الاستعمار .

وإذا كان التوازن الدقيق بين مؤسسات الحكم قبل محمد علي قد سمح بهامش واسع من الحركة أمام الجماهير، وخاصة في وجوده قوة مستقلة لها شأنها كالأزهر، فإن محمد علي صاغ نظامه السياسي بشكل يجعل كل السلطات في يده يقول الرافعي " كانت الحكومة المصرية على عهد محمد علي حكومة مطلقة تسود فيها قاعدة حكم الفرد(٤٤) .

كانت حكومة محمد علي تتكون من نظار الدواوين، وهم بمثابة وزراء أو هيئة تنفيذية، كما أن محمد علي أسس ( مجلس الشورى) إلا أنه كان مجلسًا شكليًا، يقول الرافعي : " أما من جهة السلطة فلم يكن لمجلس الشورة سوى سلطة استشارية، وكانت مشورته مقصورة على مسائل الإدارة والتعليم والأشغال العمومية" (٤٥) .

وفي ١٨٣٧ وضع محمد علي قانونًا أساسيًا يعرف بقانون (السياستنامة) أحاط فيه بنظام الحكومة واختصاص كل مصلحة من مصالحها العامة، وقد حصر السلطة في سبعة دواوين هي: الديوان الخديوي ، ديوان الإيرادات، ديوان الجهادية، ديوان البحر، ديوان المدارس، ديوان الأمور الأفرنكية والتجارة المصرية، ديوان الفابريكات .

وإذا نظرنا إلى النظام السياسي في عهد محمد علي نجد أنه نظامًا قويًا محكمًا يحقق سلطة مطلقة له، كما يحقق إدارة مركزية في كل شأن من الشئون، وقد تحقق الأمن في ربوع البلاد نتيجة القبضة القوية لحكم محمد علي، ويلاحظ أن أي من الدواوين أو المجلس الاستشاري لم يكن له سلطة النظر في رسم سياسة البلاد، وخاصة السياسة الخارجية، فقد كان محمد علي يرسم وفق هواه الشخصي وعلى الجميع أن ينفذ ما تقتضيه تلك السياسة، ولعل قراءة اختصاصات مجلس الشورة كما أوردها الرافعي يؤكد ذلك فقد اقتصرت على مسائل الإدارة والتعليم والأشغال العامة، كما أن القانون الأساسي لسنة ١٨٣٧ قد حصر السلطة في سبعة دواوين ليس منها ديوان لرسم الساسة الخارجية، بل كانت تتبع الباشا (محمد علي) رأسًا .

إذًا فقد كانت المؤسسات السياسية في حكم محمد علي ما هي إلا وسائل لتشديد قبضته وتلبية احتياجات مشروعة، ولم يكن لها أي شأن في إطار رسم سياسة الحكم، فإذا أضفنا إلى ذلك انهيار الكيانات الاجتماعية المصرية، وتقليص دور الأزهر لعرفنا أن محمد علي انفرد تمامًا بالحكم، وكان حاكمًا مستبدًا لا يتورع عن سحق أي معارضة، أو من يجرؤ على التطاول بنظرته إلى أعتابه ولعل سلوكه مع الجبرتي مع سنه وجلاله يؤكد ذلك، بل إن محمد علي أنشأ جهازًا بوليسيًا قويًا حازمًا استطاع أن ينشر الأمن في البلاد، إلا أن هذا الجهاز لم يقتصر على الأمن الجنائي والتصدي لقطاع الطرق والمجرمين، بل تعدى اختصاصاته الطبيعية إلى متابعة كل نشاط معارض لمحمد علي والأمن السياسي.

وحسب رواية الجبرتي[٤٦]:" أن الباشا جند عددًا كبيرًا من المجندين السريين يقومون بالتجول في العاصمة والأقاليم ويندسون بين الناس وخاصة مجالس الأعيان والعلماء بحجة أنهم بائعي فول سوداني أو لب أو ترمس، وهم في الحقيقة جواسيس على الناس، ينقلون للباشا أخبارهم ويكتبون ضد المعارضين تقاريرهم" .

الأمر الذي أدى إلى خوف الناس من بعضهم بعضًا وإمساك ألسنتهم على ما تنطوي صدورهم عليه، أي أن محمد علي لم يكتف بضرب الكيانات السياسية والاجتماعية للشعب، بل وصل إلى حد إخافة الناس من مجرد الهمس أو الكلام ضد عهده .

وإذا كان النظام القضائي قبل محمد علي كان من النزاهة بحيث أنه حكم ضد الوالي مرات بل وحكم ضد السلطان العثماني ذاته لصالح العلماء في شأن عزل الوالي وتولية آخر مكانه"[٤٧] .

فإن محمد علي بسيطرته على كل شيء، قد سيطر على القضاء وأحل قضاة تابعين لهواه محل غيرهم، ليس هذا فحسب ، بل أنشأ محاكمًا عسكرية سنة ١٨٤٢ تحت اسم ( جمعية الحقانية ) وهي مؤلفة من رئيس وستة أعضاء منهم اثنان من أمراء الجهادية واثنان من البحرية واثنان من ضباط البوليس" [٤٨] .

كما جعل للديوان الخديوي اختصاصًا قضائيًا، إذ كان يفصل في الدعاوى الجنائية، كما أنشأ محمد علي محكمة تجارية تسمى (مجلس التجارة) للفصل في المنازعات التجارية بين الأهليين أو بينهم وبين الإفرنج، وتتألف هذه المحكمة من رئيس ونائب رئيس وباش كاتب، وكاتب وثمانية أعضاء من التجار، خمسة من الوطنيين وثلاثة من الأجانب" [٤٩] .

وكان المديرون يجمعون بين السلطتين القضائية والإدارية، ولهم اختصاص جنائي واسع المدى يصل إلى الحكم بالإعدام، ومن هنا جاء إسرافهم في الظلم والإرهاق" (٥٠) .

وهكذا فإن محمد علي دمر استقلال القضاء ونزاهته، وخلط بين السلطتين التنفيذية والقضائية فأعطى للسلطة التنفيذية اختصاصات قضائية وأعطى الدواوين صلاحيات قضائية وصلت إلى حد الحكم بالإعدام، كما أنشأ محكمة عسكرية (جمعية الحقانية) كل قضاتها عسكريون، كما أدخل الأجانب إلى سلك القضاء الوطني عن طريق مجالس التجار .

ولعل هذا كله لم يؤد فقط إلى تدمير مؤسسة القضاء وإضعافها وفقدانها فاعليتها، بل أدى أيضًا إلى إضعاف الحركة الشعبية التي لا شك في أن استقلال القضاء ونزاهته أحد عناصر قوتها ونموها، وكل هذا في النهاية أدى إلى إضعاف حركة الجماهير وعزلها، وهو الأمر الذي زاد من مساحة القابلية للاستعمار داخل بنيان أمتنا، فما لا شك فيه أن حركة جماهيرية يقظة وواعية هي الضمان الأساسي للصمود أمام الغزو الأجنبي .

كان النظام السياسي والاجتماعي إذا يحقق استبداد محمد علي، ويقلص دور القوى الشعبية تمامًا، وكان من الطبيعي إلا يسمح نظام الاستبداد برقي الوعي الفكري، بل يؤدي إلى انحطاطه على كل مستـــوى .

اكتفى محمد علي أن يكون عثماني النزعة مملوكي الأساليب (٥١) ولم يشأ أن يدفع إلى الأمام وعيًا سياسيًا ولو حتى في الإطار الذي يريده (الإطار العثماني) بل كان يريد من الجميع أن يكونوا جنودًا يسمعون فيطيعون وكفى،

فالمدارس التي أنشأها، والبعثات التي أرسلها لم تكن ألا لخدمة طلبات الجيش ، ومع أن محمد علي كان عثماني النزعة، يريد بعث العثمانية بما تعنيه من إمبراطورية إسلامية واسعة، وبما يقتضيه ذلك من اهتمام ببعث ونشر العلوم الإسلامية، إلا أن نزعة محمد علي الاستبدادية من ناحية، واصطدامه بالدولة العثمانية من ناحية، قد جعله يقصر ذلك المفهوم على نفسه ورجاله ودولته، ولم يسمح له بالتفاعل مع القوى الشعبية، بل كان على العكس يضرب كل فكر حتى ولو توافق مع مشروعه، لأنه- ورغم عثمانية مشروعه- كان من الممكن لو سمح للقوى البشرية بالتواجد والفاعلية أن يجد من يقول له أن تصرفاته ربما تدمر الجامعة الإسلامية والدولة العثمانية، وهكذا فإن محمد علي لم يهتم بترقية الوعي بل تعمد اجتثاث الوعي من عقول الجماهير، وهكذا حدث خلل كبير بين المجهود الضخم الذي بذله لبناء الجيش والإدارة والمشروعات الزراعية والصناعية، وبين إهمال محمد علي عن عمد مسائل اللغة والدين والأدب والفلسفة والتاريخ، فلم يهتم إلا بالمدارس والبعثات التي تلبي مطالب الجيش وكفى، وإذا كانت بعض أعمال التأليف والترجمة قد ظهرت إلا أنها قد أودعت المخازن، وإذا كان رفاعة الطهطاوي قد عاد من باريس لينشر كتابه" تخليص الإبريز" في (١٨٣٠) تكلم فيه عن الديمقراطية والسلطات المقيدة للحكم، وثورة الفرنسيس ضد الملك والحكومة القومية، وانتماء الملك للأمة والشعب، فإن ذلك لم يكن موجهًا لمحمد علي بقدر ما كان في خدمة صراع محمد علي مع السلطان العثماني، ويؤكد هذا أن رفاعة الطهطاوي لم يكن إلا موظفًا لدى محمد علي، ولم يعرف عنه شيئًا من روح التمرد والثورة والمخاطرة، كما أن الطهطاوي لم يهتم كثيرًا في" تخليص

الإبريز....." بالنظام الاقتصادي في أوروبا لأن الليبرالية الاقتصادية الأوروبية كانت على طرف نقيض مع نظام محمد علي الاقتصادي القائم على الاحتكار، فقد جهده وقتها في الحديث عن الليبرالية السياسية التي تشكل في الأساس تحديًا للسلطان العثماني، وعلى عكس ذلك فعل الطهطاوي في (١٨٦٩) في كتابه "مناهج الألباب" فركز اهتمامه في الاقتصاد ولم يهتم بالنظام السياسي، إذ كان النظام الاحتكاري لمحمد علي قد تفكك منذ ثلاثين عامًا، وكان النظام السياسي في مصر قد استقر في أسرة محمد علي فتخلى رفاعة كثيرًا عن ليبراليته السياسية، وأسقط عن رئيس الدولة مسئولية الدستورية إلا أمام ضميره وربه والتاريخ وأمام الرأي العام بالنصح فقط.

اهتم محمد علي بنشر التعليم وأنشاء المدارس العليا أولا ثم الابتدائية، ولا شك أن نشر التعليم والمدارس خير في ذاته بصرف النظر عن أهداف محمد علي من ذلك، ففي عام (١٨١٦) أنشأ مدرسة الهندسة بالقلعة، في سنة(١٨٣٤) أنشأ مدرسة أخرى للهندسة في بولاق، وفي سنة(١٨٢٧) أنشأ مدرسة الطب في أبو زعبل لوجود المستشفى العسكري بها، وألحقت بمدرسة الطب مدرسة خاصة للصيدلة ثم مدرسة للقابلات والولادة، وقد نقلت مدرسة الطب فيما بعد إلى القصر العيني، وأنشأ مدرسة الألسن بالأزبكية (١٨٣٦) ومدرسة المعادن بمصر القديمة (١٨٣٤) ومدرسة المحاسبة بالسيدة زينب (١٨٣٧) ومدرسة الفنون والصنائع (١٨٣٩) ثم مدرسة أخرى للصيدلة (١٨٢٩)، ومدرسة للزراعة بنبروه، ثم نقلت إلى شبرا سنة (١٨٣٦)، ثم

ألغيت سنة (١٨٣٩)، ومدرسة للطب البيطري بأبي زعبل بالقرب من مدرسة الطب، ثم نقلت إلى شبرا .

وكذلك أنشأ محمد علي عددًا من المدارس التجهيزية (الثانوية) منها مدرسة بأبي زعبل ثم نقلت إلى الأزبكية والمدرسة التجهيزية بالإسكندرية، كما أنشأ عددا كبيرًا من المدارس الابتدائية في مختلف أنحاء القطر المصري [٥٢]، ويقدر كلوت بك أن عدد التلاميذ بمدارس القطر المصري قاطبة بلغ في عهد محمد علي (٩٠٠٠) تلميذ، وبأتساع نطاق التعليم والمدارس، أنشأ محمد علي إدارة خاصة لها سميت (ديوان المدارس) سنة (١٨٣٧) وكان موجودًا من قبل باسم (مجلس شورى المدارس) وكان التعليم في المدارس كافة عالية وتجهيزية وابتدائية مجانية، كانت الحكومة تنفق على التلاميذ من مسكن وغذاء وملبس، وقد استعان محمد علي بالخبرة الفرنسية في مجال التدريس وتنظيم المدارس، ويلاحظ أن معظم المدارس الابتدائية قد ألغيت في أواخر عهد محمد علي" [٥٣] .

إذن فقد نشأ التعليم أساسًا لتلبية احتياجات الجيش وجهاز الدولة ومشروع محمد علي، ولم يكن يقصد به إحداث نهضة علمية في البلاد، وبالتالي فبمجرد تقلص مشروع محمد علي العسكري ألغيت المدارس، حيث لم يعد هناك مبررًا لاستمرارها، وإذا أخذنا رؤية كلوت بك في كيفية إنشاء أمدرسة للطب " فقد كان كلوت بك رئيسا لأطباء الجيش، ولما كانت الخانكة حين مجيء كلوت بك إلى مصر مقرا للمعسكر العام للجيش أشار علي محمد علي بإنشاء مستشفى عسكري بأبي زعبل بجوار المقر العام لمعسكر الجيش فأنفذ محمد علي اقتراحه وأنشأ المستشفى، ثم خطر له أن ينشئ بجوار

المستشفى المذكور مدرسة لتخريج الأطباء من أبناء البلاد فعمل محمد علي باقتراحه وأنشأ بأبي زعبل سنة (١٨٢٧) مدرسة الطب.

والأمر ذاته ينطبق على كل المدارس التي أنشاها، ومما يؤكد ذلك أن المدارس العالية أنشأت قبل المدارس الابتدائية، كما كانت مدرسة الزراعة من أواخر المدارس التي أنشأت بحساب الزمن لعدم حاجة الجيش المباشرة لها، والعجيب أنها ألغيت بعد عامين أثنين فقط من إنشائها، ومن ناحية المبدأ فلا مانع أن يساهم الجيش في ترقية أحوال البلاد العمرانية والتعليمية، ولكن أن تكون النهضة العمرانية والتعليمية مرتبطة بوجود الجيش وظروفه بحبل سري، فإن ذلك يعرض تلك النهضة للانهيار إذا أنهار الجيش، وهذا بالضبط ما حدث فعقب انهيار مشروع محمد علي العسكري أنهار الجيش وانهارت المدارس فألغيت معظمها في أواخر حكم محمد علي .

وإذا كان التعليم واجب شرعي وإسلامي حث عليه القرآن والسنة وكل الآثار الإسلامية، لأن التعليم يزيد قوة الشعب ووعيه، وبالتالي فإن النهضة التعليمية تزيد في صلابة الأمة، وإذا نظرنا في حالتنا هذه إلى النهضة التعليمية في عصر محمد علي فلا شك أنها كانت شيئًا إيجابيًا برغم كل شيء،وأنها كان لابد أن تؤدي إلى تحصين أمتنا ضد الاستعمار المتربص بها، والسؤال الآن لماذا لم تؤدي تلك النهضة التعليمية إلى هذا الهدف؟! يرجع ذلك كما قلنا إلي ارتباطها بتلبية حاجة الجيش وجهاز الحكم فقط، فمن ناحية انهارت بانهيار الجيش، ومن ناحية ثانية فإن أهداف العملية التعليمية ووسائلها في عهد محمد علي لم تكن لبناء الإنسان المجاهد الواعي ذو الشخصية

المستقلة البناءة والواعية والإيجابية ولكنها كانت لبناء جندي أو موظف يؤدي أوامر الحاكم ويلبي مطالب المشروع العسكري لهذا الحاكم ليس إلا، فإذا أضفنا إلى ذلك أن محمد علي بانفراده بالحكم وضرب القوى الشعبية وتقليص دور الكيانات الاجتماعية، كان قد قضى على أي نهضة فكرية واجتماعية تستفيد بانتشار التعليم أو تكون قاعدة له بما يسمح بتحصين بلادنا وزيادة الوعي والإيجابية لدى الجماهير وتحقيق الإقلاع الحضاري .

وإذا أضفنا إلى ذلك كله أنه رغم مجهود محمد علي في إنشاء المدارس فإن ذلك لم يكن بالقدر الكافي لإحداث نهضة علمية، فعدد التلاميذ وصل إلى (٩٠٠٠) وهو رقم لا بأس به، إلا أنه بالمقارنة بعدد الجيش مثلاً ٣٧٦ ألف وجدناه متواضعًا .

**وإذا أنتقلنا إلى تتبع مجهودات محمد علي في إرسال البعثات لتحصيل العلم وخاصة إلى فرنسا وإيطاليا، وقد بدأت هذه البعثات في ١٨١٣ وزادت تدريجيًا زيادة كبيرة، وكان الهدف تحصيل العلوم العسكرية، وما يتصل بها، وكانت أولى البعثات الكبرى سنة ١٨٢٦، ثم توالى إرسال البعثات حتى** (١٨٤٤) وقد بلغ عدد الطلبة جميعًا الذين أوفدهم محمد علي إلى أوروبا من سنة (١٨١٣) إلى سنة(١٨٤٤) حوالي(٣١٩) تلميذًا، وتكلفت تلك البعثات حوالي ٣٠٣ ألف جنيه، وقد حصل هؤلاء التلاميذ على معارف عسكرية وطبية وهندسية وصناعية مختلفة في بلاد فرنسا، ايطاليا ، إنجلترا، النمسا " وكان الهدف الأول من تلك البعثات هو توفير العدد الكافي من الضباط ومن الأساتذة والعلماء والمهندسين ممن يتصلون عن بعد أو قرب بالإدارة الحربية" (٥٤).

ومما لاشك فيه أن إرسال البعثات لتلقي العلم هو خير في حد ذاته، والرسول الكريم(ﷺ) يقول { أطلب العلم ولو في الصين}، ويقول فيما معناه { أن من يخرج إلى العلم فيموت يكون شهيدًا} ولكن تلك البعثات مثل غيرها من إصلاحات وأعمال محمد علي لم تحقق النهضة المنشودة، لأنها كانت مرتبطة بحاجة الجيش فلما أنهار الجيش انهارت النهضة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن تلك البعثات وكذلك استقدام محمد علي للخبرة الأوروبية في بناء جيشه ومؤسساته قد أدت عمليًا إلى إدخال بذرة التغريب في واقع أمتنا فلم يكن ممكنًا بداهة الحصول على الثمرة دون البذرة، ولو كان محمد علي لم يقم بضرب القوى الشعبية والكيانات الاجتماعية وصفى الحركة الفكرية الشعبية والتي كانت قد وصلت إلى ذروة هائلة خاصة بعد حملة فريزر، لكانت البعثات والخبراء الأجانب قد أسهمت في تطوير تلك النهضة الفكرية، ولكانت تلك الحركة الفكرية قد استطاعت أن تهضم الآثار الاجتماعية لتلك البعثات وهؤلاء الخبراء الأجانب، إذ من الطبيعي أن نستفيد من تجارب غيرنا، والعلم في النهاية تراث إنساني وليس إنتاجًا أوروبيًا أو آسيويًا، والحضارة الإسلامية استوعبت دائمًا غيرها من الحضارات وأفادت منها، بل إن الانفتاح الفكري مطلب دائم من مطالب الدين الإسلامي، والإسلام لم يحجر يومًا على فكر أو رأي، ومهما تكون تلك الآثار فقد كانت ستكون في صالح أمتنا، ولكن بعد تدمير البنية الفكرية والشعبية في مصر على يد محمد علي، فإن من الطبيعي أن تكون تلك الآثار مدمرة على هوية أمتنا وتميزها وعناصر قوتها، وكان ذلك ل لبنة جديدة من لبنات القابلية للاستعمار .

وإذا كانت الحركة الشعبية قد خاضت آخر معاركها الجماهيرية عام(١٨٠٩) عندما فرض محمد علي الضرائب على الأراضي الموقوفة وكذلك أطيان الأوسية، وقد أدى ذلك إلى تبرم طبقة كبيرة من السكان منهم المحتاجون الذين لا يرتزقون إلا من غلة الأوقاف الموقوفة عليهم من أسلافهم، وكان من الطبيعي أن يلجأ هؤلاء بالشكوى إلى الشيوخ الذين هم ملجأ المظلومين في ذلك العصر وقيادة الجماهير الطبيعية، وخاصة السيد عمر مكرم، الذي أعلن اعتراضه واحتجاجه فاجتمعت الجماهير وقصدت الأزهر لرفع ظلمتها إلى الشيوخ والعلماء، وأعتقل ولاة الشرطة طالبًا من طلاب العلم في الأزهر مما أدى تفاقم الوضع فاقبل الناس أفواجًا من رجال ونساء إلى الأزهر يصرخون ويستغيثون، فاجتمع علماء الأزهر وشيوخه وأرسلوا إلى السيد عمر مكرم فحضر إليهم وأخذوا يتداولون الرأي فيما يجب عمله واتفقوا على الدفاع عن مصالح الجمهور، وأجمعوا الرأي على الاحتجاج على المحدثات الجديدة من المظالم والمغارم عامة وأهمها فرض الضرائب على الأطيان الموقوفة وضريبة التحفة على المنسوجات والمصوغات والأواني، واعتقال الطالب الأزهري بغير ذنب جناه" وإذا كانت أحداث ٣٠ يونيه سنة (١٨٠٩) قد انتهت كما بينا سابقًا بنفي السيد عمر مكرم إلى دمياط فإن الحركة الشعبية بعدها أخذت في الضعف، وصحيح أنها أصبحت قوة كامنة، وظهرت مرة أخرى في سنة (١٨١٩) حينما سمح للسيد عمر مكرم بالعودة إلى القاهرة فاستقبله الناس استقبالا حافلا، إلا أن ذلك كله لم يغير من واقع الأمر شيئًا، فالقوة الشعبية أخذت تضعف لأسباب كثيرة، منها نفي السيد عمر مكرم ومنها تلويث سمعة علماء الأزهر، ومنها مصادرة

الأراضي الموقوفة على المساجد وتحويل الأئمة إلى موظفين مما أنهى عمليا وجود الأزهر كمؤسسة مستقلة، ومنها احتكار الزراعة والصناعة والتجارة مما أفقد الجماهير كياناتها الاجتماعية كنقابة الأشراف وشيوخ الحرف والمهن المختلفة، ومنها ما يرجع إلى استبداد محمد علي المطلق وسيطرته على المؤسسات السياسية والقضائية، ومنها بطش الشرطة، وقمع كل معارضة لمحمد علي وصلت إلي حد البطش برجل مسن مثل الجبرتي، ومنها خوف الناس من جواسيس محمد علي الذين انتشروا تحت ستار الباعة الجائلين يتجسسون على مجالس الناس ويقدمون التقارير .

كان من الطبيعي والحالة هذه أن تأخذ المعارضة الشعبية بعد أن فقدت كثيرًا من عوامل قوتها شكلا جديدًا، فمن ناحية التزم العلماء الشرفاء بيوتهم، وأمتنع الكثير منهم عن موالاة محمد علي أو الموافقة على أعماله فمثلا الشيخ الطحطاوي رفض التوقيع ومعه كثيرون على عريضة اتهام وتلويث لسمعة عمر مكرم، وأخذت المعارضة شكلا سريًا أو سلبيًا واقتصرت على انتقاد سياسات محمد علي في مجالس العلماء أو الأعيان، وكان الباشا يترصده بكل قوة ولعل ما وقع بالجبرتي كان بسبب حديثًا داخل أحد المجالس، ويمكننا أن نعرف أهم الانتقادات التي وجهتها المعارضة إلى محمد علي' فعلى حسب رواية عمر طوسون (٥٥) " أن المعارضة كانت تصف محمد علي بصفة مزرية في نظرهم وهي باشا النصاري" كانت المعارضة ترفض حروب محمد علي ضد الوهابيين وكتاب الجبرتي ناطق بالتعاطف معهم،وكانت ترفض حروب محمد علي ضد الخلافة العثمانية (حروب سوريا والأناضول)، وكانت

ترفض استعانة محمد علي بالخبراء الأجانب، وبديهي أنها كانت ترفض استبداد محمد علي، احتكار الزراعة والصناعة، فرض المزيد من الضرائب وغيرها، ألا أن المعارضة لم تكن تملك سوى أحاديث المجالس ولم تكن قادرة على تحريك الشارع والجماهير بعد أن فقدت مجالها الحيوي السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقضائي الذي دمره محمد علي وأقام على أنقاضه بنية تحقق له الحكم المطلق .

## الجـــيـــــــش

والجيش في أي دولة هو جزء من البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية يؤثر فيها ويتأثر بها، ولكنه في حالة محمد علي كان هو البنية ذاتها، لقد بذل محمد علي جهده الرئيسي وجهد جهازه الحكومي وجهد الموارد كافة لبناء جيش يلبي حاجات مشروعه.

يقول الرافعي[٥٦] " فلا غرو أن خص محمد علي الجيش بأعظم قسط من عنايته ومضاء عزيمته، وليس في منشآت محمد علي ما نال عنايته مثل الجيش، ويكفيك دليلاً على مبلغ تلك العناية أن المنشآت الأخرى متفرعة عنه والفكرة في تأسيسها أو استحداثها إنما هي استكمال حاجات الجيش فهو الأصل وهي التبع، فتقرير محمد علي إنشاء مدرسة الطب مثلاً يرجع في الأصل إلى تخريج الأطباء الذين يحتاج إليهم الجيش، وكذلك دور الصناعة ومصانع الغزل كان الغرض الأول منها توفير حاجات الجيش والجنود من السلاح والذخيرة والكساء، واقتضى إعداد الأماكن اللازمة لإقامة الجنود بناء الثكنات والمعسكرات والمستشفيات، واستلزم تخريج الضباط إنشاء المدارس الحربية على اختلاف أنواعها، وكذلك المدارس الملكية كان الغرض منها

تثقيف التلاميذ لإعدادهم ليكونوا ضباطًا ومهندسين، وإرسال البعثات إلى أوروبا كان الغرض الأول منه توفير العدد الكافي من الضباط ومن الأساتذة والعلماء والمهندسين ممن يتصلون عن بعد أو قرب بالإدارة الحربية".

بدأ محمد علي تشكيل الجيش النظامي ابتدأ من(١٨٢٠) ووصل الجيش إلى أقصى قوته وعدده في(١٨٣٩)، ويقدر الرافعي(٥٧) عدد الجيش البري بحوالي (٢٣٥٨٨٠) والبحري (١٦٨٠١) نقلاً عن كلوت بك وإسماعيل باشا سرهنك، ويقدره الأستاذ طارق البشري(٥٨) نقلاً عن مصادر أخرى بحوالي(٣٧٦الف جندي)، ولاشك أن هذا العدد كبير جدًا بالقياس إلى عدد سكان مصر وقتها البالغ٢,٥مليون نسمة عام(١٩٢٣) حسب إحصاء المسيو مانجان والذي أثبته الرافعي في صـــ٥٤٣ من مرجعه السابق الإشارة إليه"عصر محمد علي"، وعدد ضخم مثل هذا بالنظر إلى عدد السكان يعطينا المؤشر والدلالة على أن كل شئ في مصر وقتها كان من أجل الجيش ولخدمته ولتلبية احتياجاته، كما يعطي الدلالة على أي مبلغ من القوة بلغه ذلك الجيش الذي فاق جيش انجلترا وفرنسا أو أي دولة أوروبية منفردة وقتها.

على أن قوة هذا الجيش لم تكن في عدده فقط، فقد أنشأ محمد علي عددًا من المدارس العسكرية رفيعة المستوى وعهد بإدارتها إلى خبراء أوروبيين وخاصة الفرنسيين منهم، فأنشأ المدرسة الحربية الأولى بأسوان وأخرى في فرشوط وثالثة في النخيلة ورابعة في جرجا، كما أنشأ مدرسة تجهيزية حربية لإعداد التلاميذ لدخول المدارس الحربية في القصر العيني، وأنشأ مدرسة للمشاة بالخانكة ثم دمياط ثم أبي زعبل، وأخرى للفرسان

بالجيزة، ومدرسة للمدفعية بطره، ومدرسة لأركان الحرب بالخانكة ومدرسة للبحرية في الإسكندرية، ومدرسة للموسيقى العسكرية، ولم يغفل محمد علي صناعة السلاح والذخيرة فأنشأ ترسانة للأسلحة وصب المدافع في القلعة، وكانت هذه الترسانة تنتج كل شهر ثلاثة مدافع أو أربعة من عيار أربعة وثمانين أرطال، كما تصنع فيها مدافع الهاون ذات الثماني بوصات، ومدافع قطرها(٢٤بوصة)، ويصنع بها أيضًا من ٦٠٠-٦٥٠ بندقية شهريًا وكل ما يلزم لتسليح الجنود من المشاة والفرسان والمدفعية، ويعمل بها حوالي(١٥٠٠عامل)[٥٩] وتستهلك كل شهر كمية عظيمة من الفحم والحديد، وقد أسس تلك الترسانة وأدارها أدهم باشا .

وأنشأ محمد علي (١٨٣٦) مصنعًا للبنادق في الحوض المرصود، بلغ عدد عماله ١٢٠٠ يصنعون في الشهر نحو ٩٠٠ بندقية من مختلف الأنواع والأشكال، فمنها ما هو للمشاة ومنها ما هو للفرسان وللطوبجية، ومصنعًا ثالثًا للأسلحة في ضواحي القاهرة، وأن المصانع الثلاثة تنتج ٣٦ ألف بندقية سنويًا عدا الطبنجات والسيوف" [٦٠]، كما أنشأ محمد علي عددا من معامل البارود في المقياس بالروضة، وفي البدرشين – الأشمونين – الفيوم – أهناسي – الطرانه، بلغ إنتاجها (١٥٧٨٤) قنطارًا من البارود[٦١] وعنى محمد علي عناية كبيرة بإقامة القلاع والاستحكامات للدفاع عن ثغور البلاد وعاصمتها فأصلح قلعة صلاح الدين بالقاهرة وشحنها بالمدافع وبنى على مقربة منها قلعة أخرى على ذروة المقطم تعرف بقلعة محمد علي وتشرف على الأولى، وأصلح قلاع الإسكندرية وأنشأ غيرها في الإسكندرية ورشيد، وأبو قير والبرلس ودمياط [٦٣] .

وأهتم محمد علي أيضًا بإنشاء أسطول ضخم بلغ عدد جنوده (١٦ألف جندي)حسب إحصاء إسماعيل باشا سرهنك(٦٤)، وقد بدأت صناعة السفن في ترسانة بولاق، ثم تأسست ترسانة الإسكندرية لصناعة السفن، كما عنى محمد علي بشراء السفن الحربية من أوروبا، وعقب موقعة نافارين أنشأ محمد علي أسطولاً جديدًا، فأنشأ دار الصناعة الكبرى بالإسكندرية لبناء السفن الحربية وبلغ عدد عمالها (٨٠٠٠) عامل، وبها استغنت مصر عن شراء السفن الحربية من الخارج، وقد تم بناء عدد كبير من السفن الحربية بها مثل البوارج والفرقاطات والكورفيت، ولم يهمل محمد علي أمر التعليم البحري فأنشأ المعسكر البحري للتعليم برأس التين لإعداد البحارة والجنود، كما أنشأ مدرسة بحرية على ظهر البحر لتخريج الضباط البحريين، كما أوفد محمد علي البعثات لدراسة فنون البحرية، وبذل محمد علي جهدًا كبيرًا في أصلاح الميناء وتوسيعه وتعميقه حتى أصبحت السفن ترسو على الشاطئ بعد أن كانت ترسو بعيدة عنه، وأنشأ رصيف داخل الميناء لترسو السفن عليها، كما أنشأ محمد علي في ميناء الإسكندرية حوضًا لترميم السفن، ومنارة بشبه جزيرة رأس التين لإرشاد السفن القادمة إلى الميناء والخارجة منهـــــا .

ويمكننا أن ندرك عظمة وقوة الأسطول الذي أنشأه محمد علي إذا نقلنا ما قاله "مارمون" [٦٤] أثناء زيارته لترسانة الإسكندرية (١٨٣٤) "زرت الترسانة والأسطول، وكنت شديد اللهفة لزيارة هذه المنشآت المدهشة التي لم يكن يتصور العقل تأسيسها، ففي سنة ١٨٢٨ لم يكن بالإسكندرية إلا ساحل مقفر، ولكن هذا الساحل أصبح في سنة ١٨٣٤ مغطى بترسانة كاملة بنيت

على مساحة واسعة وأحواض للسفن ومعامل ومصانع لكل نوع ولما استوقف نظري ورشة الحبال التي يبلغ طولها (١٠٤٠) قدمًا أي في طول ورشة الحبال بثغر طولون، وقد شاهدت في الترسانة عمالا يعملون جميعًا من المصريين ويسود بينهم النظام والعمل والنشاط، وهذه الترسانة لم يمض على إنشائها أكثر من ست سنوات، صنع بها عشرة بوارج، سلاح كل منها مائة مدفع، هذا عدا السفن من الفرقاطة والكورفيت والإبريق " .

وقد وصل عدد السفن المصرية حسب رواية المسيو مانجان[٦٥] سنة (١٨٣٧) ٢٨ سفينة حربية منها ١٠ بوارج و٦ فرقاطات و٤ سفن من نوع الكورفيت ، و٨ من نوع الإبريق، أما الدكتور كلوت[٦٦] فقد قدر عدد السفن في (١٩٣٩) بـ ٣٢ قطعة – ١١ بارجة كبيرة – ٧فرقاطات – ٥ سفن من طراز الكورفت – ٩ من طراز الإبريق، أما إسماعيل سرهنك (٦٧) فقدرها بحوالي ٣٦ سفينة عليها من الرجال (١٦٨٠١) ومن المدافع(١٨٥٧) مدفعًا، وكان هذا الإحصاء عام (١٩٤٣)، وقد حصل إسماعيل باشا على بياناتها من وثيقة مكتوبة بيد المرحوم حسن باشا الاسكندراني ناظر ترسانة الإسكندرية، وجدها عند ابنه محسن باشا، ولعلها لهذا السبب أدق تلك الإحصاءات .

وإلى جانب ذلك أنشأ محمد علي عددًا من الصناعات التي تخدم مجهوده الحربي مثل صناعات الغزل والنسيج وصناعة الطرابيش، وكذلك معملا لسبك الحديد في بولاق، وكان يصب في هذا المسبك خمسون قنطارًا من الحديد المعد لصناعة السفن والآلات اللازمة للمعامل والفابريقات، كما تم تأسيس مصنعًا لعمل أنواع النحاس التي كانت تبطن بها السفن، ينتج من ٧٠ – ١٠٠ لوح من النحاس يوميًا .

ولا شك أن نجاح محمد علي في بناء هذا الجيش الجرار، وتلك القاعدة العلمية والصناعية العسكرية يرجع إلى عدد من العوامل، منها أن محمد علي كان يمتلك قدرات تنظيمية ،إدارية فذة، وأنه استعان بالخبرة الأوروبية، إلا أن ذلك لم يكن يجدي فتيلا لو لم تكن هناك أرضية اجتماعية وعلمية تسمح بذلك .

والواقع فإن تفتح إمكانيات محمد علي الإدارية والتنظيمية يؤكد وجود الأرضية الاجتماعية الصالحة لإنبات مثل هذه العبقرية ذاتها فمحمد علي ليس إلا نتاج الأرضية الاجتماعية والفكرية لبلاد المسلمين في أوائل القرن التاسع عشر، ومن ناحية استعانة محمد علي بالخبرة الأوروبية في مجال الصناعة الحربية والتعليم العسكري، فإن ذلك أيضًا لم يكن يجدي لو لم تكن التربة الاجتماعية والفكرية للبلاد تسمح بتخريج التلاميذ والصناع المسلمين القادرين على استيعاب تلك الخبرة والاستفادة منها، وعلى كل حال فالعلم والإدارة والخبرة تراث إنساني، وليس أوروبي مثلا ، والاستعانة بهم هنا من حيث المبدأ لا شيء فيها، إلا أنه ينبغي أن نؤكد أن تلك الاستعانة لم تكن الأمر الأهم في بناء الجيش والصناعة وأنه سواء توفرت تلك الخبرة أم لم تتوفر فالأمر لم يكن ليختلف كثيرًا، ربما كان يكون البناء أبطأ، ولكن لم يكن ليتوقف، ولعل ما حدث في واقعة نفارين البحرية ما يؤكد ذلك، حيث طلب الأميرال ريني قائد الأسطول الفرنسي من الضباط الفرنسيين الذين يعملون في إصلاح الأسطول المصري أن ينسحبوا حتى لا يحاربوا مواطنيهم على حد قوله، فلبوا الدعوة وتركوا الأسطول في أشد الأوقات حرجًا (١٨أكتوبر

١٨٢٧)، ألا أن ذلك لم يغير في الأمر شيء ونجح البحارة المصريين في تعويض النقص المترتب على انسحابهم بسهولة .

إذن فقد كان العامل الحاسم في نجاح محمد علي في بناء الجيش والأسطول والقاعدة الصناعية والعلمية والعسكرية يرجع أساسًا لوجود الواقع الاجتماعي والفكري الذي يسمح بذلك، واستعداد المسلمين من أتراك – مماليك – مصريين ممن كونوا جيش محمد علي وأسطوله وقاعدته الصناعية، استعدادهم للنبوغ في هذا الإطار وإظهار قدراتهم المتفوقة، وإذا رجعنا إلى الوراء قليلاً، نجد أن المسلمين استطاعوا في ثورة القاهرة الثانية أن يصنعوا المدافع تحت وهج الثورة في وقت قياسي، وإذا رجعنا إلى ما أثبتناه [٦٨] من حديث الجبرتي عن العلماء وأدواتهم وقياساتهم في ترجماته للأعيان، لأدركنا أن قاعدة علمية واجتماعية وفكرية كانت بالفعل موجودة تسمح بقيام نهضة عسكرية وصناعية لا بأس بها، ولعل هذا كله يؤكد أن تأخر المسلمين الحالي لا يرجع إلى ظهور الثورة الصناعية في الغرب، أو اكتشاف البخار أو غيرها من الأسباب، ولكن يرجع أساسًا إلى أن حكامهم لم يجيدوا استخدام الموارد المتاحة وأضاعوا بأخطائهم أو استبدادهم أو عدم فهمهم النهضة .

إن محمد علي استطاع في أقل من عشر سنوات بناء أكبر جيش وأقوى أسطول وأن ينشئ قاعدة علمية وصناعية هائلة، كانت كفيلة بجعلنا، لو أحسن استخدامها، ولو استمرت، أقوى من كل دول أوروبا الآن .

إن تجربة محمد علي تعطينا الأسباب والمؤشرات الحقيقية لأسباب تخلفنا فيما بعد ونهضة أوروبا .

فالواقع يقول أنه كانت هناك قاعدة اجتماعية وفكرية وعلمية تسمح بقيام نهضة هائلة، والواقع يقول أن المسلمين كانوا قادرين على استيعاب أسباب التقدم العلمي الصناعي، والواقع يقول أن محمد علي نجح في إقامة جيش جرار وقاعدة صناعية وعلمية هائلة، والواقع يقول ن ذلك الجيش وتلك النهضة العلمية والصناعية كانت تضارع في ذلك الوقت مثيلاتها في أوروبا إن لم تتفوق عليها

فلماذا إذن انقطعت سبل النهضة عندنا واستمرت في أوروبا؟! فلعل دراسة تجربة محمد علي وتقيمها يعطينا الإجابة على تلك الأسئلة.

فبداية قام محمد علي بضرب الحركة الشعبية السياسية وأنهى الوجود العلمي للجماهير وللكيانات الاجتماعية المستقلة، وبالتالي ضرب أهم شروط نجاح النهضة، لأن تلك العملية عطلت ظهور قاعدة فكرية وشعبية تسمح بحراسة منجزات النهضة، وربط تلك النهضة به كحاكم فرد، فلما أنهار الحاكم الفرد انهارت النهضة، على حين أن أوروبا نجحت في إقامة مؤسسات سياسية تسمح بأوسع أشكال المشاركة الشعبية .

ثانيًا: أن محمد علي ربط إقامة القاعدة العلمية والصناعية بتلبية حاجات الجيش، فلما أنهار مشروع محمد علي أنهار الجيش وتقلص، وأنهارت القاعدة الصناعية والعلمية، بعكس أوروبا التي سمحت بإقامة النهضة على أسس اجتماعية وفردية محددة .

ثالثًا: أن محمد علي أدخل نظام الاحتكار في بنيانه الاقتصادي فأصبح الصانع الوحيد والزارع الوحيد والتاجر الوحيد، فمن ناحية قضى على إمكانية قيام

رأسمالية وطنية وأنهى إمكانيات تطور صناعة وطنية تعتمد على قوى اجتماعية وشرائح شعبية، ومن ناحية أخرى ربط كل ذلك بنفسه كحاكم فلما أنهار انهارت البنية الاقتصادية معه، ولم تكن هناك بنية اقتصادية شعبية بسبب ضربها من قبل على يـــــده .

رابعًا : أن محمد علي الذي أقام قاعدة صناعية هائلة وحديد وصلب – نحاس – نسيج – صناعة سفن – صناعة مدافع – صناعة بارود أغفل شرطًا هامًا من شروط استمرار تلك الصناعة، هو تأمين مصادر ثروات طبيعية وخاصة الحديد والفحم والنحاس، وكذلك أغفل ضرورة فتح أسواق، الأمر الذي أدى إلى انهيار تلك الصناعة فيما بعد، وكان على محمد علي أن يلبي مطالب مشروعه الصناعي بفتح أفريقيا التي تؤمن له الثروات والأسواق، الأمر الذي أدركته أوروبا فقامت بعمليات الاستعمار في آسيا وأفريقيا على السواء، وفي الواقع فإن السبب الرئيسي للنهضة الصناعية في أوروبا وتطورها الرأسمالي، بل وظهور الرأسمالية ذاتها كان استعمار آسيا وأفريقيا مما يسر لها الحصول على الثروات الطبيعية والأسواق والرقيق .

وبديهي أنه لو توجه محمد علي إلى أفريقيا لكانت فرصة إقامة قاعدة صناعية وتطورها أكبر مما لدى أوربا، فمن ناحية هناك ارتباط جغرافي وحضاري وسياسي أكبر بين مصر وأفريقيا، ومن ناحية أخرى كان قد حرم أوروبا من هذا الامتداد الاستراتيجي ولكان قد أقام إمبراطورية قوية تمنع وصول أوروبا إلى أفريقيا بالطبع، وتقطع سبل مواصلاتها إلى آسيا، الأمر الذي كان في النهاية سيحرم أوروبا من العامل الرئيسي لنهضتها .

وإذا كنا قد أكدنا من قبل أن قاعدة اجتماعية وفكرية كانــت موجــودة وتسمح بقيام نهضة شاملة، وأثبتنا نقلاً عن الجبرتي في الجزء الأول من هذا البحث ما يثبت وجود تلك القاعدة سواء عن طريق نجاح الثوار فــي ثــورة القاهرة الثانية، في صناعة المدافع والبارود أو في النشاط العلمي لبعض مــن ترجم لهم الجبرتي، فإننا سنضع الآن عددًا من التفاصيل التي تؤكد وجود تلك القاعدة ووجود الخلفية والاستعداد الذي يسمح باستيعاب المسلمين فــي ذلــك الوقت لأسباب النهوض الصناعي – العلمي – العسكري، مــع ملاحظــة أن مشروع محمد علي قام على أكتاف ( المصريين – الأتراك – بقايا المماليك) الموجودين بمصر وقتهــا.

**يقول المارشال مارمون (٦٩) في إطار إشادته بطلاب مدرسة الخيالة " عندما شاهدت هؤلاء الطلاب في الميدان يقومون بالمناورات خيّل إلي أنــي أمام طابور من أرقى آليات الخيالة عندنا" وفي إطــار إعجابــه بأحــد قــادة المدفعية المصريين ( إبراهيم أدهم باشا) قال المارشال مــارمون :**[٧٠] " أنــه متبحر في الرياضيات وفنون المدفعية، وأنه يتكلم الفرنسية بلهجة صــحيحة، وأنه صار في نظري يضارع أحدث ضباط المدفعية وأكفأ مديري مهماتهــا، وهو من أقوى من عرفتهم في حسن الإدارة " أما عن إعجابه بترسانة القلعــة فيقول " زرت دار الصناعة بالقلعة وعنيت بها محضا وتقصيا، فألفيت البنادق التي تصنع فيها بالغة الجودة إلى حد أنها أفضل مما يصنع في بلادنا، وتتخذ فيها من الاحتياجات والوسائل ما يكفي لضمان جودتها، وكل ما يصنع فيهــا

يعمل قطعة قطعة ، ومعمل الأسلحة بالقلعة يضارع أحسن معامل الأسلحة في فرنسا من حيث الإحكام والجودة والتدبير " (٧١) .

ويقول المسيو مانجان (٧٢) " أن البنادق التي تصنع في معامل القلعة والحوض المرصود كانت صناعتها جيدة، ولا يستطيع الإنسان أن يلاحظ عيبًا فيها، مما يدل على مهارة الصناع ".

وفي إطار الإشادة بكفاءة الجنود المصريين يقول البارون بوالكوفت : (٧٣) " إن العرب هم خير من رأيتهم من الجنود، فهم يجمعون بين النشاط والقناعة والجلد على المتاعب مع انشراح النفس وتوطينها على احتمال صنوف الحرمان، وهم بقليل من الخبز يسيرون طول النهار، يحدوهم الشدو والغناء، ولقد رأيتهم في معركة (قونية) يثبتون سبع ساعات متوالية في خط النار محتفظين بشجاعة ورباطة جأش تدعوان إلى الإعجاب دون أن تختل صفوفهم أو يسري إليهم الملل، أو يبدو منهم تقصير في واجباتهم وحركاتهم الحربية " .

ويقول كلوت بك: (٧٢) ربما يعد المصريون أصلح الأمم لأن يكونوا من خيرة الجنود، لأنهم على الجملة يمتازون بقوة الأجسام وتناسب الأعضاء والقناعة والقدرة على العمل واحتمال المشاق، ومن أخص مزاياهم العسكرية وصفاتهم الحربية الأمتثال للأوامر، والشجاعة، والثبات عند الخطر، والتذرع بالصبر في مقابلة الخطوب والمحن، والأقدام على المخاطر، الاتجاه إلى خط النار مع القتال بلا وجل ولا تردد " .

ويقول المارشال مارمون(٧٥) : عن جنود المشاة " كان لواء المشاة المؤلف من الآلاى التاسع والآلاي العشرين في طريقه إلى السويس للإبحار

منها إلى الحجاز وعرضت بنفسي هذا اللواء، فقام أمامي بمنـــاورات دامـــت ثلاث ساعات في سهل القبة، فأعجبت أيما أعجاب، وإذا كان عســـاكره فـــي مقتبل السن وحديثي عهد النظام في صفوفه، فقد لاحظت مبلغ تـــأثير القائـــد الأعلى للجيش في تشكيله ونظامه، والحـــق أن العســـاكر الـــذين عرضـــتهم يجمعون إلى الدقة والنظام والدراية بالفنون العسكرية، وقد رأيت فـــي قائـــد اللواء وضباطه دلائل العلم والكفاءة، وشهدت أيضًـــا الآلاي الســـادس مـــن الفرسان، ولم يكن مضى على جنوده في الخدمة أكثر من عشرة أشهر ومـــع ذلك رأيتهم يستحقون كل الثناء " .

ويضيف المارشال مارمون (٧٦) " قامت أورطة المدفعية الراكبة أمامي بمناورات تدل على المهارة والنشاط والدقة، وكانت مؤلفة من ستة بلوكـــات، رجالها على ما يرام من الجمال والتعليم ونظام الحركات العسكرية، كمـــا أن مركبات المدفع متقنة منتظمة رغم كون الجياد التي تجرها صـــغيرة الجســـم شأن خيل القطر المصري، ورجال المدفعية مجهزون بما يلـــزمهم تجهيـــزًا حسنًا، أكفأ في الرماية، يصيبون الهدف بدقة وسرعة فالمدفعيـــة المصـــرية جامعة لشروط الكفاية، تضارع مدفعيات الجيوش الأوروبية، وقائدها رجـــل كفء ممتلئ نشاطًا وغيرة " .

ويضيف أيضًا (٧٧) " أما أورطة المدفعية المشـــاة فتتـــألف مـــن ١٨ بلوكًا، وقد قامت بمناوراتها فكانت مدافعها تصيب الهدف بأحكـــام ولا يســـع المشاهد لهذه المدفعية إلا الإعجاب بالقوة التي حولت الفلاحين إلى جنود على جانب عظيم من الكفاءة " .

وإذا تفحصنا تلك الشهادات ،وتابعنا تلك المعارك التي خاضها الجيش المصري لأدركنا علي الفور السرعة في استيعاب العلوم العسكرية التفوق في كافة الأسلحة – مشاة – مدفعية خيالة – انضباط الجنود كفاءة القيادات ،لأدركنا أن الواقع الاجتماعي والفكري للمسلمين في ذلك الوقت كان يسمح بإقامة نهضة عسكرية وعلمية وصناعية ، وإذا تركنا الجيش إلي الأسطول لوجدنا الملحمة تكتمل والأدلة تقطع بوجود تلك القاعدة الاجتماعية والفكرية وقدرتها علي تقديم أفضل العناصر البشرية للاضطلاع بمهمات البناء والادارة والصناعة والتنمية والحرب.

**وإذا أخذنا في اعتبارنا عددًا من الحقائق لأمكننا أن ندرك ونؤكد ذلك بسهولة، فمن ناحية فإن محمد علي قد قام ببناء الأسطول مرتين، الأولى قبل موقعة نافارين، والثانية بعد تدميره في تلك الموقعة بفعل الغدر والخديعة الأوروبية، مما يؤكد خصوبة واتساع القاعدة الاجتماعية والفكرية التي تسمح بذلك في سنوات قليلة، ومن ناحية ثانية فإن الدول الأوروبية وبيوت الخبرة الأوروبية حاولت عرقلة مشروع محمد علي لبناء السفن وبالطبع كان ذلك لأسباب سياسية واقتصادية، ومع ذلك تغلب محمد علي على تلك العقبات وأضطلع المصريون والأتراك بتلك المهمة كأحسن ما يكون.**

يقول كلوت بك(٧٨) " إن أنشاء ترسانة الإسكندرية قد أزعج البيوتات الأوروبية التي كانت تربح الأرباح الوفيرة من وساطتها في التوصية في الخارج على بناء السفن الحربية لمصر، فأخذت تدس الدسائس وتثبط العزائم وتذيع إشاعات السوء عن فشل المشروع وتحرض العمال الأوربيين على التمرد،ووصل الأمر إلى حد دفع وتحريض المستر سيريزي المسئول عن

الترسانة إلى الاستقالة، إلا أن المصريين قد سدوا الفراغ وخاصة حسن بك السعران ومحمد بك راغب، واستمر العمل في الترسانة بكفاءة وهمه بعد أن اقتصر العمل فيها على الوطنيين حتى بلغت العمالة الحربية المصرية درجة تفوق كثيرا من الدول الأوروبية، ولم تنقطع دسائس الأوروبيين بعد ذلك، فحاولوا تعطيل العمل في الترسانة عن طريق التحكم في المواد الخام اللازمة للعمل مثل الحديد والخشب والنحاس، إلا أن ذلك كله لم يؤثر في عزيمة محمد علي باشا واستطاع تدبير أمور الترسانة على يد المصريين واستمر العمل بها منتظمًا وتغلب على كل هذه العقبات.

**ومن ناحية ثالثة: فإن حجم العمل في الأسطول والصناعات الملحقة به كان هائلًا، فحسب إحصاء إسماعيل باشا سرهنك السابق التنويه عنه، صنعت مصر حوالي ٣٦ سفينة حربية بلغ عدد جنودها (١٦٨٠١) وعدد مدافعها (١٨٥٧) مدفعًا، عدا السفن المعدة للنقل العسكري أو التجاري، فإن هذا الحجم يقطع بخصوبة القاعدة الاجتماعية والفكرية والاقتصادية التي أمدت تلك الصناعة بما يلزم من خبرات ومال، وإذا أخذنا ترسانة الإسكندرية كمثال لأدركنا خصوبة وعمق هذه القاعدة ومدى أتساعها، وصلاحيتها لتكون ربما أكبر قاعدة صناعية في العالم لو سارت الأمور في طريقها الصحيح .**

وحسب ما ذكره كلوت بك، وإسماعيل باشا سرهنك في مراجعهما السابق التنويه بها ( أن أقسام الترسانة قد بلغت خمسة عشر ) وهي :

١- ورشة الحبالة أو التبالة لعمل الحبال .

٢- ورشة الحدادين لصناعة الحديد .

٣- ورشـــة القلوع لصناعة أشرعة السفـــــن .

٤- ورشـــة البوصلات والنظارات .

٥- ورشـــة السواري لعمل ساريات السفن .

٦- ورشـــة الدكمخانة لصـــب الآلات وصنع الحديد .

٧- ورشـــة البويـــة لصنـــع الدهانات .

٨- ورشـــة المخرطة لعمل البكرات وغيرها وأعمال الخرط والنشر .

٩- ورشـــة الترزية لعمل الأعلام والريات .

١٠- ورشـــة الفلانك لصناعة الزوارق .

١١- ورشـــة النجارين لعمل النجارة اللازمة للسفـــن .

١٢- ورشـــة الطلومبات .

١٣- ورشـــة القلافطية لقلفطة السفن .

١٤- ورشـــة البورنوجية لثقـــب الأخشاب .

١٥- مخازن الذخائر والمهمات .

وأنشئ بالترسانة خمسة مزلقانات لبناء السفن عليها، كما تـــم تعميـــق البحر من ناحية الترسانة حتى صار في عمق كـــاف لرســـو أكبـــر الســـفن الحربية، واتسعت أعمال الترسانة وكثر عمالها حتى بلغ عددهم نحو (٨٠٠٠ عامل ) من الأهالي حقق منهم (١٦٠٠) صناعة بناء السفن فاستغنت مصـــر عن ابتياع السفن من الخارج.

يقول الدكتور كلوت بك " من المستطاع التحقق بأن قسمًا عظيمًـــا مـــن التنسيقات والترتيبات المرعية في بناء السفن الحربية الفرنسية وجدت بالسفن التي أنشأت بالقطر المصري قبل وجودها في فرنسا بزمـــان طويـــل، أي أن

ترسانة الإسكندرية سبقت ترسانات فرنسا إلى الوسائل الحديثة في بناء السفن، ولما ظهر البخار أمر محمد علي دار الصناعة بإنشاء سفن حربيـــة بخاريـــة فصنعت عدة بواخـــر".

ويضيف كلوت بك(٧٩)" مما لا ريب فيه أن إيجاد ترسانة وإنشاء أسطول على ذلك الوجه من السرعة لما يقضي بالعجب ويدل على قوة العبقرية، فقـــد كان شاطئ البحر في الإسكندرية كالصحراء الخالية من كل أثر لكائن، فلـــم تمض سنوات أربع حتى عمر بترسانة كاملة الأدوات مستجمعة لشتات اللوازم والتجهيزات فمن قواعد منحدره لإنشاء السفن عليها وتزليجهـــا إلـــى البحـــر وورش ومخازن ومصنع للحبال يمتد طولاً ألفًا وأربعين قدمًا وأنشأت خـــلال تلك المدة دوننمة(أسطول) مؤلفة من ثلاثين سفينة وسلحت وجهـــزت بالعـــدد والرجال، وما هي إلا فترة قصيرة من الزمن حتى أدهشت البحرية المصرية أساطين علم البحر وثقاته سواء بدقة حركة السفن وضبطها، بدربة البحـــارة وحسن قيامهم على الأعمال المنوطة بهم، وقد أصبح المصريون وكأنهم خلقوا لممارسة البحر".

ويضيف كلوت بك(٨٠) أيضًا:" إن العمال المصريين هم الـــذين كـــانوا ينجزون أعمال إنشاء السفن، وقد أظهروا فيها من الأهلية والدراية ما يوجب الدهش، وترسانة الإسكندرية- التي يصنع فيها كل شئ بأيـــدي المصـــريين وتناظر لهذا السبب جميع ترسانات الدنيا- دليل ناطق على ما يمكن الاستفادة به من العمال المصريين ويقيني أن عامة الشعب في أوروبا لا يستطيعون أن

يؤدوا من جلائل الأعمال ما يؤديه العمال المصريون في هذا الوقت القصـــير الذي يقومون بها فيه".

وفي هذا الصدد يقول المارشال مارمون (٨١) " أن العربي لـــه حــظ عظيم من المقدرة على التعلم تبلغ درجة النبوغ وهــو متصـــف بالاســتقامة والنشاط والغيرة مع المرونة والطاعة وبهذه الصفات يمكن الوصـــول إلـــى تحقيق كل ما يريده الإنسان، وبفضل هذه المزايا صار العمال الذين خرجـــوا من صفوف الفلاحين أخصائيين في الفروع والفنون التي توفروا عليها، كـــل فيما خصص له، ولم يقتصر الأمر على تـــدريبهم علـــى أعمـــال الخشـــابين والنجارين والحدادين، بل تخصص كثير منهم لأعمال بلغت الدقة فنجحوا في صنع آلات البحر كالبوصلات والنظارات، وقد شاهدت بنفسي المعامل التـــي تصنع فيها هذه الآلات والعمال الذين يصنعونها، ورأيت الإتقان في صـــنعها والعمال الفنيين الذين يصنعونها لم يمض عليهم سنتان في التمرن على تلـــك الأعمال، ومن الحق أن يقال أنه لا ينتظر الوصول إلى هذه النتيجة بمثل هذه السرعة من عمال أوروبيين يؤخذون من صنوف الفلاحين مهما كانت الأمـــة التي يختارون منهـــا " .

وإذا تتبعنا ترجمة أحد صانعي السفن المصرية لأدركنا إلـــى أي حـــد حذقها المصريون وهو الحاج عمر، وهو الذي كان يرأس عملية إنشاء السفن في الترسانة القديمة، ثم عمل مساعدًا لرئيس ترسانة الإسكندرية الذي تقـــول عنه صحيفة الوقائع المصرية (٨٢) "والحاج عمر من أهـــالي الإســـكندرية رئيس المعماريين في ترسانة الإسكندرية، زاول أعمال سفن التجـــارة مـــدة،

وصار كأنه مهندس رياضي بكثرة المزاولة في الأعمال وبسبب قـوة ذكائـه وفطنته "

ولم يقتصر الأمر بالطبع على مهارة العمال المصريين، بل كان هنـاك المهندسون المصريون الأفذاذ مثل حسن بك السعران، ومحمد بك راغب الذين حلا محل سريزي بك عندما استقال ونجحا في إدارة الترسانة أيما نجاح .

ولعل كل ما سبق يؤكد أننا لم نتخلف فيما بعد وتقدمت أوروبا، لأن ذلك كان قدرنا مثلا، أو لعيب في تكويننا الاجتماعي والفكري، أو بسـبب غيـاب نهضة علمية، أو بسبب نقص المـوارد، أو بسـبب اكتشـاف البخـار فـي أوروبا[٨٣]، أو غيرها من الأسباب الموضوعية، بل تخلفنا رغم امتلاكنا كـل عوامل النهضة في وقت مبكر بسبب أخطاء إستراتيجية قاتلة أخطأها حكامنا، وعلى رأسهم محمد علي رغم حسن نيته على ما يبدو، لقد وجد محمد علـي أمامه كل العوامل وكان إداريًا فذًا، ولكنه أقام بنيانه على أسس غير صحيحة، فكان من السهل انهياره فيما بعد، وإذا كان حاكم ما يخطأ إذا تقـاعس عـن الاستفادة من عوامل النهضة، فإن محمد علي قد أخطأ خطأ مركبًا إذا استخدم تلك العوامل بطريقة خاطئة أدت إلى انهيار النهضة من ناحية، وإلى ضـياع الفرصة التاريخية في الوقت الحرج، وإلى تبديد الطاقة العملاقة التي كانت قد تجمعت في الواقع المصري الإسلامي والتي من الصعـب تعويضهـا .

# البنيـــــان الاقتصـــــادي

أحدث محمد علي تغيرًا واسعًا في البنيان الاقتصادي للبلاد، فمما لا شك فيه أن محمد علي قد أستحدث عددًا هائلاً من المشروعات والمصانع ووسائل العمران، وأدخل محمد علي تعديلات هائلة على نظام الري بما يوفر الميـــاه ويصلح الأراضي البور، ومن أهم أعماله في هذا الصدد شق ترعة المحمودية مما أدى إلى إحياء الأراضي الزراعية في مدرية البحيرة، كما جعل الترعـــة طريقًا للمواصلات النيلية بين الإسكندرية وداخل البلاد، كما أنشأ عددًا كبيـــرًا من الترع في مختلف مديريات القطر المصري، وأقام محمد علـــي الجســـور على شاطئ النيل لمنع طغيان المياه على الضفتين، وأنشأ قناطر عديدة علـــى الترع لضبط مياها تيسيرًا للانتفاع بالري منها، وأصلح سد أبو قير القديم الذي كان متهدمًا وسد فتحة بحيرة أبو قير بجسر من الأحجار يقيها تســـرب ميـــاه البحر إليها ويقي بالتالي ترعة المحمودية من طغيان المياه المالحـــة عليهـــا، وكذلك سد فتحة الدببة من فتحات بحيرة المنزلة بالأحجار لتقليل تسرب ميـــاه البحر إلى البحيرة، لأن هذه المياه كانت تطفي على الأراضي المجاورة لهـــا فتتلفها، ولعل أهم أعماله إنشاء القناطر الخيرية التي حولت نظام الـــري فـــي الوجه البحري من الحياض إلى الري الدائم، وتوفرت المياه للزراعة طـــوال السنة، وصحيح أنها لم تستكمل في حياته بسبب ما أصـــاب حكومتـــه مـــن التراخي في نهاية حكمه إلا أنها استكملت في عهد سعيد، ويقول المسيو شيلو [٨٤] : " إن مشروع القناطر الخيرية كان يعد في ذلك العهد أنه أكبر أعمال

الري في العالم قاطبة، لأن فن بناء القناطر على الأنهار لم يكن بلغ من التقدم ما بلغه اليوم، فإقامة القناطر الخيرية بوضعها وضخامتها كان يعــد إقــدامًا بداخله شيء من المجازفة " .

وقد أدت تلك المشروعات الزراعية الهائلة إلى زيادة الرقعة الزراعيـــة إلى (٣,٨٥٦٠٠٠) فدان سنة (١٨٤٠) [٨٥]، وكانت مساحة الأراضي الزراعية سنة (١٨٢٠) (٢ مليون فدان) أي أنها تضاعفت في غضون ٢٠ عامًا .

كما قام محمد علي بعمل مسح شامل للأراضي الزراعية، توصلا إلـــى حصرها وفرض ضرائب سنوية ثابتة عليها .

وكان من الطبيعي أن تزداد الثروة الزراعية في البلاد، وأن تتنوع فيها المحاصيل الزراعية وخاصة أن محمد علي أدخــل عــددًا مــن الزراعــات المستحدثة مثل غرس أشجار التوت لتلبية حاجات صناعة الحرير، كما عنـــى بزراعة الأشجار عمومًا لاستخدام أخشابها في بناء السفن وأعمال العمـــران، وأهتم محمد علي بإدخال أصناف القطن الجيدة طويلة التيلة، وانتشرت صناعة القطن في عهده حتى أنه قام بتصدير"٣٤٤الف قنطار" سنة (١٨٢٧)، كما لبى إنتاج القطن حاجات مصانع النسيج التي أنشأها محمد علي، وقام محمد علـــي بغرس أشجار الزيتون بعد أن كانت نادرة قبل عصره وذلك لاستخراج الزيت من ثمره، ولكونه غذاءً صالحًا للجنود وخاصة بحارة الأسطول، وجلب محمد علي بذور النيلة الهندية واستحضر بعض الهنود الأخصائيين فـــي زراعتهـــا

فأخذت زراعتها في النمـــو والتقــدم إلـــى أن بلـــغ إنتاجهـــا عـــام(١٨٢٦) حوالي(٧٧٣٠٠) أقة في السنة .

كما اهتم محمد علي بالصناعة أيما اهتمام، فـــإلى جانـــب الصـــناعات الحربية التي سبق الكلام عنها- أنشأ محمد علي عددًا كبيرًا من مصانع الغزل والنسيج، والحق بتلك المصانع ورش للحدادة والسباكة والخراطـــة والنجـــارة لصناعة آلات المصانع وإصلاح ما يعطب منها، وأنشأ كـــذلك عـــددًا مـــن المبايض لتبييض الأقمشة وطبعها، كما أنشأ مصانع لنسيج الصوف وخاصـــة ما يحتاجه جنوده البحارة من ملابس وبطاطين، وكـــذلك مصـــنعًا لصـــناعة الطرابيش لتلبية احتياجات الجيش أساسًا، وبالإضافة إلى ذلك تم إنشاء مصانع الحرير ومصانع الحبال، وكانت هذه المصانع تدار بواســـطة أحـــدث الآلات والخبرة الفنية الرفيعة، وقد بلغت جودة إنتاجها مبلغًا كبيرًا لدرجة أن المسيو مانجان[٨٦] شهد بأنها أجود مما تنتجه ألمانيا وإنجلترا .

ولكي تدرك حجم هذه الصناعة يمكننا أن ننقل ما قالـــه الرافعـــي(٨٧) بخصوص إنتاج مصانع الغزل والنسيج " كان بمصانع غـــزل القطـــن كافـــة (١٤٥٩) دولابًا للغزل منها (١٤٥) دولاب للغزل السميك، و(١٣١٤) للغزل الدقيق وتصنع الأولى (١٤٥٠٠) رطل من الخيوط في كل يـــوم مـــن أيـــام الصيف و(١٠١٥٠) رطلا في كل يوم من أيـــام الشـــتاء، وتصـــنع الثانيـــة (١٣١٤٠) رطلا في كل يوم من أيام الصيف و(٨٥٤٠) من أيام الشـــتاء أي (٤٠٥ مليون) رطل سنويًا من الغزل السميك، حوالي (٤ مليون) رطل من

الغزل الدقيق سنويًا، وهو الذي يلبي حاجات البلاد ويصدر جزء منـــه إلـــى إيطاليا وألمانيا وسوريا والأناضول وجزر بحر الأرخبيل .

وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك صناعة الكتان حوالي ٣٠ مليون مقطع سنويًا، وصناعة الحديد والصلب، وكان ينتج حوالي ٥٠ قنطار مـــن الحديـــد يوميًا، أي حوالي (١٨٥٢٠) قنطار سنويًا كانت تذهب معظمها لصناعة السفن والآلات اللازمة للمعامل والفابريقات، ولعل صلاحية ذلك الصلب لصـــناعة السفن يدلنا على مبلغ جودة إتقان وتقدم تلك الصناعة، وصناعة ألواح النحاس التي كانت تبطن بها السفن .

كما نشأت صناعة السكر والعسل، فأنشأ ثلاثة مصانع لهـــذا الغـــرض، وكذلك مصانع النيلة – الصابون – ودبغ الجلود – الزجاج – الشمع – الورق – معاصر الزيت، وغيرها من الصناعات .

ونظرة إلى تلك الصناعات في حجمها، وجودتها وتنوعها يعطيك الدليل على أن مصر في ذلك العصر كانت تمتلك قاعدة صناعية ضخمة كانت كفيلة لولا خطأ محمد علي في الصدام مع الدولـــة العثمانيـــة وانهيـــار مشـــروعه العسكري، أن تصبح أكبر قاعدة صناعية في العالم، ولو أحسن محمد علـــي الحساب الاستراتيجي وأتجه إلى أفريقيا بدلا من الصدام بالخلافة، لكان وجه التاريخ قد تغير، وقد كانت تلك الصناعة من التنوع بحيـــث شـــملت الحديـــد والصلب – النحاس – مصانع السلاح والذخيرة – صناعة الغـــزل والنســـيج وغيرها مما يعطينا الدليل المؤكد علـــى أن مصـــر بوضـــعها الاجتمـــاعي والاقتصادي والفكري في ذلك الوقت كانت قادرة على الدخول فـــي عصـــر

الثورة الصناعية، فقد كان أهلها أكفاء لعمل كل هذا وإدارته وإتقانه وتطويره، لولا أخطاء محمد علي الاستراتيجية ولولا ارتباط المشروع الصناعي بالجيش.

وكان من الطبيعي أن تزدهر التجارة بالنظر إلى ازدهار الزراعة والصناعة وخاصة صناعة السفن التي أعطت دفعة كبيرة للأسطول التجاري المصري، وكذلك إصلاح ميناء الإسكندرية، ولابد هنا أن نسجل رقمًا هامًا يعطي دلالة خطيرة أورده علي باشا مبارك[٨٨]، وهو أن صادرات مصر إلى تركيا سنة (١٨٢٣) بلغت (١,٥٨٥٧٦٤)ج، في حين بلغت وارداتها حوالي (٨٠٤٥١٩)ج أي أن الميزان التجاري كان لصالح مصر بحوالي (٧٨١٢٤٥)ج سنويًا، مع ملاحظة أن الواردات كان معظمها مواد خام وخاصة الأخشاب والصادرات كان معظمها مواد مصنوعة مثل النسيج والذخائر، ولعل هذا يكون دليلا قاطعًا ضد هؤلاء الدجالون الذين يتحدثون عن استعمار تركي لمصر !!!

على أن إصلاحات محمد علي لم تقتصر على الزراعة والصناعة والجيش، ولكنها امتدت لتشمل إقامة الدن الجديدة مثل الزقازيق، وإنشاء القصور والمباني الفخمة في مختلف المدن، وإنشاء الدفتر خانة لحفظ الوثائق، وإنشاء البساتين، ودار الرصد، ودار الآثار ومنع خروج الآثار القديمة من مصر، وعنى بإنشاء الطرق البرية وتطهير الطرق النيلية، ورتب البريد، وأنشأ خطوطا تلغرافية .

إن نجاح محمد علي في تحقيق تلك المشروعات الضخمة جدًا في وقت قياسي يدل دلالة قاطعة على إمكانية تحقيق النهضة بوسائلنا الذاتية –

الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والفكرية، فمما لا شك فيه أن محمد علي ما كان يستطيع إقامة صناعة متقدمة، وجيش وأسطول ضخمين لولا وجود جنود أكفاء، وعمال مهرة، وضباط متميزين علميًا وإداريًا، وقواد من طراز فريد وعلماء في مختلف التخصصات، وإذا كان محمد علي قد استخدم الأتراك والمماليك المقيمين في مصر وقتها كقواد وضباط ومهندسين وبحارة ومشرفين على المصانع، وإذا كان قد استخدم المصريين كجنود وعمال وضباط صغار ومهنيين، فإن ذلك يقطع بأن المسلم في ذلك الوقت كان قادرًا على إنجاز نهضة وتحقيق سبق القصب في كل مجال، ولولا أخطاء محمد علي القاتلة لكان لأمتنا شأن آخر، ولكان هؤلاء قد أصبحوا روادا لحضارة ضخمة ورائعة تحقق الإنجاز المادي، وتحافظ على القيم وتمارس العدل بين الشعوب والأمم، ولا نقذت بالتالي كل الأمم المستضعفة التي استبعدها الاستعمار ونهب ثرواتها، من ناحية ثانية فإن نظرة على الجيش والأسطول، صناعة السفن، صناعة السلاح والذخائر، صناعة الحديد والصلب، صناعة النحاس، صناعة النسيج، صناعة آلات المصانع والفابريكات، صناعة الزجاج وغيرها من الصناعات النهضة العمرانية، الأسطول التجاري، تعبيد الطرق، إنشاء الجسور شق الترع، إنشاء القناطر، إنشاء وسائل الاتصال كالتلغراف، إنشاء المرصد، الدفتر خانة، بناء المدن ، البساتين، مسح الأراضي وغيرها من الأعمال تعطينا الدلالة على نوعية الإنسان المسلم في مطلع القرن التاسع عشر، وتعطينا الدلالة على مدى خصوبة الواقع الاجتماعي والفكري بحيث يسمح بذلك، وكيف أنه أعطى العامل المجتهد والجندي الشجاع، أعطى القائد

الفذ، المهندس العبقري والضابط الكفء، أعطى خبير الصناعة، وخبير الري، وخبير الزراعة، وخبير صناعة السفن، وأعطى قبل كل هذا وبعده عقلية إدارية فذة مثل محمد علي الذي هو نتاج تلك القاعدة الاجتماعية والفكرية ذاتها وتعطينا الدلالة على أنه لولا أخطاء محمد علي الاستراتيجية فإن تلك القاعدة العسكرية والصناعية التي أنشأها محمد علي بسواعد المسلمين"أتراك-مماليك-مصريين" كانت قادرة على التطور لتصبح الأعظم في العالم وربما في التاريخ الأمر الذي يؤكد حقيقة ثانية هي أن المسلم اليوم وأمس وغدًا قادرًا على الانطلاق الحضاري والعلمي والصناعي والعسكري مالم تكن هناك موانع تحول دونه، وقد كانت تلك العوامل في حالة محمد علي هي الاستبداد-الصدام مع الخلافة-تضييع فرصة فتح أفريقيا- ربط المشروع بكامله بشخص محمد علي وبجيشه.

## نظام الاحتكار (الرأسمالية الدولية)

وحديثنا هنا عن نظام الاحتكار الذي مارسه محمد علي"رأسمالية الدولة" ليس مجرد حديث عن الماضي، بل هو يمس الحاضر والمستقبل، وهو حديث عن مدى صلاحية نظامٍ ما لواقع إسلامي ما، ومن حيث المبدأ فإن مشروعية نظامٍ ما من الناحية الإسلامية يرتبط بعدد من العوامل منها: هل النظام يحقق مصالح المسلمين ويحقق أفضل توظيف لطاقتهم، وهو يساعد في أداء مهمتهم الرسالية في تحرير العالم من الظلم والطغيان والقهر، هل يؤدي ذلك النظام إلى وجود مستضعفين ومستكبرين، هل أخذ هذا النظام في اعتباره واقع المسلمين، فما يصلح في حالة سيادة المسلمين، الحضارية والعسكرية

والصناعية، ربما هو ذاته لا يصلح في حالة عدم سيادتهم الحضارية، أو في أوقات التوازن الاستراتيجي بينهم وبين قوى الشر المتربصة بهم، وغيرها من العوامل، وهكذا فإن الحكم على نظام ما ينبغي أن يأخذ في الاعتبار كل تلك العوامل وغيرها .

أدخل محمد علي احتكار الزراعة والصناعة والتجارة، فأصبح الزارع الوحيد والصانع الوحيد والتاجر الوحيد (رأسمالية الدولة)، و قضى على نظام الالتزام في الزراعة الذي كان سائدًا قبله والذي كان يقضي بأن ملكية الأرض هي ملكية عامة، وأن صاحب الأرض لا يملك رقبتها، بل حق الانتفاع بها، ويقوم مجموعة من الملتزمين بدفع ضريبة جزء من الأرض مقدمًا على أن يجبي الضرائب من المنتفعين بتلك الأرض من الفلاحين، وقد تغير هذا النظام في عهد محمد علي فالغي نظام الالتزام ونزع الأراضي التي كانت تحت أيدي الملتزمين، واعتبر جميع الأراضي ملكًا للحكومة ووزع معظمها على الفلاحين كأطيان مؤجرة، وصارت علاقة الفلاحين بالحكومة مباشرة بعد أن كانت علاقتهم بالملتزمين، ولم يترتب على ذلك أي حقوق للفلاحين، بل كانت الحكومة تعتبرهم أجراء عندها أو منتفعين بأطيانها، فتستأجرهم للعمل في الأرض باليومية وتعين للواحد منهم قرشًا واحد في اليوم ويبقى لهم حق الانتفاع بالأرض ماداموا يدفعون ضريبتها، فإذا تأخروا عن أداء الضريبة نزعت الأرض من تحت يدهم وأعطت لفلاحين آخرين ينتفعون بها وكان للحكومة أن تنزع الأرض من تحت يد من تشاء إذا اقتضت المصلحة العامة؛ وذلك دون أن تدفع له تعويضًا، وكانت تعطي الفلاحين ما يلزم الزراعة من

ألآت الري والحرث والمواشي، وتشتري من الفلاح حاصلاته الزراعية بالثمن الذي تحدده طبعًا لنظام الاحتكار ولا تترك إلا الحبوب، ثم شـــمل الاحتكـــار الحبوب أيضًا، وكان قاصرا على المنتفع مدى الحياة فلا يتوارثه أعقابه، وكان المأمور الذي يحدد لكل فلاح مساحة الأرض التي تعطي له ومقدار ما يخص لكل نوع من الزراعات، كما كان المـــأمور يقـــوم بجبايـــة الضـــرائب مـــن المنتفعين، وبالنسبة للأراضي الموقوفة على المساجد ومعاهد البر والخيرات، فقد تركها محمد علي في البداية ثم ما لبث أن ألغاها وضمها لأملاك الحكومة .

من ناحية أخرى فقد أقطع محمد علي كثيرًا من أعيان الدولة ورجال الجهادية والموظفين، وبعض كبار الأعيان مساحات شاسعة من الأراضي البور قدرها كلوت بك [٨٩] بـــ (٢٠٠ ألف) فدان ليستحثهم على إصلاحها وأحياء مواتها، وقد أعفاها من الضرائب وأصدرا أمرًا بمنعهم من أن يؤجروها ويأمرهم ويؤكد عليهم أن يشتغلوا بأنفسهم في إصلاحها، وخص أفراد أسرته وحاشيته بأراض أخرى أوسع سميت (جفالك) أو شفالك، وأعفاها أيضًا من الضرائب، وحقوق أصحاب هذه الأطيان من الأبعاديات والجفالك كانت مقصورة على حق الانتفاع، إلا أن محمد علي خولهم حق الملكية والتصرف فيها في أواخر حكمه سنة (١٨٤٢) .

وإذا كان الرافعي قد أنتقد ذلك بقوله " ولا نزاع في إلغاء الالتزام مـــع عدم تقرير حق الملكية لا يمكن أن يعد إصلاحًا، بل هو أبعد ما يكـــون عـــن الإصلاح" [٩٠] .

**إلا أننا نختلف في ذلك مع الرافعي لعدد من الأسباب :**

- فمن المبدأ فإن الفقه الإسلامي قد حسم مسألة ملكيـــة الأرض حيـــث، أجمعت مدارس الفقه الإسلامي على أن الأراضي الخراجية، وهي الأراضي التي تروي بماء الخراج (كنهر النيل) أي كل أراضي مصر هي مـــن نـــوع (ملكية الأمة) ولا يملك أحد أن يملك رقبتها لأحد، بل يكون فيها حق الانتفاع في إطار ملكية الأمة لتلك الأرض، ومنذ الفتح الإسلامي لم تشذ ملكية الأرض في مصر عن هذا الأمر، وفي الحقيقة فإن محمد علي لم يغير في موضـــوع ملكية الأرض شيئا، فقد كانت ملكية رقبة الأرض من قبله للأمة ، وما كـــان نظام الالتزام إلا طريقة لجباية الضرائب المترتبة علـــى حـــق الانتفـــاع، إذًا **فالتغير الذي أحدثه محمد علي قد طال نظام الجباية فبدلاً مـــن تركهـــا إلـــى الملتزمين أسندها إلى موظفيه وخاصة المديرين والمآمير، كمـــا أنـــه أدخـــل إحتكار الحاصلات الزراعية.**

**والفقه الإسلامي حينما قرر ملكية الأمة لرقبة الأرض فإنه في الواقـــع** أرسى مبدأ من مبادئ العدل، **وهي ملكية الجميع للثروات الطبيعية التـــي لـــم** يبذل أحد جهدًا في إنشائها، **وبديهي أن أى أرض تحصل على حاجتهـــا مـــن** الماء فهي تستصلح وتنتج، أى أن الماء هنا هو عنصر الاصـــلاح الرئيســـي والماء ثروة طبيعية ولا يمكن احتكار أحد لها، ويبقى الجهـــد المبـــذول فـــي الزراعة هو الذي يترتب عليه ملكية ما يترتب عليه وهو إنتاج الأرض وليس رقبتها، وإذا قال أحد أن لك يقضي على الحافز الفردي، وهو أمر معتبر لدينا،

لقلنا له أن مجالات الحافز الفردي كثيرة ، بل إن منع الملكية الخاصة للأرض يشجع الحافز الفردي في مجالات النشاط الأخرى التي تحتاج إلى مجهود كبير في الإنشاء أو الإدارة، أما الثروات الطبيعية لو سمح فيها بالملكية الخاصة لكان ذلك إجحافًا حيث انه سيؤدي إلى التفاوت الطبقي الرهيب ويؤدي أيضًا إلى تحكم بعض الناس في كل الناس وحرمانهم من أبسط حقوقهم، كما انه ظلم حيث لا تميز لأحد على أحد في الإنتفاع بالثروات الطبيعية والملكية لا تترتب إلا على العمل، ولا يدعي أحد أنه يحصل على الماء بعمله بل عمله هنا يترتب عليه امتلاك غلات الأرض وليس رقبتها(٩١).

**والنقد الذي يوجه لمحمد علي هنا، ليس نقدًا موجهًا لشكل الملكية الزراعية، ولكن ارتباط كل شيء بفرد ونظام، فما دام هذا النظام قويًا وصالحًا، فالنتائج جيدة وإذا أنهار النظام أو فسد كانت النتائج رديئة ومأساوية، ومن ناحية ثانية فإن السيطرة على أراضي الأوقاف والمساجد أدى إلى تقلص مؤسسة قوية كان يمكن أن يكون لها دور هام- كما كان دائمًا - في توجيه النقد للنظام، والتقليل من استبداده، وحماية مصالح الجماهير ضد** استبداده وظلمه وعسفه، وأولاً وأخيرًا حشد الجماهير لمواجهة أي غزو خارجي، ومن ناحية ثالثة فإن الضرائب التي فرضها محمد علي كانت باهظة، كما أن طريقة تحصيلها قد فتح الباب واسعًا لاستبداد وظلم وسيطرة موظفيه وخاصة المأمير والديرين، وبمناسبة الضرائب، فإن محمد علي استطاع أن يثبتها ويحددها بعد أن مسح أراض مصر سنة (١٨١٣)، فلما تمت عملية مسح القطر المصري قررت الحكومة فرض ضريبة ثابتة على

الأطيان، ثم عدلت الضرائب غير مرة على مر السنين، وكان الغرض من هذه التعديلات زيادة سعر الضريبة وبالتالي زيادة ما يجبي منها، وذلك لتمويل مشروع محمد علي العسكري والصناعي وتكاليف الحروب.

وكان بنتيجة زيادة الضرائب أن هجر كثير من الفلاحين من قراهم، كما عجزت كثير من القرى عن أداء التزاماتها الضريبية، ففكر محمد علي في طريقة أخرى وهي نظام العهد، وذلك أنه عهد إلى بعض الأعيان والمآمير ورجال الجهادية أن يكون في عهدتهم جباية ضرائب بلاد بأكملها على أن يكونوا مسئولين عن دفعها من مالهم الخاص إذا لم يجبوها، وهذا النظام قريب النسبة لنظام الالتزام الذي ألغاه محمد علي، وكأنه قد عاد إلى ذلك النظام من جديد بعد أن أسماه (عهدة) بدلاً من (التزام) .

وإذا كانت فداحة الضرائب هي سمة من سمات المستبدين، فإن الضرائب في عصر محمد علي كانت باهظة، وخاصة بعد أن تخلص من القوى الشعبية التي كان من الممكن أن تتصدى له لرفع الضرائب أو تخفيفها، وقد كان محمد علي يستشير العلماء فيما يقرونه من الضرائب في أول حكمه إلى أن تخلص من القوى الشعبية ونفى السيد عمر مكرم فأطلق يده في فرض ما شاء من الضرائب والإتاوات كلما احتاج إلى المال، ولعلنا ندرك فداحة تلك الضرائب إذا علمنا أن ضريبة الفدان وصلت إلى (٤٩ قرش) وأن الفلاح كان يدفع أيضًا الضرائب عن ماشيته ( ٧٠ قرش عن الجاموسة مع تسليم جلدها للحكومة )، وأربعة قروش للنعاج والجمال عن الرأس الواحد ، (٢٠٠

قرش) لكل قارب نقل، وكذلك قوارب الصيد، كما أن هنـــاك ضـــريبة (١,٥ قرش) عن كل نخلة من نخيل البلح، ليس هذا فحسب، بل إن هناك ضـــريبة تعادل (١ ÷ ١٢) من الدخل وتسمى فريضة الرأس أو ضريبة الدخل، ولعلنا ندرك فداحة تلك الضرائب إذا ما قارناها بالأجر( اليومية قرش واحد يوميًـــا للفلاح ومرتب الجندي ١٥ قرش شهريًا ) .

ومن أبرز ملامح سياسة محمد علي الاقتصادية هو نظام الاحتكار أو ما يمكن أن نطلق عليه رأسمالية الدولة، ذلك أن محمد علـــي قـــرر أن تحتكـــر الحكومة جميع الحاصلات الزراعية بحيث يحظر على الفلاحين أن يبيعوهـــا للتجار، وفرض عليهم أن يبيعوها للحكومة بأثمان تقررها، فصارت الحكومة محتكرة للتجارة حاصلات القطر المصري بأكملها، وهكـــذا تسلســـل نظـــام الاحتكار، فبعد أن تملكت الحكومة معظم الأراضي الزراعية واحتكرتها بإلغاء نظام الالتزام واسترداد أملاك الملتزمين وإلغاء الأوقـــاف والســـيطرة علـــى أراضي المساجد ومعاهد البر والخيرات، احتكرت كذلك الحاصلات الزراعية، أي أن الحكومة كانت المالكة للأراضي الزراعية ثم المحتكـــرة لحاصـــلاتها جميعـــًا .

قررت الحكومة إذن شراء الحاصلات الزراعية بأثمان تحـــددها هـــي، وكانت تخصم من الثمن ما عليهم من الضرائب وتـــدفع لهـــم البـــاقي نقـــدًا، وصارت هي التي تتولى التصرف في الحاصلات وبيعهـــا والاتجـــار فيهـــا وتصديرها، وشمل الاحتكار حاصلات القطر المصـــري باجمعهـــا، وصـــار

الفلاحون إذا احتاجوا للغلال للقوت يضطرون إلى شرائها من الحكومة ثانيًا وكثيرًا ما يحدث أن ترفع الحكومة سعر البيع لتربح من ثمن المبيع .

وقد ذكر الجبرتي[٩١] احتكار الحكومة للغلال والسكر في حوادث سنة (١٢٢٧هـ)(١٨١٢م) وسنة(١٢٣٠هـ)(١٨١٥م) وذكر في حوادث ذي القعدة سنة (١٢٣١هـ)(١٨١٦م) احتكار حاصلات الكتان والسمسم والعصفر والنيله والقطن والقرطم والقمح والفول والشعير والأرز، وذكر في حوادث جمادي الأولى سن ١٢٢٢هـ (مارس ١٨١٧م) اشتداد أزمة الأقوات بسبب الاحتكار".

وصار مبدأ الاحتكار من الزراعة والتجارة إلى الصناعة فبعد أن صار محمد علي الزارع الوحيد ثم التاجر الوحيد صار الصانع الوحيد، فعند احتكار الصناعة، وقد أدى هذا إلى إفلاس الصناعات الصغيرة، وتحول أصحاب المصانع إلى موظفين لدى الحكومة أو أهملوا صناعاتهم واشتغلوا بالزراعة "

يقول الرافعي " إن الكلام عن الصناعة في عهد محمد علي يقتضي التمييز بين الصناعات الكبرى والصناعات الصغرى، أما الصناعات الصغرى فيمكن القول إجمالا أنها تقهقرت في هذا العهد بسبب نظام الاحتكار الذي شمل كل الصناعات بما فيها الصناعات القائمة فاضر بها ضررًا كبيرًا، أما النهضة الصناعية التي حدثت في ذلك العهد فهي نهضة الصناعات الكبرى .

ولا شك أن محمد علي قصد بهذا النظام الحصول على أكبر قدر من الموارد لتلبية وتمويل مشروعاته وفتوحاته، وإذا كان الجبرتي قد ذكر اشتداد

أزمة الأقوات بسبب الاحتكار فإن ذلك لم يكن في إطار الانتقاد بقدر ما كـــان في إطار تقرير واقع وسرد حادث، أما الرافعي فأنه حمل حملة كبيرة علـــى ذلك النظام وأورد انتقادات شتى له بسبب انحياز الرافعـــي إلـــى الليبراليـــة الاقتصادية.

يقول الرافعي : (٩٣) " أدى ذلك النظام إلى اشـــتداد الضـــائقة بالنـــاس وارتفاع أسعار الغلال في الوقت الذي تفيض بها مخازن الحكومة " "ولا جرم أن الاحتكار، وإن كان يعود على الحكومة بالمكاسب (زمنا ما) إلا أنـــه مـــن الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية يشل حركة التقدم الاقتصادي، كما أنه نظام ينطوي على الظلم والإرهاق " "ولكن هذه الطريقة أضرت بالحالة الاقتصادية في مصر ضررًا بليغًا " لأن الاحتكار يضر بالأهالي ومن طبيعته أن يتلـــف مصادر الثروة ويحرم الصانع نتيجة كده وتعبه " .

ولم يكتف الرافعي بما سبق بل نقل عن كتاب الإفرنج على حد وصـــفه انتقاد هذا النظام، فنقل عن المسيو موريبه "إن هذا الاحتكار هو الجانب السيئ في تاريخ محمد علي" وعن المسيو مريو " لا حاجة بنا إلى الإطالة في عيوب نظام الاحتكار– كما وصفه محمد علي – لقد ربح منه الباشا أرباحًا طائلـــة، لكنه أفضى إلى فقر الفلاحين المدقع وكاد يهوي بهم إلى المجاعة لـــولا مـــا اعتادوه من القناعة.

" ويصل الرافعي إلى قمة انتقاده بقوله " أن العمل بمثل هذا النظام فيه مصادرة لحق الملكية وحرمان المالك من الاستمتاع بحقه– يقصـــد ملكيـــة الأراضي الزراعية – ومن الانتفاع من تزاحم التجار علـــى الشـــراء، ذلـــك

التزاحم الذي ينجم عنه مضاعفة الثمرة للبائع، كما أن العمل بمثل هذا النظام يقتل كل همة فردية ويقبض أيدي الناس عن العمل، ثم يحول دون تقدم البلاد أدبيًا وماديا، ويضرب على الشعب حجابا من الفقر والجمود "

أننا هنا لا نوافق الرافعي على رأيه في نظام الاحتكـــار "رأس ماليـــة الدولة " الذي أدخله محمد علي، فكون نظام الاحتكار يقتل الهمة الفرديـــة، أو يحول دون تقدم البلاد، ويضرب على الشعب حجابًا من الفقر والجمود، أمـــر غير صحيح من وجهة نظرنا وهو محل نظر، وليس هنا مجال المفاضلة بين رأسمالية الدولة وغيرها من النظم الاقتصادية.

ونرى أن نقد الرافعي لهذا النظام كان مبعثه انحيازه إلـــى الليبراليـــة الاقتصادية، ولا يعني كلامنا هذا أيضًا الموافقة تمامًا على نظـــام رأســـمالية الدولة، وكما قلنا فليس هنا مجال المفاضلة بين النظم الاقتصـــادية، إلا أنـــه ينبغي علينا أن نضع عددًا من الملاحظات حول تجربة محمد علي تلك.

فمن ناحية أن محمد علي جعل كل الأراضي الزراعية ملكًـــا للدولـــة، فهذا أمر لم يستحدثه محمد علي أصلاً، بل كان معمولاً به قبله، و محمد علي هنا لم يغير من وضع ملكية الأرض شيئًا، فلم يكن للمنتفعين بها قبلـــه حـــق امتلاك رقبة الأرض، وكل ما فعله محمد علي أن غير نظام جباية الضرائب على الأراضي الزراعية فبدلا من نظام الالتزام الذي يقضي بأن يقـــوم فـــرد بدفع ضريبة الأرض مقدمًا ثم يقوم بجمعها من الفلاحين بعد ذلك، ألغى محمد علي ذلك النظام وجعل جباية الضرائب مسئولية الدولة مباشرة، ثم عاد إليـــه مرة أخرى في أواخر حكمه تحت اسم (العهـــــدة) .

أن محمد علي استهدف من وراء هذا النظام زيادة الموارد المالية للحكومة والحصول على أكبر قدر من المال يسمح بتمويل مشروعاته الطموحة، وأنه لولا ذلك لما استطاع محمد علي أن يقيم كل هذه المنشآت والطرق ووسائل العمران ومشاريع الري والمصانع المختلفة، ويبني جيشًا كبيرًا وأسطولاً ضخمًا في وقت قصير .

أنه بغياب الرقابة الشعبية بعد أن ضرب محمد علي كافة أشكال التجمعات الجماهيرية والشعبية وأنفرد بالحكم والسلطة، كان من الطبيعي أن تحدث تجاوزات وانحرافات مالية في جهاز الحكومة، وكان من الطبيعي أن يحدث الإهمال في المصانع والمشروعات القائمة .

وبغياب المؤسسات الجماهيرية والقاعدة الشعبية لسياسات محمد علي كان من الطبيعي أن ينهار كل شيء إذا ما انهار الحاكم أو فشل مشروعه العسكري، وهذا ما حدث بالضبط فانهارت الصناعة والزراعة والجيش والأسطول عقب هزيمة محمد علي بعد تدخل الحلفاء وانسحاب الجيش المصري من سوريا والأناضول، وهنا ظهرت أخطر الآثار المترتبة على نظام الاحتكار، ولم يكن ذلك الأثر المترتب نتيجة عيب في نظام الاحتكار، ولكن نتيجة أخطاء محمد علي وسياساته عمومًا، ولكن ما هو ذلك الأثر الخطير؟! لقد ترتب على نظام الاحتكار في الزراعة والصناعة والتجارة أن تلاشت الكيانات الاجتماعية المرتبطة بالنظام الاقتصادي القديم والتي لعبت دورًا هامًا في الدفاع عن البلاد ضد الغزو الأجنبي، وبانهيار جيش محمد علي ومشروعه عمومًا، أصبحت البلاد بلا درع في ذلك الوقت، فإن انهيار

الكيانات الاجتماعية بسبب نظام الاحتكار قد أدى عمليا إلى عدم وجود قـوة تسمح بتنظيم المقاومة ضد الغزو خاصة وأن محمد علي كـان قـد ضـرب الأزهر والعلماء والزعماء، وحول الجميع إلى موظفين لديه، وكانت نتيجـة ذلك أن وقعت البلاد تحت الاحتلال بعد أقل من ٣٥ عامًا من نهاية حكم محمد علي دون ظهور مقاومة فعالـة مثـل تلـك التـي ظهـرت ضـد الحملـة الفرنسية(١٧٩٨-١٨٠١) أو الإنجليزية (١٨٠٧).

**ومن ناحية ثانية فإن نظام الاحتكار أدى عمليا إلـى انهيـار القطـاع الخاص المصري الصناعي والزراعي والتجاري وإذا كان المسـيو مانجـان (٩٤) قد قدر الأرباح المترتبة على تلك الصناعات بحوالي ( ١٥٠ ألف) جنيه سنويًا، أي أن قاعدتها المالية كانت تزيد على (١,٥ مليون) جنيه – وهو مبلغ كبير جدًا في ذلك العصر – ومعنى ذلك أنه كانت هنـاك قاعـدة صـناعية مملوكة للأفراد كبيرة لا بأس بها، وإذا رجعنا إلى ما كتبنا في الجـزء الأول من البحث عن حالة الصناعة في ذلك الوقت، وأضفنا عليه ما قالـه المسـيو** مانجان " كان في البلاد صناعات يتولاها الأفراد، ويربحون مما يبيعونه مـن مصنوعاتهم إلى أهل البلاد وما يصدرونه للخارج كنسـيج أقمشـة الكتـان والقطن والحرير وصناعة الحصر والجلود واستقطار ماء الورد وصبغ النيلة وغير ذلك " أي أنها كانت صناعة لا بأس بها ومتطورة، بل وتقوم بالتصدير وتعتمد في إنتاجها واستهلاكها وتسويقها على الخبرة المحلية، وكانت تصـلح بالتالي كقاعدة لا بأس بها لظهور رأسمالية فردية، وبانهيارها انهارت بالتالي إمكانيات تطور وظهور رأسمالية فردية، وبما أن القاعدة الصـناعية لمحمـد

علي والمعتمدة على الاحتكار (رأسمالية الدولة ) قد انهارت بانهيار مشروعه، فإن البلاد أصبحت عمليا بلا قاعدة صالحة لتطور صناعة رأسمالية فردية، أو رأسمالية دولة، ومعنى هذا كله أن الجو قــد خــلا للاســتعمار فالاســتعمار يستهدف دائمًا ضرب كل الإمكانيات الصناعية لبلادنا، سواء كانت رأسمالية دولة أو رأسمالية فردية، ولم يسمح الاستعمار بعد ذلك أبدا بظهور أو تطــور رأسمالية فردية أو قاعدة اجتماعية أو صناعية أو فكريــة أو طبقيــة تســمح بظهورها لأن معنى ذلك انهيار وعرقلة مشروعه الاستعماري الــذي يعتمــد أساسًا على جعل البلاد المستعمرة مجرد حقول إنتاج للخامات وسوقًا لتصدير المنتجات، وبديهي أن الاستعمار لا يريد أيضًا ظهور صناعة وطنيــة عــن طريق رأسمالية الدولة، ولكنه أكثر تسامحًا وتساهلاً مع رأسمالية الدولة فــي الدول المستعمرة، على أساس أنه من السهل ضربها حين يريد، ومن الســهل توجيهها حسب هواه .

ومن السهل تصفيتها عن طريق الحلول العسكرية أو الانقلابية أو تغيير نظام الحكم، لأنها مرتبطة بشخص الحاكم ونوع الحكومة، ومن السهل التخلص من ذلك مادامت السيطرة للاستعمار، إما شكل الرأسمالية الفردية، فلا شك أن الاستعمار لا يتسامح معها ، لأن الحافز الفردي هنا ومنافسات السوق ربما تسمح بتطويرها في الطريق الصحيح الذي يحرم الاستعمار من خامات البلاد، ويغلق أمامه أســواقها، ومن الصعب السيطرة عليها لامتداد قاعدتها الاجتماعية في شرائح سكانية أوســع تملك أدواتها، وبالتالي فالحرب على هذا النمط من الإنتاج سياسة استعمارية ثابتة، والاستعمار ينظر إلى مصالحه أولاً وثانيًا وأخيرًا ولا يهمه كون الإنتاج عن طريق القطاع العام أو القطاع الخص أو غيرها من المسميات .

# (٥) انهيار مشروع محمد علي

لا شك أن محمد علي كان يتمتع بمواهب نادرة، وقدرات متعددة وشخصية فذة، كان شجاعًا منذ أن كان جنديًا بسيطًا، قوي العزيمة رابط الجأش لا ييأس بسهولة، كان ذكيًا ولماحا وداهية وإلا لما استطاع أن يتدرج من جندي بسيط إلى والي مصر بالاستفادة من توازنات القوى وضربها بعضها ببعض، كان شديد الطموح، أنشأ جيشًا ضخمًا وأسطولاً قويًا، وحاول أن يمد أملاكه قدر ما استطاع، بل أراد أن يكون إمبراطورية واسعة، قوي الإرادة محب للعمل، عالي الهمة وإلا لما أنشأ أعمال العمران الضخمة والمصانع الحديثة، ويحكى عنه أنه لما شرع في إقامة القناطر الخيرية وسمع بالاعتراضات التي أبديت على المشروع والعقبات والمصاعب التي تحول دون نجاحه كان جوابه " إن هذا صراع بيني وبين النهر العظيم، ولكني سأخرج فائزًا من هذا الصراع " ، وكان محمد علي سياسيا بعيد النظر" لما عرض عليه مشروع حفر قناة السويس أعرض عنه، إذ رأى أنه سيؤدي إلى تدخل الدول في شئون مصر واتجاه الأطماع إليها وجعلها هدفا للدسائس الاستعمارية، بما يؤدى إلى ضياع استقلالها، ومما يؤثر عنه أنه قال في هذا الصدد : " إذا أنا فتحت قناة السويس فأنني أنشئ بوسفورًا ثانيا، والبوسفور سيؤدي إلى ضياع السلطنة العثمانية، وبفتح قناة السويس تستهدف مصر للأطماع أكثر مما هي الآن، ويحيق الخطر بالعمل الذي قمت به وبخلفائي من بعدي " .

وإن كنا لا نقره على رأيه ذلك وسوف نناقشه فيما بعد، إلا أنــه يــدل على بعد النظر السياسي، ويحكي أنه في هذا الصدد أيضًا "أن شركة إنجليزية طلبت إليه أن يأذن لها بإجراء إصلاحات هامة في ميناء السويس تزيد مــن اتساعها وجعلها مرفأ كبيرًا فأبى أن يجب الطلب، وكذلك لم يطمئن إلى مــد سكة حديدية بين مصر والسويس على يد شركة إنجليزية أخرى، وبعد أن اتفق وإياها على إنفاذ المشروع عدل عنه خوفًا من امتداد النفوذ البريطاني لمصر.

وإذا كانت تلك مميزات محمد علي فإن هناك عيبان هامان في شخصيته تسببا في تدميره وتدمير مشروعه وألحقا أشد المخاطر بمصر خاصة والعالم الإسلامي عامة، وهذان العيبان هما (الاســتبداد- الافتقــار إلــى الحســاب الاستراتيجي والحس والتاريخي).

**وإذا كان هناك شر في ذاته فهو الاستبداد- وإذا كان هناك شر مطلــق فهو الحكم المطلق والديكتاتورية، وأي حكم مستبد فهو بالضــرورة يعــادي مبادئ الإسلام، ولا يتفق والفطرة التي خلق الله الناس عليها، والإسلام ذاتــه** بما أنه رسالة الله إلى الإنسان في كل زمان ومكان منذ بدء الخليقة وإلــى أن يرث الله الأرض ومن عليها هو أساسًا دعوة للحرية، وهو دعــوة لتحريــر الإنسان من كافة أشكال الاستبداد والقهر والحكم المطلق.

إذًا فالاستبداد شر في ذاته والاستبداد شر مطلق، ومهما كانت الظروف والأحوال والأوضاع والأزمان والأماكن فما زال الاســتبداد مرفوضــا مــن الناحية الشرعية لا يسوغه ظرف أو مكان أو وضع أو ما شابهها من حجــج المستبدين، وما زال الاستبداد تحت أي الظروف عاملاً أساسيًا فــي تــدهور الأوضاع والوصولَ إلى أسوأ النتائج.

وإذا كان هناك خير مطلق فهو الشورى والحرية، وإذا كان هناك عدل في ذاته فهو الشورى والحرية أيضًا- والشورى- الحرية- العدل- الجهاد هي الأساس الذي يقوم عليه النظام الإسلامي ، وإذا كان الجهاد هو فعل إيجـــابي لأداء رسالة الأمة في تحرير المستضعفين فهو إذا وسيلة من أجـــل الحريـــة وإنهاء الاستبداد والقهر، وبما أنه عمل إيجابي فهو عمل يستند على الحريـــة، فما لم يكن الإنسان حرًا ما استطاع أن يحقق فعْلا إيجابيًا واحدًا، والشـــورى والحرية هما ضمان العدل، ويكذب من يدعي إمكانية ظهور مســـتبد عـــادل فالإنسان مهما سمت روحه هو في النهاية إنسان ولن يتحول يومًا إلى ملاك، وما لم تكن هناك شورى ملزمة وحرية تسمح بالتعبير عن الرأي وحشد القوى في مواجهة أي طغيان أو أخطاء يرتكبها الحاكم فإن العدل لن يتحقق، وهكذا فإن الشورى والحرية هما صماما الأمان لأى أمة وأى نظام حكم.

وإذا كنا قد قلنا أن محمد علي استطاع أن يضرب كل القـــوى الشـــعبية وأن يدمر كل الكيانات الاجتماعية وصاغ نظامه السياسي بما يحقق له السلطة المطلقة والانفراد بالحكم، فإنه بذلك قد تسبب في فشل مشروعه وتسبب فـــي ضياع الفرصة التاريخية لتحقيق التفوق الحاسم على الغرب الصليبي، وتسبب في تمزيق وحدة العالم الإسلامي، وتسبب في ضياع مصر بعد ذلك ووقوعها تحت الإحتلال الإنجليزي ولكن كيف كان ذلك؟.

فلو كانت هناك رقابة شعبية وقوى شعبية شاركت في الحكـــم وقـــادرة على التصدي لأخطاء محمد علي لكانت تلك القوى قد منعت محمد علي من ارتكابه خطأه التاريخي القاتل في الصدام مع الخلافة العثمانية والدخول فـــي

معارك سوريا والأناضول التي أدت عمليًا -كما سبق بيانه- إلى تـدمير قـوة الخلافة تمامًا ووقوعها تحت النفوذ الأوروبي، واستنفذت قوة مصر وأدت إلى إنهاء مشروع محمد علي ذاته، فلو كانت القوى الشعبية موجودة وفاعلة لمـا سمحت لمحمد علي بذلك وبالتالي أنقذته وأنقذت مشروعه وأنقذت الخلافة.

وبما أنها لم تكن لتسمح لمحمد علي بالدخول في معارك سوريا والأناضول- فإن المجال الحيوي الطبيعي أمامه- وبما أن قواتـه العسـكرية وصـناعاته العسكرية والمدنية كانت في نمو طبيعي وسـريع وهائـل- هـو السـودان وأفريقيا، وفي هذه الحالة فإن القوى الشعبية كانت ستكون متحمسة جدًا لنشر الإسلام في أفريقيا ، وتحقيق إمبراطورية إسلامية فيها، وكانت ستحشد القوى خلفه ليس في مصر وحدها بل ربما في العالم الإسلامي كله، وعلى أي حال كانت قوة مصر تكفي وتزيد، ولو حدث هذا كنا قد حققنا الانتصـار الحاسـم على أوروبا كما سبق أن وضحنا.

لو كانت القوى الشعبية موجودة وفاعلة لحققـت رقابـة شـعبية أكفـأ للمؤسسات الاقتصادية التي أنشأها محمد علي، عقب انهيار مشـروعه، وإذا كانت تلك القاعدة قد انهارت لارتباطها بالجيش عمومًا وبشخص محمد علـي خصوصًا، فإن وجود القوى الشعبية كان معناه عدم انهيارها بانهيـار محمـد علي لأنه بوجود القوى الشعبية لن يكون كل شيء مرتبط بشخص لحـاكم، ولا شك أن المحافظة على تلك القاعدة كان سيحصن مصر ضـد الاحـتلال وبغير كثيرًا من الأوضاع التي حدثت فيما بعـد .

لو كانت القوى الشعبية موجودة، لما سمحت بـدخول الاحـتلال فـي ١٨٨٢ ولنظمت عملية مقاومة شعبية فاعلة وقادرة، وإذا كانت تلك القوى قد

نجحت في صد غزوتين في أقل من عشر سنوات فأنها لاشك كانــت قــادرة على التصدي بكفاءة للاحتلال الإنجليزي في ١٨٨٢، إلا ترى الآن أن استبداد محمد علي وانفراده بالحكم قد أدى عمليا إلى ضياع الخلافة،وضياع الفرصة التاريخية، وضياع مصر، أليس ذلك دليلا جديدًا على الحقيقــة القائلــة بــأن الاستبداد شر في ذاته، وأنه شــــر محــض .

والعيب الثاني هو افتقار محمد علي للحســاب الاســتراتيجي والحــس التاريخي، فبرغم أن محمد علي كان ذو بعد نظر سياسي جعله يدرك خطورة حفر القناة في مصر بما يترتب عليه من نفوذ أجنبي ومطامع، وجعله يرفض عروض الشركات الإنجليزية لإصلاح مرفأ السويس أو مد خط سكة حديد بين القاهرة والسويس لخوفه من تسلل النفوذ البريطاني إلــى مصــر، وأدراك أن الخلافة مستهدفة، وأنها ربما تسقط بسبب البوسفور مما سبق أن أثبتناه، برغم ذلك فإنه قد وقع في خطأ استراتيجي قاتل بصدامه مــع الخلافــة وخوضــه معارك سوريا والأناضول، فإذا كان محمد علي يعرف أن الخلافة معرضــة للضياع وأن الدول الأوروبية تتربص بها، وأن بريطانيا تريد مد نفوذها إلــى مصر، فهل يسمح الظرف التاريخي بالصدام بين مصر والخلافة، أليس فــي ذلك أضعاف لهما معًا، مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الاســتعمارية فيهمــا، والتي لم يكن غافلا عنها، لو أمتلك محمد علــي حســا تاريخيًــا لأدرك أن الظروف لا تسمح بالصدام مع الخلافة، وإنشاء خلافة أخرى على أنقاضــها لأن الأوضاع الدولية غير مواتيه ، ولو أمتلك محمد علي الحس الاستراتيجي

والنظرة المستقبلية لأدرك أهمية فتح أفريقيا في حسم الصراع مـــع أوروبـــا الصليبية لصالح العالم الإسلامي .

الآن لنتابع انهيار مشروع محمد علي، فبعد موقعة نصـــيبين، أي بعـــد تدمير آخر قوة للخلافة، وانضمام الأسطول التركي بقيادة أحمد فوزي باشـــا إلى الأسطول المصري، تدخلت الدول الأوروبية كما سبق بيانـــه، وأضـــطر محمد علي في النهاية أن يسحب جيوشه ويقبل بمعاهدة لنـــدره، وكـــان مـــن الطبيعي أن يتقلص عدد الجيش وأن تتأثر القاعدة الصناعية للبلاد بالتالي .

يقول الرافعي[٩٦] : " والواقع أن معظم المصانع التي أنشأها محمد علي قد أقفلت في أواخر عهده وأقفل باقيها في عهد عباس باشـــا الأول، وســـبب اضمحلالها أن إدارتها كانت في يد موظفي الحكومة فانعـــدمت فيهـــا الإدارة الحرة التي هي مناط ارتقاء المشروعات الصناعية والاقتصادية، ولـــم يكـــن الموظفون أمناء ولا غيورين على عملهم فيها .

فأدى سوء الإدارة في معظم تلك المصـــانع وضـــعف الرقابـــة علـــى الموظفين إلى اضمحلالها، وكذلك أن الحكومة كانت تستورد الفحم والحديـــد وتنفق على المصانع النفقات الطائلة، فكانت النتيجة أن إيراداتها قلت على مر السنين عن مصروفاتها وتسبب عنها خسارة على خزانة الحكومـــة، كمـــا أن إنقاص الجيش والبحرية في أواخر عهد محمد علي قد عطل المصانع التـــي تصنع حاجات الجيش لعدم الحاجة إلى مصنوعاتها "

إذن فقد انهارت القاعدة الصناعية التي أنشأها محمد علـــي، وإذا كـــان الرافعي قد حدد أسباب ذلك في تقلص عدد الجيش، الحاجة إلى الخامات، سوء الإدارة، فإن ذلك يؤكد رأينا فلو كانت هناك قوى شعبية لحققت رقابة شـــعبية

على الإدارة وحسنت أداءها، ولو اتجه محمد علي على أفريقيا لأمن موارد الفحم والحديد والأسواق اللازم لازدهار الصناعة، ولو لم يصطدم محمد علي بدولة الخلافة لما انهار جيشه وتقلص .

والمحصلة النهائية لكل ذلك، أن محمد علي دمر القوى الشعبية وأخطأ خطأ استراتيجيًا في الصدام مع الخلافة وضرب الصناعة القائمة على القطاع الخاص وأقام بدلا منها صناعة قوية قائمة على رأسمالية الدولة، فلما فشل مشروعه انهارت تلك الصناعة، وكان من الطبيعي والحالة هذه أن يكون سقوط مصر في قبضة الاحتلال مسألة وقت، فقد جرد محمد علي مصر من عوامل قوتها في مواجهة الغزو الأجنبي دون أن يدري، فإذا كانت صناعته قد انهارت بانهيار مشروعه، وكان هو قد ضرب الصناعة القائمة على القطاع الخاص، فأنه قد حقق أول شروط الاستعمار، فقد أصبحت مصر بذلك بلا صناعة، أي أنها صالحة لأن تكون مصدرًا للخامات وسوق لترويج المنتجات، وبضرب القوى الشعبية جرد مصر من القدرة على تنظيم مقاومة ضد الغزو الأجنبي، ولم يمض إلا (٣٥ عامًا) بعد حكم محمد علي الذي أنتهى في(١٨٤٨) حتى وقعت مصر في قبضة الاحتلال الإنجليزي (١٨٨٢)، ولعل محمد علي قد أدرك متأخرًا أخطاءه الاستراتيجية الفادحة وما أدت إليه نتائج أعماله فلم يحتمل ذلك، وأصيب بالجنون بعد أن اكتشف أنه قد خدم مخططات الاستعمار خدمات جليلة وحاسمة دون أن يدري.

وإذا سألنا أنفسنا سؤالا خياليًا، ماذا لو لم يظهر محمد علي؟!

كانت مصر تمتلك طاقة هائلة تولدت عقب انتصار شعبها على أقــوى دولتين استعماريين، كانت مصر تمتلك حركة شعبية واعية وقــادرة، كانــت مصر تمتلك صناعة وطنية قدرها مسيو مانجان (١,٥) مليون جنيه، كان من الممكن أن تتطور بفعل الطاقة المتولدة،ووجود حركة شعبية واعيــة، وتــرك محمد علي مصر بعد أن استنفذ تلك الطاقة في مشروع فشل، وتركها بعد أن ضرب القوى الشعبية، وتركها بعد أن دمر الصناعة القائمــة علــى القطــاع الخاص، وانهارت صناعاته وأغلقت معظم مصانعه، تركها بعــد أن أمــتص مواردها في مشروعاته التي فشلت حتى آخر مليم، أي أنه تركها عزلاء مــن كل قوة جماهيرية أو صناعية ، وتركها وقد أصبحت تحمل في داخلها شروط القابلية للاستعمار اقتصاديًا وسياسيًا .

**ماذا لو لم يظهر محمد علي؟! في أقل الأحوال كانت القــوى الشــعبية الصاعدة والتركيبة الاجتماعية التي نجحت في هزيمة غزوتين كبريتين قادرة على التصدي الكفء للاحتلال، وكانت الطاقة المتولدة عن الظروف الموجودة وقتها ستثمر عن شيء ما أفضل بالتأكيد ممــا حــدث، وكانــت الصــناعات** الموجودة ستستمر على ما هي عليه على الأقل، أو تتطور بفعل التطور الذاتي أو بفعل الطاقة المتفجرة في الشعب في ذلك الوقت، وكان ذلك أفضل قطعًــا، كان سيوفر على الأمة الإسلامية الموارد التي تبددت والدماء التــي أريقــت، وكان سيوفر على الخلافة استنفاذ كل قوتها لتواجه بها الدول الأوربية لمــدة أطول على الأقل .

وإذا كان محمد علي قد تسبب بأخطائه الفادحة فى تلك النتائج المأساوية فهل كان يقصد ذلك ؟! من المؤكد أنه لم يقصد، ولكن هذا لا يغير من الأمر شيء، والطريق إلى جهنم مملوء بالنوايا الحسنة، وقد يكون من المفيد ولو من جانب حب الاستطلاع أن نعرف ماذا كان يقصد محمد علي، وما هي أهدافــه التي أراد تحقيقهـــا ؟!! .

إذا كنا قد أسقطنا من اعتبارنا أن أهداف ومقاصد محمد علــي كانــت مصرية أو عربية، لأن الأوضاع الفكرية والاجتماعية لم تكن تســمح بتلــك الترهات أو الخرافات التي يحاول البعض أن يروجها اليوم، ولأن الأحــداث ذاتها تقطع بعدم إمكانية ذلك وبعكسه تمامًا، وإذا كنا قــد حصــرنا أهدافــه ومقاصده في أمرين ( تحقيق المجد الشخصي له ولأسرته من بعده، أو إقامة خلافة بديلة أو بعث أو تقوية الخلافة العثمانية تحت قيادته ) .

وإذا كنا قد انحزنا إلى الرأي القائل بأنه كان يهدف إلى تحقيــق مجــده الشخصي وأقمنا ذلك على أنه لو لم يكن يستهدف ذلك لكان ســلوكه مختلفًــا تمامًا بأبسط قواعد الحساب السياسي البسيطة، ونضيف هنا قوله فــي إطــار تعليقه على رفض إنشاء القناة " أن إنشائها سوف يلحق الضرر والخطر بــه وبمن بعده من أولاده وخلفائــه " .

إلا أننا مازلنا نقدر الرأي القائل بأنه كان يحاول بعث الخلافة العثمانية تحت قيادته.

أولاً: لأنه رأي الدكتور محمد شفيق غربال وهو رجل له قيمته العلمية التـــي تجعل لرأي يقوله كل وزن واعتبار فلا شك أنه لم يقل بهذا الـــرأي اعتباطـــا وهو المؤرخ المتخصص والكفء .

ثانيًا: لأن كثير من الوقائع التاريخية تمد هذا الرأي بالدليل ومنه قيـــام أحمـــد فوزي باشا بتسليم الأسطول العثماني إلى محمد علي ولا يمكـــن فهـــم هـــذا الحادث إلا في إطار أحساس أحمد فوزي باشا بأن هدف محمد علي هو بعث العثمانية تحت قيادته، وأنه مادام قد وصل بالقرب من الأســـتانة، ومادامـــت جيوشه أقوى، فمن الأفضل للخلافة أن يقودها محمد علـــي، ومنهـــا أيضًـــا ترحيب الأتراك أنفسهم بحكم محمد علي، فأزمير مثلا سلمت له بلا مقاومـــة، ومنها تلك الوثيقة التاريخية الهامة التي كتبها البارون (بوالكونـــت) (٩٧) "أن محمد علي وحاشيته كانوا متشبعين بالفكرة التركية ".

وعن مقابلة مع إبراهيم باشا"قال البارون: حدثني إبراهيم باشا بلهجة طبيعيـــة قائلا:"أنه ليؤلموني أن الدول الأوروبية منعتني من متابعة الزحف".

فأجبته: إني أظن العكس أنه قد آن الوقت الذي يحق فيه للدول أن تفكر فـــي وقف سموكم عن الزحف، فإنه لم يكن أمامي سوى بضع خطـــوات لتصـــل الجنود المصرية إلى أسكدار وهناك تشب الثورة في الأستانه.

فأجابني: ولكني كنت شديد الرغبة في دخول الأستانة على رأس جيشي.

فقلت له: وماذا تقصدون سموكم من الذهاب إلى الأستانة وماذا كنتم صانعين بها؟.

فأجابني: ما كنت أدخلها للهدم بل للإصلاح، ولكي أقيم حكومة صالحة مؤلفة من رجال أكفاء بدلا من الحكومة الحالية العاجزة عن الاضطلاع بحكم الإمبراطورية.

فقلت له: إن سموكم يؤكد بحديثه المخاوف التي ألمحت إليها في كلامي، فإن ما كنتم تنوون على إحداثه هو ما كنا نعمل على منعه لا لأننا مسوقون لفكرة عدائية نحوكم أو نحو أبيكم ولكن لأن الانقلاب الذي كنتم عازمين على إحداثه في الأستانة يفضي إلى مشاكل قد تشعل نار الحرب في أوروبا بأسرها.

فأجابني: إنك واهم فيما تظن فإن الانقلاب كان يحدث دون أية مقاومة، فإن السكان على جانبي البسفور والدردنيل كانوا يطلبونني لإحداث الانقلاب الذي يتم هدوء وسرعة دون أن تجدوا الوقت للشعور بوقوعه، تقولون أنكم تبغون الدفاع عن كيان تركيا وجعلها قوية، ولو تم هذا الانقلاب لكان من نتائجه بعث سلطنة قوية تقوم على أنقاض هذه السلطنة المفككة.

وهنا سكت إبراهيم عن الكلام كأنما استوقفته فكرة طارئة، ثم قال: إنني أبحث كثيرًا وأتساءل لماذا تكن الدول الأوروبية كل هذا الحقد على الأمم الإسلامية؟

فقلت له إنني لم أفهم كلام سموكم .

قال : نعم ، فأنك تقول الآن أن وصولي جيش إلى إسكدار يحدث ثورة في الأستانة، وأني أوافقكم تمامًا، وأرى رأيكم ، ولكن أليس هذا دليلا على أن الأمة الإسلامية لا تريد حكم السلطان محمود، فبأي حق ترغمون هذه الأمة على ما لا تريده، وهل يحق لكم معشر الفرنسيين أن تمنعوها من اختيار

حكامها؟ عجبًا ! لقد كنتم حينما ثار البلجيكيين وطلبوا تأليف مملكة مســتقلة، وحينما قام اليونانيون يطالبون باستقلالهم تنادون أن لكل أمة الحق في اختيار ولي أمرها ونظام الحكم الذي تبتغيه، بل أنكم ساعدتم اليونانيين في ثــورتهم، فلماذا تحرمون الأمة التركية هذا الحق ؟

ولعل هذا الحوار يعطي الدليل الواضح على أن هدف محمد علي وابنه إبراهيم باشا بعث سلطنة عثمانية قوية تقوم على أنقاض هذه السلطنة المفككة على حد تعبير إبراهيم باشا، وأن إبراهيم باشا كان يريد دخول الأستانة لكــي يقيم حكومة صالحة مؤلفة من رجال أكفاء بدل الحكومة الحالية العاجزة عــن الاضطلاع بحكم الإمبراطورية على حد قول إبراهيم باشــا أيضًــا، بــل أن إبراهيم باشا كان يتحدث باسم الأمة التركية " فلماذا تحرمون الأمة التركيــة هذا الحق؟ " وهو ما يؤكد رأي الدكتور غربال في أن محمد علي كان يريــد إحياء الخلافة العثمانية وبعثها على يديه وتحت قيادته، ومن ناحية أخــرى، فإن تلك الوثيقة تؤكد أن السكان الأتراك على جانبي البوسفور والدردنيل كانوا لا يمانعون، بل يرحبون بتوحيد السلطنة تحت حكــم محمــد علــي بعــد أن أصبحت حكومة الأستانة عاجزة عن الاضطلاع بمهام الإمبراطورية، أي أن السكان كانوا يريدون أساسًا وحدة الإمبراطورية، وأنهم أيضًا كانوا يعرفــون أن محمد علي وأبنه إبراهيم كانا يريدان ذلك، أي أن مشروع محمد علي فــي بعث الخلافة العثمانية كان معروفًا للناس وأن الناس كانوا مقتنعين بــه .

ومن ناحية ثالثة فإن إبراهيم قد أكتشف بعد الاحتكاك بالحوادث أو ربما قبلها أن أوربا تحقد كل الحقد على الأمة الإسلامية، وأنها تتربص بها الدوائر، وتعجب من موقف فرنسا التي كانت تدعي صداقة محمد علي .

ومن ناحية رابعة فإن هذه الوثيقة تعطينا الدليل أيضًا على أن أوروبا لم تكن تريد إقامة حكومة إسلامية قوية وصالحة على رأس الخلافة، وأنها مـــا تمسكت بحكومة السلطنة ووجودها إلا خوفا من ظهور تلك الحكومة القويـــة، وأنها كانت تريد المزيد من إضعاف الخلافة حتى آخر قطرة من قوتهـــا ثـــم تتدخل، فقد حدث بعد تلك المحادثات أن وقعت معركة نصـــيبين واســـتمرت المعارك فترة طويلة، كانت تلك المحادثات فـــي ١٨٣٣، وانتهـــت الحـــرب ١٨٤٠، بعد معاهدة لندره، فمادامت أوروبا تريد حماية السلطنة على حد قول البارون، فلماذا لم تتقدم وتتدخل بشكل حاسم، ألا بعد تدمير قوة الخلافة تمامًا .

ولعل أهم دروس تلك الوثيقة أن فرنسا التي تدعي صداقة محمد علـــي كانت تحرص على المصالح الصليبية الأوروبية العليا وأنها حرصـــت علـــى أداء دورها القذر والمميز في إطار هذه المصالح، وربما يحقق أقصى النتائج وأفضلها لأوروبا، ولعل هذا الدرس يكون عظة لنا حتى لا نأمن جانب الغرب الصليبي يومًا مهما أدعى بعض قادته أو دولة حرصه على صداقتنا، ولعـــل هذا الدور الفرنسي كان قريب الشبه بالدور الروسي مع مصر فـــي تاريخنـــا القريب جدًا، ولا يمنع هذا من وجود تناقضات ثانوية بين إنجلترا وفرنســـا أو أمريكا وروسيـــا.

على أي حال وآيا كانت أهداف محمد علي، وآيا كانت نيته فإن النتائج كانت مأساوية .

******

## هوامش

(١) أسامة حميد (موجز تاريخ مصر في الحقبة العلمانية ) (١٨٠٩- ١٩٨٦)، بحث غير منشور .

(٢) طارق البشري (المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية) دار الشروق، القاهرة – ١٩٨٨ .

(٣) محمد علي الكبير، محمد شفيق غربال، سلسلة أعلام الإسلام أكتوبر ١٩٤٤ .

(٤) الجبرتي ، مرجع سابق .

(٥) الرافعي ، مرجع سابق عصر محمد على ص ١٢٥ .

(٦) الجبرتي ، مرجع سابق .

(٧) الرافعي ، عصر محمد على ص ١٣٤.

(٨) فولابل (مصر الحديثة) ج٢ ص ٥٨ .

(٩) في ذلك الوقت كانت المعارك محتدمة مع الروس في أجزاء الخلافة الشمالية الشرقية .

(١٠) الرافعي ، مرجع سابق .

(١١) ديهبران، السودان المصري في عهد محمد علي ص ١٢٨ .

(١٢) الرافعي ، مرجع سابق ص ١٥٩ .

(١٣) الرافعي ، مرجع سابق ص ١٦٢ .

(١٤) الرافعي ، مرجع سابق ص ١٧٣ .

(١٥) إبراهيم باشا فوزي، السودان بين يدي، غوردون وكتشز جـــزء (١) ص ٥٨ .

(١٦) الرافعي، عصر محمد علي ص ١٨٧ .

(١٧) الرافعي ، مرجـــع سابق .

(١٨) الرافعي ، مرجـــع سابق .

(١٩) الرافعي ، مرجـــع سابق ص ١٩٨ .

(٢٠) الرافعي ، مرجـــع سابق .

(٢١) الرافعي ، مرجـــع سابق ص ٢٠٩ .

(٢٢) الرافعي ، مرجـــع سابق ص ٢٥٥ .

(٢٣) الرافعي ، مرجـــع سابق ص ٢٧١ .

(٢٤) الرافعي ، مرجـــع سابق ص ٢٨٣ .

(٢٥) الرافعي ، مرجـــع سابق ص ٢٨٩ .

(٢٦) الرافعي ، مرجـــع سابق ص ٢٩٨ .

(٢٧) الرافعي ، مرجـــع سابق ص ٢٧١ .

(٢٨) الرافعي ، مرجـــع سابق ص ٢٧٢ .

(٢٩) الرافعي ، مرجـــع سابق ص ٢٥٦ .

(٣٠) الرافعي ، مرجـــع سابق ص ٢٦٣ .

(٣١) محمد كرد علي، نقلا عن بريبه، خطط الشام جـــ٣ ص ٧٠

(٣٢) الرافعي ، مرجـــع سابق ص ٣٠٩ .

(٣٣) الرافعي ، مرجـــع سابق ص ٢٥٢ .

(٣٤) الرافعي ، مرجــع سابق ص ٢٨٦ .

(٣٥) طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، مرجع سابق ص ١٣ .

(٣٦) يراجع في هذا الصدد التفصيلات الخاصة بذلك في الجزء الأول من البحث .

(٣٧) الرافعي ، مرجــع سابق ص ٥٤٨ .

(٣٨) الجبرتي ، مرجــع سابق .

(٣٩) الرافعي ، مرجــع سابق .

(٤٠) الرافعي ، مرجــع سابق .

(٤١) الرافعي ، مرجــع سابق .

(٤٢) الرافعي ، مرجــع سابق ص ٥٥.

(٤٣) الرافعي ، مرجــع سابق ص ٥٢٨ .

(٤٤) الرافعي ، مرجــع سابق ص ٥١٥ .

(٤٥) الرافعي ، مرجــع سابق ص ٥٢٢ .

(٤٦) الجبرتي، مرجع سابق .

(٤٧) الجزء الأول من هذا المبحث .

(٤٨) الرافعي ، مرجــع سابق ص ٥٢٦، ٥٢٧ .

(٤٩) الرافعي ، مرجــع سابق .

(٥٠) الرافعي ، مرجــع سابق .

(٥١) محمد شفيق غربال، مرجع سابق ذكره .

(٥٢) أمين سامي باشا، التعليم في مصر.

(٥٣) الرافعي ، مرجـــع سابق ص ٤٠٦ .

(٥٤) الرافعي ، مرجـــع سابق ص ٣٢١ .

(٥٥) عمر طوسون، لجيش المصري والبحري .

(٥٦) الرافعي ، مرجـــع سابق ص ٣٢١ .

(٥٧) الرافعي ، مرجـــع سابق ص ٣٥٥ ، ٣٩٥ .

(٥٨) طارق البشر ، مرجـــع سابق .

(٥٩) مانجان جـــ٣ ص ١٣٣ .

(٦٠) مانجان جـــ٣ ص ١٢٣ .

(٦١) مانجان جـــ٣ ص ٢٢٤

(٦٢) إسماعيل باشا سرهنك، مصر الحديثة .

(٦٣) إسماعيل باشا سرهنك، مرجـــع سابق .

(٦٤) رحلة المارشال مارمون جـــ٣ ص ١٧١ .

(٦٥) مانجان، مرجـــع سابق ص ١٤٤ جـــ٣ .

(٦٦) كلوت بك، مرجـــع سابق .

(٦٧) إسماعيل باشا سرهنك، مرجـــع سابق .

(٦٨) راجع الجزء الأول من هذا المبحث .

(٦٩) رحلة المارشال مارمون جـــ٣ ص ٢٨٨ .

(٧٠) رحلة المارشال مارمون جـــ٣ ص ٢٨٣ .

(٧١) رحلة المارشال مارمون جـــ٣ ص ٢٨٣ .

(٧٢) مانجان ص ١٢٣ جـــ٣ .

(٧٣) رسائل البارون بوالكونت، ص ٢٤٠ .

(٧٤) كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر ج٢ ص ٢٢٦ .

(٧٥) المارشال مارمون جـ٣ ص ٢٩٤ .

(٧٦) المارشال مارمون جـ٣ ص ٢٩٥ .

(٧٧) المارشال مارمون جـ٣ ص ٢٨٥ .

(٧٨) كلوت بك ج٢ ص ٢٦٤ .

(٧٩) كلوت بك، لمحة عامة إلى مصر ج٢ ص٣٨٤ .

(٨٠) كلوت بك ج٢ ص ٢٨٨ .

(٨١) رحلة المارشال مارمون جـ٣ ص ١٧٣ .

(٨٢) العدد ١١٢ الصادر في (٢٧ شعبان سنة ١٢٤٥ هـ)، ( فبراير ١٨٣٠ م ) .

(٨٣) استخدم محمد علي الطاقة البخارية، وأنشأت ترسانة الإسكندرية عددًا كبيرًا من السفن البخارية .

(٨٤) المسيو شيلو (النيل في السودان ومصر) ص ٣٩٣ .

(٨٥) كلوت بك ج٢ ص ٢٦٤ .

(٨٦) مانجان ج٣ ص ٢٠٢ .

(٨٧) الرافعي، مرجع سابق ص ٥٠٧ .

(٨٨) علي باشا مبارك، الخطط التوفيقية ج٧ ص ٥٩ .

(٨٩) كلوت بك، مرجع سابق .

(٩٠) الرافعي، مرجع سابق ص ٥٢٩ .

(٩١) راجع في هذا الصدد، د٠ محمد مورو، دور الحركة الإسلامية في تصفية الاقطاع، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٨٠ .

(٩٢) الجبرتي، مرجع سابق .

(٩٣) الرافعي، مرجع سابق ص ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ .

(٩٤) المسيو مانجان، مرجع سابق .٠

(٩٥) الرافعي، مرجع سابق ص ٣٧١ .

(٩٦) الرافعي، مرجع سابق ص ٥٠٩ .

(٩٧) نص ما كتبه البارون ( بوالكونت) منشور في كتاب عبد الرحمن الرافعي (عصر محمد علي ) ص ٥٧٢ ، والبارون بوالكونت سياسي وكاتب فرنسي تولى بعض المناصب الممتازة في وزارة الخارجية الفرنسية، ولعب دورًا هامًا في توقيع اتفاقية (كوتاهية) سنة ١٨٣٣ .

# إبراهيـــم وعبـــاس الأول

تولى إبراهيم باشا حكم مصر لمدة قصيرة من أبريل ١٨٤٨ إلى نوفمبر ١٨٤٨م ،وذلك أن محمد علي قد أصيب بالمرض في أخريات حياته ولم يعد قادرًا على الاضطلاع بمسؤوليات الحكم، فعقد إبراهيم باشا مجلسًـا خاصًـا برئاسته واستقر رأي المجلس على أن يرأس إبراهيم شئون الحكم بدلاً من أبيه فتولى الحكم في إبريل سنة ١٨٤٨م، وأبلغ الامرالي الباب العالي فأرسل إليه في يوليو فرمان التقليد، إلا أن المنية عاجلته في"١٠" نوفمبر من نفس العـــام وإذا كانت فترة حكمه شديدة القصر فإنه كان طوال حكم أبيه الساعد الأيمن، وأهم الشخصيات التي نفذت سياسات محمد علي وخاصة حروبـــه الكثيـــرة، وكان إبراهيم يتمتع بمواهب عسكرية كبيرة وإمكانيات متعددة كقائـــد كـــفء وشجاع وذكي.

وبموت إبراهيم ووفقًا لنظام التوريث الذي أقرته السلطة تولى عبـــاس الأول باعتباره أرشد ذرية محمد علي من الرجال، وحكم مصر من ١٨٤٨-١٨٥٤م.

وبطبيعة الحال شهدت أحوال حكم عباس الأول إغلاق عدد كبير مـــن المصانع والمدارس والمشروعات التي أنشأت في عهد محمد علي ولم يكـــن ذلك إلا نتيجة منطقية لتقلص عدد الجيش وانهيار مشروع محمد علي، أي أن انهيار المشروعات لم يكن إلا استمرارًا لبدء انهيارها في عهد محمد علي ذاته

للأسباب التي سبق مناقشتها وبالتالي لا يمكن تحميــل عبــاس وحــده وزر انهيارها.

وقد حاول عباس الأول أن يحسن علاقته بتركيا، فسافر في ديســمبر ١٨٤٨م إلى استانبول ليتسلم فرمان التولية شخصيًا من الباب العالي، ولـم يـنس أن ينتقد جده محمد علي ووصفه بأنه كان مجرد أداه ذليلة في أيدي الأوروبيــين المسيحيين، أما هو فلا يدين بالولاء إلا لخليفة المسلمين في استانبول.

ومن ناحية المبدأ فإن التنسيق بين قوى العــالم الإســلامي أمــر جيــد ومرغوب وبالتالي فإن تحسين العلاقات مع استانبول أيضًا من حيث المبــدأ أمر مرغوب ومطلوب إلا أنه من الواجب أن نضع في اعتبارنا عــددًا مــن الحقائق التي برزن على السطح والتي جعلت الولاء في هذا الوقت أمــرًا لا يؤتي ثماره المرجوة، فإذا كانت السلطنة قد فقدت معظم قوتها في حروبها مع محمد علي، وإذا كانت قد أصبحت الرجل المريض، وإذا كانت تعــاني مــن الثورات على حكمها في أوروبا بتشجيع من الدول الأوروبية ومساعدتها، وإذا كانت في حرب دائمة مع روسيا عدوها التقليدي الذي بات يهددها في عقــر دارها بعد أن فقدت الكثير من قوتها، فإنه لم يكن أمامها لمواجهة ذلك كله إلا اللعب على التناقضات الثانوية بين الروسيا وانجلترا وفرنسا، أو غيرها مــن التناقضات الثانوية الموجودة في ذلك الوقت.

وبديهي أن تلك الدول الأوروبية برغم تناقضــاتها الثانويــة كانــت لا تتخطى ما هو مسموح وفق تلك التناقضات الثانوية، وتعمل في مجموعها وفقًا لمصالح أوروبا الصليبية، وكثيرًا ما كانت تتفق إذا ما جد الجــد وتعرضــت

المصالح العليا لأوروبا الصليبية للخطر، وبـديهي أن اللعـب علـى تلـك التناقضات الثانوية أمر محفوف بالمخاطر، وإذا كانت الظروف بمثـل هـذه القسوة على الخلافة المريضة والمحدق بها الخطر من كل جانب فإنها فضلت الانحياز إلى انجلترا على حساب الروسيا لأن الأخيرة تهددها في عقر دارها، وبمعنى أصح لم تكن منحازة إلى انجلترا ولكنها كانت قد وقعت في القبضـة الإنجليزية الناعمة الملمس الخطيرة الجوهر، وهكذا فإن ولاء عبـاس الأول إلى الخلافة العثمانية لم يكن ليؤتي ثماره في ذلك الوقت مع ما يترتب عليـه من تسلل النفوذ الأجنبي عن طرق الخلافة إلى مصر ذاتها.

**وإذا كان البعض يقول أن عباس الأول حاول التقرب من الخلافة ليتسنى له تغيير نظام وراثة العرش كي يؤول إلى ابنه "إلهامي"، وأنه لهـذا السـبب قرب إليه المستر"مري" القنصل البريطاني في مصر يومئذ، واستعان بنفـوذ الحكومة الإنجليزية لدى الأستانة لتحقيق غرضه، أي أن النفـوذ الإنجليـزي تسلل إلى مصر عن طريق 'عباس الأول ذاته كنتيجة لرغبـة عبـاس فـي** استخدام الحكومة الإنجليزية بما لها من نفوذ لـدى الأسـتانة لتغييـر نظـام الوراثة، أو أن النفوذ الإنجليزي قد تسلل إلى مصر عن طريـق الأسـتانة، وسواء كان هذا أو ذاك فإن النتيجة لا تختلف كثيرًا.

وفي إطار إعلان عباس الأول ولائه للخلافة العثمانية، أرسـل عبـاس الأول(٢٠٠٠مصري) ليشتغلوا في البحرية العثمانية، كما أرسل عباس الأول حملة مصرية من(٢٠٠٠جندي) إلي الباب العالي في حرب القرم بين تركيا وروسيا١٨٥٣م، كما أرسل ما أمكن تجهيزه من قطع الأسـطول المصـري،

واستمر الجيش المصري والأسطول يقاتلان ببسالة حتى عام ١٨٥٦م ووقـع عبء الدفاع عن الدانوب وعن إيبانوريا" من موانئ شبه جزيرة القرم" علـى عاتق الجيش و الأسطول المصريين اللذان أبليا بلاء حسناً وحققا الكثير مـن المكاسب، وقد قتل سليم باشا فتحي قائد الجـيش والأميـرال حسـن باشـا الاسكندراني قائد الأسطول وحوالي ١٩٢٠ مقاتلا.

وقد أعطت تركيا لعباس الأول حق إبقاء" حق الحياة والموت" في يـده لمدة سبع سنوات بشرط أن يطلع الباب العالي على كل الإجراءات الخاصـة بأحكام الإعدام"حق القصاص"، وكانت تركيا قد سحبت حق التصـديق علـى أحكام الإعدام ومصادرة الأملاك وغيرها، وجعلت الحق في يد السلطان منـذ عام ١٨٥٠م.

## أهم أعمال عباس الأول

أنفذ عباس الأول بعض الإصـلاحات الحربية،كتجديـد الاسـتحقاقات وإنشاء الطرق الحربية، كما أدمج في الجيش نحو ستة آلاف من الأرنـاءوط جعلهم خاصة جنده وسلحهم بالمسدسات إلا أن اخطر أعمـال عبـاس الأول وأسواها هو تجريد الأهليين من السلاح وحظر حمله عليهم، وإذا كـان ذلـك يؤدي من وجهة نظر الحكام إلى استتاب الأمن، إلا أنه في الواقع لا يؤدي إلا إلى أضعاف الجماهير في مواجهة استبداد الحكام، كما أنه يقضي على فرصة المقاومة الشعبية في التصدي السريع والكفء إذا ما تعرضت الـبلاد لغـزو خارجي، ولا شك أن تجريد الأهالي من السلاح وحظر حملـه علـيهم، هـو

سياسة ثابتة لكل الحكام المستبدين والعملاء الذين يخشون الشعب، حيث أن حكمهم لا يستند إلى قاعدة العدل والحرية، وهو أيضًا مطلب استعماري دائم لأن الاستعمار لا يقدر على مواجهة المقاومة الشعبية، ويقدر بوسائله المتقدمة على الجيوش النظامية بفرض تصديها له، ولا شك أن حمل السلاح وامتلاك الأهالي له يشجع على نمو صناعة السلاح شعبية من ناحية، ويعطي الفرصة لكل قادر على حمل السلاح والتدريب المستمر عليه والكفاءة في استخدامه، وهي أمور لا يقبلها الاستعمار ولا يريدها الحكام المستبدون، وإذا كان البعض يتعلل بأن حمل السلاح يعطي الفرصة للأجرام الجنائي والأخذ بالثأر وغيرها، فإن تلك حجة مرفوضة وغير صحيحة، فمن ناحية فالسلاح لا يستخدم نفسه بنفسه، ولكن الإنسان هو الذي يستخدمه، وحسب قاعدة الوعي السياسي والاجتماعي والأخلاقي يتحدد أسلوب استخدام السلاح بصورته الصحيحة أو بصورته الخاطئة، ولا شك أن الأمم الواعية الإيجابية صاحبة الأهداف الكبرى يكون السلاح في يدها لصالحها ورادعًا أيضًا للمجرمين، ومن ناحية فإن تحريم حمل السلاح على الأهالي لم يكن حائلا دون حصول عصابات الإجرام على الكثير من السلاح وفرض الإتاوات وإخضاع الأهالي بذلك السلاح، والواقع الاجتماعي في مصر يؤكد ذلك، فمازال السلاح موجود بغزارة لدى العائلات التي تهتم بالثأر، أي أن خطر حمل السلاح هو عمليا تجريد للأهالي الأمنين الشرفاء من قوتهم في مواجهة عصابات الإجرام، وهو أيضًا كفيل بزيادة رقعة القابلية للاستعمار والاستبداد، ويحرم البلاد من فرصة ظهور مقاومة شعبية فعالة إذا ما ضر بها أمر أو غزو خارجي، وعلى

المستوى النفسي فإن حمل السلاح يعطي الإحساس بالأمان والعزة، ويساعد في بناء شخصية قوية ومتماسكة وإيجابية .

كانت أول أعمال عباس الأول بعد ولايته للحكم ‹إصلاح طريق القاهرة والسويس ورصفه بالحجارة فجعله معبرًا تسير فيه العربات بسهولة، وإذا كان إنشاء طريق أو إصلاحه هو في حد ذاته عمل طيب، إلا أن الملاحظ أن طريق القاهرة السويس سهل سبيل المواصلات البرية إلى الهند عن طريق مصر، وسرعة نقل البريد إليها، وهو كله هدف إنجليزي ثابت كما قام عباس بمد سكة حديد بين الإسكندرية والقاهرة، ليكتمل الطريق من الإسكندرية إلى السويس، أي يسهل مواصلات إنجلترا على الهند .

على أن أهم أعمال عباس الأول: هو تخلصه من كثير من النفوذ الأوروبي وخاصة الفرنسي، فقد أقصى عنه الخبراء والموظفين الفرنسيين والأوروبيين الذين كانوا متغلغلين في كل المؤسسات المصرية بما فيها بطانة الحكم ذاتها، ويعد هذا الأمر عمل طيب من أعمال عباس الأول، فلا شك أن الخبراء والموظفين الأجانب كانوا بمثابة طابور خامس داخل الوطن خاصة في الحالات الحرجة، أو إذا ما ضعفت قبضة الحكام، ولاشك أن المؤسسات الأجنبية المالية والاقتصادية والإستخبارية تعتمد على رعاياها الموجودين لدى الكيان الوطني لتحقيق مصالحها وأغراضها والوقوف على نية الإدارة الوطنية في أي عمل من الأعمال مما يؤثر سلبًا على مجمل السياسات الوطنية، إلا أنه في هذا الإطار ينبغي أن نذكر أن تخلص عباس الأول من الخبراء والموظفين الأوروبيين لم يحقق أثره المرجو منه، لأنه لم يستند إلى قاعدة سياسية وفكرية

واقتصادية وطنية، ولم يقضي أيضًا على الأسباب التي أوجدتهم أصلا، فكان من الطبيعي أن يعود النفوذ الأوروبي من جديد وبكثافة في عهد "سعيد" أي بعد أقل من خمس سنوات.

وفي رأينا أن عباس الأول قد دفع ثمن تخلصه من النفوذ الأجنبي، وأن اغتياله الذي تم في ١٤يوليو ١٨٥٤م كان يرجع إلى هذا السبب رغم أن الروايات التاريخية تقول بأسباب أخرى مثل رواية إسماعيل باشا سرهنك (٢) التي تقول: بأن غلامان من مماليكه قد اغتالاه لحساب المماليك الذين كانوا غاضبين على عباس الأول بسبب إهانته لهم وتجريدهم من ملابسهم العسكرية، وجلدهم وإرسالهم إلى الاصطبلات لخدمة الخيل على أثر وشاية من خليل درويش بك ضدهم، ورواية مدام أولب (٣) التي تقول: أن عباس قد اغتيل لحساب عمته الأميرة نازلي هانم، والراويتان كما نرى ليستا موثقتان، كما أنهما متضاربتان في الدوافع، كما أن القتلة لم يعثر لهم على اثر، وبالتالي لم يحدث تحقيق أو تتبع لدوافع القتل، وظلت العملية كلها لغز، ومن ناحية أخرى فإن الرواية الأولى تفتقر إلى الدافع الحقيقي للقتل، لأن المماليك الذين أهانهم عباس الأول ما لبث أن عفا عنهم وردهم إلى مناصبهم، وفقًا للرواية ذاتها، والرواية الثانية رواية فيها كثير من الخيال، فكيف يأتي شخصان ويدعيان أنهما مملوكان ثم يعرضان نفسيهما للبيع في أسواق القاهرة فيشتريهما وكيل الأمير، ثم يصعدان إلى حد جعلهما من خاصة أتباع عباس الأول وحارساه الخصوصيان.

ومن وجهة نظرنا فإن ضعف المتن والحبكة في الروايتان يؤكدان أن كلا الروايتان غير صحيحة، وأنهما مجرد خيال تبناه البلاط كي يخفي الحقيقة

التي لم يكن قادرًا على مواجهتها بسبب تغلغل النفوذ الأجنبي بصورة مخيفة، أو ربما الروايتان من ترويج عناصر المؤامرة الأصلية من الأجانب، وعلـــى أي حال فأيًا كانت الدوافع لاغتيال عباس الأول فإن اغتياله أمر مؤكد أجمعت عليه كل المصادر التاريخية، وهو أمر يثير التساؤلات في حد ذاته، كمـــا أن من المؤكد ومن الأمور التي أجمعت عليها الروايات التاريخية أيضًا أن عباس الأول لم يفتح على مصر أبواب التدخل الأجنبي، فلم يمكن للأجانب في البلاد ولم يريد الاستدانة إليهم، بل ترك خزانة مصر حرة من أثقال الديون الأجنبية التي كبلها بها خلفاؤه من بعده، وكان يجتهد دائمًا في سد عجز الميزانية دون أن يلجأ إلى القروض، ولم يكن يميل إلى منح الأوروبيين امتيازات باستعمار مرافق البلاد، على عكس"سعيد" الذي منح المسيو فرديناند ديليســـبس امتيـــاز حفر قناة السويس وافتتح عهد الاقتراض من الخارج "وإسماعيل" الذي كبـــل مصر بالديون الجسيمة التي اقترضها من البيوت الأوروبية"[٤] .

على أن هناك حادثة ذات دلالة هامة قد وقعت في عهد عباس الأول ذكرها ميخائيل شاروبيم في كتابه (الكافي) حيث يقول ميخائيل شاروبيم: " أن الوالي عباس، كان شديد النقمة على النصارى، وأراد أن يدبر أمر إبعـــادهم إلى السودان ولزمه لتنفيذ هذا الأمر أن يستصدر من الأزهر فتوى بجوازها، فطلب إلى الشيخ الباجوري شيخ الأزهر وقتها الرأي فـــي جـــواز إبعـــادهم، فرفض إنفاذ رغبة الوالي قائلا إن ذمة الإسلام لم يطرأ عليها طـــارئ ولـــم يستول عليها خلل، وهم في ذمته إلى اليوم الآخـــــر " [٥] .

يقول الأستاذ طارق البشري تعليقًا على هذه الحادثة " كان موقف شـيخ الإسلام هو الموقف التقليدي الإسلامي منذ القدم في إطار مفهـوم الجامعـة الإسلامية ودار السلام، والحاصل أن التنظيم الإسلامي عبر التاريخ أظهر في نظرته إلى غير المسلمين من أهل الكتاب وإلى المسـيحيين خاصـة تعـاملا ساميا ورحبا إذا قورن بأي تنظيم آخر عبر هذه الحقب " (٦) .

ويعد هذا الموقف من شيخ الإسلام، موقفا تاريخيًا فذًا لعدة أسباب أولها استبداد الوالي المعروف عنه، فبرغم هذا الاسـتبداد جـاهر شـيخ الإسـلام بمعارضة رأي الحاكم، وثانيها: أن شيخ الأزهر وقتها لم يكن يسـتند علـى قاعدة جماهيرية أو حتى أزهرية تحميه بعد أن تقلص دور العلماء في عهـد محمد علي بسبب ضرب الأزهر ومصـادرة الأوقـاف، وضـرب الحركـة الجماهيرية عمومًا، ولعل هذا الموقف يؤكد أن الروح كانت ما تزال كامنة في الأزهر تنتظر من يفجرها من جديد ويستعيد بها علاقة التاريخ الثابتـة بـين الجماهير والعلماء، وهذا الموقف فضلا عما يعكسه من روح إسلامية ثابتـة، فأنه يؤكد أن مصلحة الأقباط في مصر هـي فـي التحـالف مـع الإسـلام والمسلمين، وليس مع الحكام المستبدين، فبرغم كل الظـروف وقـف شـيخ الإسلام معهم ضد حاكم مستبد، وهذا يوضح أنـه لا عاصـم للأقبـاط مـن الاضطهاد إلا الإسلام والروح الإسلامية، وليس الارتباط بالقوى الخارجية أو بالحكام الذين يستبدون بشعوبهم ويضربون الحركة الإسـلامية، أو بـالقوى العلمانية، وغيرها من القوى المختلفة المعادية للإسلام، فلعل جماهير الأقباط تدرك هذه الحقيقة التي تؤكدها حوادث التاريخ القريب والبعيد، بل وتؤكـدها حقائق التراث الإسلامي الثابتة، وحقائق التراث المتميز للكنيسة القبطيـة .

## (٧) سعيد باشا (١٨٥٤ـ ١٨٦٣)

بعد أن نجحت القوى الاستعمارية في ضرب الخلافة الإسلامية العثمانية على يد محمد علي وإضعافها تمامًا، قامت بتصفية مشـروع محمـد علـي العسكري والصناعي، وبدأت تتطلع لمد نفوذهـا وسـيطرتها علـى العـالم الإسلامي دولة بعد دولة وحسب ما تسمح به الأحوال، وإذا كانت فرنسا التي فشلت في احتلال مصر ورحلت عنها (١٨٠١) بفضـل المقاومـة الشـعبية الباسلة، فأنها انتهزت فرصة ضعف الخلافة وصـدام محمـد علـي معهـا وعلاقاتها المتميزة مع محمد علي لبسط نفوذها وتثبيت أقدامها في الجزائـر التي احتلتها (١٨٣٠)، كما أن بريطانيا لم تفوت الفرصة واحتلت عدن فـي نفس الوقت، وإذا كنا قد قررنا من قبل أن هناك تناقضات جوهرية متمثلة في الصراع الطويل والممتد بين أوروبا الصليبية والأمة، وأن هنـاك تناقضـات ثانوية بين القوى الشيطانية، أي بين دول أوروبا الصليبية بعضها لبعض، وإذا كانت الأمور قد وصلت إلى وضع كالتالي: الاحتفاظ بالخلافة منهكة وشـديدة الضعف حتى لا تظهر قوى إسلامية توحد العالم الإسلامي من جديد، وكـان الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لا يسمح بسقوط الخلافة فـي ذلـك الوقت بدون ردة فعل إسلامية هائلة ربما تنجح في إقامة خلافة جديدة قوية أو إعلان الجهاد في أرجاء العالم الإسلامي الممتدة، الأمر الـذي يشـكل أكبـر الخطر على أوروبا الصليبية، فقد كان من الضروري المزيد من التـرويض للمارد الإسلامي وتقليم أظافره ونزع فتيل القوة من داخله عبـر عـدد مـن المراحل والوسائل المختلفة منها أنهاك الخلافة مع الاحتفـاظ بهـا محنطـة،

وبسط النفوذ والهيمنة عليها، ومنها اقتطاع أطراف العالم الإسلامي، ومنها منع ظهور نهضة صناعية في ذلك العالم الإسلامي، ومنها خلق رأسمالية زراعية أرستقراطية تحقق مطالب الاستعمار في شكل وعلاقات الإنتاج، ومنها التغلغل بالقروض والبنوك ورأسمالية النهب والسمسرة والوكالات، ومنها إفقاد العالم الإسلامي هويته عن طريق التغريب و العلمانية، تغيير القوانين الإسلامية، نشر الأفكار الشعوبية وغيرها، وقد حدث هذا كله وكانت مصر مثالا شديد الانطباق على كل ذلك .

كانت الأوضاع في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عبارة عن كيان محتضر للخلافة العثمانية خاضع للنفوذ الإنجليزي، تناقضات ثانوية بين إنجلترا وفرنسا وروسيا، لاقتسام تركة الرجل المريض، نظام حكم مستبد في مصر يتمثل في أسرة محمد علي، وقوى شعبية إسلامية تحت السطح تكافح لتنهض بعد الضربة المؤلمة التي تلقتها على يد محمد علي والآن لنتبع تفاصيل المسألة .

عقب مصرع عباس الأول (١٨٥٤) تسلم سعيد باشا ولاية مصر، فماذا فعل بها .

يقول الرافعي: " بقى الحكم في عهد عباس وسعيد حكمًا مطلقًا يتولاه الحاكم الذي كان يجمع في يده السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية في كليات الأمور وجزئياتها " [٧] .

وإذا كنا قد قررنا أن الاستبداد شر في ذاته وأنه شر محض، لأنه يحطم القوى الشعبية، ويغري الحاكم بالخطأ والولوغ في الخطأ وغيرها من الشرور، فإن سعيد باشا كان حاكما مستبدًا، جمع في يده كل السلطات وصاغ

النظام السياسي بما يحقق له ذلك، ليس هذا فحسب، بل أنه لم يكـن يحتـرم المؤسسات التي كان يقيمها هو، فسعيد باشا تارة يلغي مجلـس الأحكـام[٨]، وتارة يعيده ثم يلغيه وهكذا " ففي سنة ١٨٥٥ غضب سعيد باشا على مجلس الأحكام فأصدر أمرًا بإلغائه وأمر بإحالة الدعاوى التي كانت من خصـائص المجلس على الأمير إسماعيل باشا (الخديوي فيما بعد) وكلفه عرض ما يلزم على سعيد باشا ذاته، أي أنه لم ينشئ هيئة أخرى مكـان مجلـس الأحكـام المذكور، ولكنه رجع وأمر بإعادة تأليفه وأسند رئاسته إلى إسـماعيل باشـا (١٨٥٦)، وألفه من عشرين عضوًا من الأعيان وتسعة من الذوات، ولم يمض عامان على تأليف هذا المجلس حتى عاد سعيد باشا وغضب عليـه فارتـأى إلغاءه سنة (١٨٦٠) على أنه عاد بعد ذلك وأمر بإعادتـه (١٨٦١) وعـين شريف باشا رئيسًا له"[٩]

أما مجلس الشورى الذي أسسه محمد علي، فبرغم أنه كان مجلسا شكليًا يعينه الباشا ذاته إلا أن ذلك المجلس أهمل تماما ولم ينعقد لا في عهد عبـاس ولا في عهد سعيـد " [١٠] .

وإذا كان التعليم شرطًا أساسيًا لارتقاء الشعوب وزيادة فاعلية الأمم فإن سعيد لم يهتم بأمر التعليم فأغلق العديد من المدارس مثل مدرسـة المهنـدس خانة ببولاق سنة (١٨٥٤) وألغى مدرسة المعزوزة سـنة(١٨٥٥)، وأغلـق مدرسة الطب بالقصر العيني، ولم يكتف بهذا بل ألغى ديوان المدارس ذاتـه (وزارة المعارف) .

وعلى مستوى الجيش والأسطول فإن سعيد قرر تقصير مـدة الخدمـة العسكرية وجعلها في الوقت نفسه إجبارية للجميع، وأمـر أن تعـم الخدمـة العسكرية بحيث يقترع أبناء المشايخ والعمد وأقاربهم كسـائر الفلاحـين، ولا شك أن هذا عمل جيد يدفع الروح المعنوية إلى الأمام ، ويساوي بين النـاس في المعاملة، كما أعتني سعيد بترقية حالة الجنود والترفيه عنهم مـن جهـة الغذاء والمسكن والملبس، كما أهتم بترقية الضباط المصريين وإعطائهم حقهم في التقدم بعد أن كانت منحصرة في الترك والشراكسة على عهد محمد علـي وإبراهيم وعباس، ولا شك أن كل هذه أمور محمودة له، إلا أن ذلك لم يوتي ثماره لأنه كان كثيرًا ما يصرف معظم الجيش فلا يبقي منه إلا النذر القليـل ففي سنة (١٨٥٦) صرف معظم الجيش ولم يبق منـه إلا سـت أورط مـن المشاة، وثلاثة بلوكات من الفرسان وبلوكين من المدفعية، إلا أنه أعاد الجيش مرة أخرى سنة ( ١٨٦٠)، ونظم خيالته حينما توترت العلاقات بينـه وبـين تركيا بسبب قناة السويس، وبلغ عدد الجيش في هذا الوقت (٦٤٠٠٠) مقاتـل حسب إحصاء إسماعيل باشا سرهنك [١٢]، ثم عاد وصرف الجيش بعد انتهاء المشكلة، وذكر ديليسبس [١٣] أنه نقص عدد الجيش سنة (١٨٦٢) من سـتين ألفًا إلى ثمانية آلاف جنـدي .

أما الأسطول فإن إسماعيل باشا سرهنك [١٤] يقول: " أن سعيد باشـا إذ رأى أن معظم السفن الراسية أمام دار الصناعة بالإسكندرية لا تصلح للقتال إلا بعد إصلاحها، أمر بتكسيرها وبيع أخشابها وإحراق مـالا يصـلح منهـا وسرح معظم ضباطهـا " .

ويعلق الرافعي على ذلك بقوله: " ولو كان سعيد باشا على شـــيء مـــن العزيمة التي أمتاز بها أبوه لما ترك الأسطول الضخم يتبدد ويتكسر " .

وإذا كان البعض يدعي أن سعيد باشا أهمل شأن الأسطول لأن بريطانيا أوعزت إلى السلطان بعدم السماح له بإنشاء أسطول قوي، فإن ذلــك دفـــاع متهافت، حيث أن سعيد لم يشرع أصلاً في شيء من ذلك حتى تتدخل إنجلترا لدى السلطان بمثل هذا الكلام، كما أن سعيد لم يكن ليســتمع إلـــى نصـــائح السلطان لو كان لديه عزيمة أو رغبة، والسلطان لم يكن يريـــد شـــق قنـــاة السويس، ومع ذلك لم يستمع سعيد لنصائحـــه .

**وهكذا فإن الجيش والأسطول على عهد سعيد قد وصـــلا إلـــى أســـوأ أحوالهما وأصابهما الاضمحلال التام .**

**وإذا كان فتح السودان هوا لعمل الوحيد الذي أفاد مصر ومازال، وهـــو العمل الذي كان يشتمل على كل الميزات كما تقدم، فإن سعيد باشا كاد يتسبب في كارثة مبكرة، " حيث فكر في إخلاء السودان(١٦)، ولكن أعيـــان الـــبلاد ومشايخها توسلوا إليه أن يعدل رأيه محتجين بأن إخلاء الســـودان يـــؤدي لا محالة إلى تفاقم الحالة فيه، إذ تعم الفوضى فعدل عن رأيه "، والحمـــد لله أن أعيان السودان ومشايخها كانوا أكثر من سعيد حكمة وألا لو فعلها في ذلـــك الوقت المبكر، فلربما تحولت السودان بكاملها إلى المسيحية، ولربما ضـــاعت مصـــر أيضـــاً .**

على أن سعيد كان مضطربًا في شأن إدارته للسودان، فتارة يقسمها إلى مديريات، وتارة يعود على النظام المركزي تحت قيادة حاكم واحد (حكمدار السودان) .

على أن من أطرف تصرفات سعيد باشا وأكثرها مأساوية في نفس الوقت، أن سعيد قد أشترك بالجيش المصري في حرب المكسيك، وهي حرب لا ناقة فيها لمصر ولا جمل، ولكن سعيد غريب الأطوار أراد أن يجامل نابليون الثالث إمبراطور فرنسا في ذلك العهد، فلبى دعوته حينما طلب إليه أن يمده بقوة حربية مصرية تعاون الجيش الفرنسي بها .

كان نابليون الثالث يريد أن يمد نفوذه إلى المكسيك، فاستغل قيام ثورة بها سنة (١٨٦١) وقام بتجريد حملة على المكسيك كان مصيرها الهزيمة، فأستنجد بصديقه سعيد باشا الذي أمده بكتيبة من (١٢٠٠) جندي من السودانيين، ووصلت تلك القوة إلى هناك (١٩٦٢) وقاتلت إلى جانب فرنسا لمدة أربعة سنوات، قتل في خلالها قائد الكتيبة البكباشي جبره الله، وحوالي (٩٠٠) جندي آخرين، ولم ينجو من هذه الكتيبة إلا (٣٠٠) من الجنود عادوا إلى مصر (١٨٦٧) .

ولعل هذا يدلك على مدى السفه والاستخفاف بأرواح المصريين ومصائرهم وسوء تصرف سعيد بجيشه وجنده، ومدى تغلغل النفوذ الأجنبي في مصر، وخاصة الفرنسي في ذلك الوقت .

ولعلنا ندرك مدى تغلغل ذلك النفوذ، وكثرة نزوح الأجانب إلى مصر، وقيام سعيد باشا سنة في سنة ١٨٦١ بإنشاء قضاء خاص باسم (قومسيون مصر) أو مجلس القومسيون يتألف من رئيس مصري وعضوين مصريين

وعضو أوروبي، وآخر يوناني، وعضو إسرائيلي، وآخر أرمني، ويخــتص بنظر القضايا التي ترفع من الأجانب على الرعايا المحليين، وللقنصــليات أن ترسل مندوبًا من قبلها لحضور الجلسات " (١٧) .

وإذا كان سعيد ألغى المدارس، بل ووزارة المعارف كلها ، وجمد التعليم إلى حد بعيد، فإنه في الوقت نفسه لم يبخل على البعثات التنصيرية الأجنبيــة بمساعداته، فمنح إعانات سنوية لراهبات البون باستور (الراعــي الصــالح) وكانت لهن مدرستان بمصر والإسكندرية، ولراهبات الصدقة بالإســكندرية، ووهب للبعثة الأمريكية بناء بمصر لتتخذه مدرسة لها، وأعطى أول مدرســة إيطالية أنشأتها الحكومة الإيطالية بالإسكندرية إعانة قدرها (٢٤٠٠٠) جنيه، ووهب لها قطعة أرض في أجود جهات الإسكندرية تنشئ بها المدرســــة (١٨) .

وسمح سعيد باشا بتأسيس شركة الملاحة النيليــة ( كــل مؤسســوها أجانب، وكذلك كل رأس مالها ) سنة ١٨٥٤، ولعل هذه أول شــركة أجنبيــة أســست في عهد سعيد، وقد سوغ سعيد باشا إعطاء هذا الامتيــاز لشــركة أوروبية بقوله: إن الحكومة عهدت إلى الشركة ببعض أعمال الإصلاح فــي ترعة المحمودية دون تكليف الخزانة المصريــة .

كما سمح بتأسيس شركة أخرى مختلطة بين المصــريين والأجانــب ، وهي شركة الملاحة البحرية (١٨٥٧)، وكانت تقوم بالملاحة بــين الســويس وثغور الحجاز واليمن والقصير وسواكن ومصوع، وتنقل الحجاج ذهابًا وإيابا إلى ثغور الحجاز، ولها بواخر أخرى بالبحر الأبيض المتوسط، وقد صــفيت

تلك الشركة على عهد إسماعيل، ومن إعمال سعيد الأخرى إصـــلاح ميناء السويس، وعهد بذلك إلى شركة فرنسية تعرف بشركة ديسو، وتعاقـد سـعيد باشا مع هذه لشركة على إنشاء حوض عائم لإصلاح السفن و على توسيع الميناء.

وفي صدد تزايد النفوذ الأجنبي يقول الرافعي: (١٩) " اجتمع في سـعيد باشا عيبان جوهريان، **الأول:** ضعف إرادته، وقلة حظه من الحزم، **والثـاني:** وهو أكبر خطرا وأسوأ أثرا من الأول ونعني به ثقته بالأجانب ثقة مطلقـة، بحيث لم يكن يقوي على أن يخالف أو يرد لهم طلبًا، وقد أتخذ منهم بطانتـه وموضع سره، فانفتحت في كيان مصر ثغرات التدخل الأجنبي، وأهـم هـذه الثغرات منح امتياز قناة السويس والاستدانة من لبيـوت الماليـة الأجنبيـة، وسوف نفرد لهذين الأمرين فصل خاص لكل منهما لخطورته وأهميته وتأثيره على مستقبل مصر فيما بعد .

ومن الأعمال التي قام بها سعيد سـنَه لائحـة المعاشـات للمـوظفين المتقاعدين، وهي النظام الذي بني عليه نظام المعاشات المتبع في مصر فيما بعد، كما قام سعيد بإنشاء خطوط تلغرافيـة علـى الطريقـة الحديثـة مـن الإسكندرية والقاهرة والسويس بعد أن كان الموجود منها في عهد محمد علي على طريقة شاب، كما مد سعيد خط السكة الحديدية بين القـاهرة والسـويس كتتمة لخط الإسكندرية والقاهرة سنة (١٨٥٨)، كما أهتم بإعداد مخازن للآثار المصرية، وكلف العالم ماربيت بوضع خريطة مفصلة للقطر المصري .

وعلى مستوى الزراعة والري، وملكية الأراضي، قام سـعيد بتطهيـر ترعة المحمودية، بعد أن كاد الطمي يطمرها ويفسد اسـتعمالها فـلا تعـود

صالحة لمرور السفن، ولا تجري فيها مياه الري بالقدر الكافي، وقد قام بهـذا العمل (١١٥ ألف) عامل في غضون (٢٢ يومًا) فرفعوا حوالي (٣ مليـون) متر مكعب من الأتربة، استخدموها في عمل طريق زراعي معبد على جانب الترعة، كمـا أصـدر سـعيد باشـا اللائحـة السـعيدية المشـهورة فـي (٥ أغسطس سنة ١٨٥٨) التي خولت للناس ملكية رقبة الأرض لأول مـرة مما فتح الباب لنشأة الرأسمالية الزراعية، وسوف نناقش هذه اللائحة وتطور ملكية الأرض الزراعية، ونشأة الرأسمالية الزراعية فيما بعـد .

*******

## (٨) بيـــن سعيـــد وإسماعيـــــل

### (أ) قنـــاة الســـويـــس

كانت القوى الاستعمارية تعمل على قدم وساق للسيطرة علـــى مصـــر، وإذا كانت قد فشلت في ذلك من قبل مرتين (١٧٩٨،١٨٠٧)، فأنهـــا راحـــت تمهد الأرض هذه المرة، وتزرع فيها القابلية للاستعمار، وتمهـــد العلاقـــات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بشكل يسمح لها بتحقيق السيطرة أولاً، ثـــم تحقيق أكبر قدر من الاستقلال والهيمنة، واستمرار تلك السيطرة ثانيًا.

وإذا كنا قد بينًا فيما سبق شيئًا من الميكانيزم الاستعماري لتحقيق ذلك، فأننا الآن قد أصبحنا في المرحلة السابقة للاستعمار مباشرة، حيث تســـارعت الميكانيزمات وأخذت أبعادًا واسعة، إننا سوف نرصد في تلك المرحلة زيـــادة التغلغل الأجنبي عن طريق الشركات الاقتصادية الأجنبية، عن طريق الديون، عن طريق إرساليات التبشير الأجنبية، عن طريق تغيير الأوضاع القانونيـــة والاجتماعية والاقتصادية السائدة بما يلائم مصالح الاستعمار المتربص .

### لمحـــة تاريخيـــــة

لم يكن التفكير في وصل البحرين الأبيض والأحمر جديدًا ، ففي عهـــد الفراعنة تم الاتصال عن طريق النيل (قناة سيزو ستريس) وفي عهد الفـــتح الإسلامي أنشأ عمرو بن العاص الخليج المعروف بخليج أمير المؤمنين ســـن ٢٣ هجرية، وبذلك أوصل النيل بالبحر الحمر .

ومنذ أن بدأت أوروبا الصليبية في تطويق العالم الإســـلامي، ظهـــرت العديد من المشروعات لوصل البحرين الأبيض والمتوسط، ففي السابع عشر

كتب الفليسوف لابيتر رسالة إلى لويس الرابع عشر يدرس فيه مشروع حفر قناة السويس، ويحاول إقناع هذا الملك تبني ذلك المشروع .

وإذا كانت أوروبا الصليبية بعد فشل الحملة الصليبية الأولى، قد قررت تطويق العالم الإسلامي بحريًا، وبالتالي تجاريًا، فنشطت الكشوف الجغرافية، وتم اكتشاف مضيق رأس الرجاء الصالح وغيره، ولكن ضعف العالم الإسلامي أغرى الأوروبيين بإمكان احتلاله من جديد،وبالتالي بدأ التفكير في تقصير طرق المواصلات، وبدأ الاهتمام بوصل البحرين الأبيض والأحمر .

وفي إطار التناقض الثانوي بين إنجلترا وفرنسا، بدأ التفكير الفرنسي مبكرًا في حفر قناة السويس في عهد لويس الرابع عشر، وعندما جاء نابليون إلى مصر فكر في حفر القناة بين البحرين مباشرة، إلا أن مهندسي الحملة أخطأوا الحساب، وتخيلوا أن مستوى البحر الأحمر أعلى من مستوى البحر المتوسط بتسعة أمتار، وأوصوا بعمل قناة إلى النيل .

ثم تجدد المشروع في عهد محمد علي، حيث عرضت الشركات الأوروبية هذا المشروع على محمد علي، وقامت بدراسة مبدئية له أثبتت إمكانية وصل البحرين مباشرة عن طريق قناة، حيث أن منسوب المياه في البحر الأحمر لا يزيد عن البحر الأبيض إلا بحوالي (٤٨ سم) في أقصى مكان، إلا أن محمد علي تهرب من العرض الأوروبي لاعتقاده أنه سيزيد من مطامع الدول الأوروبية في مصر، ولما تولى عباس الأول حكم مصر (١٨٤٨) تجدد عرض مشروع قناة السويس عليه، إلا أن عباس أهمل هذا العرض، ثم عاد فردينان ديليسبس وعرض المشروع مرة أخرى على عباس

عن طريق المسيو رويسيز قنصل هولندا في مصر، ولكن عباس الأول رفض هذا المشروع أيضًا، فلما جاء سعيد باشا أعاد النفوذ الفرنسي إلى مصر بعــد أن كان تقلص في عهد عباس الأول، استطاع صديقه القديم فردينان ديليسبس أن يقنعه به فمنحه امتياز مشروع القناة في (٣٠ نــوفمبر ١٨٥٤)، أي بعــد شهور من توليه العرش .

إذن فقد كانت فكرة القناة فكرة قديمة، نفذت في عصر الفراعنة ،ثم بعد الفتح الإسلامي لمصر في عهد الخليفة العادل عمر بن الخطــاب (ﷺ) إلا أن تنفيذها كان عن طريق النيل، وعادت الفكرة إلى الظهور مرة أخرى على يد الفرنسيين خاصة وأوروبا عامة منذ القرن السابع عشر، إلى أن تم تنفيذها في (١٨٦٩) .

لا شك أن القناة من الناحية العامة، مفيدة لمصر وللإسلام وللإنســانية عامة، فتقصير طريق المواصلات العالمية أمر مرغوب في حد ذاته، وهــو مفيد على المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وتقريب المسافات بــين الشعوب أمر إسلامي، بل واجب شرعي، وألا لما فكر المسلمون فــي عهــد الفاروق عمر بن الخطاب (ﷺ) في شقها، إلا أن إي عمل كما قلنا ينبغــي أن يدرس من الناحية الشرعية والناحية الاســتراتيجية معًــا، وحســاب الواقــع العالمي، والظروف الدولية في موضوع ما أمــر ضــروري، فقــد يكــون الموضوع مشروعًا ومفيدًا من حيث المبدأ، إلا أن الظروف المحيطة به ربما تجعله عملا شديد الخطورة وضارًا بأصحابه في ذلك الوقت بالتحديد .

## تنفيـــذ المشـــروع:

ما أن علم فردينان ديليسبس بارتقاء صديقه سعيد باشا عــرش مصــر حتى سارع إلى الحضور إليها، وقابل الباشــا، وخــرج معــه فــي رحلــة صحراوية، كان سعيد باشا يقود فيها جيشه من الإسكندرية إلى القاهرة عــن طريق الصحراء الغربية، وأظهر ديليسبس مهارة كبيرة في ركــوب الخيــل، فنال إعجاب قواد الجيش الذين شاهدوه، واستغل ديليسبس هذه الفرصة، ففاتح سعيد باشا في أمر المشروع وزين له إنه إذا وافق عليه خلد ذكره، واكتســب ثناء العالم "[٢٠]، فوافق سعيد ووعد بمساعدته وتأييد مشروعه، ومــا أن بلــغ سعيد القاهرة حتى منح ديليسبس امتياز شركة عامة لحفر قناة السويس (فــي ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤) وهو العقد المعروف بعقد الامتياز الأول، وذلك بعد أيــام معدودات من الرحلة الصحراوية، بل وبعد أربعة شهور فقط من تولي ســعيد الحكم في مصر (يوليو ١٨٥٤) .

وعلى أثر ذلك قام المسيو ديليسبس مع مهندسين من موظفي سعيد باشا بدراسة المشروع، وانتهوا إلى الاتفاق على أن تنشأ القناة في أضيق نقطة في البرزخ ( بين بور سعيد والسويس )ــ ولمزيد من طمأنة الناس على نجــاح المشروع تم تشكيل لجنة دولية لإبداء رأيها في المشروع، فــذهب أعضــاء اللجنة إلى السويس وأجروا دراستهم على الطبيعة، ووافقوا على المشــروع، كما وصفه ديليسبس مع المهندسين لينان بك وموجيل بك .

ثم جمع المسيو ديليسبس من بعــض المــاليين الأوروبيــين حصــص التأسيس، وجعل قيمة الحصة (٥٠٠٠ فرنــك) وخصــص قيمتهــا لنفقــات

المشروع الأولى على أن تحول قيمة الحصص على أسهم خاصة في الشركة عند تأليفها .

## شـــروط عقـــــد الامتيـــاز

أصدر سعيد باشا عقد الامتياز الثاني في ٥ يناير(١٨٥٦)، صدق فيـــه على الامتياز السابق منحة إلى المسيو ديليسبس، ومنحه شروط الامتياز التي خولها للشركة، وخلاصتهـــا .

١- منحت الحكومة الشركة امتياز إنشاء قناة السويس بـــين بـــور ســـعيد والسويس، وإنشاء قناة عذبة تنبع من النيل، وتصب في القناة .

٢- تنازلت الحكومة للشركة مجاناً عن جميع الأراضي المملوكـــة لهـــا، والمطلوبة لإنشاء القناة الملحة، وترعة المياه العذبة وتوابعها، وكـــذلك عن الأراضي القابلة للزراعة لتستصلحها الشركة وترويها وتزرعها مع إعفائها من الضرائب لمدة عشر سنوات من تاريخ استثمارها .

٣- خولت الشركة(عدا ما تقدم) حق انتزاع الأراضي المملوكة للأفراد مما ترى لزومها لإجراء الأعمال، فـــي مقابـــل دفـــع تعويضـــات عادلـــه لأصحابها.

٤- على أصحاب الشركة إذا أرادوا ري أراضيهم بمياهها أن يحصلوا على ترخيص بذلك من الشركة مقابل تعويض يؤدونه .

٥- منحت الحكومة الشركة طول مدة الامتياز الحق في أن تستخرج مـــن المناجم والمحاجر الأميرية كل المواد اللازمة لأعمال المباني وصيانتها وملحقات المشروع دون دفع أية رسوم، كما تعفي الحكومة الشركة من الجمارك والعوايد عن جميع الآلات والمواد التي تستوردها من الخارج.

٦- حدد أجل الامتياز (٩٩سنة) من افتتاح القناة، تؤدى بعدها إلى الحكومة المصرية .

٧- تحصل مصر على (١٥%) من صافي الأرباح السنوية .

٨- يكون أربع أخماس العمال من المصريين، وتعهــدت الحكومــة ببــذل مساعدتها للشركة، وتكليف جميع موظفيها وعمالها في جميــع دوائــر المصالح أن يمدوا الشركة بالمساعدة، (وقد فسر هذا الفعل علــى أنــه تعهد من الحكومة المصرية بتسخير (أربع أخماس العمــال) اللازمــين لإجراء أعمال الحفر والإنشـــاء .

٩- يرأس الشركة ويديرها المسيو ديليسبس بصفته المؤسس لها طول المدة التي تستغرقها الأعمال، ثم لمدة أخرى قدرها عشر سنوات تبتدئ مــن تاريخ استغلال الامتيــاز .

## الانتقادات الموجهة لشروط عقد الامتياز

في الواقع فإن مجرد قراءة للشروط تعطيك الانطباع بمــدى التســاهل والإسراف اللذين تعهد بهما سعيد للشركة، فمن ناحية فإن سعيد خول للشركة مزايا تشارك بها الحكومة المصرية ملكيتها العامة، وسيادتها وتملكها مرافــق ليس للأفراد من أهل البلاد حق تملكها، مما جعل من الشركة دولــة داخــل الدولة، فقد أعطي سعيد للشركة حق تملك الأراضي على جانبي القناة، وعلى جانبي الترعة الحلوة وملحقاتها" ٢ كيلو في كل اتجاه "، كمــا خولهــا حــق استثمار الأراضي الزراعية المستصلحة وأعفاها من الضرائب، لــيس هــذا فحسب بل إن المصريين المالكين للأراضي التي تمر الترعة العذبة بــالقرب

منها إذا أرادوا الاستفادة منه عليهم أن يحصلوا على ترخيص بذلك من الشركة مقابل تعويض،كما أن مصر لم تتمسك بشرط أن يكون المدير العام للشركة مصريًا، بل تركت ذلك للمسيو ديليسبس، والتزمت الحكومة بتزويد الشركة بما يلزم من أدوات الإنشاء عن طريق مناجمها ومحاجرها بدون دفع رسوم، كما أعفت الآلات اللازمة للحفر والمستوردة من الخارج من الجمارك وتعهدت بأن تمد الشركة بأربعة أخماس العمال اللازمين لعمليات الإنشاء والحفر، وفي مقابل كل هذا تحصل مصر على ١٥% من صافي الأرباح السنوية، وهو نصيب ضئيل بالمقارنة بما قدمته مصر، ولو أن هناك حكومة مستنيرة لأخذت أضعاف هذا النصيب لمجرد موافقتها على مرور القناة بأرضها دون أن تقدم أي مساعدة.

ويعلق الرافعي[٢١]على هذه الشروط" كانت شروطًا فادحة لا ترضى بها حكومة رشيدة ساهرة على مصالح البلاد".

ولعل السرعة التي تمت بها موافقة سعيد على المشروع والشروط المجحفة بمصر التي تضمنها عقد الامتياز جعلت عددًا كبيرًا من المؤرخين الراسخين يتهمون سعيدًا بالسفه، فكيف يقوم سعيد بالموافقة بمجرد اعتلائه عرش مصر؟ وكيف يستغل ديليسبس صداقته القديمة لسعيد، وإعجاب سعيد بقدراته في مجال الفروسية؟ كيف يكون هذا مبررًا لاتخاذ مثل هذا القرار الخطير بمثل تلك السرعة؟.

وإذا كان البعض يدافع عن سعيد بأن الأمر لم يكن مجرد صداقة مع ديليسبس، أو أنه جمع بين سعيد وديليسبس رابطة حب المكرونة أو غيرها، ولكن من وجهة نظر سعيد فإن مشروع القناة لم يكن اقتصادي أو تجاري أو

حضاري، وإنما كان بمثابة إعلان لتغيير في سياسة مصر الخارجية تقوم على عمل محور مصر وفرنسا، وأن السرعة التي تم بها توقيع فرمان الامتياز بعد أسبوعين من تقديه لم تكن إلا من قبل وضع تركيا وانجلتـــرا أمـــام الأمـــر الواقع".[٢٢]

وفي الحقيقة فإن هذا التبرير أو الدفاع عن سعيد يزيد الطين بلـــة، بـــل ويجعل سعيد مدانًا أكثر، فالإعلان عن سياسة خارجية جديدة لا يبرر التفريط والتساهل في حقوق مصر، كما لا يبرر اتخاذ قرار ضخم وخطير مثل هـــذا، وإذا كان قرار ضخم وخطير مثل هذا، وإذا كان مجرد الإعلان عـــن قيـــام محور مصر وفرنسا، يبرر التساهل في حقوق البلاد فإن على الأرض السلام، كما أن علينا أن ندرك أن محور مصر وفرنسا المزعوم، كان قائمًا أيام محمد علي ومع ذلك فإن محمد علي رفض مشروع قناة السويس، إلا أن المـــدافعين عن سعيد يضيفون إلى ما سبق أن مصر اشترت (٥٠ ٠/٠) من أسهم القنـــاة وبالتالي فلا داعي للحديث عن قلة نسبة الربح المخولة لمصر بموجب عقـــد الامتياز(١٥ ٠/٠)، إلا أن ذلك التبرير أيضًا يؤكد سفه سعيد باشـــا، فشـــراء مصر لـــ ٥٠ ٠/٠ من الأسهم بأموالها، لا علاقة بعقد الامتياز، فمن الناحيـــة التجارية البحتة، فإنك تشتري أسهم في شركة ما في أي مكان وزمان يترتب عليه مشاركتك في لربح بنفس النسبة ولا شـــيء جديـــد فـــي هـــذا، ولكـــن الاعتراضات موجهة إلى نسبة ألـــ ١٥ ٠/٠ في مقابل ما تنازلت مصر عنه من أموال وأراض ومحاجر وعمال وجمارك هذا من ناحيـــة، ومـــن ناحيـــة أخرى فإن شراء الحكومة المصرية لـــ ٥٠ ٠/٠ من أسهم القنـــاة يؤكـــد أن

سعيد اشترى الترامواي من ديليسبس، فما دامت الأراضي لمصر، والترعة العزبة لمصر، والعمال لمصر، وكل شيء مقدم من مصر، والأموال لشراء الأسهم معظمها من مصر، ٥٠ % أو أكثر فلماذا لا يكون العمل مصريًا خالصًا، وما الداعي للشروط المجحفة، وإدخال الأجانب في هذا العمل كشركاء ومديرين بما يترتب عليه من التزامات خطيرة على مصر، إن شراء مصر ٥٠ % من الأسهم لم يكن إلا من قبيل تحميل مصر المزيد من الأعباء، أو تحميل مصر العبء كاملا في حفر القناة لتسقط الثمرة في فم أوروبا، وجدير بالذكر هنا أن الحكومة المصرية باعت فيما بعد ألـ ٥٠ % من صافي الربح أيضًا .

ومما يؤكد سفه سعيد أنه برغم أن العقد لا ينص على سخرة العمال المصريين في حفر قناة السويس، إلا أن سعيد فسر النص كما يريد ديليسبس تمامًا، فسخر العمال المصريين للعمل في القناة، مما أدي إلى كوارث إنسانية باهظة .

## الانتقادات الموجهة إلى إنشاء القناة من حيث المبدأ

يعتبر الرافعي " أن قناة السويس كانت شؤمًا على مصر واستقلالها، وأنها كانت أكبر غلطة لسعيد باشا في تاريخه، ويعدد الرافعي مساوئ القناة كالتالي" (٢٣) :

<u>أولاً</u>: أن القناة عرضت استقلال مصر للخطر، فأنها أطمعت فيها الدول الأوروبية .

**ثانيًا**: أن سعيد باشا بقبوله إنشاء القناة على يد شركة أجنبية فتح ثغرة ثانيــة للتدخل الأجنبي .

**ثالثًا**: أنه أسرف في منح الشركة إمتيازات وحقوق جعلها شريكة مصر فــي سيادتها على أرضها، وجعلت منها حكومة داخل حكومة.

**رابعًا**: لم تستفد مصر من الوجهة الاقتصادية فائدة ما من القناة، بــل علــى العكس أضرتها اقتصاديًا، لأن طريق التجارة بين أوروبا والشرق تحولت من داخل مصر إلى القناة المائية التي أصبحت ملكا لشركة أوروبيــة، فخســرت مصر الأرباح التي كانت تعود عليها من مرور المتاجر فــي وســط الــدلتا بطريق النيل أو السكك الحديدية.

**خامسًا**: على الرغم من مضار المشروع لمصر فأنها أنفقت عليه من مالهــا حوالي (١٦ مليون جنيه ) .

أما الذين دافعوا على المشروع، ومعظمهم من المــؤرخين الفرنســيين خاصة، والأوروبيين عامة، ومن لف لفهم وسار على وتيرتهم مــن مثقفــي المدرسة الاستعمارية في مصر، وعلى رأسهم لويس عوض، فأنهم اســتندوا في دفاعهم إلى أن القناة عمل حضاري وإنســاني عظــيم، يســهل طريــق المواصلات العالمية، ويربط الشرق بالغرب، إلا أن أحــدًا مــن المــؤرخين الأوروبيين أو المصريين لم يجد بدًا من الاعتراف بأن شروط الامتياز كانت مجحفة، وأن ديليسبس هو الذي صاغها واستغل سذاجة سعيد باشا في الموافقة عليها، وإصدار فرمان بهــــا" [٢٤] ، ومما لا شك فيه أن النظرة الموضوعية

لمسألة إنشاء القناة من حيث العموم تفرض علينا أن نؤكد علـــى عـــدد مـــن الحقائق التالية:

- أن المسلم يتحمس لأي عمل حضاري وإنســاني يخــدم الحضـــارة أو الإنسانية وهو مأمور بالعمل على عمارة الأرض، وبالتالي فإن إنشاء قناة تربط بين البحرين الأبيض والمتوســط، وتقصـــر ســبل المواصـــلات البحرية، وتسهل عمليات التبادل التجاري والحضاري والثقــافي، أمــر يتوافق مع نظرة المسلم وأوامر الدين الإسلامي الحنيــف .
- أنه لو كانت السيادة في ذلك الوقت لصالح المسلمين، لكانت القناة خيرًا محضًا، فهي تفيد في الربط بين أجزاء العالم الإسلامي، كما تفيــد نقــل التجارة والثقافة والحضارة بين الشرق والغرب، وهو أمر يفيد ويســاعد على أداء رسالة المسلمين في تحرير العالم، ونشر العلم والنـــور بـــين ربوعه .

على أن للمسألة عددًا من الجوانب الأخرى والمخالفة لذلك، فمن ناحيـــة فإن إنشاء القناة جاء في وقت حرج بالنسبة لظروف العالم الإسلامي، أي في الوقت الذي كانت فيه أوروبا الصليبية قد بدأت في بسط نفوذها على العـــالم، وإنشاء القناة يسهل لها تلك العملية كما يسهل لها عمليات النهب والاســتغلال والقهر، ومن ناحية ثانية فإن ظروف الصراع على مصر كانت دقيقة بحيــث أن إنشاء القناة جعلها أكثر تعقيدًا، ومن هنا نسأل أنفسنا سؤلاً، هل أدت القناة إلى احتلال مصر؟! والواقع أن سؤلا مثل هذا هو تبسيط للأمور أكثــر ممـــا تحتمل، وإذا كان الرافعي مقتنع بأن القناة كانت سبب في ضـــياع اســتقلال مصر، فأننا نخالفه في النوع تمامًا، ونتفق معه في الدرجة، فلم تكن القناة سببًا

لإحتلال مصر، فالسيطرة على مصر سواء وجدت القناة أو لم توجـد، كـان هدفًا استعماريًا ثابتًا، ومصر قبـل أن تحفـر القنـاة تعرضـت لغـزوتين استعماريتين على يد فرنسا، ثم إنجلترا في ١٧٩٨، ١٨٠٧، وكل مـا فعلتـه القناة هو أنها سرعت وتيرة الاحتلال والتهاب الصراع على مصر، وبالتـالي أدت إلى زيادة في درجة الرغبة في السيطرة على مصر، ويبقى أن ندرك أن السيطرة على مصر هدف استعماري ضمن أهداف الاستعمار في السـيطرة على العالم الإسلامي وضمن الروح الصليبية الأوروبية التي كانت موجـودة دائمًا ومنذ وقت طويل، ومن ناحية ثالثة فإن من الصحيح أن إنشاء شركة قناة السويس كان شكلا من أشكال النفوذ الأجنبي الذي تسلل إلى بلادنـا، ولكـن شكل هذا النفوذ كان خطة ثابتة، أي أن النفوذ الأجنبي هو الذي أدى إلى أقناع سعيد بالقناة، ولم تكن القناة سببا في هذا النفوذ، بل كانت نتيجة لـه صـارت بدورها وسيلة تعميقه وزيادته، وتوسيع قاعدتـه .

ويبقي بعد ذلك أن نقول أن شروط الامتياز كانت مجحفة بمصر، وأنـه من المتفق عليه بين المؤرخين، أن سعيد قد تعرض لعمليـة خـداع منظمـة وفظيعة على يد ديليسبس، ولو كان سعيد مصرًا على إنشـاء القنـاة بـرغم مخاطرها، فقد كان من الممكن وفقاً لما بذله من أموال لتلك الشركة أن تنشأ القناة مصرية لو توفر العزم والنية، فلم تكن إنشاء القناة أكبـر مـن إنشـاء القناطر الخيرية مثلاً، ولم تكن عملية الإنشاء مستحيلة على يد حكومة سـعيد ذاته، الذي قام بإعادة حفر ترعة المحمودية، وإنشاء طريق على جانبها، الأمر الذي تكلف جهود عمل حوالي (١٣٥ ألف) عامل لمدة ٢٣ يومًا، وتـم رفـع

حوالي ٣ مليون متر مربع من التراب من قاعها، ومن يستطيع أن يحشد هذا الجمع من العمال وينجز هذا العمل في ذلك الوقت كان قادرًا علـــى حفـــر قنـــاة الســـويـــس .

بذل سعيد كل ما في وسعه لتنفيذ المشروع، ففي البداية دفع (١٠٠ ألف جنيه) مصري، وهي كل ما في خزانته لبدأ العمل، وفي ٥ نـــوفمبر (١٨٥٨) عرض ديليسبس أسهم الشركة للاكتتاب العام بفرنسا وغيرهـــا مـــن الـــدول الأوروبية، فلقيت إقبالا عظيمًا، وغطت أسهم الاكتتاب عدة مرات، واكتتـــب سعيد باشا بما يقرب من نصف مجموع الأسهم، وفـــي ٢٥ أبريـــل (١٨٥٩) أفتتح العمل في حفر قناة السويس، واستمر العمل في المشروع إلى أن تم تنفيذ الجزء الأول منه من البحر الأبيض حتى بحيرة التمساح، ومات سعيد باشا في ١٨ نوفمبر سنة (١٨٦٢).

******

## إسماعيل يسعى في تخفيف شروط الامتياز

هال إسماعيل ما رآه من فداحة المزايا التي نالتها الشركة في شـــروط الامتياز الذي أبرمه سعيد باشا، فسعى جهده في تخفيفها، ويقال أنه فكر في أن يتولى بنفسه تنفيذ المشروع، وإلغاء فرمان الامتياز، ولو فعل ذلك لكان خيرًا له ولمصر وللعالم الإسلامي، إلا أنه اكتفى بالاعتراض على أربعة شروط من شروط الامتياز، وسعى في إبطالها وهـــي:

١- تعهد الحكومة بتقديم العمال الذين تحتاج إليهم الشركة حتى (٢٠ ألف) باستمرار، وزعم الشركة أن لها مطالبة الحكومة بتعويض فـــي حـــال تقصيرها أو عجزها عن تقديم هـــذا العدد.

٢- ملكية الشركـــة لترعة المياه العذبة .

٣- ملكية الشركة لجميع الأراضي التي ترى أنها في حاجة إليهـــا لحفـــر القناة، أو الترعة العذبة، وإعفاؤها على الدوام من دفع الأموال الأميرية عليها ، وملكيتها لجميع الأراضي التي تستصلحها وتزرعها وإعفاؤهـــا من دفع ضريبتها لمدة عشر سنوات .

٤- اضطرار الحكومة لنزع الملكيـــات والأطيـــان المملوكـــة للأفـــراد إذا احتاجت إليها الشركة لاستغلال امتيازها .

وقد فاوض إسماعيل الشركة لإلغاء هذه الشروط، واعتمد في مفاوضاته على حجج وأسانيد قوية، هي أن قوانين الدولة العثمانية لا تبيح السخرة التي

يؤدي تنفيذ الشرط الأول إليها عمليا، كما أن تلك القوانين لا تجيز التنازل للأجانب عن ملكية الأراضي والعقارات .

وبديهي أن الشركة عارضت في هذه المطالب،و ساندها في تلك المعارضة الصحافة الأوروبية، والبيوت المالية الأوروبية، والحكومات الأوروبية، ولما أشتد الجدل أضطر الخديوي إسماعيل تحكيم الإمبراطور نابليون الثالث إمبراطور فرنسا، وكانت هذه من الأمور العجيبة، فكيف يكون إمبراطور فرنسا هو الخصم والحكم في نفس الوقت، ومن المعروف أن ديليسبس فرنسي، ومعظم المساهمين في الشركة فرنسيين، والشركة تكاد تكون فرنسية، والمشروع ذاته نشأ بتشجيع فرنسي، وبديهي أن الحكم سيكون مجحفًا بمصر إلى حد بعيد .

**أصدر نابليون الثالث الحكم في ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ كما يلي:**

**١- إبطال حق الشركة في مطالبة الحكومة بتقديم العمال المصريين، وإلزام الحكومة المصرية في مقابل ذلك بتعويض مالي تدفعه للشركة مقداره (٣٨ مليون فرنك) .**

٢- تنازل الشركة للحكومة عن كل حق في ترعة المياه العذبة ، والتزام الحكومة بإتمامها، مع احتفاظ الشركة بحق الانتفاع بها، وإلزام الحكومة مقابل هذا بدفع تعويضات قدرها ١٦ مليون فرنك .

٣- جعل الأراضي المملوكة واللازمة للمشروع ٢٣ ألف هكتار تقريبًا، "الهكتار يساوي ١٠ آلف متر، أي أكثر من فدانين" .

٤- إعادة الأراضي الأخرى التي أتضح عدم لزومها للمشروع ومساحتها ٦٠ ألف هكتار، مقابل تعويض تدفعه الحكومة للشركة مقداره ٣٠ ألف فرنك .

وإذا تأملنا نصوص ذلك الحكم المجحف الذي أصدره نابليون الثالث إمبراطور فرنسا، نجد أن إسماعيل وصل إلى شروط ربما أسوا من التي وصل إليها سعيد، والشيء الإيجابي الوحيد هو إلغاء السخرة بما فيه من نظرة إسلامية وحضارية وأخلاقية لا تقدر بثمن، ولكن فداحة ذلك الحكم فيما يخص إلغاء شروط توريد العمال المصريين، هو أنه الزم الحكومة المصرية بدفع ٣٨ مليون فرنك في مقابل ذلك، رغم أن النص الأصل لعقد الامتياز الذي أبرمه سعيد لم يكن ينص على التزام الحكومة بعدد معين من العمال، ولكن فقط (أربعة أخماس) العمال يكونون من المصريين، وأن الحكومة تعهدت ببذل مساعداتها للشركة، أي النص لم يكن يلزم الحكومة إلا بتقديم المساعدة في هذا الصدد، وكلمة المساعدة لا تعني إطلاقًا لا تقديم العمال، ولا تسخيرهم، وكان النص يلزم الشركة بان يكون (أربعة أخماس) العمال من المصريين، أي أنه يحجب إلى حد ما العمالة الأجنبية، أي أن الإمبراطور نابليون الثالث قد حرر بذلك عمليا بذلك الحكم الشركة من الالتزام بالعمالة المصرية، وفتح الباب أمام العمالة الأجنبية، ليس هذا فحسب، بل الزم الحكومة المصرية بتمويل ذلك عن طريق دفع تعويض قدره ٣٨ مليون فرنك، والعجيب أن الإمبراطور لم يخجل من ذكر ذلك صراحة في حيثيات حكمه، قال: " أن ذلك سيضطر الشركة على جلب عمال من أوروبا، وتدفع لهم فروقًا في الأجرة !! "

ولو تأملنا البند الثاني والثالث والرابع من الحكم، لوجدنا أن الإمبراطور الزم الحكومة المصرية بدفع تعويض على أراض وأعمال لم تكن ملكًا لها أصلا، ولم تبذل فيها شيئًا من الجهد ثانيًا.

والخلاصة أن هذا الحكم العجيب أعطى للشركة من الموارد ما يكفل لها استكمال المشروع على نفقة مصر!! .

انتهى العمل في المشروع واتصلت مياه البحرين الأبيض والمتوسط سنة ١٨٦٩، وافتتحت القناة رسميًا للملاحة في ١٧ نوفمبر، وأقام الخديوي إسماعيل بهذه المناسبة احتفالات ضخمة لم يسبق لها مثيل في الإسراف والتبذير، وقد بلغت تكاليف تلك الحفلات ١,٤ مليون جنيه .

**إذا كان مؤلف "تاريخ مصر المالي"[٢٥] قد قدر ما خسرته مصر في إنشاء القناة بحوالي ١٦,٨ مليون جنيه، فإن الرافعي وكثير من المؤرخين المحترمين قد وافقه على هذا التقدير، وإذا كان تقرير الحكومة الذي قدمته إلى مجلس شورى النواب بجلسة ٢٠ رجب ١٢٩٣ هـ قد قدر مجموع ما دفعته مصر في قناة السويس (١٦,٠٧٥,١٩٩) وهو رقم قريب جدًا من الرقم** السابق، مما يجعلنا نثق في ذلك الرقم، فإن هذا يدل دلالة قاطعة أن القناة قد أنشأت بالكامل على نفقة مصر، وإذا كانت الشركة بحسب إحصائياتها الرسمية تدعي أن نفقات إنشاء القناة بلغت نحو ١٨ مليون جنيه، إذًا فقد أنفقت مصر ٩٦,٣ % من نفقات إنشاء القناة، بالإضافة إلى تسخير العمال المصريين للعمل فيها، وكذلك الأراضي والمنشآت المملوكة لمصر، وإعفاءات الضرائب، والمحاجر وغيرها، أي المحصلة أن سعيدا كان مغفلاً كبيرًا، وقع ضحية نصاب هو ديليسبس، الذي أنشأ القناة على أرض مصرية وبأموال

مصرية، على أن تؤل فائدتها كاملة إليه وإلى المساهمين الأوروبيين، بل وربما خرج ديليسبس نفسه بمبلغ من المال لا بأس به ، فإذا كانت إحصائيات الشركة الرسمية تدعي أن النفقات ١٨ مليون، فإن الواقع يقول أن التكاليف الحقيقية أقل من هذا بكثير، وبالنظر إلى ما اختلسه ديليسبس، وبالنظر إلى المرتبات الضخمة التي أخذها لنفسه ولبطانته، ديليسبس نفسه قد طالته الشبهات في عملية قناة بنما، فليس غريبًا أن يفعل ذلك في قناة السويس، وإذا كانت بنما ذات صاحب يفتش ويبحث عن اختلاسات ديليسبس، فإن مصر عمليا كانت بلا صاحب أو بصاحب سفيه .

أي أن الحقائق المجردة تقول أن مصر بمواردها الذاتية كانت قادرة على تنفيذ المشروع بكاملة، وتوفر على نفسها ضياع المشروع كله بعد أن أنفقت عليه أكثر مما احتاجه من نفقات، وإذا قال قائل أن النفقات التي دفعتها مصر في القناة كانت معظمها قروض، لقلنا أن الأمر لا يختلف، فلو كان لابد من حفرها فلتحفر بالقروض، وتكون خالصة لمصر أفضل من أن تحفر أيضًا بقروض مصرية، وتقع ثمرتها بالكامل في فم الأجانب، وإذا لم تكن ضرورية فلا داعي لها أصلاً، إذا كانت الخزانة لا تسمح لأن القروض تفتح باب عدم الاستقرار والنفوذ الأجنبي، وهي عملية خاسرة بكل المقاييس .

وما زاد الطين بلة أن إسماعيل باع أسهم مصر في القناة سنة ١٨٧٥ لإنجلترا، أي أن مصر خسرت أسهمها وأدخلت النفوذ الإنجليزي لمصر في نفس الوقت!! ليس هذا فحسب، بل إن مصر تنازلت عن ١٥ % من الأرباح

التي كانت تؤول لها بمقتضى عقد الامتياز في مقابل أن تحصل على ٨٨٠ ألف جنيه .

أي أن مصر خسرت كل شيء، فخرجت من المولد بلا حمص كما يقولون، ووصل الأمر إلى حد أن حملة أسهم القناة عقدوا اجتماعًا للجمعية العمومية في ٢٤ أغسطس ١٨٧١، وقرروا تجريد مصر من حقها في التصويت في مجلس إدارة الشركة .

ولم يجد الخديوي إسماعيل أمامه لعلاج هذا الوضع المحرج إلا تعيين المسيو فردينان ديليسبس وكيلاً مفوضًا لمصر في مجلس إدارة الشركة إنقاذًا للمظاهر، وحفظًا للشكل "أي أن ديليسبس يفاوض ديليسبس" .

## أوراق لويس عوض (اليمين الفرنسي)

ومادام الشيء بالشيء يذكر، فإن إنشاء قناة السويس، بالظروف والأوضاع والملابسات التي تمت فيها تفتح ولا شك ملف النفوذ الفرنسي، وبالتالي ملف لويس عوض، وإذا قلنا أن المدرسة الإسلامية في تحليل التاريخ والنظر إليه تنقسم إلى عدة مدارس بعضها يخدم الاستعمار مباشرة، ويعرف عن نفسه ذلك ويعرف غيره عنه ذلك أيضًا، وبعضهما يخدم مخططات الاستعمار دون أن يدري، فهناك مثلا اليمين الفرنسي، واليمين الإنجليزي، واليمين الأمريكاني" وكلهم في إطار المدرسة الاستعمارية التي تخدم عن قصد مخططات الاستعمار وتروج له"، وهناك اليمين المصري الذي يخدم مخططات الاستعمار عن غير قصد "مثل مثقفي حزب الوفد مثلاً " وطبيعي أن تتداخل التحليلات لدى كل المدارس اللاإسلامية، وتتفق وتختلف في إطار تناقضاتها الثانوية، بل في داخل المدرسة الواحدة ذاتها تظهر بعض

التناقضات الثانوية، وإذا كان علينا أن نضرب أمثلة توضيحية نجد مـثلاً أن محمد حسنين هيكل ومصطفى أمين يمثلان المدرسـة الأمريكيـة أو اليمـين الأمريكي، رغم ما بينهما من تناقضات ثانوية تصل إلى اتهام كل منهما الآخر بالعمالة لأمريكا ذاتها .

ونجد أن المدرسة الإنجليزية يمثلها أعضاء حزب الأحرار القديم، وأمين عثمان مثلاً الذي قال أن احتلال بريطانيا لمصر مثل الزوج الكاثوليكي، ونجد أن المدرسة الفرنسية (اليمين الفرنسي) ممثلة فـي لـويس عـوض وغـالي شكري، وبديهي أن أثر كل مدرسة وظهورهـا أو علـو ضـجيجها يـرتبط بلحظات التماس بين مصالحنا كأمة إسلامية عمومًا، وكدولة مسلمة في مصر خصوصًا، وبالتالي نجد أن اليمين الأمريكي حاليًا في مصـر هـو الأعلـى صوتًا والأكثر ضجيجًا وسيطرة، ولعلنا ندرك سمات المدرسة الاسـتعمارية عمومًا، إذا أخذنا المدرسة الفرنسية (اليمين الفرنسي) وأخضـعناه للدراسـة، فلويس عوض ينحاز إلى النفوذ الفرنسي والثقافة الفرنسية، فإذا ما تعـارض ذلك النفوذ مع مصالح مصر كان عليه أن يبرر ويدافع عن النفوذ الفرنسي، وفي هذا الصدد لا مانع لديه من انتقاد إنجلترا أو أمريكـا إذا كـان هنـاك تعارضًا مع مصالح فرنسا(التناقض الثانوي) فإذا لم يوجـد ذلـك التنـاقض الثانوي فهو ينحاز إلى إنجلترا ضد مصر، وإلى أمريكا ضد مصـر .

لأن التناقض الثانوي هنا لا يمنع من الانحياز إلى توجهه الاستعماري، أي أنه استعماري التوجه عمومًا فرنسي التوجه خصوصًا، ولا ينحاز أمثـال لويس عوض أو كل اليمين الاستعماري" فرنسي-أمريكي إنجليزي" إلى مصر

إلا في حالة واحدة وهي الدس لارتباطها بالأمة الإسلامية أو مصالح عمــوم المسلمين، فهنا تذرف دموع التماسيح على مصر ومصالح مصر، ليس مــن قبيل حب مصر ولكن من قبيل انحيازه الأساسي ضد الحضـــارة الإســـلامية ومصالح المسلمين.

وإذا جئنا إلى اليمين المصري" الوفد مثلاً" نجده مقتنع بأن مجد مصــر ونهضتها مرتبطًا باقتباس الحضارة الأوروبية واستخدام مناهجها في النهضة، ولكن على أن يكون الهدف هو مصالح مصر الذاتية وأن يكون لها مكانًا لائقًا بين دول العالم، لا مجرد تابع ذليل لأحدى القوى، وطبيعي أن تلــك النظــرة قاصرة وتبسيطية لأن حقائق التاريخ والجغرافيا والوجدان الشعبي والمصالح ذاتها تجعل نهضة مصر مرتبطة بنهضة الإسلام وإلا فلا كيان لها، وهذا مــا يجعل الوفد قد تخبط ووقع في أخطاء جسيمة وكان غير قادر علــى تحقيــق استقلال مصر أو بعث نهضتها أبان صعوده بعد ١٩١٩ .

وعلى كل حال فكل هذه المدارس غير جماهيرية ولا وجود لها علــى المستوى الشعبي، وهي قاصرة على النخبة المثقفة وحوار الصالونات المكيفة، وهي أيضًا في برامجها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية منحـــازة للنخبــة ومعادية للجماهير وغبر قادرة على خوض معركة واحدة.

وليس عجيبًا أن نجد المدرسة الإسلامية هي ضـــمير الأمـــة وطليعـــة الجماهير وهي الموجودة على المستوى الشعبي، وهي التي خاضت المعارك التي يسيل فيها الدم ضد الاستعمار والصهيونية وقـــادرة علـــى الاســـتجابة للتحديات المختلفة، ومنحازة في برامجها والاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى الجماهير وغير نخبوية، وتلك المدرسة ممتدة في الزمان والمكان ولعــل

أهم عناصرها في التاريخ المعاصر هي الكفاح ضد الحملة الفرنسية في كـل قرية ومدينة مصرية تحت قيادة علماء الأزهر هي عمر مكـرم، الأفغـاني، النديم، أحمد عرابي، مصطفى كامل، محمد فريد، أحمد حسين، حافظ سـلامة وغيرهم، وهي أنها شديدة الاتساع والعمق وغير مصمتة ونجد على جانبيهـا الكثير من الشرفاء أصابهم شيء من التشويش، لم يؤثر في جوهرهم كالرافعي مثلاً .

على كل حال فلنعود إلى لويس عوض، هل لقيمة لـويس كمثقـف أو كمؤرخ؟بالطبع لا، فلا هو مؤرخ، ولا هو مثقف، ، أنه مجرد طفيـل يـردد أقوال الكتاب الفرنسيين في أي موضوع ليس إلا، ولكن لأن فتح أوراق لويس عوض يعطينا نموذجًا للمدرسة الاستعمارية، فنفهم أساليبها وطرقها، ونعرف النقاط الإيجابية والسلبية، ولو بمفهوم المخالفة في تاريخنا، ونعرف ما يغـيظ الاستعمار منا، أو بكلمة أخرى نقاط قوتنا التي تغيظه أو تعرقـل مشـروعه فنركز عليها ونجلوها ونشد عليها بالنواجذ .

وإذا كنا قد تتبعنا في الجزء الأول من هذا البحث ما قاله لويس عوض في شأن الحملة الفرنسية وعملائها، فأننا سنحاول تتبعه مرة أخرى بمناسـبة إنشاء قناة السويس، وملابساتها، وحكمه على عهد عباس وسعيـــد .

فإذا كان عباس الأول قد قلص النفوذ الفرنسي، فهو فـي رأي لـويس عوض جاهل وغبي ومتخلف، أما سعيد فسياسي بارع من وجهة نظر لويس عوض لأنه أعاد النفوذ الفرنسي إلى مصر، وبرغم أن سعيد أغلق المدارس، وألغى وزارة المعارف ذاتها، فهو صاحب ثقافة رفيعة لأنه فتح الباب لمدارس

الإرساليات التبشيرية وقدم لها الهبات والمعونات، وإذا كان قد جرى العـــرف بين عدد كبير من المؤرخين أن يصوروا سعيد باشا في صورة المغفل الكبير أو الصعيدي الذي أشترى الترامواي من ديليسبس" كما يقول لويس عوض في إطار الاستنكار طبعًا في مرجعه السابق ص ٣٩، فأن لويس عوض يبرر ذلك بأن سعيد لم يكن ينظر إلى مشروع القناة كمجرد مشروع اقتصادي أو تجاري أو حضاري وإنما كان بمثابة إعلان لتغيير خطير في سياسة مصر الخارجية يقوم على محور مصر وفرنسا " (٢٦) " يا راجل أختـــشي، عيب عليك، فهـــل يمكن أن يقدم ذو عقل على مثل هذا المشروع الكبير والخطيـــر علـــى كـــل مستوى، لمجرد إعلان محور جديد، وهل إعلان المحاور يكون بهذه الطريقة، والأصل في السياسات الملوكية أخفاء المحاور وليس إعلانها، وهـــل تحتـــاج المحاور لإعلان أصلاً، هل كان قناصل الدول في غيبوبة مثلا على سعيد أن يوقظهم منها، أم أن محور مصر وفرنسا كان صنفًا جديـــدًا مـــن مســـاحيق الغسيل تحتاج لإعلانها، لقد جعلت سعيدا بدفاعك الغبي عنه عبيطًـــا وأهـــبلاً بهذه الطريقة، أننا نفهم مثلا أن يكون سعيد مقتنع بالمشروع في ذاته أو فـــي آثاره الإنسانية والحضارية، حتى ولو اختلفنا معه، أما أن يقدم ســـعيد علـــى عمل بمثل هذه الخطورة لمجرد إعلان محور، فهذا من قبيل الاستهبال، وعلى كل حال فإن محور مصر وفرنسا،كان قائمًا أبان حكم محمد علي، ومع ذلـــك فقد رفض محمد علي هذا المشروع عندما تم عرضه عليه.م.م " .

وفي إطار دفاع لويس عوض عن عقد الامتياز الذي أجمع المؤرخون على أنه كان مجحف فأنه يقول " وقد كتب المؤرخون باستفاضة عما تورطت فيه مصر بسبب هذه الشروط، مما جلب عليها الخراب، وفـــي اعتقـــادي أن

الأمر بحاجة إلى مزيد من الدراسة الموضوعية "(٢٧) ( أدرس يا عم لويس م.م ) .

"ففي تقديري – تقدير لويس عوض – أن خراب مصر الـذي أفـاض الرافعي وغيره في تصويره لم يكن نتيجة لعقد الامتياز وشروطه، وإنما كان بسبب ضعف مصر السياسي الذي مكن من إساءة تأويل نصوص هذا العقد، " لغاية هنا ماشي فالضعف السياسي يؤدي إلى كـوارث طبعًـا، ولكـن عقـد التأسيس كان ظالمًا أيضًا، وهو أحد أسباب الخراب وليس السبب، فلو لم تكن هناك قابلية للخراب لما تم توقيع العقد أصلا م.م " ، " كما أن الذي أول العقد أو أساء تأويله هو ديليسبس ونابليون الثالث الذي دافعت عنهم بحرارة .م.م " ، لنستكمل أقوال لويس عوض " أما العقد نفسه فهو في صلبه عملية تجاريـة بموجبها أجرت مصر رقعة من أراضيها بقصد الاستغلال التجاري لمدة (٩٩ سنة) مقابل حصة في صافي الأرباح تبلغ ١٥% وهي قيمة إيجابية لا بـأس بها " .

"يا راجل عقد تجاري أم نصب تجاري، يعني مصر تتنازل عن سيادتها على أراضيها للشركة، وتعطيها العمال، المال، المـاء العـذب، الأراضـي الزراعية، والإعفاءات الجمركية، وحق استغلال المحاجر، كل ده بـ١٥ % من الأرباح يا بلاش م.م "، ويختتم لويس عوض بقوله " وفي رأينـا – رأي لويس – أن مشروع القناة كان عملية تجارية مغرية لمصر ". "يـا راجـل أختشي م.م "

يقول لويس عوض في ص ٤٦ " وفي رأيي أن سعيد رغم كل ما وصف به من سذاجة لم يكن مغفلا حقيقيًا في كل ما عقد من اتفاقيات أو منح من امتيازات، وأكثر تساهلاته ناتج من أنه كان عمليًا وبحسب أحوال زمانه فاقد القدرة على المساومة، لقد كان مقتنعًا بسلامة المشروع كعمل حضاري ، وكمشروع استثماري بوجه عام، وكمشروع استثماري فيه خير لمصر، لو استثمرت فيه، ولم يكن لديه شيء يقدمه للمشروع إلا الأراضي التي شقت فيها القناة وملحقاتها، ولم يكن لدى مصر المال اللازم لتمويل المشروع، ولم تكن لديها الخبرة الفنية الكافية " .

وهنا فإن لويس عوض يناقض نفسه، ربما لكون ذاكرته ضعيفة، فمنذ قليل منذ (٧ صفحات) لا أكثر قال: " أن سعيد لم يكن ينظر إلى المشروع كمشروع تجاري أو حضاري، إنما بمثابة إعلان محور مصر وفرنسا ".

وها هو يعود ليقول إن سعيد كان مقتنعًا بسلامة المشروع حضاريًا وتجاريًا!! .

ليس هذا فحسب، بل لويس عوض يدعي أن مصر لم يكن لديها المال والخبرة لتنفيذ المشروع، وعمليا قدمت مصر ٩٣,٣ % من تكاليف المشروع ( تكلف المشروع ١٨ مليون جنيه أنفقت مصر ١٦,٩ مليون جنيه) وإذا خصمنا اختلاسات ديليسبس وبطانته ومرتباتهم الضخمة لكان مجموع ما أنفقته مصر أكثر من تكاليف إنشاء المشروع، من ناحية الخبرة، فهذه لعمري حجة المدرسة الاستعمارية دائمًا ومصر حققت في عهد محمد علي من المشروعات التي تحتاج إلى الخبرة أكثر بكثير من قناة السويس، ألم يبق من تلك الخبرة شيء!! .

ويصل لويس عوض إلى قمة ابتذاله في ص ٤٧ حيث يقول: " وليس من داع للإسراف الرومانتيكي في النكير على تسخير الفلاح المصري في حفر قناة السويس كما فعل عبد الرحمن الرافعي ومحمد صبري" (إذا لم تستحي فقل ما شئت يا لويس ).

وفي ص ٥٥ في إطار تبرير الحكم الجائر الذي أصدره نابليون الثالث كان جائرًا، ولكن بما أن العرف القانوني يقول " العقد شريعة المتعاقدين، ومادام عقد سعيد مع شركة القناة (عقد تغفيل) أو (عقد تساهل) أو عقد جهل، وليس عقد إذعان، فنابليون الثالث كان مسوقًا للظلم تحت ضغط مساهمي شركة قناة السويس " وفي هذا النص تظهر بعض ملامح المدرسة الاستعمارية فهي ضعيفة الذاكرة، تقول الشيء وعكسه، فعلى حين يصف العقد هنا بما يعني أن سعيد كان مغفلاً، ومتساهلاً وجاهلاً، وكان منذ قليل يدافع عن سعيد ويقول أنه كان يرى المشروع ذا فائدة استثمارية وتجارية، وكان يقول أن نسبة ألـ ١٥ % من الأرباح لا بأس بها، وغيرها من الدفاعات التي ساقها للدفاع عن صيغة العقد، أو عن ذكاء سعيد وعدم غفلته، كما أن تلك المدرسة ذات منطق غير متماسك ومفكك، فعلى حين أن نابليون الثالث كان مضطرًا للظلم بسبب صيغة العقد فيرد ويقول أنه فعل ذلك تحت ضغط مساهمي شركة قناة السويس، وهما دافعان متعارضان، فإذا كان نابليون الثالث قد قرر أن يعتمد على صيغة العقد وحده في حكمه لما كان من العدل أن يسمع إلى الضغوط، وإذا كان قد سمع إلى الضغوط فلا داعي للمحاكمة والكلام عن صيغة العقد، والسمة الثالثة للمدرسة الاستعمارية تظهر هنا أيضًا في

الأعتراف بشيء ما حيث لا يمكن إنكاره ثم الالتفاف من حوله وتبريره فنجد لويس عوض يعترف أولا بأن الحكم كان جائرًا، ثم يعود يبحث عن المبررات سواء كانت غفلة سعيد أو ضغوط المساهمين، والسمة الرابعة والهامة للمدرسة الاستعمارية تظهر حين يضطر لويس عوض في سبيل الدفاع عن نابليون الثالث أن يصف سعيدا بأنه مغفل ومتساهل، وكان من قبل شديد التحمس لذكائه ومراعاته لمصالح مصر، وعدم غفلته في توقيع العقد، أي أنه في سبيل الدفاع عن حاكم فرنسا فلا مانع من وصف سعيد بأي شيء .

على أي حال إذا عدنا لمناقشة النص من حيث موقف نابليون الثالث نجد أن لويس عوض أعترف بأن الحكم جائر، ثم راح يلتمس الأعذار، وهي أعذار واهية، فليس من العدل أن يحكم إمبراطور فرنسا لصالح الشركة تحت ضغوط المساهمين، كما ليس من العدل أن يحكم ذلك الحكم الجائر بدعوى أن العقد شريعة المتعاقدين، فهناك دائمًا روح القانون، ولو أكتشف القاضي مثلاً أن أحد قد تعرض لعملية نصب فأنه يحكم لصالحه حتى ولو كان النصاب قد استطاع أن يجعل الطرف الآخر يوقع على عقد ما تحت إغراء ما .

وفي ص ٥٦ يبتذل لويس عوض نفسه إلى أقصى درجة حيث يقول:" لقد كانت مصر بسبب ضعفها السياسي شيئًا إذا لم ينهبه الفرنسيون نهبه الإنجليز، وإذا لم ينهبه الإنجليز نهبه الترك " "أين أنت يا حمرة الخجل، هل تريد أن تقول يا لويس أن من الأفضل لمصر أن تنهبها فرنسا بدلاً من إنجلترا وتركيا، مادمت منهوبة . منهوبة م.م " هل هذا منطق ؟! .

لم يكتف لويس عوض بالدفاع عن الحكم الجائر لنابليون الثالث ملك فرنسا، بل لم ينسى أن يدافع عن ديليسبس، وإذا كان المؤرخ الكبير د. محمد

صبري [٢٨] يقول: " هذا هو ديليسبس صاحب مشروع القناة، لم يكن مهندسًا أو رجلاً فنيًا يرمي إلى تحقيق عمل فني جليل تستفيد منه الدول جمعاء، وإنما كان تاجرًا سياسيًا بني على حب المقامرة وعبادة المال"، فإن لويس عوض لم يعجبه هذا الكلام برغم صدوره من مؤرخ متمكن كالدكتور محمد صبري، خاصة وأن الدكتور صبري جمع من الأدلة ما يكفي لإصدار مثل هذا الحكم على ديليسبس .

ولكن كل هذا لا يعجب لويس عوض، وليس غريبًا على لويس عوض أن يدافع عن ديليسبس فقد دافع بل أشاد من قبل بالجنرال يعقوب الرجل الذي عمل مع الفرنسيين جاسوسًا وجلادًا ومصاصًا لدماء الشعب المصري أبان الحملة الفرنسية، وبدلاً من أن يصفه بما يستحقه كعميل خائن أشاد به لويس عوض وجعله رائدًا للقومية المصرية، فلا مانع إذًا من اعتبار ديليسبس بنَاء موهوب ومقاول مبدع أو على الأقل إنسان حسناته أكثر من سيئاته مادام الدفاع عنه لا يجدي أمام الإجماع المنعقد على كونه نصابًا.

## تأخر تصديق السلطان

لم يوافق السلطان العثماني على التصديق على امتياز قناة السويس في البداية، وقد استند في رفضه التصديق على سببين:

١- موضوع السخرة للعمال المسلمين، وبما أنه خليفة المسلمين ولشريعة الإسلامية لا تقر السخرة وهناك فرمانات سلطانية بعدم مشروعية السخرة وبمنعها من بلاد السلطنة فإنه أصر على رفضه السخرة .

٢- موضوع تمليك أراضي وعقارات للأجانب، فقد كان القانون العثماني يمنع تملك الأجانب للأراضي والعقارات في الأراضي التابعة للسلطنة.

وهكذا وبرغم أن امتياز القناة صدر في ٣٠نوفمبر ١٨٥٤، والثاني في ٥يناير ١٨٥٦، وبدأ تنفيذ المشروع عمليًا في ٢٥أبريل١٨٥٩ إلا أن تصديق السلطان تأخر حتى ١٩مارس١٨٦٦، وقد صدق السلطان بعد توصل الخديوي إسماعيل إلى اتفاق في٣٠يناير ١٨٦٦ مع الشركة الذي ألغى بموجبه السخرة وقلص نفوذ الشركة عل الأراضي.

وفي الواقع فإن تصديق السلطان كان مجرد شكل، حيث أن العمل كان قد بدأ بالفعل في١٨٥٩، وكان سعيد يطمئن ديليسبس أن الشروع سينفذ سواء صدق السلطان أو لم يصدق، وذلك يرجع بالطبع إلى ضعف أحوال السلطنة عمومًا في ذلك الوقت.

## مقاومة إنجلترا للمشروع

كانت السياسة الإنجليزية ترمي حينذاك إلى عرقلة المشروع خشية امتداد النفوذ الفرنسي في مصر، وذلك في إطار التناقض الثانوي بين دولتين استعماريتين هما إنجلترا وفرنسا.

وحاولت إنجلترا أن تلقي في روع الأوساط المالية في أوروبا أن المشروع خيالي لا يمكن تحقيقه، كما استخدمت نفوذها لدى السلطان العثماني لتحريضه على رفض التصديق، وبالطبع كانت إنجلترا تريد احتلال مصر خالصة من دون فرنسا فكانت تنظر بعين الريبة لكل عمل من شأنه زيادة النفوذ الفرنسي لمصر .

وعلى كل حال فإن قناة السويس لم تكن سببًا في احتلال مصر، ولكــن كانت مسألة السيطرة على مصر هدفًا استعماريًا، ثابتًا ربما تكون القنـــاة قــد أسرعت وتيرته، أو أعطته دفعًا جديدًا، وقناة السويس صفحة مـــن صـــفحات التسابق الاستعماري بين إنجلترا وفرنسا للسيطرة على مفترق القارات الثلاث، وطريق المواصلات مع الشرق الأوسط والأقصى، وقد كان جزءًا لا يتجــزأ من هذه السياسة إضعاف مصر باستمرار وشل إرادتها، بحيث تصبح غيــر قادرة على الحركة تمامًا، فقد تعلمت أوروبا منذ تجربة محمد علي أن مصر القوية أخطر على مصالحها من تركيا المريضة والمحتضــرة .

على كل حال لو لم تحفر القناة لما تغير الأمر، وكانت إنجلترا حاولــت احتلال مصر، واحتلال مصر أو عدم احتلالها يرجع أساسًا إلى قواها الذاتية، وحركة الجماهير التي كان محمد علي قد دمرها فوضع أول مسمار في نعش استقلال مصر .

وسياسة إنجلترا كانت دائمًا الوقوف مع الأضعف للقضاء القوتين معًــا، مصر وتركيا، فوقفت مع المماليك ضد السلطان، ثم وقفت مع السلطان ضــد محمد علي، وقد ظلت عين إنجلترا على مصر، خاصة بعد إنشاء القناة علـــى يد شركة فرنسية .

وإذا كان سعيد وإسماعيل قد لعبا على التناقض الثانوي بـــين إنجلتــرا وفرنسا، فأن التقارب بينهما(١٨٧٠) عقب انتهاء حرب الســبعين وانكســار شوكة فرنسا، فإن متاعب إسماعيل قد بدأت بعد ذلك التقارب، وانتهى بخلــع إسماعيل ذاته (١٨٧٩) .

وبالتقارب الإنجليزي الفرنسي، تم لإنجلترا شراء أسهم مصـــر فـــي القناة، وأصبحت ذات مركز متميز في إدارة القناة بفضل امتلاكها لأكثر مـــن ٤٤% من الأسهم، وقد تركت فرنسا تلك الأسهم لإنجلترا عـــن عمـــد بفعـــل التقارب بينهما، فقد كانت تلك الأسهم معروضة أصلاً على فرنسا، إلا أنهـــا رفضت شرائها، وتركتها لإنجلترا، وفي مقابل ذلك ولمحاولة تحقيق التـــوازن عقب شراء إنجلترا لـــ ٤٤ % من الأسهم(الأسهم المملوكة لمصر) قام البنك العقاري الفرنسي في مارس (١٨٨٠) بشراء حق مصر السنوي ولمـــدة ٩٩ سنة (مدة الامتياز) في نسبة ألـــ ١٥ % من أرباح شركة قناة السويس .

وبذلك يكون قد حدث توازن بين نصيب كل من فرنسا وإنجلترا في قناة السويـــــس .

## (ب) نشـــأة الرأسماليـــة الزراعيـــة

**" الملكيـــة الكبيرة " الأرستقـــراطيـــــة**

**من الأهداف الاستعمارية الثابتة ضرب أي صناعة وطنية سواء كانـــت عن طريق القطاع العام أو القطاع الخاص، ولا يهمه شكل الإنتاج أو علاقات** الإنتاج، ما يهمه فقط هو استمرار تأمين الخامات واستمرار تواجد الأســـواق في المستعمرات، والاستعمار يستهدف دائمًـــا صـــياغة البنيـــة الاقتصـــادية والاجتماعية والسياسية للبلاد المستعمرة، بطريقة تخدم مصالحة الاستراتيجية، وتقطع إي قدرة أو أمل في تواجد جماهيري، أو مؤسسي يهدد مصالحه .

وإذا كان الاستعمار يضرب بلا رحمة أي تطور صناعي، ولا يســـمح بنشأة رأسمالية وطنية، بصرف النظر عن مزاياها أو عيوبها، فأنه في المقابل يحاول خلق رأسمالية تأمن له أوسع قدر ممكن من الخامات، وتتعاون معه في

خلق نمط من الحكم السياسي خاضع له، وتحقق أيضًا نمطًا من العلاقات الاجتماعية موات له، وبكلمة فأنه يستهدف خلق رأسمالية زراعية أرستقراطية، أي خلق طبقة قادرة على إنتاج الخامات اللازمة، وتعمل وفق إدارته السياسية، وتتخصص في إنتاج السلع التي يريدها الاستعمار، "مثل القطن في حالة الاستعمار الإنجليزي لمصر"، ولا تعبأ حتى بزراعة حاجات البلاد الأساسية اللازمة لتلبية احتياجات البلاد الغذائية أو الصناعية، وكل ما تريده تحقيق أكبر قدر من الربح عن طريق زراعة المحاصيل التي تحقق ذلك، وبداهة فإن الاستعمار يصمم البنية الاقتصادية بحيث تحقق المحاصيل التي يريدها أعلى عائد للرأسمالية الزراعية، فيضرب عددًا من العصافير بطلقة واحدة، فهو يأمن حاجاته من ناحية، ويجعل السوق الوطنية معتمدة في غذائها وحاجاتها الأساسية عليه من ناحية ثانية، ويخلق أنماطًا استهلاكية تتصف بالسفه والترف لدى الرأسمالية الزراعية الأرستقراطية التي تنهب عرق الفلاح، وتحوله إلى قصور وأثاث ومصايف محلية أو حتى في أوروبا ذاتها، مع الانقطاع الدائم عن التفاعل أو التواصل مع الجماهير، ومن ناحية أخيرة فإن الاستثمار الزراعي يمتص ما يمكن تراكمه من رأسمال لدى بعض الوطنيين من كبار الموظفين أو غيرهم، أي أنه يقطع الطريق على هذا المال للوصول إلى القطاع الصناعي .

ولا مانع لدى الاستعمار في هذا الصدد أن يتسامح مع ظهور مشروعات الري، مثل شق الترع أو القنوات أو القناطر والسدود وغيرها،

فهي تخدم في النهاية مشروعه في تحصيل أكبر قدر من المحاصيل اللازمـــة لصناعاته .

ليس هذا فحسب، بل إن الاستعمار يتسامح مع قيام مشـــروع تحســـين الموانى أو إنشاء شبكات الطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية لأن كل هذا يخدم ويسهل له عمليات النقل والتصدير والاستيـــراد .

## تطـــور الملكـــية الزراعية في مصـــر

منذ الفتح الإسلامي لمصر، ووفقًا للشريعة الإسلامية، كانت الأراضـــي الزراعية داخله في نطاق ملكية الأمة، أي أن الأرض لمن يزرعها، وغيـــر قابلة ل للبيع أو التوريث، أي ليست ملكية خاصـــة، أي أن حـــــق الانتفـــاع بالأرض لمن يزرعها في إطـــار ملكيـــة الأمـــة لرقبـــة الأرض، ووفقـــًا للمصطلحات الشرعية، فإن الأراضي الزراعيـــة فـــي مصـــر هـــي أراض خراجية، أي تلك الأراضي التي تروى بماء الخراج، أي ما النيـــل .

ووفقًا للشريعة الإسلامية فإن التملك لا ينتج إلا عن عمـــل، ولا تبـــيح الشريعة ملكية الثروات الطبيعية أو غيرها، لأن تلك ملكية عامة للأمة، كما لا تبيح الحيازة، أي قيام شخص ما بحيازة غابة أو نهر أو بئـــر أو غيرها .

وإذا جئنا إلى الأراضي في مصر، نجد أنها إما أنها كانت مستصـــلحة قبل الفتح فهي ملكية عامة، أو مستصلحة بعد الفتح بما النيل (ماء الخـــراج) فهي أيضًا ملكية عامة، والعمل المبذول فيها لا يمتـــد إلـــى إيجادهـــــا، لأن الأرض والماء كانا موجودان قبل العمل البشري، وبالتالي لا يترتـــب علـــى العمل إلا حق الانتفاع به، وترتب على الانتفاع بـــالأرض، ودفـــع ضـــريبة للدولة، وبديهي أن تلك الضريبة من حيث كميتها كانت تدور مـــع الأحـــوال،

ففي حالات الحكم العادل تكون الضريبة عادلة وغير جـــائرة، أمـــا إذا كـــان الحكم جائرًا كانت الضريبة جائرة، وآيا كان نظام الحكم عادلاً أو جائرًا، ومنذ الفتح الإسلامي وحتى عهد سعيد، فإن أحدا لم يجرؤ على مخالفــة الشـــرعة الإسلامية من الناحية الرسمية، فلم تعرف مصر الملكية الخاصة للأراضـــي الزراعيـــة .

وفي فترة الحكم العثماني، عرفت مصر ما يسمى بنظام الالتزام بـــدفع الضريبة المقررة على مساحة معينة من الأرض الزراعية (مقدمًا)، علـــى أن يقوم هو بجمعها م الفلاحين فيما بعد، أي أن وظيفة الملتزم هو جمع الضرائب ليس إلاّ، وبديهي أن نظام الالتزام كانت له الكثير من العيوب، حيـــث كـــان بعض هؤلاء الملتزمين يجمع من الضريبة أكثر مما هـــو مقـــرر، ويخـــتلس الباقي، إلاّ أن ذلك كان من الناحية القانونية غير مشروع، وربما تسبب فـــي فقد الملتزم لالتزامه إذا ما علمت السلطات بعمله، ولم يكن الملتزم بداهة مـــن الناحية القانونية والواقعية مالكا للأرض، وليس هناك من الناحية القانونية سندًا للملكية، أو التوريث أو خلافه، وقد كان هناك عدد كبير من الملتزمين وصل قبيل حكم محمد علي إلى حوالي (٦٠٠٠) ملتزم مـــن المـــوظفين والعلمـــاء ومشايخ البدو والعمد ومشايخ القرى والنواحي والمماليك .

وقد وقع بعض الجهلاء أو الذين يريدون تطويع التاريخ لتأييد تحليلاتهم السياسية، أو الأيدلوجية في خطأ خطير، حينما قالوا أن نظام الالتـــزام كـــان شبيهًا بنظام الإقطاع في أوروبا، والواقع فإن أي خلفية علمية عـــن الإقطاع في أوروبا ولو بسيطة كانت تقطع باستحالة عقد الشـــبه بـــين هـــذه وتلـــك،

فالإقطاع الأوروبي كانت فيه ملكية خاصة، أي أن النبيل أو الإقطاعي يملــك الأرض، ويملك العاملين عليها ويملك المواشي ويملــك المنتجــات ويملــك الطرق، وله حق فرض رسوم جمركية على الطرق التي تشق أرضه، وله أن يصدر القوانين أو يلغيها، وله أن يحاكم رعيته أو يعفو عنهم، وهــو مطلــق التصرف في حدود إقطاعيته، وكان الإقطاعي يمتلك سلطة بيع الأرض ومن عليها من الاقنان، وغيرها من الحقوق القانونية الثابتة، وفــي الواقــع فــإن تاريخنا لم يشهد ظهور إقطاع بالمعنى الفني للكلمة، بل أن فــتح المســلمين للأندلسي ألغى النظام الإقطاعي فيها، وحال دون تطوره، وكل هــذا يقطــع بخطأ التفسير الماركسي للتاريخ، حيث أن تطور الإنتاج هنا خضــع للعامــل السياسي، وليس العكس فلم ينشأ إقطاع ولم تنشأ علاقات إقطاعية، وما كــان موجودًا منها في الأندلس قبل الفتح الإسلامي قد ألغى وأبطل، أي أن القانون (الشريعة الإسلامية) أدت إلى تغير علاقات الإنتاج وليس العكس كما يــدعي الماركسيون "في كلامهم عن البنيان التحتي والبنيان الفوقي"

إذًا فلم يكن نظام الالتزام قريباً الصلة أو شبيهًا أو حتى يمــت بصــلة لنظام الإقطاع، فمن الناحية القانونية لم يكن الملتزم يمتلك رقبة الأرض، وكل مهمته تنحصر في جمع الضرائب، وكان ذلك يحدث بأن تدخل مساحة معينة من الأرض في مزاد لدفع ضريبتها مقدمًا، ثم يقوم بجمعها فيما بعد لمدة سنة واحدة، وربما استطاع أن يحصل عليها سنة بعد سنة في مزاد علني كل عام، ولم يكن الملتزم يملك حق السخرة، ولم يكــن يملــك حــق بيــع الأرض أو توريثها، كما لم يكن يملك حق فرض الجمارك على ما يمر بأرضه، ولم يكن من مهمته تزويد الوالي بالجنود أو غيرهـــا .

من ناحية أخرى، فإن المساحات الداخلة في التزام شخص بعينه لم تكن كبيرة، وإذا درسنا توزيع الأراضي قبيل محمد علي لاكتشفنا ذلك بسهولة .

فهناك أراضي الأوقاف، الموقوفة على المساجد وأعمال البر والخير حوالي (٦٠٠,٠٠٠) فدان في القاهرة والصعيد، ناهيك عن الوجه البحري .

وهناك من بقى من الأراضي مقسمة في جمع ضريبتها على حوالي (٦٠٠٠) ملتزم من ضباط الجيش الكبار والموظفين والعمد والمشايخ والأعيان والعلماء .

لما تولى محمد علي حكم مصر، ألغى نظام الالتزام، وأصبحت العلاقة مباشرة مع المنتفعين بالأرض، أي أن موظفي محمد علي كانوا يقومون بجمع الضريبة مباشرة من الفلاحين، كما صادر أملاك الأوقاف، وأحتكر جميع الأراضي الزراعية، بل وأحتكر أيضًا الحاصلات الزراعية، وذلك للحصول على أكبر قدر من المال لتمويل مشروعاته الطموحة، واستطاع محمد علي أن يسيطر سيطرة مطلقة على معظم الأراضي الزراعية، ويدخلها في نظام الاحتكار في سبع سنوات من ( ١٨٧٠٨ ــ ١٨١٤) إلا أن محمد علي عاد إلى نظام شبيه بنظام الالتزام في أواخر حكمه وهو نظام (العهدة) الذي يقضي بأن يقوم متعهد بدفع الضريبة مقدمًا عن مساحة ما من الأراضي الزراعية، على أن يقوم هذا المتعهد بجمع تلك الضريبة من الفلاحين فيما بعد، وكان محمد علي في أول الأمر بعد إلغاء نظام الالتزام، يقوم باستئجار الفلاحين مباشرة لزراعة الأرض (بالمياومة) مقابل أجر قدره قرش واحد يوميًا، ثم عدل من هذا النظام توفيرًا للنفقات الإدارية، ووزع الأطيان على صغار

الفلاحين عن طريق شيخ البلد أو مأمور المركز، على أساس حق الانتفاع لا حق الملكية، وكانت هذه الأرض تسمى (الأثرية) لصغر مساحتها ثم لجاء في النهاية إلى نظام العهدة .

على أن محمد علي كان قد وضع البذور الأولى في نشأة الأرستقراطية الزراعية عن طريق منح (الأبعاديات) والشفالك، والأبعاديات هي الأراضي التي لم تكن مزروعة حيثما قام محمد علي بعمل مسح للأراضي الزراعية في مصر، أي أنها مستبعدة من المسح، أو من سجلات الأراضي الزراعية الذي قام به محمد علي، وقد قام محمد علي بإعطائها لكبار الموظفين ورجال الدولة لاستصلاحها وزراعتها، كما فعل سعيد وإسماعيل نفس الشيء .

وقد بلغت تلك الأبعاديات في الوثائق الرسمية حوالي(٧٢٥,٠٠٠) فدان، قام محمد علي بإعطاء (٢٠٠ ألف) منها لكبار موظفيه، وبلغت في عهد سعيد الأبعاديات الممنوحة لكبار الموظفين نصف مليون فدان، أما الشفالك فهي الأراضي التي منحها محمد علي لأقاربه، والشفلك اكبر مساحة من الأبعادية، وبلغت الشفالك في عهد محمد علي (٣٧٠ ألف) فدان، كان شفلك سعيد باشا منها مثلاً قرب الإسكندرية (٢٠ ألف) فدان، وشفلك الخديوي إسماعيل في الروضة (١٨ ألف) فدان، وشفلك الخديوي توفيق ببني سويف (١٥ ألف) فدان، وهناك شفالك إبراهيم باشا ابن محمد علي ولطوسون بن سعيد وثلاثة شفالك لإلهامي باشا بن عباس الأول .

والشفالك كانت أصلاً أراض زراعية خصبة ليس لها صاحب بسبب هجرة الفلاحين للأراضي بسبب فداحة الضرائب، أما الأبعاديات فهي أراض تحتاج لشيء من الإصلاح .

وكان من الطبيعي وفقًا لنظام العهدة أن يقوم المتعهد بالسيطرة على الأراضي التي ليس لها صاحب أو منتفع في حدود عهدته، ومع تطور شكل الملكية الزراعية، حاز هؤلاء المتعهدون تلك الأراضي وأصبحت مملوكه لهم.

وظهرت أسماء لأسر كانت أصلا من المتعهدين، أصبحوا فيما بعد من كبار ملاك الأراضي مثل السلحدار – الشواربي – أباظة – البدراوي .

ومع ثقل أعباء الديون على إسماعيل قام بجمع الضرائب مقدمًا على الأراضي، مما جعل كثير من الفلاحين الصغار يفقدون ملكياتهم لصالح الملاك الكبار أو الموظفين الكبار، أو الأغنياء عمومًا مصريين وأجانب .

وكل ذلك يعطينا فكرة عن النشأة الواقعية للأرستقراطية الزراعية، فهم أما من أبناء الأسرة المالكة، أو من كبار الموظفين أو من الأغنياء والمرابين المصريين والأجانب، وكل هؤلاء من ساكني المدن، أي أن الأرستقراطية الزراعية في مصر نشأت أصلاً من عناصر لا علاقة لهم بالزراعة، وهي تسكن القاهرة أساسًا مما جعلها طبقة نموذجية لتحقيق شكل التطور الزراعي المرغوب فيه من الاستعمار .

وإذا كان ما سبق هو التطور الواقعي لنشأة الرأسمالية الزراعية الأرستقراطية، فإن التطور القانوني كان أيضًا في صالحها ، ففي نهاية حكم محمد علي في (١٦ فبراير ١٨٤٢) صدر قانون يبيح لأصحاب الأبعاديات بيعها أو نقلها للغير، ثم صدر في(١٨٤٦) قانون يبيح نفس الشيء للأراضي الاثرية (أراضي صغار الفلاحين)، وكان ذلك على أساس بيع حق الانتفاع لا

لبيع الرقبة، أي أن قانوني (١٨٤٢ ، ١٨٤٦) لم يزعزعا مبدأ ملكية الدولـــة للأراضي الزراعية .

ثم ساعت الأمور في طريق الملكية الزراعية الفردية بـــالمعنى الكامـــل لأول مرة في عهد سعيد باشا، ففي ٢٧ يناير ١٨٥٥ أصدر سعيد قانونًا يجعل نقل حق الانتفاع الزراعي أو توريثه بحجة من المديرية وليس مجرد شـــهادة يعطيها شيخ البلد، وبذلك أدخل عملية تداول الحقوق على الأراضي الزراعية في سجلات الدولة، وحصنها بقوة القانون والإدارة بعد أن كانت عمليات شبه عرفية تجري داخل القريـــة .

ولكن القانون الأساسي الذي غير معالم الملكية الزراعية في عهد سعيد، **كان قانون الأراضي في ٥ أغسطس ١٨٥٨، وقد بدأ سعيد باشا فمـــنح حـــق الملكية الكاملة لأبناء طبقته من أصحاب الأبعاديات والشفالك، أمـــا صـــغار الفلاحين فقد منحهم نوعًا من الملكية الناقصـــة، فقـــد قســـم قـــانون ١٨٥٨ الأراضي الزراعية في مصر إلى نـــوعين، الأراضـــي العشـــورية وتشـــمل الأبعاديات والشفالك التي منحها ويمنحها والي مصر لكبار وجوه الدولة مقابل** خدماتهم أو ولائهم، وهذه الأراضي أخضعت لضريبة عقارية موحـــدة هـــي العشور(١٠%) ومنح حائزها حقا كاملاً فيها بموجب المادة ٢٥ مـــن قـــانون ١٨٥٨، حيث تقول تلك المادة " أنها ملك خالص لمن تسلمها أيا كان، وهـــو يستطيع أن يتصرف فيها على أي وجه يشاء كمالك لها "، "كما تنص المـــادة ١٠ من ذلك القانون على حق التعويض النقدي أو العيني إذا رأت الدولة نزع ملكيتها للمنفعة العامة مقدرًا على أساس سعر السوق وقت نزع الملكية "، كان قانون ١٨٤٢ يبيح حق بيعها ورهنها ونقل ملكيتها في حدود حقوق الانتفاع ".

أما النوع الآخر من الأراضي، وهي الأراضي الاثرية المملوكة لصغار الفلاحين فإن قانون ١٨٥٨ أباح توريثها ورهنها وبيعها ومبادلتها أو نقل ملكيتها في أي صورة من الصور بموافقة السلطات المحلية، ولكنها اشترطت أن تكون غير قابلة للتعويض إذا نزعت الدولة ملكيتها للمنفعة العامة، كما كانت الضريبة عليها غير شخصية، وإنما كانت من مسئولية زمام القرية كلها، كذلك لم يبح القانون جواز التصرف فيها بالهبة أو بالوقف، أي أن قانون ١٨٥٨ أباح حق الرقبة لكبار الملاك (الأبعاديات والشفالك)، ولم يعطه لصغار الملاك .

**وفي عهد إسماعيل صدر القانون في ١٠ يناير ١٨٦٦ أباح لحائزي الأراضي الخراجية حق هبة أراضيهم دون حق وقفها، وفي ٣٠ أغسطس (١٨٧١) أعلن إسماعيل كل من يدفع للدولة الضرائب المستحقة على أرضه مقدمًا عن ست سنوات من نصف الضرائب المستحقة على هذه الأرض مستقبلا مع تنازل الدولة له عن حق (الرقبة) أو عن الملكية الخاصة بكل معنى قانوني أو فعلي، وفي ١٠ مايو ١٨٧٣ جعلت الدولة ذلك إجباريًا، فأضطر كثير من الفلاحين على ترك أرضهم فوقعت ملكية تلك الأرض في يد الأغنياء والمرابين الذين استطاعوا أن يدفعوا الأموال اللازمة لذلك، أي أن معظم الأراضي قد آلت لكبار الملاك .**

وفي إحصاء (١٨٩٤) عن توزيع الأراضي الزراعية في مصر بلغت الملكيات الزراعية الزائدة عن (٥٠ فدان) ٤٢,٥ % وبلغت مساحة الأراضي

التي تمتلكها أسرة محمد علي في نهاية حكم الخديوي إسماعيل حوالي مليون فدان أو ٢٠ % من الأراضي المنزرعة في مصر في ذلك الوقت .

أما عن الذوات والأعيان ومشايخ البدو الذين امتلكوا الأراضي، فهنـــاك حصر تقريبي لهم في الخطط التوفيقية لعلي مبارك، وفي جابربيل باير عـــن تاريخ الملكية الزراعية في مصر الحديثـــــة .

فهناك مثلا محمد سلطان باشا (١٣ ألف فدان في نهاية عصر إسماعيل، وهو من موظفي القصر، الحاج مصطفى الهجين "كان تاجرًا" وكذلك والـــدة الحاج محمد الهجين بقى من ثروته الزراعية (١٤٢٥) عند قيام ثورة ١٩٥٢ ، في صورة وقف خيري، حسن الطرزي – تاجر – " تخلف عنه وقف قدره (٢٣٧٩ فدان) إسماعيل باشا صديق (المفتش) (٣٠ ألف فدان)، وكان وزيرًا للمالية في حكومة إسماعيل، مصطفى بهجت باشا (٢٢٠٠ فدان) حسن أبـــو سليمان عمدة بني عبيد (١٢ ألف فدان)، حسن باشا الماسترلي، كان كتخــدا أيام محمد علي، ترك وقفًا قدره (٢٥٠٠ فدان) ، أحمد باشا المنيكلـــي حـــاكم السودان، وقف قدره (٢٥٠٠ فدان) وإبراهيم باشا الألفي– محافظ القاهرة في ١٨٥٠-١٩٨٠ فدانًا، إبراهيم باشا قائد السواري في عهد إسماعيل، ترك وقفًا قدره ٥٢٨ فدانًا، عثمان باشا غالب ١١٨١ فدانًا، السردار راتب باشا ١٥٠٠ فدان، خورشيد باشا ٢٢٠٠ فدان ، وهكـــذا .

ومن مشايخ البدو حسن أغا أباظة ٤٠٠٠ فدان، عدد كبير مـــن أســـرة أباظة يملكون ما بين ٥٠٠ لأحدهم ٢٠٠٠ للآخر ٦٠٠٠ للثالث، وهكذا ومن عائلة الشواربي ٢١٠٠ فدان .

ومن العلماء والوجهاء رفاعة الطهطاوي ٢٥٠٠ فـدان ، علـي بـك البدراوي- تأجر- ٤٠٠٠ فدان، إبراهيم النبراوي - طبيـب-١٧٠٠ فـدان وهكـذا .

أي أن طبقة كبار الملاك تكونت أساسًا من الأسرة المالكة، كبار رجال الدولة وقواد الجيش والموظفين من أتراك وشركس تجار مصريين من العلماء والأطباء، ومشايخ البدو .

أي أنها طبقة أرستقراطية كانت تسكن المدن وخاصة القاهرة، وبالتالي جاءت خصوصية الرأسمالية الزراعية في عدم اهتمامهـا بمسـتقبل مصـر السياسي أو الاجتماعي أو بتحسين أوضاع الزراعية وكان كـل همهـم هـو الحصول على أكبر عائد من الزراعة، وليكن ذلـك بزراعـة المحصـولات النقدية مثل القطن لبيعه في أوروبا، وكذلك تمسك تلك الطبقة بنمط من الحياة المترف والمتعالي، وثالثًا أن ظهور التجاريين تلك الطبقة تؤكد أن الرأسمالية الزراعية والاستثمار الزراعي قد استقطب الأموال المتراكمة لـدى التجـار، ولدى كبار الموظفين، أي أنه حرم الاستثمار الصناعي منهـا، أي أن طبقـة كبار الملاك الأرستقراطية الزراعية قد حققت عددًا من الأهداف الاستعمارية في:

- حرمان صغار الفلاحين من ملكية تلك الأراضي، بمـا يترتـب عليهـا زراعتها بمحاصيل غذائية تلبي حاجات هؤلاء أولاً، ثم باقي السكان ثانيًا مما فتح السوق واسعا أمام الاستعمار للتصدير .

- سحب التراكمات المالية لدى التجار، التراكمات المالية لدى التجار هـي التي بدأت عصر الرأسمالية الأوروبية، ولدى الموظفين واستثمارها فـي الزراعة .
- بناء نمط اقتصادي زراعي يحقق أكبر عائد للملاك بصرف النظر عـن حاجة البلاد إليه من عدمه.
- زراعة المحاصيل النقدية كالقطـــن .
- خلق طبقة أرستقراطية لا تتصادم مصالحها مع الاستعمار، إلا في أضيق الحدود والاعتماد عليها سياسيًا واجتماعيًا في حكم مصر .
- أن الملكية الأجنبية في مصر للأراضي الزراعية لم تظهر بكثرة إلا بعد عام ١٨٧٦-عام إنشاء المحاكم المختلطة-وقد منع ظهورها قبـل ذلـك بكثرة لأن قوانين السلطنة العثمانية لم تكن تبيح للأجانب تملك العقـارات والأراضي الزراعية في بلاد السلطنة، وصحيح أن محمد علي كان قـد منح بعض الأجانب عددًا من الأبعاديات ولكن ذلك كان بالمخالطة لأحكام السلطنة وقوانينها، وبصدور قانون المحاكم المختلطة بعـد ١٨٧٦ اهـتم رأس المال الأجنبي بالاستثمار في مصر، وفي سنة١٨٨٧ كانت مساحة الأراضي الزراعية التي يملكها الأجانب ٢٢٥,١٨١فـدانًا وفـي ١٨٩٧ تجاوزت ٥٥٠,٠٠٠فدان بسبب أو متواكبة مع الاحتلال ثم وصلت إلـى ٤٣,٤% من مساحة مجموع الملكيات الكبيرة والمتوسطة(١٩٠١) وقـد بلغت أقصاها في(١٩١٢) حوالي ٧١٧ألف فـدان ١٣% مـن مجمـوع المساحة.

كما قامت عدد من شركات استصلاح الأراضــي مثــل شــركة الكــوم الأخضر"فرنسية" سنة١٨٨٠، وشركة البحيــرة المســاهمة١٨٨١ " مختلطــة برئاسة نوبار باشا" وفي سنة١٨٨٨ سجلت في لندن شركة أبو قير للصــرف وفي ١٨٩٧ تأسست" الشركة الزراعية الصناعية المصرية المساهمة" وهــي شركة"بلجيكية" وفي١٨٩٨ تأسست"شركة الدائرة السنية" برأسمال بريطــاني لإدارة أملاك الدائرة السنية لحساب دائني مصر وفي١٨٩٩ تأسست في لندن" الشركة المصرية الجديدة لاستصلاح الأراضي وبيعها، وبين ١٨٨٠-١٨٩٠ تأسست شركتان للائتمان العقاري، إحداهما هي "شــركة مصــر للأراضــي والرهونات" برأسمال بريطاني، والثانية هي "البنك العقاري المصري" وأغلب رأس مالها فرنسي.

## (جـ) رأسمالية التوكيلات والنهب

إذا كانت بنية الاستثمار الزراعي في مصر بعد محمد علي قد صممت بحيث تخدم أهداف الاستعمار-كما سبق أن وضحنا-فإن التطــور الصــناعي وبتدخل مباشر من الاستعمار سار في الطريق الخطأ تمامًا بحيث تصبح البنية الاقتصادية شديدة الملائمة للاستعمار، ولن نضيف جديدًا هنــا أن نقــول أن الهدف الثابت للاستعمار هو ضرب أي صناعة وطنية بأي صورة من الصور بحيث يجعل العملية الاقتصادية في البلاد تعمل لصالحه ومرتبطة به تمامًــا، ولنبدأ الآن في قراءة تفاصيل ما حدث.

يقول جبران:" كانت أهم الصناعات الموجودة في مصر قبــل الحملــة الفرنسية هي صناعة الأواني الفخارية في الوجه القبلي وخاصة قنا وكانــت

صناعة الحصير منتشرة أيضًا مع التركيز في المعصرة وستورس وطامية ومنوف، وكانت المنسوجات القطنية موزعة بينما كانت المنسوجات الصوفية والكتان موزعة في الوجه البحري والفيوم، وكانت صناعة السكر مركزة في الوجه القبلي ولاسيما فرشوط وأخميم وبالقرب من القاهرة، كما كانت صناعة تقطير العطور وصناعة النبيذ مركزتين في الفيوم، وكان تمليح السمك مركز في بحيرات شمال الدلتا، وضرب الأرز مركز في رشيد، أما صناعة الزيوت فكانت موجودة تقريبًا في كل بلد و قرية، وكانت صناعة الحرير موجودة في دمياط والمحلة الكبرى بصفة خاصة.

ويقول الرافعي(٣٠):" والصناعات المتعلقة بالعمران كضرب الطوب ونحت الأحجار وصنع الجير والجبس والمصيص والبناء وقطع البلاط وتركيبه وصناعة أواني الزجاج وتنجيد الأثاث وصناعة الفخار والخزف وصنع الشمع والنجارة وبناء السفن وصناعة البارود والجلل وصناعة الأسلحة وإصلاحها وصناعة النحاس والحدادة والخراطة، وكانت هذه الصناعات رائجة في ذلك العصر رواجًا كبيرًا، وكذلك أعمال الزخرفة كالمشربيات والصياغة وسك النقود وتركيب الأحجار الكريمة، ومنها الصناعات المتعلقة بالمواد الغذائية كطحن القمح والذرة وضرب الأرز وتبييضه واستفراخ البيض وعصر الزيت من السمسم وبذر الكتان ومن القرطم والشلجم واستخراج السكر من القصب واستقطار ماء الورد، والصناعات الخاصة بالملبس مثل غزل القطن ونسجه وصناعة الأنسجة الحريرية والكتانية والصوفية وصناعة الفرو اللباد والطرابيش واللبد-جمع لبدة- وصناعة السجاد وقلوع المراكب، وكذلك صناعة الجلود وصناعة الأحذية وسروج الخيل.

وكان هناك فئة اجتماعية كبيرة وذات نفوذ سياسي واسع مرتبطة بتلك الصناعات (وهي الطوائف) أي عمال كل مصنع كانوا ينتظمون في طائفة تشبه النقابات المهنية والعمالية الحالية، ولكل طائفة شيخ يرأسها يسمى شيخ الطائفة وإليه النظر في شئونها، ولمشايخ الطوائف الصناعية نواب أو وكلاء يعرفون بالنقباء، وكان نظام الطوائف فضل في تعليم المبتدئين أسرار كل صناعة، فكان لكل صناعة مدة يتدرب في خلالها العمال على العمل فيها، فإذا أراد الصبي المتعلم أن يصبح "معلمًا" أو "أسطى" بعد حذقه الصنعة التي اختارها ذهب إلى شيخ الطائفة مصحوبًا بمعلمه الذي يشهد له بأنه أتقن الصنعة ومهر فيها وعندئذ ينادي به الشيخ عضوًا من أعضاء الطائفة.

وعن طبقة التجار يقول الرافعي[٣١]:" أما التجار فكانوا يشغلون حيزًا كبيرًا في المجتمع المصري، وكانوا أغنى طبقات الشعب ووصل بعضهم إلى درجة عظيمة من الثراء، واتسعت تجارتهم الداخلية والخارجية، وكانوا يستمدون ثرواتهم من نشاطهم ومركز مصر التجاري فهي الملتقى الطبيعي للقارات الثلاث فنالت بسبب ك ذلك مركزًا تجاريًا ممتازًا وصارت تجارة الشرق بيدها وربحت منها المكاسب الطائلة، وقد اجتذب هذا المركز التجاري عددًا من التجار الأجانب مثل البنادقة والفرنسيين والأروام، وكان لمصر عددًا كبيرًا من المواني وهي القاهرة ومصر القديمة "على النيل" والسويس ودمياط والإسكندرية والقصير.

وفي ترجمة لأحد التجار في تلك الفترة يقول الجبرتي[٣٢]": هو السيد أحمد المحروقي كبير تجار القاهرة عين الأعيان النبيه النجيب الحسيب النسيب

السيد أحمد بن أحمد الشهير بالمحروقي، كان من تجار الحرير بسوق العنبريين بمصر واشتهر بالصدق والأمانة والتدين والصلاح فأحسن تربية ابنه، فلما ترعرع خالط الناس ومرن على الكتابة وكان في غاية الحذق والنباهة، وأخذ وأعطى وباع واشترى وشارك وتداخل وحاسب على الألوف".

ويضيف الجبرتي:" أن الأمراء كانوا يبتاعون منه مطالبهم ومطالب الحكومة فاتسعت تجارته وذاع صيته في الأقطار البعيدة وصار أكبر تجار الصادرات والواردات، وتعددت معاملاته التجارية مع سائر الأقطار الشرقية وبعض الأقطار الإفرنجية، وذكر أنه بمناسبة زواج ابنه محمد أقام مهرجانًا فخمًا وحمل الجمال بالهدايا الكثيرة للأمراء والتجار وعظماء الناس والنصارى والأروام والأقباط الكتبة وتجار الأفرع والأتراك والشوام والمغاربة وغيرهم وخلع الخلع الكثيرة.

ويضف الجبرتي:" أنه في أيام الحرب-يقصد المقاومة الشعبية- ساعد وتصدى بهمته وصرف أموالاً ضخمة في المهمات والمؤن" فلما قمع الفرنسيون ثورة القاهرة الثانية وكان السيد المحروقي أحد زعمائها هرب إلى سوريا بصحبة السيد عمر مكرم نقيب الأشراف ولازمه في منفاه وهجرته وصادر الفرنسيون أملاكه في غيبته، ولم يعد إلى مصر إلا بعد جلاء الفرنسيين وازدادت مكانته وعظم جاهه بعد عودته من منفاه وصار موضع احترام عند ولاة الأمور والجمهور معًا، وزاره الصدر الأعظم يوسف باشا ضيفا في بيته تكريمًا له ودامت الزيارة ساعة من الزمن.

يقول الجبرتي:" فصار السيد المحروقي هو المشار إليه في الدولة التزم بالإقطاعات والبلاد وحضر الوزير إلى داره وقدم إليه التقادم والهدايا وباشر

الأمور العظيمة والقضايا الحاسمة، وازدحم الناس ببابه وكثرت عليه الأتباع والأعوان والقواسة والفراشون وعساكر رومية ومترجمون وكلارجيه ووكلاء وحضر مشايخ البلاد والفلاحون بالهدايا والتقادم والأغنام والجمال والخيول، وضاقت بهم داره فاتخذ دورًا بجواره وأنزل بها الوافدين".

ويضيف الجبرتي:" أن الناس بمصر والأراضي الحجازية والشامية والرومية-التركية- اعتمدوه وراسلوه وأودعوا الودائع وأصناف التجارات والبضائع وكان ديوانه العلمي أعظم الدواوين في مصر"، " وأنه جهز الحملة على الوهابيين أيام محمد علي باشا".

وإذا تأملنا ما سبق نجد أنه كانت هناك صناعة مصرية واسعة ولا بأس بها، وكانت تعتمد على الموارد المحلية والخبرة المحلية إنتاجًا وتسويقًا، وفي أسوأ الحالات لو لم تكن قابلة للتطور لكانت بمنظومتها الخاصة أفضل في مواجهة النهب الاستعماري الذي يستهدف خنق كل صناعة وطنية إنتاجًا واستهلاكًا ليحول البلاد إلى مصدر للخامات وسوقًا لتصريف المنتجات، وبما أن تلك الصناعات كانت تعتمد على موارد البلاد وتوجه إنتاجها إلى سد الحاجات المحلية فكانت من الطبيعي أن يكون ذلك أفضل في مواجهة الاستعمار -وقد كتبنا عن ذلك في الجزء الأول- ولكن يبقى أننا ووفقًا للمعطيات السابقة فإن تلك الصناعات كانت قابلة للتطور، فإذا عرفنا مثلاً أنها كانت متنوعة تشمل الحديد والنحاس وتشمل الصناعات الغذائية وتشمل صناعة البارود والسلاح وتشمل الصناعات النسجية وتشمل الكيميائية، وإذا أخذنا في اعتبارنا الإمكانيات العلمية المتبلورة في ذلك الوقت- والتي نقلناها

عن الجبرتي في الجزء الأول- وأضفنا إليه ما أثبته المصريون مـــن تفـــوق وكفاءة في تحصيل العوم والهندسة وإنشاء المصانع والعمل بها وإدارتها -كما سبق أن أوضحنا في عصر محمد علي- وإذا أخذنا في اعتبارنا أن المصريين في ثورة القاهرة الثانية قد صنعوا المدافع والقذائف، وكذلك نجاح محمد علي في بناء قاعدة صناعية ضخمة ومتقدمة وعالية الجودة فـــي وقـــت قياســـي لأدركنا أن الصناعة الوطنية كانت قـــادرة علـــى التطـــور الهائـــل بفضـــل الإمكانيات الاقتصادية والعلمية الوطنية-ليس هـــذا فحســـب- وإذا قلنـــا أن الأموال التجارية كانت السبب في نشأت الصناعة الرأسمالية فـــي أوروبـــا، وعرفنا أن مصر كانت تمتلك بفضل موقعها الجغرافي قاعدة تجارية ضخمة، وأن السيد أحمد المحروقي كمثال كان قادرًا على تجهيز حملة عسكرية"هـــي الحملة الوهابية" لأدركنا أن التمويل الصناعي عن طريق التجارة كان ممكنًا، والسيد أحمد المحروقي كمثال كان موضع ثقة الناس، ومكان لوضع ودائعهم عنده أي كان من الممكن إنشاء نظام للبنوك-ليست ربوية بـــالطبع- ونظـــام مشاركة في الأرباح، إذًا لم يكن ينقص مصر شيء من هذا، وكانـــت مصـــر تمتلك ميزة فريدة وهي أن أعيانها في مجملهم وطنيون ويؤدون دورًا هامًا في الكفاح الشعبي يصل إلى حد هروبهم ومصـــادرة أمـــوالهم، فهـــاهو أحمـــد المحروقي-شاه بندر التجار- يشارك في ثورة القاهرة الثانية ويمولها ويضطر بعد قمع الفرنسيين لها أن يهاجر مع زعيم الثورة السيد عمـــر مكـــرم إلـــى الخارج فيصادر الفرنسيون أمواله، أي أن الأمور لو سارت مسارها الطبيعي لاستندت الصناعة المصرية على رأس مال وطني ومكافح ومغـــامر أيضًـــا برغم أن رأس المال جبان إلا أنه في حالتنا كان من الوطنية بحيث يصـــطدم

بالسلطة في سبيل مصالح الأمة، فبديهي أنه كان يمول مشروعات ذات عائـد بسيط لو رأى في ذلك مصلحة وطنية، أضف إلـى ذلـك أن السـيد أحمـد المحروقي كنموذج للرأسمالية الوطنية كان مستنيراً، فهو يعقد الدواوين العلمية في منزله، وكان كريمًا يعطي ويأخذ ويوزع الهدايا والخلع وغيرها، إذًا فقـد كانت كل العوامل تقود إلى نهضة صناعية ضخمة خاصة أن طاقـة هائلـة تفجرت لدى الشعب المصري في ذلك الوقت عقب انتصاره بقواه الذاتية على غزوتين أجنبيتين في أقل من عشر سنوات"الحملة الفرنسـية١٧٩٨-١٨٠١" والحملة الإنجليزية"١٨٠٧" ولو سمح لتلك العوامل كلها أن تؤتي ثمارها لكان لمصر قاعدة صناعية ضخمة غير قابلة للتصفية لأنها تعتمد على المبـادرات الفردية وتعتمد على قاعدة شعبية واسعة، ولكن الأمور سارت مسارًا مختلفًا.

فقد قام محمد علي بالاستفادة من كل تلك العوامل، وأقام نهضة صناعية ضخمة وخطيرة ومتسعة ولكن على أساس رأسمالية الدولة حيث احتكر كـل شيء فصار هو الصانع الوحيد وارتبطت النهضة به وأصبح هـو محورهـا وكذلك بالجيش، ومن حيث المبدأ فلا مانع من استخدام أسلوب رأسمالية الدولة في بناء النهضة الصناعية ولكن لكل شيء أوانه ولكل عمل ظروفـه، فلـولم تكن هناك قوى متربصة ولولم يخطئ محمد علي في الصدام مع الخلافة ولو اتجه لأفريقيا لكانت النتائج مختلفة، ولكن خطورة وخطأ نظام رأسمالية الدولة في ذلك الوقت نشأ لعدة أسباب.

**أولها:** ارتباطه بشخص محمد علي وبجيشه، فلمـا انهـار المشـروع العسكري انهارت القاعدة الصناعية، ولو كانت القاعدة الصناعية قائمة علـى

المبادرات الشعبية لكان سقوط مشروع محمد علي العسكري لم يؤثر فيها كل هذا التأثر.

**ثانيها:** أن دول أوروبا الصليبية كانت تطمع في مصر في ذلك الوقت، وبديهي أنها لن تسمح بقيام نهضة صناعية فيها فكان من الطبيعي أن تتصدى لمحمد علي في محاولة لتصفية القاعدة، ولو نجح محمد علي في مواجهتها لكان الأمر مختلفًا، ولكن فشله في مواجهاتها جعل تصفية تلك القاعدة المرتبطة به وبالجيش وبنظام رأسمالية الدولة أسهل كثيرًا، فلو كانت قاعدة صناعية معتمدة على القاعدة الشعبية ومملوكة للناس وبمبادرات فردية لأصبح أمر تعقبها وتصفيتها أصعب كثيرًا جدًا.

على كل حال فبقيام نظام الاحتكار انهارت الصناعات الفردية والشعبية القائمة، وبانهيار مشروع محمد علي انهارت لقاعدة الصناعية التي أقامها، أي أن مصر عمليًا أصبحت بدون قاعدة صناعية وهذا هو أفضل الأحوال لدخول الاستعمار وإحداث آثاره المدمرة علينا.

وكان من الطبيعي أن تسارع أوروبا الصليبية بعد أن رأت بأم عينها إمكانية قيام صناعة متقدمة غي مصر أن تسارع في قطع كل طريق على ظهور أي شكل من الأشكال الصناعية التي تهددها، وبدأت العملية في ضرب القاعدة العلمية أولاً فأغلقت المدارس والمعاهد، ثم بدأت في تشكيل أرستقراطية زراعية تمتص فوائض المال لدى كبار الموظفين وتحقق في الوقت نفسه أكبر قد من الإنتاج الزراعي اللازم لها، وكذلك بدأت عملية إغراق مصر في الديون وإغراقها بالشركات الأجنبية التي تعمل في مجالات الخدمات والسمسرة والوكالات، وإذا كانت تلك الدول قد سمحت بقيام

مشروعات زراعية واستصلاح أراضي وشق ترع وإقامة قناطر وخزانـــات وسدود، وكذلك سمحت بقيام مشروعات إصلاح ألموانئ وتعبيد الطرق وإنشاء شبكات التلغراف وغيرها ، وكذلك شركات الشحن والتفريغ، أي إقامة بنيـــة أساسية صالحة لعمليات الاستيراد والتصدير والوكالات والسمسرة مع وجـــود حكومات مدينة بل غارقة في الديون حتى أذنيها وإدارة حكومة عاجزة، وكل هذا تمهيدًا للاستعمار.

لنستمع إلى المحصلة إذًا من فم اللورد كرومر" من يقارن الحالة الراهنة بما كانت علية من قبل يرى فرقًا ضخمًا في الشوارع التـــي كانـــت مكتظـــة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف من غزالين ونساجين وخياطين وصباغين وخيامين وحدادين ونجارين وصانعي أحذية قد أصبحت مزدحمـــة بالمقـــاهي والدكاكين المليئة بالبضائع الأوروبية، أما الصانع المصري فقد تضاءل شأنه وانحطت كفايته على مر الزمن وفسد لديه الذوق الفني الذي طالما أخرج في العصر القديم المعجزات في مفاخر الصناعة".

لم يكن إنقاص عدد الجيش من٢٧٦الف جندي، وفشل مشروع محمـــد علي العسكري هما وحدهما السبب في انهيار رأســـمالية الدولـــة والقاعـــدة الصناعية لمحمد علي ولكن ضعف السلطة العثمانية بسبب حروبها مع محمد علي وخضوعها للنفوذ الأوروبي قد اضطر السلطان العثمـــاني إلـــى توقيـــع معاهدة "بلطه ليمان"مع الدول الأوروبية وهي المعاهدة التي تقضـــي بسياســـة الباب المفتوح وحرية التجارة في جميع أرجاء السلطنة العثمانية بمـــا فيهـــا مصر ولم يكن محمد علي بعد انهيار جيشه في١٨٤٠ بقادر على معارضـــة

تلك الاتفاقية ووقف العمل بها في مصر، وقد أدت تلك المعاهدة إلى فتح أبواب مصر أمام الصادرات والواردات الأوروبية في وقت حرج هو وقت تقلص حجم الجيش الذي كانت الصناعة الوطنية القائمة على الاحتكار تعتمد عليه في تصريف منتجاتها.

إذًا فقد انتهى انكسار محمد علي في١٨٤٠ وائتمار الدول الأوروبية به إلى حل نظام الاحتكار شيئًا فشيئًا وإغلاق المصانع واحد بعد الآخر ، ثم استكمل الإلغاء في عهد عباس الأول وسعيد، كما بدأ الاستثمار الأجنبي يجد طرقه إلى مصر فسمح محمد علي بإنشاء بنك الإسكندرية برأسمال قدره٧٠٠الف ريال يكون نصيب مصر منه٤٠٠الف ريال واكتتب الممولان المعروفان "توسيجا وباستري" بـ٣٠٠الف ريال(٣٣) وذلك في عام١٨٤٧ ، بل إن الحكومة لم تدفع نصيبها في البنك ولذلك كان لمديره الأجنبي سلطة واسعة.

وكان من الصعب أن يظهر عمود فقري حقيقي لطبقة متوسطة، أو استثمار صناعي قائم على الملكية الفردية أو الشركات المساهمة بعد أن ضرب محمد علي فئة التجار وفئة الصناع ضربة قاصمة بنظام الاحتكار ورأسمالية الدولة، ولكن اقتصرت الطبقة المتوسطة على طبقة الفنيين مدنيين أو عسكريين، وهم موظفون في الدولة يتقاضون راتبًا منها، يمكن أن يوجهوا فائضه إلى الاستثمار، ولكن ما قيمة ذلك الفائض لإنشاء صناعة، خاصة وأنه تم امتصاصه في الاستثمار الزراعي، كما لم تظهر طبقة عمالية صناعية بصورة طبيعية، بل ظهرت كعمال وموظفين يعملون في كنف الحكومة، فإذا ما ألغت الحكومة المصانع أو أغلقتها عادوا إلى زراعة الأرض، وحتى

أرباب المهن التي كانت قد انهارت بسبب الاحتكار، وفي نفس الوقت جاء المال الأجنبي ليقطع الطريق ويوجه الجهود نحو الاستثمار الزراعي، والتمويل ألإقراضي، وفي قطاع الخدمات السريعة الربح، بل واعتماد الاستثمار الأجنبي على مئات الألوف من الأجانب النازحين إلى مصر، وكل هذا أدى إلى عدم اتساع قاعدة الملكية الخاصة في بنية مصر الاقتصادية، اللهم إلا في الزراعة، وكان يتم امتصاص الملكيات الصغيرة والمتوسطة في الزراعة لصالح الملكيات الكبيرة بوسيلة أو بأخرى، أي أنه لم تنشأ طبقة متوسطة صناعية تحمل عبء قيام صناعة، كما تم ظهور أرستقراطية زراعية وبقيت الطبقة المتوسطة في المدن قاصرة على شريحة المتعلمين أو الفنيين الذين يعملون في جهاز الحكومة بكل ما يحمله ذلك من آثار تشويهية على البنية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، فهذه الطبقة كانت مرتبطة بالنظام دائمًا أيا كان هذا النظام لأنها تعمل عنده في وظائف تؤمن لها ارتفاع مستوى معيشتها عن بقية السكان بصورة مرضية .

******

بانهيار الصناعة المصرية بعد ١٨٤٠م، وعدم قدرة الواقع المصري للأسباب السابق ذكرها على إفراز طبقة صناعية، كان من الطبيعي أن يتجه إلى مصر عدد كبير من المرابين والنصابين والتجار من كل حدب وصوب، خاصة وأن هناك مظلة الأمتيازات الأجنبية التي يتمتع بها هؤلاء الأوروبيين، وقد تعلم مسيحيو الشام واليهود و الأرمن أن يستفيدوا من تلك الحماية القنصلية بأن يدفعوا مبلغًا من المال مقابل الحصول على جواز سفر من أي من القنصليات التي يعطيها القانون حماية أو امتيازًا، وهكذا شهدت مصر أفواجًا من اليونانيين القبارصة، والإيطاليين، الإنجليز، والفرنسيين، واليهود، الأرمن، الشوام وغيرهم .

**ففي سنة ١٨٦١ دخل مصر حوالي (٣٠ ألف) أجنبي، ١٨٦٢ دخلها (٣٢ ألف)، وفي ١٨٦٣ دخلها (٣٤ ألف)، في ١٨٦٤ (٥٦,٥ ألف)، وفي ١٨٦٥ دخلها (٨٠ ألفا)، وهكذا .**

**وأتجه هؤلاء إلى إنشاء البنوك، ليس بمعنى تصدير رؤوس أموال أوروبية إلى مصر، ولكن بهدف جمع رؤوس الأموال المصرية وإعادة** إقراضها أو استثمارها في مشاريع محددة أو حتى نهبها مباشرة، وكان أول بنك أسسه الأجانب في الإسكندرية هو (بنك مصر) عام ١٨٥٧ بالتعاون مع بض البيوت المالية في إنجلترا، وكان مديره تاجر يوناني يدعى "بسكال"، كانت كل مهمة هذا البنك إقراض أمراء البيت العلوي!! (٣٤) " وكانت طبيعة الأعمال التي تقوم بها هذه البنوك عمومًا هي إقراض الخديوي والحكومة المصرية ومساعدتها على الاقتراض من الخارج في أوروبا، وتمثيل البيوت المالية البنوك الأوروبية في مصر، خدمة الحكومة المصرية مقابل عمولة في

أعمال الاستيراد والتصدير، وكإقراض بعـض الأمـراء وإدارة ممتلكـاتهم العقارية ولاسيما الأطيان، كما كانت تلك البنوك المحلية تقدم تسهيلات ائتمانية لمؤسسي الشركات مثل: شيكولاني – وروسوس – ورويسناير وأنطونيـاس، ولشركات الأمتيازات الأجنبية، وشركة قناة السويس، وكانت تضـارب فـي سندات الخزانة التي كانت تصدرها الحكومة المصرية، وقد حصلت البنـوك الخاصة على كثير من عقود الامتياز وتأسيـس الشركـات .

وفي زمن سعيد وإسماعيل أيضًا ظهر على جانب الممولين الأوروبيين من أصحاب البنوك الخاصة عدد آخر من اليهود الشرقيين واليونانيين والشوام مثل: عائلات قطاوي– ومنشه وسوارس وسرسق، فقد أسس هـؤلاء أيضًـا بنوكًا خاصة، و كانت لهم صلات ببعض البيوت المالية في أوروبا، وبعـض كبار الممولين اليهود فيها، كذلك ظهرت البنوك المساهمة مثل بنك الإسكندرية التجاري (١٨٦٨) الذي أدمج في بنك الأنجلو إيجبسيان في (١٨٨٤)، البنـك الصناعي (١٨٨٩) وغيرها، بنك مصر(١٨٦٥) ولم يقتصر الأمر على إنشاء بنوك برؤوس أموال أجنبية في مصر، بل ظهرت فروع لبنوك أوروبية مثل ( مـون دي بيتيـه ) أي الرهونـات الفرنسـي (١٨٦٠) (العثمـاني الإمبراطوري)"إنجليزي" ، (الكريدي) " فرنسـي " (١٨٧٤) (بنـك رومـا) "إيطالي " (١٨٨٠) وغيرها .

على أننا يجب أن نتنبه إلى أن تلك البنوك الأجنبيـة، لـم تكـن تـأتي برأسمال أجنبيي حقيقي لتوجيهه إلى الاستثمار، بل قل أنه كان هناك أجانـب ينهبون الاقتصاد المصري ويستثمرون خبرتهم بشئون المال وصلاتهم ببيوت

المال الأوروبية من جهة وبالبلاط المصري من جهة أخرى في تشغيل أموال المصرين والاستئثار بأرباحها أو الحصول على نصيب الأسد منها .

وأن كل ما يحدث أن بنكًا ما يؤجر مكانًا في أحد شـوارع القـاهرة، ويوفـد مديرًا أجنبيًا ومعه بعض المعاونين الأجانب من ذوي الخبـرة فـي الشـئون المصرفية، ويستخدم موظفين محليين من العارفين باللغات ولاسيما من اليهود والشوام، والأرمن واليونانيين والإيطاليين، وربما احتاج الأمر إلى نقل مبلـغ تافه من المال السائل إلى مصر ليكون في خزائن البنك في بداية العمل، ثـم تتدفق عليه.

ودائع المصريين والأجانب المقيمين في مصر وتحويلاتهم ومدفوعاتهم فتجمع في خزائنه الملايين التي يستغلها في استثمارته وعملياته المصرفية، وحتـى رأس المال السائل التافه الذي يبدأ به نجده بعد فترة قصيرة يعيد تصديره إلى البنك الأصلي في أوروبا .

وهكذا لم يأت هؤلاء المستثمرين الأجانب بأي أموال لاستثمارها في القطاع الصناعي الجاد، بل جاءوا لجمع الأموال المصرية وتوجيهها في الخدمات الحكومية والمشروعات ذات العائد السريع، وفي الاستثمار الزراعي والعقاري على أن ينالوا هم نصيب الأسد من الأرباح، وهكذا لم تنشأ في مصر استثمارات صناعية جادة لا على يد المصريين ولا يد المستثمرين الأجانب حتى ذلك الوقت، ولمدة طويلة بعده " حتى طلعـت حـرب "٠

********

## (٩) الاستعمـــار يـــرســل طـــلائعـــه

### (أ) الـــــديـــــــون

كانت الديون ومازلت أحد الوسائل الاستعمارية الخبيثة، لمد يد النفوذ الأجنبي إلى البلاد، والسيطرة على مقدراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وارباك أحواله من أولها إلى أخرها، بل والتحكم في مجمل سياســاته، إذن فالـــديون كانت أحدى الوسائل التمهيدية للاحتلال، بل أهم هذه الوسائل على الإطـــلاق، وإذا كان النفوذ الأجنبي قد تســلل عبـــر شـــركة قنـــاة الســـويس، وعبـــر الأرستقراطية الزراعية وشكل الاستثمار الزراعي، وعبر رأســمالية الســلب والنهب والشركات الأجنبية، فإن الديون قد فتحت الباب على مصراعيه أمـــام النفوذ الأجنبي، وأفقدت تلك الديون "عمليّا" مصر استقلالها، بل وأضاعت من إسماعيل عرشه ذاته، ولم تلبث مصر خلال سنوات جد قليلـــة أن أصـــبحت مستعمرة أوروبية دون أن تطلق رصاصة واحدة .

وعلاقة الديون الخارجية بالتبعية وبهيمنة الأجانب علـــى مقـــدراتنا لا يحتاج إلى دليل، وهو أمر يجمع عليه علماء السياسة والتـــاريخ والاجتمـــاع فضلاً عن الاقتصاد .

يقول الاقتصادي البارز محمد رشدي [٣٥] " إن من يتعرض بالدراســـة للوسائل التي أتخذها الأجانب معبرًا للوصول إلى أغراضهم يجد أنها كانـــت تتسم بالعمق المقترن بالحقد والجشع اللذين ازدادا على طول الأيـــام مـــرارّة وضراوة، تلك كانت طبيعة الأوروبيين، ومسلكهم مع مصر منذ زمن طويـــل فهم يتربصون بنا الفرصة للانقضاض علينا، فإذا لم تواتهم الفرصة عمـــدوا

إلي خلقها والاستفادة منها، وقد كانت الديون الأجنبية هي رأس الحربة التي طعن بها الاستعمار مصر" .

## هل يمكن أن تكون للقروض الأجنبية ضرورة ؟ أو فائدة ؟

وفي هذا الصدد يقول الأستاذ محمد رشدي، في نفس المرجع السابق، وفي رأينا أن السبب المعقول والمنطقي للأقدام على عقد القروض الخارجية هو حاجة الدولة للقيام بمشروعات إنتاجية مباشرة أو غير مباشرة لازمة لتحقيق أهدافها من حيث النمو الاقتصادي، على أن يكون التمويل الأجنبي بالقدر الذي يكفل الغلبة، والسيطرة للتمويل المحلي، فضلا عن الرفض بصيغة قاطعة لأية قيود يمليها الجانب المقرض في شأن استعمال القرض أو الأشراف عليه، ذلك ما تقتصد به طبيعة العلاقة بين المقرض والمقترض، إذ أنه من أول المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها سلامة القرض أن ينعقد على أساس من الندية والتكافؤ، أما إذا توصلت الدولة المقرضة إلى سبيل يمكنها من التحكم في استعمالات قروضها فإن ذلك لا يدل على ضعف الدولة، وإنما يتيح الفرصة لرأس المال الأجنبي لأن يبسط سيطرته على البلاد " [٣٦] .

وبالطبع هذا كلام مثالي، لم يعرفه العالم أيام سعيد أو إسماعيل، ولا يعرفه حتى اليوم، والقرض الأجنبي شر كله، لأن العالم عالم مصالح من ناحية، ومن غير الطبيعي ولا المنطقي أن يقرضك أحدهم بدون شروط أو بدون أهداف معلنه أو خفية، ومن غير الملائم اقتصاديًا القيام بمشروعات جادة بواسطة القروض، وإذا كنا قد قررنا من قبل أن بلادنا كانت مستهدفة للسيطرة الاستعمارية وقتها، وحتى الآن بوسيلة أو بأخرى لعرفنا استحالة الحصول على قرض من أجل سواد العيون.

وإذا كان الإسلام يبيح القرض الحسن – بلا شروط – وبلا ربا متفــق فمن البديهي أنه لا الشرق ولا الغرب سوف يعطي أحدًا قرضًا بلا شــروط ولا ربا، ومن السذاجة الأمل يومًا في تحقيق ذلك مادام العــالم هــو العــالم، ومادامت البنية الاقتصادية والسياسية للعالم كله كما هي اليوم .

يضيف الأستاذ محمد رشدي " في حالة إسماعيل فأنه لو تــم صــرف القروض البالغ قيمتها مائة مليون جنيه تقريبًا على مشروعات إنتاجية لتغيــر وجه تاريخ مصر الاقتصادي تغييرًا جذريًا، ولأصبحت مصر قوة لا يستهان بها في المجال الدولي، ولامكن منع الكثيــر مــن الــويلات التــي جرهــا ا لأجانب على مصر نتيجة تدخلهم كمقرضين للحكومــة المصــرية، إلا أنــه للأسف الشديد قد تم صرف هذه القروض على نواح ترفهية واستهلاكية بحته، والقليل منها هو الذي أنفق في حفر وإنشاء الكباري التي كان الغرض الحقيقي من إنشائها خدمة أراضي الأسرة الحاكمــــة" (٣٧) .

ومع احترامنا الشديد للأستاذ محمد رشدي، فإن هذا الكلام أيضًا مغرق في المثالية وحسن النية، إذ لو علم المقرضون رشــدًا فــي المقتــرض لمــا أقرضوه، لقد كان المقرضون طلائع احتلال، والغرب الذي لم يتــورع عــن التدخل المباشر ضد محمد علي في الوقت الحرج وقــاموا بتصــفية قاعدتــه الصناعية، رغم أنه لم يقترض منهم شيئًا، لم يكونوا ليعطوا إسماعيل أمــوالا للإنفاق منها على مشروعات جادة، و لولا تأكدهم من أن هذه الأموال ستنفق فيما يحقق مصالحهم، لما مدوا له حبل القروض .

## هــل كان التوريط في الديون مقصود ؟

نعم بكل تأكيد، لأن المسألة لم تكن إطلاقًا علاقة تجارية بحته فأوروبــا كانت تتطلع للسيطرة على مصر، ولم تكن لتبعث جيوشها لاحتلال مصر قبل ذلك (١٧٩٨،١٨٠٧) من قبيل التسالــي .

يقول الأستاذ عادل حسين: [٣٨] " والقول بأن الغرب تعمد إغراق مصر بالديون لا يعكس أي رغبة في التحامل، فهو استنتاج موضوعي مــن ســياق الأحداث، وهو يستند أيضًا إلى فهم مصالح وسياسات الدول الغربية " .

ويقول محمد رشدي: " أن الأجانب كانوا يشجعون حكام مصر بشــتى الوسائل والطرق على الاستزادة من القروض إلى حد إنشاء فــروع لــبعض البنوك الأجنبية التي تخصصت في إقراض الحكام والطبقــات الغنيــة " [٣٩]، ويقول جون مارلو " أن الممولين الفرنسيين والإنجليز والألمان الذين شجعوا بطريقتهم المعهودة الوالي على الإسراف والتبذير لتمكين أنفسهم من ممتلكاته، وقد ترتب على هذا النهب الذي كان يتم على نطاق عالمي كبير أن أخذ تدخل القناصل المحدود لصالح أصحاب التعويضات يتحول تــدريجيًا إلــى تــدخل دبلوماسي تقوم به حكومات الدول لصالح أصحاب السندات الأوروبيين " [٤٠].

ويضيف نفس المؤلف " أنه لم يكن أحد من الدائنين يرغب في خــروج إسماعيل من الديون ذلك أن عملية إقراضه قد أثبتت أنها عملية رابحة، وفوق ذلك فقد كانت هناك أرباح أخرى إضافية تأتي من العمولات علــى طلبــات الشراء من الخارج التي لم يكن ممكنًا تقديمها إلا إذا كان إسماعيل والخزانــة المصرية يتلقيان المال باستمرار من القروض " [٤١] .

ويقول روتشتين " أن جميع ما يسمونه المالية العليا بلندن وباريس قــد تآمر رسميًا على سلب الخديوي فكان يظهر في الليلة الواحــدة كمــا يظهــر النبات الدن ئ مصارف مفتعلة طنانــة الأســماء كالمصــرف الإنجليــزي المصري، والمصرف الفرنسي المصري وغير ذلك، غرضها الوحيد إغــراء الخديوي بعقد قروض جديدة فاحشة الربا " [٤٢] .

## سعيــد يبــدأ القروض وإسماعيــل يتوســع فيهــا

بقيت مصر سليمة من آفة الديون الأجنبية في عهد محمد علي وإبراهيم وعباس الأول، وبدأت الديون تجد طريقها إلى الحكومة المصرية في عصــر سعيد باشا الذي مات وترك على الحكومة المصــرية دينًــا قــدره (١١,١٦) مليون جنيه من الديون الثابتة[٣٤]، والديون السائرة [٤٤]، أما في عهد إسماعيل فقد قفز الرقم إلى (١٢٦,٤) مليون جنيه، كما يقدرها الرافعي[٤٥]، وهــي كالتالي:

- ١٨٦٤ (٥,٧ مليون) جنيه، من بيت فرو هلينج وجوش الإنجليزي .
- ١٨٦٥ (٣,٤ مليون) جنيه، من بنك الأنجلو .
- ١٨٦٦ (٣ مليون) جنيه ، من بنك أوبنهايم .
- ١٨٦٧ ( ٢,٧ مليون) جنيه .
- ١٨٦٨ (١١,٩ مليون) جنيه من بنك أوبنهايم .
- ١٨٧٠ (٧,١ مليون) جنيه من البنك الفرنساوي المصري .
- ١٨٧٣ (٣٢ مليون) جنيه من بيت أوبنهايم .
- ١٨٧٨ (٨,٥ مليون) جنيه من بنك روتشيلد الإنجليزي .

**بالإضـــافـــة إلـــى :**

- الدين السائر (٢٥ مليون) جنيه من المرابين والمغـــامرين أو مســـتحقًا للمقاولين والتجار والشركات .

طرق أخـــرى حصل بها إسماعيل على المال :

- المتحصل من المقابلة (١٣,٥ مليون) جنيه .
- دين الرزنامـــة (٣,٣ مليون) جنيه .
- ما أخذ من الأوقاف الخيرية وبيت المال (٥٣٧ ألف جنية) .
- مطلوبات من الحكومة لم تدخل في تسوية الدين العام سنة ١٨٧٦ (٦,٢ مليون) جنيه .

## قراءة في مفردات الديون

- **إذن فإن مجموع ما حصل عليه إسماعيل من الأموال والديون كان حوالي (١٢٦,٤ مليون) جنيه أنفقها إسماعيل في بناء القصور وتأثيثها، وتمويـــل الحفلات الفخمة التي كان يقيمها إسماعيل، أو رحلاته إلى أوروبا، أو دفع الرشاوى شمالا ويمينا، ومنح الهدايا والهبات لكل من هب ودب، أو اقتناء اللوحات الفنية والجواهر وغيرها، وكذلك إسراف الأسرة العلويـــة، فقـــد بلغت ثمن خياطة فساتين أحدى الأميرات حوالي (١٥٠ ألف جنيه) لخياط فرنسي .**
- أنه من الطبيعي أن يلتف حول إسماعيل مجموعة من الأفاقين والمغامرين للاستفادة من تبذيره وسفهه أو التوسط بينه وبين البيـــوت الماليـــة لعقـــد صفقات القروض مقابل عمولة أو سمسرة، كما كان من الطبيعي أن تمتد

مظاهر الإسراف والاختلاس إلى الجهاز الحاكم، وشهدت مصر ظهـور شخصية مثل شخصية إسماعيل باشا صديق(المفتش)، وقد كـان وزيـرًا للمالية، وهو شخصية أفاقه كانت تبتكر لإسماعيل وسـائل جمـع المـال بطرق شتى، أو عقد الصفقات، وبديهي أنه يسهل لإسماعيل وسائل تحويل تلك القروض إلى حسابه الخاص والإنفاق منهـا بـلا حسـاب، ويقـول الرافعي: أن إسماعيل باشا المفتش قد قتل على يد رجال الخديوي إسماعيل ليطوي معه أسرار تبديد الأموال والتلاعب بالخزانة العامة .

- أنه مع حالة السفه والتبذير التي تفشت في إسماعيل وبطانتـه والأسـرة الحاكمة، كان من الطبيعي أن يلجأ لأساليب عجيبة في جمع الأموال مـن الناس حتى آخر قطرة، أو السطو على أموال اليتامى والأوقاف، وفي ذلك الصدد فقد أبتكر إسماعيل باشا المفتش فكرة جهنمية لجمع (١٣,٥ مليون) جنيه في سنة (١٨٧١)، وذلك بصدور قانون المقابلة، ويقضي هذا القانون بأن يقوم ملاك الأراضي بدفع الضرائب المربوطة على أطيانهم لمدة ست سنوات مقدمًا، مقابل إعفاء أطيانهم من نصف الضريبة المربوطة عليهـا على الدوام، وبديهي أن الحكومة لجأت في تنفيذه إلى الإكراه والتـوريط، مما أدى عمليا إلى تخلي الكثيرين عن أرضهم أو بيعها للقادرين، أو بيـع أجزاء منها لكبار الملاك والأغنياء ليتمكنوا من دفع هذه الضريبة الظالمة أو السلفة الإجبارية، وأدى ذلك وغيره إلى انهيار طبقة الملاك الصـغار، وزيادة الأرستقراطية الزراعية وطبقة الملاك، وكذلك لجأ الخديوي إلـى

الاستيلاء على ما في خزائن بيت المال والأوقاف الخيرية مـــن الأمـــوال المودعة على ذمة الخيرات، أو لحساب القصر والأيتام .

- وبلغ ما أخذ من هذا الباب (٥٣٧ ألف جنيـــه)، وكـــذلك لجـــأ الخـــديوي إسماعيل بإيعاز من المفتش إسماعيل باشا إلى أجبار الأهالي على استثمار أموالهم في سندات في مصلحة الرزنامة، وهي مصلحة تودع فيها رؤوس أموال للمستحقين مقابل دفع معاشات لهم، وقد بلغ هذا القرض الإجبـــاري (٣,٤ مليون) جنيه، وبديهي أن أموال المقابلة، وقرض الرزنامة، وأموال الأوقاف الخيرية ضاع في هاوية الإسراف السحيقـــة.
- لجأ الخديوي إسماعيل إلى التفريط في أسهم مصر في قنـــاة الســـويس " حوالي ( ٧ ÷ ١٦ ) من مجموع أسهم شركة قناة السويس " فباعها إلـــى إنجلترا مقابل (٤ مليون) جنيه، وبصرف النظر عن أن الـــثمن قليـــل أو بخس، فإن إسماعيل بتفريطه في هذه الأسهم، أدخل النفوذ الإنجليزي إلى مصر من أوسع الأبواب، فضلا عما فيه من خسارة وطنية، ونتائج وخيمة على سيادة مصر على أهم مشروعاتها في ذلك الوقت، وبهذه الصفقة لـــم يعد لمصر شيء في القناة(تمت الصفقة في نوفمبر ١٨٧٥) اللهم الـــ ١٥ % في صافي الأرباح، وقد باعتها الحكومة المصرية فيما بعد إلـــى بنـــك الائتمان العقاري الفرنســـي .
- أنه يجب أن نلاحظ أن هذا الدين البالغ (١٢٦,٤ مليون) جنيه، لـــم ينفـــق على أي مشروعات جادة، أو مصاريف الحكومة العادية، لأن هذا الـــدين كله عبارة عن قروض أجنبية، أو ضرائب وسلف إجبارية، أو اخـــتلاس من بيت المال، أي أنه يختلف تمامًا عن الموارد الطبيعية للبلاد التي كانت

تكفي وتزيد لو أحسن التصرف فيها، كانت تكفي قطعًا لتمويل إنفاق حكومي معتدل، وتمويل مشروعات جادة ومفيدة، مثل الحروب في أفريقيا لتأمين منابع النيل فهذه كانت تتكلف أقل بكثير من الموارد العادية التي لم تدخل أصلا في حساب الدين، والمؤرخون الذين قدروا الديون لم يضيفوا غليها الموارد العادية للبلاد، ولكن القروض الأجنبية والضرائب المستجدة والسلف الإجبارية .

- أن الوقوع في هاوية الديون يؤدي قطعًا إلى عدد كبير من التصرفات المالية العجيبة، منها مثلا أنه لأداء دين حكومي يبلغ (٧٢ ألف جنيه)، عقدت الحكومة صفقة مع صاحب الدين أخذ بمقتضاها (٢٣٠ ألف جنيه) في مقابل دينه، أي بعبارة أخرى لكي تسدد (٧٢ألف جنيه) حملت الحكومة (٢٣٠ ألف جنيه)، وأن دين ١٨٧٣م الذي يبلغ (٣٢ مليون) جنيه لم يدخل منه إلى يد الحكومة سوى (٢٠,٧ مليون) جنيه فقط " ١١ مليون نقدًا – ٩ مليون سندات" والباقي خصم لحساب السمسرة وخدمة الدين وخلافه، وقرض ١٨٧٠م الذي بلغ (٧ مليون) جنيه لم يتسلم منه إلا خمسة ملايين، أما الدين السائر فلم يكن له ضابط، وكان يبلغ ثلاثة أمثال قيمته الحقيقية، بل وأربعة أمثال قيمته أحيانًا:بلغت الديون السائرة ٢٥ مليون جنيه " .
- بل أن الحكومة كانت تلجأ أحيانًا إلى بيع بعض المحاصيل إلى التجار دون تسليم، ثم تعود فتشتريها منهم على الورق، وتدفع فرقًا هائلاً، ففي صيف ١٨٦٩م مثلا باع وزير المالية إلى التجار الإفرنج مقادير كبيرة من بذور القطن (حوالي ٥٠٠ ألف إردب) وقبض ثمنها نقدًا ووعد بتسليمها بعد

خمسة أشهر بعد جني محصول القطن، ولما أنقضى الميعاد باعت الحكومة ما لديها من محصول القطن ثانية وقبضت الثمن، ولتسوية الفضيحة طلبت الحكومة من التجار أن يبيعوها بسعر (٧٨ قرشًا) ما اشتروا بسعر (٧١ قرشًا)، واتفقت معهم على السداد بإفادات مالية تسري عليها فوائد ١٢ % سنويًا من الثمن الجديد، أي بواقع ١٨ % من الثمن الأصلي، وقد تكررت هذه العملية أكثر من مرة " [٤٧] .

- يقول المسيو جابر بيل شارم (٤٨) " إن الخديوي إسماعيل أقترض في الثمانية عشر عامًا التي تولى فيها الحكم نحو (١٢٠ مليون جنيه)، ولكن الواقع أن نصف هذا المبلغ على الأقل بقى في يد الماليين وأصحاب البنوك، والمضاربين من مختلف الأجناس ممن كانوا يحيطون به على الدوام .
- أنه إذا استبعدنا الديون السائرة، ودين الرزنامة، أموال المقابلة والدين الذي عقد ١٨٧٨ [٤٩]، أي إذا حسبنا الديون الثابتة في الفترة بين ١٨٦٣، ١٨٧٦ " وهي الفترة التي أحتفظ فيها إسماعيل بسلطة حقيقية على البلاد" كانت حوالي (٥٣ مليون جنيه)، وصل منها إلى الخزانة فعلا (٣٢ مليون جنيه)، " كان الفرق يذهب مصاريف خصم وعمولة " وطوال الثلاثة عشر عاما كانت الفائدة وأقساط استهلاك الدين تحسب على أساس القيمة الاسمية، ودفع فعلا مبلغ (٣٥ مليون جنيه)، أي أكثر من كل ما حصلته الخزانة من ديون ثابتة، ومع ذلك فإن رأس مال الدين الثابت بلغ ١٨٧٦م حوالي (٥٢ مليون جنيه)، أي ما يزيد على كل ما تلقته الخزانة من القروض بـ (٢٠ مليون جنيه) [٥٠]، أي أنه كان نهبًا واضحًا .

- أنه في مقابل هذا الديون رهنت مصر كل ما تمتلك تقريبًا من أطيان ومرافق وضرائب وجمارك وعوايد، بل وباعت ما تملكه من أسهم قناة السويس، أي أن الديون أدت عمليًا إلى رهن مرافق مصر، وكانت النتيجة الطبيعية هي الإفلاس، ثم الاحتلال، ففي قرض ١٨٧٣م مثلاً رهن إسماعيل لسداده ما يلي: " إيرادات السكك الحديدية – الضرائب الشخصية والضرائب غير المقررة – عوايد الملح – مليون جنيه من ضريبة المقابلة – كل الموارد التي خصصت للقروض السابقة حتى أصبحت حرة " (٥١) .

## التدخل الأجنبي في شئون مصر

**" لم يكن ممكنًا أن يبقى استقلال البلاد سليمًا مع بلوغ القروض إلى هذا الحد، لأنها أموال أجنبية، دفعها ماليون ومرابون ينتمون إلى دول أوروبية تطمح من قبل إلى التدخل في شئون مصر، وهذه القروض من شأنها أن تفقد البلاد استقلالها المالي، كما أن القروض صار لها من الفوائد ما يبتلع معظم ميزانية الحكومة، فلا عجب أن تكون النتيجة فتح أبواب التدخل الأجنبي في شئون مصر على مصراعيه، وقد بدأ هذا التدخل ماليًا ولكنه كان يطوي في ثناياه عوامل التدخل السياسي، فكان تدخلا مزدوجًا " (٥٢) .**

" أنضجت الربكة التي سببتها الديون الخارجية والديون السائرة ظروف التدخل الأجنبي السافر، وتصاعد التدخل السياسي ترسيخًا وتطويرًا للنتائج التي أحدثها غزو القروض " (٥٣) .

## بعثـــــة كييـــف

وجاءت بعثة كييف الإنجليزية (ديسمبر ١٨٧٥م)، بعــد صــفقة قنــاة السويس (نوفمبر ١٨٧٥م)، وكان إسماعيل تحت ضغط الاختناقات المتلاحقة قد طلب من الحكومة البريطانية إعارة خبيرين " يشرفان على الدخل والخرج خاضعين لإرشاد ناظر المالية وأوامره " ويكون أحدهما علـــى الأقــل ملمّــا بموضوعات علم الاقتصاد السياسي التي أوضحت للناس في العصور الحديثة المبادئ الصحيحة التي تنمو بها موارد البلاد " .

وكان إسماعيل يستهدف أن تقدم تلك البعثة تقريرًا يسمح له بمزيد مــن الاقتراض على أساس تجديد الثقة في ماليته من قبل هذه البعثة تحت إغــراء الرشوة أو غيرها، وقد أتجه إسماعيل صوب إنجلترا، بعد أن كــان الواقــع الدولي جعل لها السبق والسيطرة بعد هزيمة فرنسا في الحروب الســبعينية، ولكن الحكومة البريطانية فهمت هذا الطلب بطريقتها الخاصـــة، وبـــدلا مــن إرسال موظفين من للحكومة يكونان طوع إرشاد وزير المالية وأوامره، حول اللورد دربي ذلك الطلب إلى طلب نصح من الخديوي في الشـــئون الماليـــة، وتألفت بالفعل بعثة برئاسة كييف عميد رجال البنوك الإنجليز في ذلك الوقت ليفاوض الخديوي وحكومته في إدارة مصر ومركزها المالي، وإذا قرأنا مـــا كتبه اللورد دربي وزير الخارجية البريطاني إلى المستر كييف فـــي خطـــاب تعيينه للبعثة لفهمنا التكتيك الإنجليزي الذي أستخدم تمهيدًا للسيطرة على البلاد قال دربي: " أنه على الرغم من أن الغرض الأول لبعثتك هو المداولـــة مـــع الخديوي فيما يطلب من نصيحة ومساعدة، إلا أنه لا يمكن أن يفوتك أن تتقيد المعلومات الوفيرة ذات القيمة العظيمة لكل من مصر وبريطانيا، إن حكومـــة

صاحبة الجلالة لا ترى من الضرورة تزويدك بتعليمات تفصيلية، فهي تفضل أن تدع لفطنتك إدارة البعثة، معتمدة على أنك سوف تكون حذرًا فلا تلـزمهم بإتباع أي أسلوب أجرائي، سواء بطريقة النصيحة أو غيرها، يمكن أن يؤخذ على أنه رغبة منا في التدخل دون وجه حق في الشئون الداخلية المصرية " .

" الخطاب واضح الدلالة، الهدف الحقيقي هو أنه يكفي في تلك المرحلة عملية استكشاف واسعة لأرض المعركة القادمة، الظـاهر مـداولات بريئـة مخلصة، وفي كل الأحوال حرص على تجنب أي شبهة تدخل، وبالتأكيد كانت إنجلترا في تلك المرحلة لا تخطط فقط للتدخل، ولكـن للسـيطرة الكاملـة، وكانت تتقدم بانتظام عبر كل السبل التي تؤدي إلى هذه النتيجة، فمع الـديون الخارجية التي أغرقت فيها الحكومة حرصت إنجلترا على احتكـار التجـارة الخارجية منذ أوائل عهد إسماعيل، وكان يساند نشاط الإنجليـز فـي ميـدان التجارة نشاطهم في ميدان المال، وذلك عن طريق البنوك أو فـروع البنـوك التي أنشاؤها في مصر، وبذلك يمكن القول أن الاقتصاد المصري أصبح تابعًا للاقتصاد الإنجليزي في عهد إسماعيل ثم للفرنسي، ولاقتصاد بـلاد أوروبـا الغربية الأخرى " (٥٥) .

جاءت بعثة كيف إذًا إلى مصر في (ديسمبر ١٨٧٥م) وفحصت حالـة المالية المصرية ووضعت تقريرها، الذي أشارت فيه إلى سوء حالة الماليـة المصرية، واقترحت كشرط لإصلاحها أن تخضع للشورى الأوروبيـة، بـأن تنشئ الحكومة مصلحة للرقابة على ماليتها برئاسة شخص ذي ثقة، أشـارت

تلميحًا بأن يكون إنجليزيًا واشترطت أن يحتـرم الخـديوي قـرارات هـذه المصلحة،ولا يعقد قرضًا ألا بموافقتها " كأن القرض قدرّ م.م" .

ويعلق الرافعي على ذلك قائلا " كأن إنجلترا لم توفد بعثة كيف للسبب الذي يطلبه إسماعيل، بل جعلت لها مهمة سياسية، وهي تمهيد السبيل للتدخل الإنجليزي " (٥٦)، ويقول روتشتين " أي أن المطلوب من الخديوي أن يخضع بطريقة ما صاغرًا للإرشاد الإنجليزي، ويعهد إلى إنجلترا بإدارة مالية مصر " (٥٧) .

كان من الطبيعي إلا يعجب تقرير البعثة الخديوي إسماعيل، وكان مـن الطبيعي أن يعرف ما هو الهدف السياسي وراء التقرير، فحاول أن يلعب على التناقض الثانوي بين إنجلترا وفرنسا، وأوفدت فرنسا أحد موظفيهـا، وهـو المسيو فيليه ليعاون إسماعيل على تنظيم ماليته، إلا أن إنجلترا التي قـررت الإنفراد بالهيمنة وإنضاج الطبخة لصالحها، ضغطت على إسماعيل بـالتلويح بنشر تقرير "لجنة كيف" وصرح رئيس الوزراء الإنجليزي أنه لا يعارض في نشر التقرير وأن الخديوي إسماعيل هو الذي يمانع في ذلـك، فكـان ذلـك التصريح أشد وطأة من نشر التقرير بما فيه من تلميحات عن سـوء أحـوال المالية المصرية، وأدى ذلك إلى نزول أسعار السندات المصرية نزولا هائلا، وتدهورت مالية مصر بسرعة، وعجزت عن الوفـاء بالتزاماتهـا، فأصـدر إسماعيل مرسومًا في ٦ إبريل سنة ١٨٧٦م بتأجيل دفع السـندات والأقسـاط المستحقة على الحكومة ثلاثة أشهر وقد أدى هذا الأمر _الذى يعني في حقيقة الافلاس _ الي هياج الدائنين في أوربا فقدم وكلاء المال الفرنسيين مشـروعًا بإنشاء صندوق الدين وتوحيد الديون .

## صندوق الدين _ توحيد الدين

أصدر الخديوي إسماعيل مرسوما في ٢ مايو ١٨٧٦ يقضـــي بإنشـــاء صندوق للدين ومهمته أن يكون خزينة فرعية للخزانة العامة تتـــولي تســـلم المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية _ ويتولى إدارتـــه منـــدوبون أجانب تندبهم الدول الدائنة وأن يوردوا ما يحصلون عليه إلى صندوق الـــدين لا إلى وزارة المالية، وأعطى المرسوم هذا الصندوق الحق في منع الخديوي من عقد قروض أخرى أو إصدار إفادات مالية إلا بموافقة صـــندوق الـــدين، وكذلك عدم تعديل الضريبة تعديلاً يقضي إلى إنقاصها إلا بموافقـــة أعضـــاء الصندوق، أي أن الصندوق دولة داخل دولة، واعتداء صارخ علـــى ســـيادة مصر المالية والإدارية.

كما أصدر الخديوي مرسومًا أخر بتحويل ديون الحكومة وديون الدائرة السنية والديون السائرة إلى دين واحد سمي الدين الموحـــد وبلـــغ ٩١مليـــون جنيه(٧مايو ١٨٧٦).

وصدر مرسوم ثالث لتطمين الدائنين في(١١مايو١٨٧٦) بإنشاء مجلس أعلى للمالية يتكون من ١٠أعضاء (٥ مصريون) (٥ أجانب) ويتألف مـــن ثلاثة أقسام

القسم الأول: يختص بمراقبة خزائن الحكومة.

القسم الثاني: يختص بمراقبة الإيرادات والمصروفات.

القسم الثالث: ويختص بتحقيق الحسابات ويبدي هذا المجلس رأيه في ميزانية الحكومة السنوية التي يضعها وزير المالية قبل نهاية كل سنة بثلاثة أشهر، وعين السنيور شالويا – أحد أعضاء مجلس الشيوخ- رئيسًا لها.

## الرقابة الثنائية

سوى الإنجليز والفرنسيين ما بينهما من تناقضات ثانوية، واتفقا معًا على الخطة المقبلة للسيطرة على مصر، لم يكن كافيًا لهما ما تم إنجازه من تدخل وهيمنة ونفوذ في شئون مصر عن طريق صندوق الدين أو إنشاء مجلس أعلى مختلط، ذهب مستر جوشن الإنجليزي إلى فرنسا لكي يتفق معها على التعديلات اللازمة وعلى الخطة المشتركة لإكراه الخديوي على قبول هذه التعديلات، وندبت الحكومة الفرنسية من ناحيتها المسيو جوبير مندوبًا عن الدائنين الفرنسيين ليشترك مع المندوب الإنجليزي في عرض مطالب الدائنين على الخديوي، وجاء كل من جوشن وجوبير إلى مصر في أكتوبر ١٨٧٦ وطلبا إلى الخديوي قبول التعديلات وهي:

- فرض الرقابة الأوروبية على المالية المصرية وإبقاء صندوق الدين بصفة دائمة حتى استهلاك الدين بأكمله.
- تسوية الديون بالطريقة التي يراها جوشن وجوبير.

وبرغم ظهور حركة استياء شديدة في البلاد إلا أن الخديوي أذعن لتلك المطالب تحت ضغط قنصلي إنجلترا وفرنسا وأصدر مرسومًا بذلك في ١٨نوفمبر١٨٧٦ وقضى المرسوم بفرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية، وأن يتولاها رقيبان أحدهما إنجليزي والآخر فرنسي، ولها سلطات مطلقة من توظيف أو عزل، والتفتيش على حسابات الخزانة وجميع صناديق

الحكومة، والاعتراض على ما يشاءان في الميزانية أو الصرف، أو إيقاف أو إصدار أذونات وتمويلات وغيرهـا .

وبديهي أن علاج الرقابة الثنائية لم يؤد إلى شيء، بل زاد الحالة سوءًا، وهي ما جاءت إلا للسيطرة وتحقيق النفوذ، وبعد تلك اللجنة كان من الطبيعي أن تسير أمور التدخل الأجنبي من سيء إلى أسوا، ففي (٢٧ ينـاير) صـدر مرسوم خديوي بتشكيل لجنة أوروبية للتحقيق عرفت باسم لجنة التحقيق العليا الأوروبية .

## لجنة التحقيق العليا الأوروبيـة

وبهذه اللجنة – تكون أوروبا – وتحديد إنجلترا قـد وجهـت الضـربة الأخيرة لاستقلال مصر، فهذه اللجنة من حقها التحقيق في أبواب الإيـرادات والمصروفات، وأوجه النقص في القوانين واللوائح وإصدارها، وتحقيق موارد الميزانية، وأن على الموظفين إعطاء اللجنة ما تشاء من البيانات، وأن للجنة الحق في استدعاء من ترى لزومًا لسماعه لجميع البيانات التي تطلبها، وتألفت اللجنة من فردينان ديليسبس فرنسي، والسير ريفـرس ويلسـون إنجليـزي، ورياض باشا "عميل إنجليزي"(٥٨)، وأعضاء صندوق الدين، ووفقًا لما تم من أتفاق بين إنجلترا وفرنسا فإن ديليسبس سافر إلى فرنسا وترك شئون اللجنـة كلها إلى السير ريفرس ويلسون الذي كان صاحب النفوذ الحقيقي في اللجنة، وقدمت اللجنة تقريرها إلى الخديوي، وقبل الخديوي التقرير رغم ما فيه مـن إهانات، وانتهت اللجنة إلى التوصية بإنشاء وزارة مختلطة برئاسة نوبار باشا، يدخلها وزيران أوروبيان أحدهما إنجليزي لوزارة المالية، والثـاني فرنسـي

لوزارة الأشغال، وأصدر الخديوي إسماعيل فـي ( ٢٨ أغسـطس ١٨٧٨ ) أمرًا بإنشاء مجلس نظار وتخويله مسئولية الحكم، وعهد إلى نوبار باشا فـي ذات الأمر تأليف الوزارة على هذه القاعدة، وتألفت وزارة نوبار باشا من كل من نوبار باشا لمجلس النظار(الوزراء) وناظرا للخارجية والحقانية، رياض باشا للداخلية، راتب باشا للحربية، السير ريفرس ويلسون للمالية، المسيو دي بلييبز للأشغال، علي باشا مبارك للمعارف والأوقاف، وأي قارئ للأسـماء السابقة يدرك مدى النفوذ الأجنبي، وبالتحديد الإنجليزي فيها، فهناك وزيـران أحدهما إنجليزي والآخر فرنسي، وهناك عميلان لأوروبـا عامـة وإنجلتـرا خاصة هما نوبار ورياض، والاثنين الآخرين مجرد موظفين .

**انتهت إذًا مأساة الديون، بفقدان مصر استقلالها عمليّـا، وخضـوعها المباشر للنفوذ الأوروبي وخاصة الإنجليزي، بل أن إسماعيل ذاته فقد عرشه، وانتهى به الأمر إلى الخلع عن عرشه وتولية ابنة توفيـق مكانـه فـي (٢٦ يونيـو ١٨٧٩) .**

**كانت الديون – ومازلت – أحد الوسائل التي يتسلل من خلالها النفـوذ** الأجنبي، وإذا كانت السيطرة الاستعمارية على مصر كانت هدفًا أوربيًا ثابتًا، فإن الديون الأجنبية كانت رأس الحربة في التكتيك الشيطاني لتحقيـق هـذا الهدف .

لم تكن سياسة إغراق مصر في القروض مجرد تسلسل عفوي أو تلقائي أدى إلى خضوعها للنفوذ الأجنبي بحجة حماية مصالح الدائنين، ولكنه كـان جزءًا من مخطط ذي مائة رأس وألف ذراع، لم تكن القروض مجرد وسـيلة أفضت إلى الاحتلال، ولكنها أيضًا أسلوبًا لتمهيد البنية الاقتصادية والاجتماعية

والسياسية المحلية وصياغتها بما يخدم استقرار ذلك الاحتلال، وتحقيق أقصى قدر من النهب، لقد أدت تلك القروض إلـــى:

- اعتصار مالية مصر حتى آخر قطرة، مما قطع الطريق علـــى إمكانيـــة قيام صناعة وطنية سواء عن طريق رأسمالية الدولة أو حتى الرأسمالية الفردية، حيث تركت الديون خزينة حكومية خاوية، وتولت الضـــرائب المتلاحقة لمواجهة القروض إلى تفريغ وامتصاص كل ما لدى الأهـــالي من أمـــوال .
- أدى قانون "المقابلة" الذي أبتكره الخديوي لجمع المـــال مـــن الأهـــالي لمواجهة أعباء الديون إلـــى ضـــياع الملكيـــات الزراعيـــة الصـــغيرة والمتوسطة، وتحويل الاستثمار الزراعي إلى طبقة كبار المـــلاك، بـــل وأدى إلى زيادة أملاك الأجانب والمرابين من الأراضي الزراعية، حيث لجأ صغار الزراع ومتوسطيهم إلـــى رهـــن أرضـــهم لـــدى الأغنيـــاء والمرابين، وخاصة الأجانب للوفاء بدين المقابلة للحكومة التي استعملت الكرباج والإحراج في تحصيلـــــه .
- أدت القروض إلى ضياع أسهم مصر في شركة قناة السويس، وانتهـــاء نفوذ مصر على ذلك الممر الحيوي، وتركـــه فريســـة بـــين الأجانـــب، وخاصة الإنجليز والفرنسيين، ليس هذا فحسب بل كل مرافـــق الـــبلاد الأساسية، وأطيانها ومواردها رهنت لدى الأجانب وفاءًا للدين .
- أدت القروض إلى عملية نهـــب منظـــــم لمصـــــر .

- أفضت القروض الأجنبية في النهاية إلى التدخل الأجنبي السافر في شئون مصر .

## التناقض الإنجليزي الفرنسي

هل يمكن الاعتماد على ما يسمى بالتناقض بين الدول الاستعمارية، بين إنجلترا وفرنسا أو أمريكا وروسيا .

من ناحية المبدأ لا مانع من الاستفادة من التناقضات بين القوى الشيطانية وبعضها، والتناقض بينها سمة أساسية من سماتها، ولكن يجب أن ندرك حقيقة وطبيعة هذا التناقض، فمن ناحية فهذا التناقض ثانوي ولا يرقى مهما أشتد إلى تجاوز التناقض الجوهري بين مجمل القوى الشيطانية وبين الأمة الإسلامية، وبما أن هذا التناقض ثانوي فيجب ألا نرتكن عليه، لأنه قابل للتصفية في أي لحظة تحت مسميات الاتفاق الودي الأنجلو فرنسي، أو الوفاق الدولي الأمريكي الروسي أو غيرها، بل أن خبرة التاريخ تقول أن ذلك التناقض الثانوي ربما لعب دورًا قذرًا لصالح معسكر الاستكبار والشيطان ذاته، أي أنه ربما وظفت القوى الشيطانية هذا التناقض الثانوي في خداع واستدراج بعض الأمم والحكومات، وخبرة التاريخ تؤكد أن الذين اعتمدوا على هذا التناقض دفعوا الثمن غاليًا.

وإذا كنا قد تبينا الدور الفرنسي القذر أبان حكم محمد علي وكيف أن التناقض بين إنجلترا وفرنسا لم يحل في الوقت المناسب دون تغليب فرنسا المصالح الأوروبية وقيامها بدور قذر أدى إلى تخدير محمد علي في اللحظات الحاسمة، وخضوعه في النهاية لقرارات الدول الأوروبية بعد أن ضرب

القوى العسكرية للخلافة العثمانية ا، ودمر طاقة مصر الصاعدة فـــي نفـــس الوقت .

وإذا تتبعنا التناقض الثانوي بين إنجلترا وفرنسا في مسألة قناة السويس، ثم مسألة الديون لعرفنا المزيد من الخبرة التاريخيـــة والتجـــارب المريـــرة، فبريطانيا في إطار تناقضها الثانوي عارضت في البداية إنشاء شـــركة قنـــاة السويس تحت النفوذ الفرنسي، بل وقامت بإشاعة جو من عدم الثقة في جدوى المشروع لدى البيوت المالية الأوربية، وكل هذا في إطار التناقض الثـــانوي بين إنجلترا وفرنسا، فلما حان وقت الجد وأصبح المشروع أمرًا واقعًا، وجـــد الاتفاق طريقه بين الإنجليز والفرنسيين والضحية هـــي مصـــر، ففـــي عـــام (١٨٧٥) قام أحد رجال المال الفرنسيين هو إدوارد درفيو باســـتغلال حاجـــة الخديوي إسماعيل إلى المال فأوعز عن طريق شقيقه المسيو أندريـــه درفيـــو "وكان مقيمًا بمصر" أن يقنع الخديوي ببيع أسهم قناة السويس المملوكة لمصر "حوالي ٤٤% من الأسهم" فلما أحس أندريه درفيو بأن الخديوي موافق أبرق إلى أخيه بذلك، وبدأ الكلام في البيوتات المالية عن هذه الصـــفقة، وبـــالطبع تلكأت الحكومة الفرنسية في ذلك لتسقط الثمرة في يد إنجلترا، التـــي مـــا أن علمت بتلك الأنباء حتى تحرك قنصلها في مصر، وفي أقل من أسبوع تم عقد الصفقة في مقابل (٤ مليون جنيه) .

********

## (ب) البعثـــات التبشيريـــة الأجنبيـــــة

أصبح من الأمور المعروفة تلك الصلة الوثيقة بين إرساليات التبشـــير الغربية وظاهرة الاستعمار، وإذا كان الاستعمار هو الاسم الجديــد للحـــروب الصليبية التي تشنها أوروبا الصليبية على العالم الإسلامي، وعلـــى مجمـــل المستضعفين، فإن إرساليات التبشير كانت أحدى طلائـــع الاســـتعمار وأحـــد أذرعه الأخطبوطية في السيطرة على العالم .

كانت أوروبا الصليبية قد وعت درس الحروب الصليبية جيدًا وأدركت أن هناك عوامل قوة ذاتية داخل العالم الإسلامي لا يمكن مع وجودها إمكانية إخضاعه، وكان لابد من الالتفاف حول هذه العوامل ومحاولة تعطيل عملهـــا وحرث الأرض تمهيدًا للاستعمار، وتأكد الاستعمار من مـــدى فاعليـــة تلـــك العوامل حينما حاول من جديد السيطرة على مصر فـــي١٧٩٨، ١٨٠٧ دون جدوى، وكانت تلك العوامل هي:

- وحدة المسلمين- إيمانهم بالجهاد- العلاقة التاريخيـــة بـــين العلمـــاء وعموم الأمة- وجود بنية اقتصادية واجتماعية لاتسمح بالغزو الأجنبي وتقف صلبة في مواجهته.

وكان على الاستعمار أن يدمر ما استطاع فاعلية تلك العوامل، فإذا كان المسلمون مرتبطون بالوحدة تحت راية الخلافة كان لابد من إضعاف الخلافة تمهيدًا لتدميرها، وقد حقق محمد علي -سواء كان مدركًا أو غير مدرك- ذلك فقام باستخدام طاقة مصر الهائلة في تدمير القوة العسكرية للخلافـــة وتبديـــد الطاقة المصرية في وقت واحد، وإذا كان الجهاد هو العامل الخطيـــر الـــذي يجعل المسلمين في حالة إيجابية مستمرة قادرة على التصدي كان لابـــد مـــن

تفسير لتقديمه فريق للإسلام يقصره على الجوانب التعبدية ويستبعد منه عن عمد العوامل الإيجابية وخاصة الجهاد، وإذا كانت العلاقة التاريخية بين العلماء والجماهير هي الضمان الأكيد للقدرة على تنظيم طاقات الجماهير وحشدها في المواجهة كان لابد من ضرب تلك العلاقة، ومن هنا جاءت عمليات القضاء على الأزهر وقتل أو شل دوره التاريخي، وإذا كانت البنية الاقتصادية والاجتماعية لا تسمح بنجاح الغزو الأجنبي أو استمرار الحالة الاستعمارية فكان لابد من العمل على تفكيك تلك البنية وصياغتها بالشكل الملائم للاستعمار.

واستخدم الاستعمار لتحقيق ذلك عشرات الوسائل والمخططات والتكتيكات الخبيثة:

**استخدم الدس والوقيعة، استخدم الحكام المستبدون، استخدم البنوك والشركات الأجنبية، استخدم القروض، استخدم البعثات التبشيرية، استخدم القوة العسكرية كلما لزم الأمر، استخدم العملاء والجواسيس والمفكرين والكتاب الخونة، استخدم الصحافة العميلة والمرتشية، استخدم النعرات الطائفية القومية، ولم يترك شيئًا إلا استخدمه لتحقيق ذلك.**

إذًا فقد كانت الإرساليات التبشيرية هي إحدى الوسائل الاستعمارية لتحقيق أهداف الاستعمار وتهيئة المناخ وحرث الأرض للنفوذ الأجنبي أو الاستمرار في تكريس هذا الوجود.

يقول الدكتور خالد نعيم:" لقد كان هموم الإرساليات التنصيرية الغربية التي نظمتها أوروبا الصليبية في بداية القرن التاسع عشر امتدادٌ لحلقات

الحروب الصليبية وحتى اليوم ولكن بطريقة سلمية والواقع أنه بعد أن فشلت الحملات الصليبية في مهمتها أخذت القوى المسيحية الغربية تعمل على تحويل العالم الإسلامي إلى المسيحية أو القضاء على الإسلام فيه باعتباره قوة أساسية ومصدرًا للانتصار والمقاومة، وذلك عن طريق الإرساليات التنصيرية والتي تقوم بمحاولات صليبية لإخراج المسلمين عن الإسلام وإخضاع العالم الإسلامي كله للغرب أو إخضاعه للثقافة الغربية والنفوذ المسيحي، وبدأت عمليات الغزو التنصيري المنظم لمصر وغيرها من دول الشرق الإسلامي مع بدايات القرن التاسع عشر نتيجة للعوامل التي أعدتها القوى المسيحية الغربية، كالأمتيازات الأجنبية، وتميز نفوذ القناصل الأجانب وسيطرة الدول الغربية على الأمراء والحكام المسلمين، ولما كانت الدولة العثمانية دولة الخلافة الإسلامية- والتي كانت تضم وقتها(٣٥مليون مسلم) وتشغل مساحة ضخمة تمتد عبر قارات ثلاث، وتحتل مكانة متميزة لتزعمها العالم الإسلامي- هي الهدف المباشر للقوى المسيحية الغربية، وكمقدمة لتمزيقها وتقسيمها فقد ركزت القوى المسيحية جهودها بتوجيه إرسالياتها التنصيرية إلى ولايات دولة الخلافة بصورة مكثفة وانطلقت هذه الإرساليات من مختلف دول أوروبا المسيحية والولايات المتحدة وروسيا بعد أن اتخذت من مالطة في أواخر القرن السادس عشر قاعدة ونقطة انطلاق للهجوم على المشرق الإسلامي كله، فبدأت ببلاد الشام ومنها وصلت إلى مصر، وكانت حركة التنصير قد بدأت تظهر أفعالها في مصر عقب الحملة الفرنسية مباشرة عندما امتد نطاق نشاطها من جزيرة مالطة عام١٨١٥ وإلى الحبشة وفلسطين ومختلف ولايات دولة الخلافة العثمانية، ولما كانت مصر في ذلك الوقت تمثل رمزًا للقيادة

الفكرية على أساس التعليم والثقافة والصحافة فإنها غدرت قاعدة المواجهة لخطط القوى المسيحية الغربية، وكان المخطط الصليبي قد وضع أساسًا للسيطرة الاستعمارية ولذلك عمدت منذ البداية إلى القضاء على القوى الجديدة الوليدة في المشرق الإسلامي عمومًا ومصر خصوصًا".(٦١)

إذًا فقد كانت الإرساليات التبشيرية الأجنبية طليعة استعمارية متقدمة تستهدف الاستكشاف، جمع المعلومات، تجنيد العملاء، بث روح الثقافة الغربية تحت ستار المدارس والمستشفيات والمؤسسات الاجتماعية المختلفة.

وإذا كان معلومًا لدى الغرب عمومًا ومؤسساته الكنسية خصوصًا أنه من الصعب جدًا بل من المستحيل تحويل المسلمين إلى المسيحية بحكم الجوانب العقلية والمنطقية في الإسلام والتي تفتقد إليها المسيحية تمامًا، وأن تحويل مسلم إلى المسيحية أصعب مائة مرة من تحويل مسيحي إلى الوثنية، فإن إرساليات التبشير استهدفت نشر الثقافة الغربية وإنشاء جيل من المسلمين فاقد الصلة بالجوانب الإيجابية في الإسلام ومرتبط بالحضارة الغربية على مستوى السلوك والفكر السياسي والاجتماعي وهذا كله يمهد الأرض لقبول الاستعمار والتعايش معه وعدم لفظه، ومن ناحية أخرى نشر المسيحية في المناطق الوثنية وخاصة في أفريقيا لحصار العالم الإسلامي ولمنع امتداد الإسلام إلى تلك المناطق.وهكذا فإن الهدف كان حصار العالم الإسلامي، تذويب هوية أبنائه، جمع المعلومات وتجنيد العملاء، بث روح الحضارة الغربية، وكان التبشير المسيحي الغربي قد بدأ طريقه مبكرًا جدًا في مصر إلا أنه ازداد كثافة في بداية القرن التاسع عشر، كما ارتبطت حركة الإستشراق

بالإرساليات التبشيرية الأجنبية ولا يخفى على لبيب أن للإستشـــراق أهـــداف استكشافية استعمارية واضحة ولم يكن ذا طابع علمي برئ.

## النشاط التبشيري الألماني في مصر

بدأ التبشير الألماني في مصر مبكرًا ففي عام ١٦٣٣م جاء أول مبشـــر من جهة الكنيسة الألمانية إلى مصر وهو "بيترهيلنج" ومكث بها عامًا كـــاملاً وذلك لدراسة أوضاع مصر الدينية وإمكانية نجاح التبشير بين المسلمين، وفي عام١٧٥٢م أرسلت الكنيســـة المورافيـــة الألمانيـــة أحـــد المبشـــرين وهـــو الدكتور"فردريك وليم هوكر" فقام بتأسيس أول إرسالية ألمانية فـــي القـــاهرة، واستهدفت تلك الإرسالية دراسة اللغة العربية على أســـاس أنهـــا ضــــرورية لممارسة التبشير، وفي عام١٧٥٦ انضم إليه مبشرًا آخر وهو "جورج بيلـــدر" وفي علم١٧٥٧ جاء مبشر ألماني ثالث وهو "هنـــري كوســـارت" وأخـــذت الإرساليات الألمانية تمارس نشاطها تحت ستار"التطبيب" في كل من القـــاهرة وبني سويف، وفي عام ١٧٦٨ جاء المبشر"جون هنري" وفـــي عـــام ١٧٧٠ وصل إلى القاهرة المبشر"جون آنتس" وفي عام ١٧٧٤ جاء المبشر"جـــورج هنري وينجر"، إلا أن النشاط التبشيري الألماني توقـــف فيمـــا بعـــد عقـــب قرار"السنودس االعام للكنيسة المشيخية الأمريكية" بوقف النشـــاط التبشـــيري الألماني المورافي لتتولى الكنيسة الأمريكية العمل بمعرفتها.(٦٢)

## الإرساليات الإنجليزية إلى مصر (١٨١٩)

في ١٨١٩ وصل المبشر الإنجليزي "وليم جوبت" إلى مصر موفدًا مـــن جانب"جمعية إرساليات الكنيسة الإنجليزية" وقضى هذا المبشر بعض الوقـــت

في مصر(١٨١٩-١٨٢٣) فتعلم اللغة العربية وأخذ يوزع المنشورات باللغة العربية، كما أسس هذا المبشر"مجلة الشرق والغرب" لسان حال كافة الإرساليات التبشيرية في مصر والشرق الإسلامي، وأسس مستشفى"هرقل"في منطقة مصر القديمة الذي تحول إلى مركز تنصيري خطير،وفي عام ١٨٢٥ وصل إلى مصر خمسة مبشرين فأقاموا مقرًا دائمًا بالقاهرة في ميدان الأزهار"الفلكي" وقد مارس المبشرون الإنجليز عملهم تحت ستار المساجلات الأدبية والبحث في العقائد وإنشاء المدارس ففي عام ١٨٣٩-١٨٤٠ تم إنشاء ثلاثة مدارس ثم أضيفت إليهم رابعة، مع ملاحظة أنه في ذلك الوقت كان التعليم الوطني قد بدأ ينهار، وفي عام ١٨٤٢-١٨٤٣ أنشأت الإرساليات الإنجليزية في مصر معهد لاهوتيا[٦٣] لتخريج المنصرين والمبشرين، وفي عام١٨٦٤ منح الخديوي إسماعيل قطعة أرض مساحتها ٨٠٣,٣ ذراع مربع لإنشاء كنيسة للإرساليات الإنجليزية" بروتستانت".

## الإرساليات الفرنسية

يرجع اهتمام فرنسا بالتبشير إلى وقت مبكر جدًا، على أساس أن فرنسا تعتبر نفسها ثبات الكنيسة الكاثوليكية، وأن عليها أن تحمل لواء التبشير الكاثوليكي إلى الشرق، وقد اهتمت فرنسا بالاستشراق بالإضافة إلى التبشير"فروجرر بيكون مثلاً" (١٢١٤ـ١٢٩٤) كان يرى ضرورة معرفة اللغات الشرقية من أجل التبشير المسيحي" .

وقد شارك بيكون في أفكاره " ريموندل لول ١٢٣٥ـــ١٣١٦" كما صادق مجمع فينا الكنسي (١٣١٢) على أفكار بيكون ولول بشأن تعلم اللغات

الإسلامية، وتمت الموافقة على تعليم اللغة العربية في خمس جامعات أوروبية مسيحية هي: جامعات باريس – أكسفورد – بولونيا – سلمنكار – روما، ويقول رايموند لول في هذا الصدد " أن الوقت قد حان لإخضاع المسلمين عن طريق التنصير وبذلك تزول العقبة الكبرى التي تقف في سبيل تحويل الإنسانية كلها إلى العقيدة الكاثوليكية " .

وأنشأت فرنسا أول كرسي للغة العربية في " الكوليج دي فرنس"، وفي ١٧٩٥ قامت الحكومة الفرنسية بإنشاء " مدرسة اللغات الشرقية الحية " وذلك لإعداد الكوادر التبشيرية، وفي ١٧٩٨م جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر ومعها (١٧٥) عالمًا، كان بينهم عدد كبير من المستشرقين، وفي عهد محمد علي زار "الأب إثين" مصر على رأس بعثة تبشيرية، وقام بتأسيس عددًا من المدارس الكاثوليكية الفرنسية في القاهرة والأقاليم، وهي مدرسة الراعي الصالح (بون باستور) للبنات في القاهرة ١٨٤٥م، مدرسة فتيان الإحسان (١٨٤٥)، ثم مدرسة اللعازريين (١٨٤٦)، كما شهد الصعيد المصري تزايدًا ملحوظًا في نشاط الرهبان والراهبات الفرنسيسكان الذين مارسوا نشاطهم تحت شعار الطب وبالتعاون بين الإرسالية الفرنسية والفرنسيسكان تم افتتاح مدرسة للآباء الفرنسيسكان في منطقة "نقاده" ١٨٥٠م، وأخرى في "جرجا" ١٨٥٣م، وفي بور سعيد "مدرسة الراعي الصالح" ١٨٥٣م، وفي القاهرة "الفرير" ١٨٨٥٣م، و أهدى سعيد باشا مقرا دائما بالقاهرة لبيت "الأخوات الفرنسيسكان"، كما سمح بإنشاء عشر مدارس للفرنسيسكان بالوجه القبلي والبحري(١٨٥٥-١٨٦٣)، وقد تراوح عدد المدارس التبشيرية في نهاية عهد سعيد ما بين ( ٣٢ ، ٣٧) مدرسة، كما منح سعيد منحًا مالية وعينية سخية

للكنائس التابعة للإرساليات التنصيرية، ويقدر أحد المؤرخين (٦٥) " أنه بغض النظر عن المباني الحكومية التي تنازل عنها سعيد للإرساليات التنصيرية فإن المبالغ التي وهبها لمدارس الفرير بالقاهرة، ومدارس الرهبان بالإسكندرية كانت على الأرجح تفوق ما تم صرفه على ميزانية التعليم الحكومي خلال فترة حكمه الطويلة" .

ويضيف إدوارد دوت سعيد " بأنه القديس الحامي للإرساليات" كما يقول راستون أندرو (٦٦) " لولا المساعدات الأميرية التي كان يقدمها إلينا سعيد باشا ما أستمر عملنا ضد الإسلام في مصر" ويضيف نفس الرجل " أن الأجانب مدينون بالكثير لعهد سعيد باشا حيث وضعت الإرساليات التبشيرية أثناء عهده أسس عملها تلك الأسس التي لم يكن من المستطاع بعد ذلك هدمها بواسطة اشد المقاومات عنفًا من جانب الحكام والدينيين مجتمعين " .

## الإرساليات الهولندية

بدأ نشاط الإرسالية الهولندية (١٨٧١) بإنشاء مدرسة ابتدائية للبنين والبنات في منطقة القناطر الخيرية، وفي عام ١٨٧٤م أسس المبشر الهولندي "بنجس" ملجأ للأيتام في قليوب، وفي (١٩٠٢) أنشأت الإرسالية الهولندية كنيستها في قليوب أيضًا، ومدرسة أخرى وعيادة طبية، وكان عدد أعضاء الإرسالية الهولندية (٦ أفراد) فقط.

## الإرسالية الأمريكية

يرجع بدء اهتمام "إتحاد الإرساليات الأمريكية" بمصر إلى (١٨٤٦) عندما قام الأمريكي "دكتور ثمبسون" أحد أساتذة الدراسات الإنسانية بزيارة

لمصر، ووضع كتابًا شهيرًا عنها بعنوان"مصر قديمًا وحديثًا"، حيث أشار فيه إلى ضرورة الاهتمام بالتبشير، وفي (١٨٥١-١٨٥٢) زار مصر المبشر الأمريكي دكتور "بولدنج" عضو الكنيسة المشيخية الأمريكية وأحد أعضاء الإرسالية التنصيرية الأمريكية بدمشق، ورأى بولدنج أن مصر تصلح كمركز لرجال الإرسالية التنصيرية الأمريكية المنتشرين في سوريا ولبنان وفلسطين، حيث تتمتع مصر بحكم متساهل تجاه التبشير، كما أن لها موقعًا متوسطًا في تلك البقعة من الأرض، بالإضافة إلى أنها أرض خصبة – من وجهة نظره – للتبشير، كما أن بها الأزهر الشريف الذي يجعلها تتمتع بمركز فكري وثقافي وتأثير على الدول المحيطة بها، وقد رفع بولدنج تقريرًا بهذا المعنى إلى " الكنيسة المشيخية " التي وافقت عليه وبدأت ترسل وفودها التبشيرية إلى مصر تباعًا، ففي عام ١٨٥١م وصل المبشر الأمريكي "نيفي تافسونز " من دمشق إلى القاهرة بهدف زيارة مدن وقرى مصر ونجوعها وتقديم تقرير عن كافة الأحوال الاجتماعية والدينية للسكان، فقام ذلك المبشر بمهمته ورفع تقريرًا إلى الكنيسة، مؤيدًا لتقرير بولدنج، فقامت الكنيسة المشيخية الأمريكية بإيفاد أول إرسالية تنصيرية إلى مصر (١٨٥٤)، وكانت تلك الإرسالية تتكون من رجلان وسيدة، فقاموا بإرساء أول إرسالية أمريكية في القاهرة، وفي عام (١٨٥٤) أيضًا تم تأسيس إتحاد "جمعية إتحاد مبشري أمريكا الشمالية " كما تم تأسس معهدًا للتبشير .

ثم توالت على مصر حشودًا من المبشرين الأمريكيين في (١٨٥٦، ١٨٥٨، ١٨٦٠ ، ١٨٦١) وأنشأوا لهم مجمعًا مشيخيًا في القاهرة (١٣ أبريل ١٨٦٠) برئاسة "جيمس بارنيت"، ومن القاهرة أمتد نشاطهم إلى بقية

المدن والقرى بسرعة، وفي عام ١٨٦٢م منح سعيد باشا للإرسالية الأمريكية مبنى كبيرًا في أول شارع الموسكي، الذي كان وقتذاك الشارع الرئيسي فـي القاهرة، بلغت قيمته في ذلك الوقت (٢٥ ألف دولار) .

وفي عام ١٨٧٣م منـح الخديوي إسماعيل للإرسالية الأمريكية قطعـة أرض مساحتها (٢١٢٦) مترًا مربعًا بالقرب من النيل، كمـا منـحهم هبـة مقدارها (٧ آلاف جنيه) من الذهب ليبدأ بها البناء، وعلى وجه السرعة قامت الإرسالية الأمريكية ببناء كنيسة وعمارة في ذلك الموقع الجديد "في الأزبكية"، وانتهت أعمال التشييد في هذا المقر فـي (١٨٧٦)، واسـتخدمت الإرسـالية الأمريكية العيادات الطبية والمستشفيات والمدارس وملاجئ الأيتام كوسيلة من وسائل التبشير .

كما كانوا يطوفون المدن والقرى لتوزيع الإنجيل، وكـانوا يسـتأجرون القوارب بهدف الوصول إلى الأماكن البعيدة، وخاصة في الوجه القبلي، وتـم تأسيـس "مدارس الأحد" لتخريج المبشرين، وقد أنشأت الإرسالية الأمريكيـة في القاهرة وحددها حوالي ١٢ كنيسة، منها كنيسة حارة السقايين بعابـدين – كنيسة القللي – كنيسة شبرا – كنيسة مصر الجديدة – كنيسة العباسية – كنيسة الزيتون – كنيسة حلوان، وفي الإسكندرية تأسـست كنائس في حي العطارين وفي كرموز – السري – سيدي بشر، وكنيسة في أسيوط والفيـوم وقـوص، وفي المنيا وعدد آخر بمدن القطر المصري، وفي ميدان التعليم اهتمت البعثة الأمريكية بإنشاء المدارس فأنشأت عددًا منها في القاهرة مثل مدرسة بولاق، درب الجنينة، حارة السقايين، مدرسة الأزبكية، كلية رمسيـس للبنات، جامعة

القاهرة الأمريكية، كما تم تأسيس مدرسة للاهوت لتخريج المبشرين، وفي الأقاليم تأسست في الإسكندرية مدرسة للبنات وأخرى للبنيين، ثم مدرسة مشتركة هي "مدرسة شوتس" .

وتأسست في الدلتا حوالي ٣٠ مدرسة تبشيرية ( تقرير ١٩٠٤)، ووصلت إلى ٥٨ مدرسة في عام ١٩٢٦م، وفي الصعيد تأسس عدد كبير من الدارس منها: مدرسة أسيوط للبنات، كلية أسيوط الأمريكية، وفي تقرير الدكتور خالد نعيم [٦٧] أن عدد الدارس التبشيرية الأمريكية في مدن وقرى مصر وصل إلى حوالي (٢٧١) مدرسة في ١٩٠٧م، بلغ عدد المصريين فيها (١٢٣٥٦) طالبًا .

## (ج) التشريع الأجنبي يتسلل إلى البلاد

**كان التشريع الأجنبي هو أحد الأذرع الشيطانية التي امتدت إلى بلادنا تمهيدًا للاستعمار وتكريسًا له، كان الاستعمار يدرك منذ الوهلة الأولى أنه ما من سبيل إلى هيمنته علينا إلا بطمس هوية الأمة على كل مستوى وتغيير المزاج الوطني لكي يتكيف معه أو يقبل وجوده، ومن هنا جاء اهتمام الاستعمار بتغيير الأنماط التشريعية في بلادنا .**

بدأ التشريع الغربي يتسرب إلى النظام التشريعي والقانوني في مصر بعد معاهدة لندن ١٨٤٠م، وذلك من خلال أحكام التجارة ومجالس التجار، وذلك بعد أن انفتحت السوق المصرية أمام الأجانب بموجب تلك المعاهدة، وفي عهدي سعيد وإسماعيل توغل الأجانب حتى من المرابين والمغامرين وغيرهم، يجمعهم جميعًا حتى في سلوكهم غير المشروع نظام الأمتيازات

الأجنبية الذي يمنع النظام القانوني والقضائي المحليين عـن الوصـول إلـى الأجانب القاطنين في مصر سواء في معاملاتهم المدنية والتجارية، أو سلوكهم الجنائي، فكان الأجانب حتى في معاملاتهم مع المصريين أو فـي جـرائمهم يخضعون لقضائهم القنصلي، وبلغ الأمر أن الأجانب كانوا تابعين لسبعة عشر دولة يخضعون ويخضع المصريون معهم لسبع عشـرة محكمـة قنصـلية، ولسبعة عشر نظامًا قانونيًا كل حسب جنسيته ولغته، وجاء نوبار باشا وقـام باستبدال المحكمة المختلطة بالمحاكم القنصلية المتعـددة، وأن تشـكل هـذه المحكمة الواحدة التي يخضع لها كل الأجانب من قضاة فيهم الغلبة للأجانـب ولهم الرئاسة في الدوائر القضائية والنيابة العامة، ولغاتهـا المسـتعملة هـي الفرنسية والإيطالية، وتطبق تقنيات أخذت كلها من فرنسا على مستوى القانون المدني أو التجاري والبحري، وقانون المرافعـات والإجـراءات، وتحقيـق الجنايات والعقوبات أيضًا .

وتم ذلك كله في **١٨٧٥م** (سنة فتح المحاكم المختلطة)، وفـي ١٨٨٠م شرعت الحكومة المصرية في إنشاء القضاء الأهلي والمحاكم الأهلية، وأنشأت تلك المحاكم في سنة **١٨٨٣م** بستة من التقنيات أخذت جميعها من القـوانين المختلطة بتعديلات طفيفـة .

"ويبدو أن هدف تحويل مصر إلى النظام القانوني الفرنسي، قد بيت بليل من منتصف الستينيات في بواكير عهد الخديوي إسماعيل، فقد صدر الأمـر العالي الخديوي بتعريب مجموعات القوانين الفرنسية وترجمـت فعـلاً بقلـم

الترجمة القوانين المدنية والدوائر البلدية، والمحاكمات والمرافعات والحدود والجنايات وطبعت ما بين (١٨٦٦ – ١٨٦٨) " [٦٨] .

وفي ١٨٦٥م استدعى إسماعيل من فرنسا مهندسًا فرنسيًا وأسمه "فيكتور منيدال"، وذلك لإعداد الشباب المصري لدراسة الهندسة، وكان في الثانية والثلاثين من عمره حينما جاء إلى مصر وأتفق أنه كان حاصلاً على ليسانس الحقوق سنة ١٨٦٠ ، فكلفه خديوي مصر بإعداد لائحة تأسيسية، وقانون للإجراءات الجنائية، وقوانين أخرى، وأن يدرس القانون الإداري لولي العهد، ثم أنشأ مدرسة أسميت "مدرسة الإدارة والألسن" في أكتوبر ١٨٦٨م، قام منهجها على دراسة الشريعة الإسلامية والقانون المدني للدول الأوروبية، والقانون الطبيعي والقانون الروماني والقانون التجاري وقانون التجارة البحري والمحاسبة التجارية وقانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات، فضلا عن اللغات العربية والتركية والفارسية والفرنسية والإيطالية واللاتينية .

إذًا فهي كلية حقوق بالمعنى الكامل، أو خفي معناها تحت اسم لم يكن لمنهاجها منه نصيب وهو "مدرسة الإدارة " ولا حتى القانون الإداري والدستوري كانا من مواد التدريس بها، ولم يضاف إلى منهاجها إلا بعد ٢٠ عامًا من نشأتها (١٨٨٨م)، رغم ما أذيع عند إنشائها من أن الغرض منها هو تخريج موظفين للإدارة ، وكان علم المالية والاقتصاد هو أشد ما يحتاجه جهاز الإدارة وقتها، ومع ذلك فلم يكن لهذين العلمين فيها أدنى نصيب، وكان المهندس فيدال هو مؤسس هذه المدرسة ومنظمها وتولى نظارتها ٢٤ عامًا حتى ١٨٩٢م، ودلالة هذا الأمر لا تتراءى فقط من إنشاء مدرسة تدرس

مناهج القوانين الغربية، فقد يكفي تفسيرًا لذلك ما عسى أن كانت تفكـر فيـه الحكومة من إنشاء للمحاكم المختلطة، وإعداد من يساهم فيها من المصريين، ولكن تبقى دلالة أخرى تتراءى من هذا التخفي الذي أنشئت بـه المدرسـة، والذي يكشف عنه أسمها وهدفها الصوريان، وقد يصلح تفسيرًا لذلك أن فـي نشأة المدرسة على هذه الصورة هو استنباط الفكر الغربي القانوني في البيئـة المصرية، وحذرًا في الوقت نفسه من أن تلقى المدرسة مقاومة من الأزهر أو رجال الشريعة الإسلامية .

إذًا فقد كانت عملية إحلال التغريب في القانون أمر مقصود وبيت بليـل وبفعل عامل خارجي، ومما يؤكد ذلك أنه في ١٩٠٨م طبع حزب الإصـلاح الدستوري كتابًا مترجمًا بعنوان " رسائل مصري لسياسي إنجليزي كبير فـي ١٩٠٥م" تضمن الكتاب ١٤ رسالة كتبها " المصري" بالإنجليزية، وعثر عليها في أوراق العضو الليبرالي في البرلمان الإنجليزي "سير روبرتسون"، وورد بالرسالة الخامسة "أن النظام التشريعي القضائي الجديد نشأ في مصـر فجـأة وفي يوم واحد وبالقوة القاهرة ، وعلى يد أمة أجنبية، وجعلوا نظامه على نمط نظم بلاد بعيدة دون أن ينبهونا إليه ولا راعوا عواطفنا وإرادتنـا وأخلاقنـا الوطنية وتقاليدنا القومية، وأنهى رسالته بقوله " أقول الحق الذي لا نزاع فيه أن هذا الغرس الأجنبي كان سيء التأثير، وأنه أفسد وشوه تقاليد هذه الـبلاد، وشكلت أعضائه الممتدة ظـلا مظلمـًا على الشعب .

وإذا كان من البديهي أن استبدال القوانين الفرنسية بالشريعة الإسـلامية أمر يخالف أوامر الله تعالى، ويعد افتتانا على دين الشعب، فأنه كـان أيضـًا

عمل أحمق من الناحية القانونية البحتة، فمن الأمور المقررة في العلوم الاجتماعية أن نظام قانوني لا يحقق النجاح ما لم تكن موافقة لميول الشعب الذي وضعت لأجله ادعاءاته وشعائره وتقاليده، وتستند إلى وجدانه وعقله معًا .

وفي هذا الصدد يقول مونيسكية " عبثًا نرجو صلاحًا من نقل شرائع وقوانين أمة إلى أمة أخرى "، وبالتالي فإن استعمال القوانين الأجنبية لم يكن لمصلحة الأمة بقدر ما كان أمرًا مقصودًا وبيتا بليل استهدف الاستعمار منه إفقاد الشعب روح الهوية والانتماء والشعور بالغربة، مما يحقق عزلة هذا الشعب وعدم إيجابيته، خدمة لمشروع الاستعمار الذي كان يعده ويخطط له ويمهد التربة لقبوله وعدم لفظه .

**وقد يقول قائل " إن اللجوء إلى القوانين الفرنسية كان بسبب جمود الشريعة الإسلامية ورجالها، ورفضهم تقنين أحكامها" وفي هذا الصدد نعتمد على شهادة الأستاذ طارق البشري باعتباره مؤرخًا ضليعًا، ورجل قانون في نفس الوقت " مستشار ونائب رئيس مجلس الدولة" حيث يقول " أن التحقيق** التاريخي يظهر هذا السبب غير سليم، وأنه لم يكن حاسمًا لأن المجلة العثمانية كانت قائمة من قبل هذا الوقت، وقت تسرب القوانين الأجنبية، و لأن محمد قدري باشا في مصر كان يقوم فعلاً بتقنين الأحكام وقتها، وأن الوثائق التاريخية تكشف عن أن السبب الذي دعا المصريين على الأخذ بهذه التقنيات هو رغبتهم في أن يقدموا لدول الأمتيازات نظامًا قانونياً ينشأ على شاكلة ما ارتضته هذه الدول بالمحاكم المختلطة فترضى بخضوع رعاياها له وتسترد مصر سيادتها القانونية المنقوصة، ولكن ويل للمغلوب إن ساوم عطاء يأخذ،

سلب عطاؤه وجحد أخذه"، ويضيف الأستاذ طارق البشري " إن لغة الشريعة من مرونة وتقبل للمعاصرة، وقابلية للتقنين تظهر بوضوح في مجلة الأحكـــام العدلية وهي مجلة تقنين شكلت لها لجنة برئاسة أحمد جـــودت باشـــا بـــدأت (١٨٦٩) وانتهت في(١٨٧٦)، وأخذت أحكامها من كتب ظاهر الرواية فـــي المذهب الحنفي إلا القليل أخذ فيه بأقوال المتأخرين من الحنفية مراعاة للأنسب والأنفع في تقرير الأحكام، وأن هذه المجلة كانت عملاً تقنينيًـــا، أي تجميـــع الأحكام وتصنيفها وترتيبها بتبويب منطقي علمي على هيئة حوارات متتابعة، وأنها كانت أكمل تقنين أخذ عن الفقه الإسلامي في ذلك الوقت، كما أنـــه قـــد سبقها في هذا الإطار الجهد التجميعي الذي قام به شيخ الإسلام أبو السعود بن محمد بن مصطفى العماد، وكذلك الخلاصة التي صنعتها من جزاعين الشـــيخ إبراهيم الحلبي باسم "ملتقى البحـــر"، ثم جاء في القرن السابع عشـــر الجهـــد التجميعي الفذ الذي أعده فقهـــاء الهند في ستة مجلدات ضخمة بتكليف مـــن السلطان محمد أورنك زيب، واشتملت باسم الفتاوى الهندية الشاملة للعبـــادات والمعاملات والعقوبات على مذهب أبي حنيفة، ثم هناك "القوانين نامه" التـــي كان يصدرها سلاطين العثمانيين مشتملة على تقنيات إدارية وجزائيـــــــة " (٦٩) .

******

## (١٠) صعود إسماعيل وسقـــوطــــه

صعد إسماعيل إلى سدة الحكم في مصر في ١٨ يناير ١٨٦٣م واستمر في حكمها حتى عام ١٨٧٩م، وطوال هذه السنوات شـــهدت مصـــر أخطـــر التطورات في تاريخها المعاصر، وقد انطبعت الأحداث والسياسات، ولفتـــرة طويلة بعد إسماعيل بما حدث في تلك الفترة، بل كانت نتيجة مباشرة له .

شهد عصر إسماعيل أحداثًا كبرى، مثل الحملات الحربية المباركة فـــي أفريقيا، والتي طبعت المسألة السودانية بطابعها فيما بعد، وشـــهدت إغـــراق مصر في الديون، مما أدى إلى ضياع استقلالها ووقوعها في قبضة الإنجليز، وشهدت تسلل النفوذ الأجنبي، كما شهدت صعود حركة الجماهير بقيادة جمال الدين الأفغاني، شهدت توسعًا كبيرًا في التعليم والعمران، وشهدت أيضًا تسلل البنوك الأجنبية والأفكار الغربية على مستوى التشريع والفكر الاجتمـــاعي . كان عصر إسماعيل إذًا هو عصر البانوراما .

### (أ) السياســـــة الخارجيـــــة

اهتـــم إسماعيل اهتمامًا بالغًا بالسياسة الخارجية، وخاصة في علاقته مع تركيا، واستهدف إسماعيل الحصول على أكبر قدر من السلطة والصـــلاحيات والاستقلال عن الخلافة العثمانية، وفي نفس الوقت أهمل إسماعيل أو تجاهـــل المخطط الأوروبي للسيطرة على مصر، وفي هذا الصدد يقول الرافعي " بينما كان إسماعيل يعمل على التحرر من بقايا السيادة التركية إذ هـــو لا يفـــادي مصر من النير الأجنبي المالي والسياسي، بل كان يتسبب في تطويقها بسلاسل التدخل الأوروبي، بحيث لم يوشك عهده أن يقارب نهايته حتى كانت مصـــر

تحت السيطرة الأجنبية المتمثلة في صندوق الدين، وفرض الرقابـــة الثنائيـــة على مالية البلاد " (٧٠).

وموضع العجب في هذا الأمر، أن أي مضطلع على الأحوال السياســية في ذلك الوقت كان يعرف أن تركيا في طريقها إلى الاحتضار، وأنها أصبحت ضعيفة وعاجزة، ولم يبق أمامها إلا اللعب على بعض التناقضات الثانوية بين الدول الأوروبية ، فلماذا الاهتمام بالتحرر من بقايا السيادة الشكلية لها علـــى مصر، حتى بصرف النظر عن المضمون اللا توحيدي والـلا إسلامي لذلك، وفي نفس الوقت فإن أكثر الناس غباءًا مـــا كـــان ليفوتـــه إدراك المطـــامع الأوروبية في مصر، وخاصة الإنجليزية والفرنسية وبالتالي كان من الأولـــى تحصين مصر ضد تلك المطامع والتصرف بصورة تنقذ مصر من تلك القوى المتربصة وليس العكس.

## سياسة إسماعيل حيـــال تركيـــا

استهدف إسماعيل كما قلنا التخلص من بقايـــا الســـيادة التركيـــة التـــي فرضتها معاهدة لندن ١٨٤٠م، وفرمانات ١٨٤١م، وبـــدأ إســـماعيل حكمـــه بالتودد إلى السلطان عبد العزيز سلطان تركيا ورجال حاشيته، بدأ إســـماعيل حكمه بزيارة تركيا، كما دعا السلطان عبد العزيز لزيارة مصر، فلبى الدعوة وجاء إلى مصر في إبريل ١٨٦٣م، حيث استقبله إسماعيل بحفاوة منقطعـــة النظير، وبذل له ولرجال الحاشية من الهدايا والتكريم ما يفوق الوصف .

نجح إسماعيل بفضل هداياه وأمواله التي بذلها للسلطان ولرجال الحاشية أن يحصل على فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦م الذي يقضي بانتقال حكم مصر

وملحقاتها إلى أكبر أولاد إسماعيل، ومن هذا إلى أكبر أبنائه وهلم جرا، وكان فرمان ١٨٤١م ينص على انتقال الحكم إلى أكبر أفراد أسرة محمد علي من الذكور، وبهذا استطاع إسماعيل أن يحصر الحكم في ذريته هو ومن بعده، كما نص الفرمان على زيادة عدد الجيش المصري إلى ٣٠ ألف جندي، وإقرار حق إسماعيل في ضرب نقود مختلفة العيار عن نقود السلطنة العثمانية، ومنح الرتب المدنية لغاية الرتبة الثانية " (٧١) .

واستمرت العلاقات الودية بين مصر والآستانة، وظل إسماعيل يبذل المال بسخاء على ضفاف البوسفور إلى أن حصل على فرمان جديد (١٨ يونيو ١٨٦٧) يخوله وخلفاءه لقب "خديوي" بعد أن كان وليًا، وأقر هذا الفرمان حق الحكومة المصرية واستقلالها في إدارة شئونها المالية والداخلية، وحقها في عقد المعاهدات الخاصة بالبريد والجمارك ومرور البضائع والركاب في داخلية البلاد وشئون البلاد وشئون الضبط للجاليات الأجنبية" (٧٢).

## فتور العلاقات

في عام ١٨٦٩م، وفي خلال حملة كريت، طلب إسماعيل من الباب العالي أن يخوله حق تعين سفراء لمصر لدى الدول الأجنبية، فرأى الباب العالي أن مقصده الاستقلال والانفصال عن تركيا، فرفض طلبه، فغضب إسماعيل وتهدد الحكومة التركية بسحب جنوده من جزيرة كريت، أو يستحوذ على الجزيرة إذا لم تجب الحكومة طلباته " (٧٣) .

وفي نفس الوقت دخل إسماعيل في مفاوضات مباشرة مع الدول الأوروبية رأسًا في صدد إنشاء النظام القضائي المختلط، كما أشترك في

معرض باريس سنة ١٨٦٧م، وظهر فيها بمظهر الملك المستقل، وأقام قسمًا خالصًا لمصر جمع فيه صنوف البهجة والعظمة ليكون جديرًا بتمثيل مملكة مستقلة، كما بدأ يستورد السلاح، واستعد للدفاع والحرب، وأنشأ حصونًا بين الإسكندرية وبور سعيد خوفًا من وصول حملة تركيا، كما قام إسماعيل بدعوة دول أوروبا وملوكها ورؤساء حكوماتها على حضور حفل افتتاح قناة السويس دون وساطة تركيا، كما تجاهل دعوة السلطان .

وكان من نتائج هذا كله صدور فرمان ٢٩ نوفمبر ١٨٦٩م قيد فيه السلطان حقوق الخديوي إسماعيل، فنص على أنه لا يجوز له أن يقترض قروضًا جديدة دون أن يبين وجه الحاجة إليها، ويحصل على أذن من السلطان بعقدها " [٧٤] .

**ولعل هذا الفرمان كان خيرًا لمصر ولإسماعيل لو أنه عمل به أو نفذه !! .**

## تحسين العلاقات

**بعد أن اشتدت ورطة إسماعيل، وأحس بالمخطط الأوروبي في السيطرة على مصر، حاول إسماعيل أن يسعى في تحسين علاقاته مع تركيا، فقصد إلى الآستانة في ١٨٧٢م، وبذل فيها المساعي والمال ومظاهر الولاء فحصل على فرمانين هما فرمان ١٠ سبتمبر ١٨٧٢م، يثبت الأمتيازات السابق منحها** إياه، وينسخ القيود الواردة في فرمان ١٨٦٩م، وخط شريف في ٢٥ سبتمبر يؤكد مزايا فرمان ١٠سبتمبر ويخوله صراحة حق الاستدانة من الخارج"[٧٥] ، ولم يكتف الخديوي إسماعيل بهذا الفرمان، بل أراد أن يحصل على فرمان جامع للمزايا التي حصل عليها فقصد إلى الآستانة في صيف ١٨٧٣م،

ومازال يسعى بالمال وبغيره حتى نال الفرمان الجامع [٧٦] في ٨ يونيو ١٨٧٣م، الذي ثبت المزايا الواردة في الفرمانات القديمة والحديثة، ويتلخص في:

١- توارث عرش مصر في أكبر أنجال الخديوي ، ومن بعده إلى أكبر أولاد هذا الأكبر وهلم جرا .
٢- تشمل أملاك الخديوية المصرية مصر وملحقاتها (السودان) وسواكن ومصوع وملحقاتها .
٣- حق الحكومة المصرية في سن القوانين والنظامات الداخلية على اختلاف أنواعها.
٤- حق عقد الاتفاقات الجمركية والمعاهدات التجارية.
٥- حق الاقتراض من الخارج من غير استئذان الحكومة التركية.
٦- زيادة الجيش إلى أي عدد يريده الخديوي.
٧- حق بناء السفن الحربية عمومًا.

## سياسة إسماعيل حيال أوروبا

"كانت القاعدة العامة لسياسة إسماعيل الخارجية الركون إلى الدول الأوروبية وحسن الظن بها والعمل على كسب رضاها، وهذا من غلطاته السياسية لأنه معروف أن الدول والجاليات الأوروبية على اختلاف أجناسها إنما ترمي إلى تحقيق أطماعها الاستعمارية في بلاد الشرق قاطبة، ومصر في طليعتها."[٧٧]

"إن علاقات الدول الأوروبية بمصر لم تقم إلا على قاعدة تحقيق مصالحها ومصالح رعاياها، وأن سياستها المبنية على الأثرة والأنانية لم

يتخللها أي شعور بالعطف أو بالرأفة أو بالواجب نحو مصر، ومعظم الأوروبيين الذين جاءوا إلى هذه البلاد كانوا م أحط الطبقات ولم يكن همهم إلا الإثراء على حساب هذه البلاد."(٧٨)

كانت الشهادة الأولى لعبد الرحمن الرافعي، والثانية لقاض هولندي عمل في المحاكم المختلطة على عهد إسماعيل، إذًا فالمطامع الأوروبية تجاه مصر من الأمور المعلومة بالضرورة، لا يهملها أو يتجاهلها إلا مغفل أو عميل .

وكان إسماعيل مغفلاً، لم يحسب حساب هذا التدخل في ذلك الوقت الحرج، دفع الثمن في النهاية استقلال بلاده، وفقدانه وخلعه عن عرشه ذاته .

## سياسته تجاه فرنسا

**كان إسماعيل فرنسي التربية، كان يتقن الفرنسية كأحد أبنائها، وكان يميل إلى تقليد السلوك الفرنسي في العادات والمعيشة والثقافة، الهم إلا في شئون الاقتصاد!! وكان إسماعيل على علاقة وثيقة بالإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث وبزوجته الملكة، ووصل النفوذ الفرنسي في عصر إسماعيل إلى ذروته في مصر عن طريق شركة قناة السويس، وكذلك البنوك والمرابين** الفرنسيين الذين أقرضوه الأموال بلا حساب، وتمثل ذلك النفوذ في قيام الملكة أوجين ملكة فرنسا بترأس احتفالات افتتاح قناة السويس، كما إن إسماعيل أمر بترجمة القوانين الفرنسية وأقام كلية حقوق على أساس القانون الفرنسي، وصاغ الحياة القانونية المصرية بروح فرنسية، واسند الكثير من مشروعاته لشركات فرنسية، ومع كل هذا وبرغم كل هذا فإن فرنسا خذلته أكثر من مرة، المرة الأولى حينما رضي إسماعيل بحكم الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث

في نزاعه مع شركة قناة السويس، وجاء الحكم لصالح الشركة في كل شـــيء ومجحفا بحقوق مصر تمامًا، والمرة الثانية حينما اتفقت إنجلترا وفرنسا ونسقتا معًا في إدارة المفاوضات مع إسماعيل بشأن حقــوق الــدائنين الأوروبيــين، وانتهى الأمر بفرض الرقابة الثنائية على مالية البلاد، والمرة الثالثــة حينمــا اتفقت فرنسا مع إنجلترا وباقي دول أوروبا في عزل إسماعيل عن عرشه سنة ١٨٧٩م .

## سياستـــه تجـــــاه إنجلتـــرا

كانت سياسة إسماعيل مع إنجلترا ودية أيضًا مثلها مثل بــاقي الــدول الأوروبية التي ركن إليها إسماعيل ففقد عرشه وفقدت مصـــر بســـبب ذلــك استقلالها فيما بعد .

**وصحيح إن إسماعيل كان على علاقة أوثق مع فرنسا في بداية حكمه، إلا أن هزيمة فرنسا في الحرب السبعينية جعل إنجلترا هي الطرف الأقوى في محاولة السيطرة على مصر ومد نفوذها إليه، ولم يفعــل إســماعيل ســوى الرضوخ لتلك الرغبات الإنجليزية .**

ففي سنة ١٨٧٠م عهد إسماعيل على شركة إنجليزيــة تــدعى شــركة جرنفلد إنفاذ مشروع توسيع ميناء الإسكندرية، والقيام بأعمال الإصلاح فيهــا مقابل (٢,٦) مليون جنيه في حين أن أعمال الشركة لم تتكلف ســوى (١,٤) مليون جنيه، كما أعترف بذلك اللورد كرومر [٧٩]، وفي ســنة ١٨٧٥م قــام إسماعيل ببيع أسهم مصر في قناة السويس (حوالي ٤٤ % من أسهم الشركة) لإنجلترا مقابل ٤مليون جنيه، أي أنه أدخل النفوذ الإنجليزي إلى مصر مــن أوسع أبوابــــه .

وفي سنة ١٨٧٧م قام إسماعيل بأسوأ أعماله قاطبة، حينما أطاع رغبـــة إنجلترا في تعيين غردون باشا حكمدار "حاكمًا عامًا" للسودان وهو منصـــب خطير أضر بمستقبل مصر فيما بعد ووضعها تحت النفوذ الإنجليزي مع مـــا لها من خطر معروف على أمن مصـــر واســـتقرارها الاقتصـــادي، وكـــان إسماعيل قد عين من قبل بناء أيضًا على طلب إنجلترا السير صمويل بيكـــر الرحالة الإنجليزي المعروف حاكمًا لمديرية خط الاستواء، ولما انتهت مـــدة عمله أطاع إنجلترا مرة أخرى وعين في هذا المنصب الخطير إنجليزي آخر هو الكولونيل غردون باشا وخوله سلطة كبيـــرة، وانتهـــى الأمـــر بتعيـــين الكولونيل الإنجليزي غردون حاكما عامًا للسودان .

" ولا حول ولا قوة إلا بالله م.م" .

**وفي سنة ١٨٧٥م جرد الخديوي إسماعيل حملة إلى شواطئ الصومال الواقعة على المحيط الهندي لبسط نفوذ مصر في شرق أفريقيا والوصول من هذه الجهة إلى أملاكها في خط الاستواء إلا أن إنجلترا استاءت من ذلك "طبعًا م.م" وأرسلت إلى إسماعيل تعترض على إنفاذها فبادر الخديوي إلى الاستجابة إلى احتجاجاتها وأسترجع الحملة إلى مصر.**

## (ب) أعمـــال العمـــران

بذل الخديوي إسماعيل جهدًا كبيرًا في إقامة أعمـــال العمـــران، فعلـــى مستوى الزراعة والري تم شق وإصلاح نحو١١٢ ترعـــة وأهمهـــا الترعـــة الإبراهيمية والترعة الإسماعيلية، كما أقيمت قناطر التقسيم، وأصلحت القناطر الخيرية وتقرر إنشاء مجالس تفتيش الزراعة والغرض منهـــا البحـــث فـــي

الوسائل الكفيلة بتحسين الزراعة وتوزيع مياه الـري كمـا أنشـأت وزارة الزراعة للعناية بالشئون الزراعية عامة وكان لذلك كله فضل كبير في ازدياد مساحة الأطيان الزراعية بمقدار مليون فدان في عهد إسماعيل فبلغـت ٤,٨ مليون فدان .

وقد أهتم الخديوي إسماعيل بزراعة المحاصيل النقدية كالقطن والقصب ،وعلى مستوى الصناعة أهتم إسماعيل بصناعة السكر من القصب،فبلغت عدد المصانع التي أنشاها سبعة عشر معملاً، كما أعاد العمل في مصنع الطرابيش بفوه، ومصنع النسيج بها، وهما المنشآن من عهد محمد علـي، كمـا أنشـأ مصنعان لعمل الجوخ، وأنشأ معمل لضرب الطوب، ومصنع لـدبغ الجلـود، ومعامل للزجاج، ومعمـل للـورق .

كما أهتم إسماعيل اهتمامًا بالغًا بإصلاح إدارة السكك الحديدية وتوسـيع مداها،فبلغ ما أنشاه منها حوالي (١٠٨٥) ميلاً، كما يقدرها علي مبارك فـي الخطط التوفيقية، وكان ما أنشئ منها في عهدي عباس الأول وسعيد حـوالي (٢٤٥)، كما عمم إسماعيل الخطوط التلغرافية في مدن مصر، ومدت أيضًـا إلى السودان، وبلغ طول الخطوط التلغرافية سنة ١٨٧٢ في مصر والسودان (٥٥٨٢) كيلو متر، وطول أسلاكها (١١٩٥١) كيلو متر، وبلغ عدد مكاتـب التلغراف في مصر والسودان سنة ١٨٧٨م حوالي (١٥١) مكتبًا، منها (٨٦) مكتبًا بالوجه البحري و٤٤ مكتبًا بالوجه القبلي، و٢١ مكتبًا بالسودان .

وأنشأت الشركة الإنجليزية الشرقية في عهده خطًا تلغرافيًا بحريًا مـن الإسكندرية إلى مالطة وصقلية فأوروبا، وخطًا آخر مـن الإسـكندرية إلـى السويس إلى عدن فالهند، ويتصل بخط الشرق الأقصى وأسـتراليا فاتصـلت

مصر بأوروبا بخط الشركة الإنجليزية،كما اتصلت بتركيا عن طريــق خــط غزة .

كما أنشأ إسماعيل إدارة مصرية للبريد ســنة ١٨٦٥م، وأنشــأت لهــا المكاتب في الإسكندرية والقاهرة والأقاليم، وبلغ عددها في عهــد إســماعيل (٢١٠) مكتب ، وأنشأ إسماعيل دارا للآثــار، وأخــرى للرصــد ومصــلحة للإحصاء وأخرى للمساحة، وأهتم إسماعيل بالحالة الصحية ومكافحة الأوبئة، وأنشأ العديد من المستشفيات بلغت ٣٦ مستشفــى في مصــــر والســودان .

وعلى مستوى عمران المدن فإن إسماعيل أهتم بتجميل القاهرة، وأزال الأتربة التي كانت تحيط بها، وخطط شوارع وميادين جديدة كشارع الفجالة، كلوت بك، محمد علي، عبد العزيز، عابدين، كما أنشأ أحياء بكاملهــا كحــي الإسماعيلية، التوفيقية، عابدين، ميدان الأوبــرا، ونظــم جهــات الجزيــرة، الجيــزة، وأنشأ بها قصوره العظيمة، وأنشأ حديقة النبات بالجيزة وقد بقــى منها الآن حدائق الحيوان الحالية، وجزء من حديقة الأورمان، وانشأ حــدائق الجزيرة التي بقى منها الآن حدائق الزهور والأسماك، وبنى مسرح الكوميدي ومسرح الأوبرا، ونسق حديقة الأزبكية تنسيقًا جميلاً وأنشأ كوبري قصر النيل وكوبري البحر الأعمى "الجلاء حاليًا" وأنشأ الطريق المعبــد بــين القــاهرة والأهرام ورصفه بالحجارة، ومد أنابيب المياه العذبة بعــد أن كــان يحملهــا السقاءون في القرب، وعنى بتعميم الكنس والرش في شوارع القاهرة، وأدخل فيها نظام الإنارة بغاز الاستصباح، وأمر ببناء حمامات حلوان، وأنشأ طريقًــا من النيل إلى حلوان، وأنشأ السكة الحديدية التي تصلها بالقاهرة .

وفي الإسكندرية أختّط إسماعيل بها شوارع وأحياء جديدة، وأنارها بغاز الاستصباح، وأنشأ بها البلدية للعناية بأعمال النظافة والتنظيم والصحة والصيانة بها، وعملت المجاري تحت الأرض للتصريف، وأصلح ميناء الإسكندرية ووسعه، وأنشأ الحدائق وأوصل إليها المياه العذبة من ترعة المحمودية .

وأهتم إسماعيل ببناء القصور مثل سراي عابدين، سراي الجزيرة، سراي الجيزة، سراي بولاق الدكرور، قصر القبة، قصر حلوان، سراي الإسماعيلية، سراي الزعفران بالعباسية، سراي الرمل بالإسكندرية، قصر النزهة بشبرا، سراي المسافر خانة، وقصر النيل، وسراي رأس التين، وأنشأ عدة قصور أخرى في مختلف البنادر كالمنيا والمنصورة والروضة .

وإذا أردنا أن تقييم أعمال العمران التي أنشأها إسماعيل، نجد أن إسماعيل أنشأ عددًا كبيرًا من القصور، وهذه طبعًا له ولأقاربه وحاشيته ولا فائدة تعود على الشعب منها، ونجد أنه أهتم بإنشاء الحدائق والمنتزهات وهذه لمسات جمالية لا بأس بها، فضلا عن أهميتها الصحية، ونجد أنه أهتم بتنظيم المدن وخاصة القاهرة والإسكندرية، وتخطيط الشوارع والاهتمام بإدخال الإنارة والمياه العذبة،وإنشاء البلدية وهي كلها أمور جيدة تعود بالنفع على الأمة .

كما أهتم بترقية الأحوال الصحية وإنشاء المستشفيات وهذا أيضًا أمر طيب وضروري، على أن أضخم أعماله وأكبرها هي مد الخطوط السكك الحديدية والتلغراف والكباري، بحيث أصبحت المواصلات في مصر متقدمة جدًا في عهده، بل وأصبحت مصر والسودان مرتبطان بوسائل النقل

والتلغراف والبريد بالعالم الخارجي، وهذه كلها تخدم المصريين، إلا أنها أيضًا تخدم المشروع الاستعماري، لأنها تسهل له وسائل المواصلات إلى مستعمراته ونقل البضائع والمنتجات منها وإليها .

وعلى مستوى الزراعة حقق إسماعيل تقدمًا ضخمًا، فأنشأ العدد الكبير من الترع والقناطر وزادت مساحة الأرض الزراعية في عهده حوالي مليون فدان، وهذا أيضًا أمر طيب إلا أنه عاد في المقام الأول على كبار ملاك الأراضي، كما أنه من المعروف أن الاستعمار لا يمانع بل يشجع الاستثمار الزراعي لتحقيق أكبر قدر من الخامات اللازمة لصناعاته، ونجد أن إسماعيل قد ركز على المحاصيل النقدية اللازمة لمصانع أوروبا مثل القطن .

وعلى المستوى الصناعي، كان إنجاز إسماعيل غير متلائم بالمقارنة بإنجاز عمران المدن والمواصلات والزراعة، فاقتصر الأمر على إنشاء مصانع السكر وبعض مصانع النسيج .

ومحصلة كل هذا أنه على الرغم من الجانب الإيجابي لهذه المشروعات وخيرها المؤكد لصالح الشعب المصري، إلا أنها في نفس الوقت خدمت المخطط الاستعماري، لأنها سهلت له مواصلاته وهذا أمر ضروري للاستعمار، كما صاغت البنية الاقتصادية المصرية بحيث تنتج المحاصيل النقدية كالقطن، وكل هذا يزيد من مساحة القابلية للاستعمار، ولو كان إسماعيل منصفًا لاهتم بالصناعة قدر اهتمامه بالقصور مثلا، ولو فعل لكان حصن مصر شيئًا ضد القابلية للاستعمار، إذًا فمحصلة مشروع إسماعيل كان لخدمة الأرستقراطية المصرية من ناحية، وخدمة المشروع الاستعماري من

ناحية أخرى، إلا أنه رغم ذلك كان مفيدًا للشعب المصري، وليس هناك بالطبع شيء مهما كان يكون سلبيا تمامًا، اللهم إلا في حالات نادرة .

والملاحظة الهامة هنا هو أن إسماعيل أعتمد في تنفيذ مشروعاته على الشركات الأجنبية، الأمر الذي فتح باب النفوذ الأجنبي في مصر واسعاً .

## (ج) الجيـــش والأسطــول

" خلاصة تاريخ الجيش في عهد إسماعيل أنه عنى بترقيتــه وتنظيمــه ومضاعفة قوته، وعنى أيضًا بنهضة التعليم الحربي فأنشأ المدارس على أرقى طراز حديث، ولكنه في السنوات الأخيرة من حكمه أهمل شئون الجيش جملة واحدة فاختل نظامه، ثم أقفل معظم المدارس الحربية التــي أنشــأها وذلــك لنضوب معين المال وارتباك أحوال الحكومة بســبب فداحــة الــديون التــي اقترضها من غير حساب بحيث لم ينته عهده حتى كان الجيش المصري قــد وصل إلى درجة محزنة من الضعف والارتباك " [٨٠].

**بدأ الخديوي إسماعيل بإرسال بعثة حربية إلى فرنسا تتــألف مــن ١٥ ضابطًا من أفضل ضباط الجيش لدراسة العلوم العسكرية وقيــادة الجيــوش والمناورات وفنون القتال المختلفة، كما أستقدم إسماعيل بعثة فرنسية لتنظــيم المدارس الحربية المصريــة.**

**وأنشأ إسماعيل عددًا كبيرًا من المدارس الحربية، وجعل لتلك المدارس** إدارة واحدة سميت "إدارة المدارس الحربية"، والمدارس الحربية التي أنشــأها إسماعيل هــــي:

١- مدرسة البيادة "المشاة" أنشأها سنة ١٨٦٤م، وكان عدد تلاميذها حــين تأسيــسها ٤٩٠ تلميـــذا.

٢- مدرسة السواري "الفرسان" أنشئت سنة ١٨٦٥م وعدد تلاميذها ١٦١ تلميــــذا .

٣- مدرسة الطوبجية "المدفعية" والهندسة الحربية أنشئت سن ١٨٦٥ وعدد تلاميذها ٢٨٠ تلميـــــذا .

٤- مدرسة أركان الحرب بالعباسية أنشئت سنة ١٨٦٥م، ويختار تلاميذها من نوابغ المدارس الحربيـــة .

٥- مدرسة الخطرية بالقلعة أنشئت سنة ١٨٦٤م، لتخريج صف الضباط .

٦- مدرسة صف الضباط سنة ١٨٧٤ .

٧- مدرسة الطب البيطري .

٨- مدرسة قلفاوات الشيـــش .

٩- مدرسة الجنجانجيـــــة .

**وقد أقفلت هذه المدارس في أواخر عهد إسماعيل فـــي فبرايـــر ســـنة ١٨٧٩م، وأنشئت بدلا منها المدرسة الحربية المستجدة في إبريل سنة ١٨٧٩، وذلك لتوفير النفقات بسبب ارتباك الأحوال المالية .**

**ومن ناحية أخرى استخدم الخديوي إســـماعيل عـــددا مـــن الضـــباط الأمريكيين في تأسيـــس هيئـــــة أركان الجـــيش المصـــري مـــع الضـــباط المصرييـــن الذين عادوا من البعثة الحربية في فرنسا .**

**كما نشأت صحيفتان حربيتان لتثقيف عقول التلاميذ والضباط، إحداهما** تدعى "جريدة أركان حرب الجيش المصري"، والأخرى "الجريدة العسكرية المصريـــــة" .

وأهتم إسماعيل بالحصول على السلاح والذخيرة، فاستورد الكثير منهـــا من فرنسا، كما رمم الحصون وجدد أسلحتها ومدافعها، كما أعاد العمل فـــي

مصانع محمد علي الحربية فنظم معمل الحوض المرصود وأصلح من شأنه، وصارت تصب فيه المدافع وشيد بطرة معملا لصنع الأسلحة وآخر لصب المدافع وآخر للبنادق عدا معامل الخرطوش والقنابل، وأصلح مصانع البارود التي كانت موجودة بمصر، وأصلح معمل الأسلحة بالإسكندرية، كما أنشأ إسماعيل ميداناً للرماية والتمرينات العسكرية .

وعقب انتصار ألمانيا في الحرب السبعينية على الفرنسيين حاول إسماعيل إدخال النظام الألماني في الجيش المصري، فأمر بترجمة النظاميات الألمانية وتعديل الملابس وتغيير الأسلحة، ولكن ارتباك شئون الحكومة المالية في أواخر عهده حال دون الإنفاق على الجيش وتجديده .

وقد بلغ عدد الجيش في ١٨٧٣م حوالي ١٢٠ ألف جندي في مصر والسودان [٨١]، وقد تناقص عدد الجيش في أواخر عهد إسماعيل نظرًا للتدخل الأوروبي في شئون مصر، وارتباك الحكومة المالي .

## الأسطول:

كان الأسطول قد وصل في عهد سعيد باشا إلى أسوأ حالاته، ولكن إسماعيل بدأ يهتم به، ويعني بتجديده فبعث النشاط في ترسانة الإسكندرية "دار الصناعة" وأحيا معاملها ومصانعها، وجلب لها العمال من الإسكندرية ومن داخل البلاد، وأستحضر لها العتاد والآلات، فعاد إليها نشاطها وأنشأ بها السفن الحربية، كما أستورد عدد آخر من السفن الحربية وغيرها، وجدد المدرسة البحرية بالإسكندرية، وأنشأ مدرسة بحرية أخرى بجوار الترسانة لدراسة العلوم الحربية البحرية وفن إنشاء السفن والميكانيكا البحرية، وقد وصل عدد

السفن الحربية في عهد إسماعيل حوالي ١٤ سفينة بحرية [٨٢] بلغ عدد مدافعها ١٣٥ مدفعًا، وقد لعبت تلك القوة البحرية دورها في حروب كريت والبلقــان، وكانت تصل بين مصر وثغورها البعيدة في أفريقيا مثــل مصــوع وزيلــع وبربرة ورأس جردفون وقسمايو "بر إسماعيل" على شاطئ المحيط الهندي .

وإلى جانب ذلك اهتم إسماعيل بإصلاح ميناء الإســكندرية وأقــام بــه حوضًا عائمًا من الحديد صلاح السفن، ثم أنشأ بها حاجزًا للأمــواج، وأنشــأ رصيفًا للشحن والتفريغ وأرصفة أخرى، كما أتم أعمال الإصلاح في مينــاء قناة السويــس، فجعل من الثغر مرفأين، وأقام حاجزًا لصد الأمواج، وحوضًا لعمارة السفن، كما أنشأ عددًا من الفنارات في ثغور البحر الأبــيض والبحــر الحمر لإرشاد السفن وتسهيل الملاحة البحرية فبلغ عــددها ٢٠ فــي مصــر والسودان والصومال، كما أنشأ أسطولاً تجاريًا ضخمًا بلغ عــــدد سفنــــه ٢٦ باخـــــرة تجوب البحـــار وتنقل الناس والبريد والمتــاجر بــين ثغــور مصـــــر وأوروبـــا وآسيـــا وأفريقيـــا حتى المحيـــط الهنـــدي .

## حـــروب إسمــاعيـــــل

يمكننا أن نقسم الحروب التي خاضها إسماعيل إلــى قسميـــن القســم الأول: هو الحروب التي خاضها الجيش المصري تلبية لطلب تركيا .

القسم الثاني: كان من ابتكار إسماعيل لبسط نفوذ مصر في أفريقيا، والوصول إلى الحدود الطبيعية لوادي النيل .

ومن الناحية الإسلامية والواقعية فإن الحروب الأولى لا باس بها، وهي وإن كانت أحدى وسائل إسماعيل في الحصول على مزايا وحقوق جديدة من

السلطان فيما يختص بسلطة الخديوي في مصر، إلا أنها كانت في النهاية دفاعًا عن الخلافة العثمانية ضد التحديات التي تواجهها، وقد كانت كثيرة في ذلك الوقت، أما القسم الثاني من تلك الحروب فقد كان عملا إسلاميًا رائعًا، وهو تصرف طبيعي لأي حاكم مصري يعرف ويؤمن بمصالح بلده وحدودها الطبيعية ويفكر في مستقبلها، وصحيح أن حروب إسماعيل في أفريقيا جاءت في وقت متأخر بعد أن كانت الدول الأوروبية قد بدأت تمد نفوذها إلى هناك، وبالتالي لم تكن تسمح له بإنشاء إمبراطورية إسلامية في أفريقيا بعد أن أضاع محمد علي تلك الفرصة، ولكن تلك الحروب على أي حال كانت في الاتجاه الصحيح .

## إخماد ثورة العسير:

**في أوائل عهد إسماعيل ثار الأمير محمد بن عائض أمير العسير على الدولة العثمانية وأستفحل أمره واستولى على بعض المدن فاستنجد السلطان عبد العزيز بالخديوي إسماعيل وطلب إليه أن ينفذ جيشاً مصريًا لإخماد الثورة فلبى إسماعيل طلبه وأنفذ ثلاث أورط من المشاة مزودة بالمدافع وكتائب الفرسان بقيادة الأميرالاي إسماعيل صادق بك- فنجحت في إخماد الثورة .**

## حرب كريت:

في ١٨٦٦ نشبت ثورة عارمة في جزيرة كريت وعجزت تركيا عن إخمادها لانشغال جنودها في حروب البلقان- فاستنجد السلطان بمصر- فلبى إسماعيل الطلب وأنفذ جيشًا مكونًا من خمسة آلاف مقاتل- أستطاع أن يهزم الثوار في موقعة " أرفادى "واستمرت الحرب إلى أن تم إخماد الثورة .

## حـــــــرب البلقـــــــان:

كانت الروسيا لا تفتأ تحرص إمارات البلقان على الانتفاض ضد تركيا ونجحت الروسيا في بذر بذور الفتنة في بلاد البلقان فنشبت ثورة في الهرسك ١٨٧٥ وامتدت إلى البوسنة والصرب، فطلبت تركيا من الخديوي أن يمـــدها بجنده من الجيش المصري فأعد الخديوي قوة من نحو ســـبعة آلاف مقاتـــل شاركت في القتال إلي جانب الجيش العثماني إلى أن توقفت تلك الحرب .

ثم تجدد النزاع بين تركيا والروسيا وأعلنت الحرب بين الدولتين وهـــي الحرب المعروفة بحرب البلقان" إبريل ١٨٧٧ " فطلبت تركيا من الخـــديوي إنجادها في هذه الحرب. ولكن إسماعيل أعتذر في البدايـــة بســـوء الأحـــوال المادية إلا أن مجلس شوري النواب وافق على ربط ضريبة جديـــدة تـــدعى" ضريبة الحرب " قدرها ١٠% من مجموع الضرائب لســـد نفقـــات الحملـــة. وأظهر الأهالي روحًا طيبة في دفع تلك الضريبة لمساعدة الخليفة العثمـــاني ضد الروسيا وتم إعداد جيش مكون من ١٢ ألف جندي شاركوا في القتال إلى جانب جنود الخلافة العثمانية إلى أن وضعت الحرب أوزارها فـــي مـــارس ١٨٧٨م .

## حـــروب إسماعيـــل في أفريقيـــا

لا يختلف اثنان على أن من أعظم الأعمال هو ما قام به إسماعيل مـــن حروب في أفريقيا، فكما قلنا أن أفريقيا وخاصة وادي النيـــل هـــي الامتـــداد الطبيعي لمصر، وتأمين منابع النيل لا غنـــى عنـــه لحيـــاة مصـــر وأمنهـــا ومستقبلها، ومن لا يملك منابع أنهاره لا يأمن مستقبله ويكون دائمًا منقـــوص

السيادة والاستقلال معرضًا للابتزاز والتهديـــد، وأفريقيا أيضًا هي القــارة البكر وقتها، ومن الطبيعي أن مد نفوذ مصر إليها يرفع من شأن تلك القــارة ومصر معًا ويحقق امتدادًا لأمة الإسلام كان ضروريًا لصالح مصر والسودان والعالم الإسلامي عمومـــاً .

وإذا كان العمل الصحيح لمحمد علي هو فتح السودان، فإن ذلك الفــتح المبارك قد ظل موجودًا وامتد في عهد إسماعيل، فوصلت مصر فـــي عهـد إسماعيل إلى فاشودة وضمت محافظتي مصوع وسواكن نهائيًا إلى أملاكهـا، وفتحت إقليم خط الاستواء ومملكة أونيورد، وبسططت حمايتها على مملكــة أوغندا وفتحت إقليم بحر الغزال ثم سلطنة دارفور، واتسعت املاك مصر بين الحبشة والبحر الأحمر بفتح سنهيت وبلاد البوغوس، وامتدت ســلطتها إلـــى سواحل البحر الأحمر حتى بوغاز باب المندب، وضـــمت محـــافظتي زيلـــع وبربرة الواقعين على خليج عدن فيما يلي بوغاز باب المندب، وفتحت سلطنة هرر الواقعة في الجنوب الشرقي للحبشة، ودخلت سواحل الصومال في أملاك مصر حتى رأس جردفون على المحيط الهندي، ثم إلى رأس حافون وبـــذلك إنفسحت رقعة الفتوح المصرية فوصلت جنوبًا إلى بحيـــرة البـــرت وبحيـــرة فكتوريا وشرقًا إلى البحر الأحمر وخليج عدن، وغربًا إلى حدود واداي .

## فتــــح فاشــــودة ١٨٦٥:

في سنة ١٨٦٥ احتلت الجنود المصرية فاشودة احتلالاً رسميًا، وذلــك على عهد جعفر صادق باشا حكمدار السودان، واتخذت الحكومة بهـــا نقطـــة حربية دائمة لمنع تجارة الرقيق فسدت الطريق أمام النخاســـين الأوروبيـــين

الذين كانوا يجلبون الأرقاء بطريق النيل من أقاليم بحر الغزال وخط الاستواء، وصارت فاشودة عاصمة المديرية المسماة باسمها، ولفاشودة أهمية كبرى، فهي تعد مفتاح النيل الأعلى لوقوعها على ملتقى الطرق المختلفة الواصلة من الخرطوم والحبشة على جنوبي السودان، وعلى مقربة من ملتقى روافد النيل كنهر سوباط وبحر الغزال، والنيل الأبيض وبحر الزراف، وهي نقطة الاتصال بين السودان وجهات خط الاستواء، ومن يملكها يضمن النفوذ في شمالي السودان وفي الجهات الجنوبية منه إلى البحيرات الاستوائية .

## ضم سواكن ومصوع: (٨٣)

**دخلت كل من سواكن ومصوع في حدود السودان المصري على عهد محمد علي لأنه إذا رأى ضرورتهما للسودان وأنهما منفذاه على البحر الأحمر، وخاصة لإقليم التاكا "كسلا" أستأجرهما من السلطان (وكانت من أملاك السلطنة العثمانية) مقابل إيجار سنوي قدره (٢٥ ألف جنيه)، ولم يمانع السلطان في ذلك حيث كان يشجع محمد علي على التوسع في أفريقيا لما في ذلك من خدمة للأمة الإسلامية ومد رقعتها جنوباً .**

على أن إسماعيل رأى إلحاقهم بصفة نهائية إلى أملاك مصر فاستصدر في سنة ١٨٦٥م فرماناً من السلطان بإحالة قائمقا ميتي سواكن ومصوع إلى عهدته، وجعلهما فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ من ملحقات مصر، وصارت كل منهما محافظة بذاتها .

## فتـــح إقليم خط الاستواء والوصول إلى منابع النيل:

وصلت الحملات والتجاريد المصرية التي قام البكباشي سليم بك قبطان فـــي عهد محمد علي إلى جزيرة جونكر تجاه عندكرو، ولكن هذا الفتح لم يكن إلا وقتيًا، بمعنى أنه لم يقترن بوضع حاميات عسكرية دائمة في تلك الجهات تقر سلطة الحكومة فيها، فاعتزم إسماعيل أن يبسط نفوذ مصر بصفة دائمة فـــي تلك الأصقاع وما يليها جنوبًا حتى منابع النيل، ولكنه لم يحذو حذو محمد علي في أن يعهد بهذه المهمة الخطيرة إلى ضباط الجيش المصري، بل عهد بهـــا إلى جماعة من الإنجليز، الأمر الذي أدى إلى بداية النفوذ الإنجليزي في تلك الأصقاع، وأنهاء الوجود المصري فيها فيما بعد، فناط إلي صـــمويل بيكـــر الرحالة الإنجليزي المشهور الزحف إلى الجهات الجنوبية لغاية منابع النيـــل وضمها إلى أملاك مصـــــر .

ولعل قصة السير صمويل بيكر توضح لنا التكتيك الإنجليزي المتبع في ذلك الوقت، فإنجلترا كانت تخطط للهيمنة على مصر واحتلالهـــا، وبالتـــالي تخلفها على أملاكها في أفريقيا، أي إنجلترا أرادت أن تأكل الملك رأسا وليس البيادق، وبالتالي تحتل الرقعة كلها، وهكذا كانت إنجلترا تعمل على اكتشـــاف أفريقيا، فأرسلت الرحالتان أسبيك وجرانت عن طريق زنجبـــار، واكتشـــف بحيرة اكروي ومنبع النيل منها في ٢٨ يوليو سنة ١٨٦٢م، وأسمتها بحيـــرة "فيكتوريا" ملكة إنجلترا في ذلك الوقت .

ولاستكمال عملية الاكتشاف أوفدت السير صامويل بيكر عـــن طريـــق آخر هو طريق الخرطوم، فصعد جنوبًا في النيل فبلغ فـــي ٢ فبرايـــر ســـنة

١٨٦٣م، عند كرد التي وصلت إليها حملات البكباشي سليم بك قبطـــان فـــي عهد محمد علي سنة ١٨٤١م، وأخذ يتأهب لمتابعة سيره، والتقى بالرحالتـــان أسبيك وجرانت وأخبراه باكتشافهما "اكروي" التي أسمياها بحيـــرة "فكتوريـــا" وأنهيا إليه أن هناك بحيرة أخرى أخبرهما بها الأهلون، فتابع ســـيره حتـــى اكتشفها في ١٤ مارس ١٨٦٤ وسماها بحيرة البرت باسم الأمير البرت زوج ملكة إنجلترا، ثم عاد إلى غندكرو وسار منها إلى الخرطوم، وعاد من هنـــاك إلى بربره فسواكن واقلع إلى إنجلترا ليتفاهم مع حكومتها ويقدم تقريرًا عـــن رحلته، وفي عام ١٨٦٩ جاء صمويل بيكر إلى مصر بصحبة الأمير إدوارد ولي عهد إنجلترا لحضور احتفالات افتتاح قناة السويس، فرغب أمير إنجلترا على الخديوي إسماعيل أن يعهد إلى السير صمويل بيكر بمطـــاردة تجـــارة الرقيق في السودان نيابة عن الحكومة المصرية، فلم يتردد إسماعيل في قبول الطلب إذا كان يبغى التودد إلى الحكومة الإنجليزية، وأصدر مرســـومًا إلـــى السير صمويل بيكر عهد إليه فيه ببسط نفوذ مصر في الأصقاع الكائن جنوب غندكرو وتنظيمها ونشر التجارة بها ومطاردة الاتجـــار بـــالرقيق، وإنشـــاء المحطات الحربية فيها وجعله قائدًا لحملة جردها لهذا الغـــرض مؤلفـــة مـــن ١٧٠٠ مقاتل، وأنعم عليه برتبة فريق، فصار يعرف بيكر باشا وجعله حاكمًا على مديرية خط الاستواء لمدة أربعة سنوات تبدأ من أبريل ١٨٦٩، براتـــب قدره ١٠ آلاف جنيه في السنة .

والتكتيك إلى هنا واضح جدًا، فهناك مطامع إنجليزيـــة واضـــحة فـــي أفريقيا،وهناك بعثات استكشافية إنجليزية، وهناك نفوذ مصري متزايد في تلك

الأصقاع، ومن الطبيعي أن يحدث صدام بين الطرفين، وفضل الإنجليز بـدلاً من الصدام أن يقوم الخديوي إسماعيل بكل شيء وينالوا هـم الثمـرة، ولـم الخوف منه وهم يغرقونه في الديون ونفوذهم يتسلل إلى مصـر علـى قـدم وساق، ويومًا ما سيرثون كل شيء بعد أن يأكلوا الملك في القـاهرة، المهـم أتفق السير صمويل مع أمير إنجلترا وبلع إسماعيل الطعم، فـدفع الرواتـب الضخمة للسير وجهز له الجيوش المطلوبة وجعله حاكمًا على مديريـة خـط الاستواء تحت شعار محاربة الرقيق، مع أن هذه التجارة ذاتها أنشأها وأدارها الأوروبيون وخاصة الإنجليـز .

بدأ السير صمويل مهمته، وأمده الخديوي بكل ما يحتاجه من سفن وأبل ومعدات، وبلغ عذركو في ١٥ إبريل سنة ١٨٧١م، فرفع العلم المصري عليها في احتفال عسكري مهيب، وأعلن ضمها رسميًا إلى أملاك مصر، ثم أستأنف السير في النيل الأبيض فأسـس نقطًا حربية وحصونًا في عدة بلاد بأعـالي النيل، واستطاع أن يفتح مملكة أونيورد المتاخمة لبحيرة البرت شرقًا، واحتل عاصمتها ماسندي في أبريل سنة ١٨٧٢م، ثم ما لبث أن أعلن ملك أوغنـدا "الملك أمتيسي ولاءه للحكم المصري"، وانتهت عند ذلك مدة خدمة بيكر فعاد إلى إنجلترا، وقد تكلفت تلك الحملة (٨٠٠ ألف جنيه) .

وإذا أردنا أن نقيم تلك الحملة، نجد أنها تكلفت (٨٠٠ ألف جنيه)، وهو مبلغ زهيد بالنظر إلى الفوائد العظيمة التي تعود على مصر من اكتشاف منابع النيل والسيطرة عليها، وهو مبلغ يقارب ما كان ينفق وقتها على بناء وقصـر واحد من قصور الخديوي، ومن ناحية ثانية كان عدد جنود تلك الحملة حوالي

١٧٠٠ جندي فقط، أي أن ١٧٠٠ جندي استطاعوا أن يحققوا فتوحًا ضـــخمة لمصر، فماذا لو كان محمد علي قد وجه جهوده إلى تلك المناطق، وكان يملك ٢٧٦ ألف جندي، وفي وقت مبكر قبل أن يفطن ويفرغ الأوروبيون لمشاركته أو منعه، على أن الخطأ الكبير في هذه المسألة هو إسناد قيادتها إلى أجنبـــي، فبديهي أن أمير إنجلترا لم يكن يلعب حينما ألح على الخديوي في إسناد تلـــك المهمة إلى إنجليزي، لقد كان يجهز الأمور لسيطرة إنجلترا على هذه المناطق ولعل المفيد هنا أن نذكر أن قيادات الحملة من المصريين كانت تفطـــن إلـــى المخاطر المترتبة على إسناد قيادتها إلى إنجليزي، فجعفر مظهر باشا حكمدار السودان حينذاك (١٨٧١) رأى بثاقب نظره أن في إسناد هذه المهمـــة إلـــى أجنبي خطرًا كبيرًا على البلاد، وكتب بذلك تقريرًا أرســـله إلـــى الخـــديوي إسماعيل ينبهه فيه إلى ذلك الخطر، وأشار بإسناد هذه الهمة إلى ضباط أركان الحرب من الجيش المصري، ولكن إسماعيل لم يلتفت إلى هذا الرأي الحكيم، ولم يعمل به، وأستمر يحسن الظن برواد الاستعمـــــار .

## تعيين الكولونيل غردون باشـــا مديرًا لخط الاستواء (١٨٧٤-١٨٧٦)

"لم يكد يمضي قليل من الزمن على انتهاء خدمة السير صمويل بيكـــر، وخلو منصب مدير خط الاستواء حتى خلفه آخر هو الكولونيل غردون الذي صار فيما بعد غردون باشا، ومن الغرابة أن يتعاقب علـــى هـــذا المنصـــب الخطير إنجليزيان لهما مقام معلوم في نظر الجمهور البريطـــاني والحكومـــة الإنجليزية، ولم يكن ذلك من قبيل المصـــادفات، بـــل أن أصـــابع السياســـة

الإنجليزية كان لها دخل في هذا التعيين، فكما أن الحكومة الإنجليزية هي التي أوعزت إلى الخديوي إسماعيل بواسطة ولي عهد إنجلترا أن يسند هذا المنصب الخطير إلى السير بيكر، فأنها هي أيضًا التي سعيت لديه في إسناده على الكولونيل غردون سنة ١٨٧٤م، فالسياسة الإنجليزية كانت تنفذ خطتها من التمهيد للتدخل في شئون السودان، واختارت باديء ذي بدء منطقة خط الاستواء، لأنها المنطقة التي جعلتها المرحلة الأولى لبرنامجها، إذ فيها منابع النيل، فهي مفتاح السودان من جهة الجنوب، كما أنها مصدر الحياة لمصر، وليس من المصادفات أن يقع اختيارها على الكولونيل غردون بالذات فإنه الرجل الذي كان قلبه ينبض وطنية وحبا وإخلاصًا لبلاده، فلا جرم أن يبذل كل ما لدية من تضحية في سبيل التوسع البريطاني، ويعمل على تدخل السياسة الإنجليزية في تعيينه، أنها أقنعت الخديوي بأن يجعل له من السلطة أكثر مما كان للسير بيكر باشا، فقد كان هذا خاضعًا لحكمدار السودان ، ولكن غردون عين حاكمًا لإقليم خد الاستواء، على أن يكون مستقلا في عمله، وقصر الخديوي سلطة حكمدار السودان على الجزء الشمالي حتى فاشودة، وجعل الأقاليم الاستوائية التي تمتد من جنوبي فاشودة إلى خط الاستواء تحت سلطة غردون"[٨٤] .

## توسيع نطاق الحكم المصري في مديرية خط الاستواء

نقل غردون باشا عاصمة خط الاستواء إلى "اللادو" بدلاً من "الإسماعيلية"، وقد توسعت أملاك مصر فيها فوصلت إلى بحيرة "البرت"، وبسطت مصر حمايتها على مملكة أوغندا على يد ضابط أمريكي "شابي

لونج"، وكان من أخلص وأنزه من خدم مصر في تلك البلاد، ودافع عن حقوق مصر فيها بعد ذلك بلسانه وقلمه عن طريق المجلات والكتب، واستنكر المطامع الإنجليزية في وادي النيل، وأرسل وزير خارجية مصر في ذلك الحين مذكرة إلى الدولة خاصة بضم منطقة البحيرات إلى مصر وخلاصتها أن مصر ضمت كل البلاد الواقعة حول بحيرة فكتوريا وبحيرة البرت، كما تم اكتشاف بحيرة "إبراهيم" وهي أحدى البحيرات التي ينبع منها النيل، وتقع شمال بحيرة فكتوريا .

بقى الكولونيل غردون مديرًا لعموم خط الاستواء إلى أن استعفى من منصبه (١٨٧٦)، وعاد إلى القاهرة ومنها إلى إنجلترا ولعله رحل إليها ليطلع حكومته على أحوال المنطقة التي تولى حكمها، وليتلقى تعليمات جديدة بشأنها، لأنه لم يلبث في إنجلترا إلا ثلاث سنوات إلا قليلا حتى تدخلت الحكومة الإنجليزية لدى الخديوي لتعيينه في منصب أكبر من منصبه القديم، إذ جعله حكمدار عموم السودان فصارت أقاليم السودان تحت مطلق سلطته .

خلف غردون باشا في منصبه الأول سنة ١٨٧٦ الكولونيل "بروث"، وهو ضابط أمريكي التحق بخدمة الجيش المصري، ثم فصل بروث وجاء بعده الدكتور إدوارد إسنتزار، وهو طبيب ألماني أعتنق الإسلام وعرف باسم أمين بك، وظل متمسكًا بسلطة مصر على مديرية خط الاستواء رغم حصارها، ونقل عاصمتها من اللادو إلى ودلاي جنوبًا، وبقى في مركزه حتى اضطرت الحكومة المصرية بضغط من الإنجليز إلى إخلاء السودان .

## منـــع الاتجـــار بالرقيـــق

كانت تجارة الرقيق ممنوعة من الناحية القانونية منذ عهد محمد علـي، إلا أن تجارة الرقيق ظلت موجودة تستند إلى بيوت تجارية أوروبيـة قويـة، واستطاعت تلك البيوت أن تبسط نفوذها وسيطرتها في أفريقيـا، فلمـا تبـوأ إسماعيل حكم مصر اعتزم على إبطال تجارة الرقيق تمامًا، ففي سنة ١٨٦٣م أرسل إلى موسى باشا حمدي حكمدار السودان وقتئذ يـأمره بتعقـب تجـار الرقيق، وحربهم فصدع الحكمدار بالأمر وضبط سـبعين سـفينة مشـحونة بالأرقاء بين "كاكا" وفاشودة، وأطلق سراحهم وأعادهم إلى بلادهم، كما كـان لاحتلال فاشودة سنة ١٨٦٥م، أثر كبير في سد طريق النيل في وجه تجـار الرقيق الذين كانوا يقتنصون الرقيق في جهات بحر الغزال وخط الاسـتواء، ويشحنوهم في السفن إلى أوروبا وأمريكا .

وفي عهد حكمدارية جعفر مظهر باشا وإسماعيل أيـوب باشـا بـذلت الحكومة جهودًا موفقة في محاربة تجارة الرقيق، وهكذا فإن إسـماعيل بـذل جهودًا جبارة لمنع تلك التجارة أللاإنسانية .

## فتـــح سلطنـــة دار فور وضم أملاك الزبير باشا رحمت

أمتلك الزبير باشا بلاد بحر الغزال ووسع سلطانه فيه بعـد أن هزيمـة ملك بحر الغزال، وكان الزبير من أكبر تجار الرقيق في السـودان، إلا أنـه جنح إلى مسالمة مصر في سنة ١٨٦٩م، فآلت إلى مصر ملكية بحر الغـزال ودار فور وشكا وأبطلت فيها تجارة الرقيق .

## ضم زيلع وبــربــرة وفتـــح هــرر:

وهما من بلاد الصومال الشمالية الواقعة على خليج عدن، ومن يملكهــا يتسلط على الملاحة في خليج عدن إلى مدخل البحر الأحمر، وقد حصل عليها الخديوي إسماعيل من الحكومة العثمانية بفرمان صدر في يوليو ١٨٧٥م، كما تم فتح سلطنة هرر شرقي الحبشة، "وهي إمارة إسلامية مستقلة، كــان يبلــغ سكانها نحو ٢ مليون نسمة وهم على مذهب الأمام الشافعي، وأهلها متعلمون وفيهم الشعراء والأدباء، ويندر لديهم الطلاق، وكانت هــرر بهــا منتجــات زراعية وصناعية وفيــرة " [٨٥] .

## محاولات فتـــح الصومـــال الجنوبـــي والحبشـــة

**اعتزم الخديوي إسماعيل فتح بقية بلاد الصومال، فجرد لهذا الغــرض سنة ١٨٧٥م حملة مقصدها فتح بقية شواطئ الصومال، والوصول إلى مصب نهر جوبا، ثم فتح الطريق من هناك إلى منطقة البحيرات لكي تتصل مصــر بأملاكها في هذه المنطقة عن طريق البحر الأحمر والمحيط الهندي، وطريق** مجرى النيل، إلا أن تلك الحملة أخفقت بسبب تقاعس غــردون باشــا عــن مساعدتها والاتصال بها بعد وصول تعليمات من الحكومة الإنجليزيــة إلـــى غردون توجب عليه عدم التعاون مع هذه الحملة .

من ناحية أخرى فتحت قوة مصرية قوامها ١٥٠٠ جندي "سنهيت" وبلاد البوغوس وضمتها إلى مصر، كما اشترت مصر مقاطعة "إيليت" الواقعة بين مصوع والحماسين، وشملت سلطة مصر في هذه النواحي سواكن ومصـــوع وبلاد البوغوس والتاكا والقضارف والقلابات وأميديب وبركه "أي الســودان

الشرقي في أقصى حدوده "، وبسبب فتح سنهيت وبــلاد البوغــوس وهــرر الغربية من الحبشة " تقع بين الحبشة والبحر الأحمر"، حاول إســماعيل فــتح الحبشة وجرد عدد من الحملات إلا أن نصيبهــا كان الفشـــــل .

**تواجهنا حروب السودان بعدد من الحقائق المذهلة كالتالـــي:**

أن تلك الحملات استغرقت من ١٨٦٥- ١٨٧٦، أي حوالي ١٢ عامًــا وكان عدد الجنود المصرية فيها حوالي ٣٠ ألف جندي، وبلغــت تكاليفهــا ٤ مليون جنيه في ١٢ عامًا، أي أقل من ٣٥٠ ألف جنيه سنويًا، وهو مبلغ أقــل من ثمن فساتين إحدى الأميرات " ومع ذلك حققت تلك الحملات فضلا عــن تثبيت الحكم المصري في السودان الذي فتح أيام محمد على حققــت امتــداد أملاك مصر جنوبا إلى بحيرة ألبرت وبحيرة فيكتوريا وشــرقا إلـــى البحــر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي. وغربا إلى حدود واداي أي أنها أمنــت لمصر منابع النيل. وجعلت البحر الأحمر تحت النفوذ المصري خالصا ومدت أملاك ونفوذ مصر في المحيط الهندي فضلا عن أضـــافة أمـــلاك شاســعة لمصر ممثلة في ١٨ مديرية ومحافظة وحكمدارية هي مديريـــة الخرطــوم- مديرية سنار وفاز وغلى- مديرية بربر- مديرية د نقلة- مديريـــة كســلا أو التاكا- مديرية فاشودة- مديرية كردفان- مديريـــة الفاشـــر- مديريـــة داره ومديريات دارفون" مديرية كبكبه- مديرية بحـــر الغـــزال- مديريـــة خـــط الاستواء- محافظة سواكن- محافظة مصوع- حكمدارية هـــرر- محافظـــة زيلع- محافظة بربره- وعلينا أن نقارن ذلك الإنجاز الضخم الذي تـــم ب٣٠ ألف جندي، وحوالي ٤ مليون جنيه على ١٢ عاما بما كان يمكن أن ينجـــزه

محمد على بجيشه الذي بلغ ٢٧٦ ألف جندي وأسطوله الضخم وقاعدته الصناعية الضخمة جدًا مع الأخذ في الاعتبار سوء الأحوال المالية في عصر إسماعيل وجودتها في عصر محمد علي، وكذلك التوازن الدولي في عصر إسماعيل وعصر محمد علي الذي كان ولاشك في صالح محمد علي، فبرغم ضعف الخلافة في عهد إسماعيل وارتفاع قوة الدول الأوروبية بالمقارنة بالخلافة في ذلك الوقت وبالمقارنة بمجمل أوضاع العالم الإسلامي استطاع إسماعيل وبرغم سوء الأحوال المالية أن يحقق كل هذا، فماذا لو توجه محمد علي تلك الوجهة مبكرًا قبل أن تصل أوروبا إلى قوتها، وقبل أن تكون قد تفرغت من تحطيم الخلافة عسكريًا، وقبل أن تكون قادرة على التصدي لمشروع محمد علي الأفريقي .

-أن الحكم المصري في أفريقيا أبان حكم إسماعيل قد حقق استقرار الأمن في ربوع تلك البلاد وسهل مواصلاتها مما مهد للكشوف الجغرافية، كما أن ذلك الحكم أدخل الزراعة الحديثة على مستوى المحاصيل وطرق الزراعة ومشروعات الري، وأنشأ بها العديد من طرق المواصلات، وشرع في بناء خطوط السكك الحديدية بينها وبين مصر" إلا أنها لم تستكمل" ، كما أنشأ بها خطوط التلغراف-بلغت عدد المكاتب سنة١٨٧٧في السودان حوالي ٢١مكتبًا- وكذلك مكاتب البريد مما مهد لنهضة تجارية ضخمة ومزدهرة، كما تم إنشاء المدارس والفنارات البحرية، وكذلك دور الصناعة وخاصة ترسانة الخروم.

- أن الحكم المصري في أفريقيا قد تسبب في إبطال تجارة الرقيق، والفضل في هذا الصدد يرجع إلى محمد علي الذي أصدر القوانين التي تحرم

بيع الرقيق، ثم جاء إبراهيم فألغى تلك التجارة تمامًا، وكانت أفريقيا تعاني من تلك التجارة الفظيعة حيث كان الرقيق يخطف ويباع لحساب أوروبا التي أقامت نهضتها على سواعد الرقيق، بل إن تجارة الرقيق نفسها كانت السبب في نشأة معظم البنوك الأوروبية.

– أن الخطأ الفظيع الذي ارتكبه إسماعيل هو استخدامه لرواد الاستعمار من الإنجليز بالذات، فلم يكن خافيًا على أحد أن إنجلترا تخطط للسيطرة على أفريقيا، وبرغم أن جعفر مظهر باشا قد نبه إسماعيل إلى ذلك الخطر إلا أن إسماعيل لم يلتفت إلى هذا الرأي الحكيم ولم يعمل به ، واستمر يحسن الظن برواد الاستعمار" على حد قول الرافعي"[٨٦].

وعلينا أن نفرق بين نوعين من هؤلاء الضباط والقواد الأجانب الذين استخدمهم إسماعيل في حملته الإفريقية، فعلى حين أخلص "شابي لونج" الأمريكي والطبيب الألماني" إدوارد" الذي أسلم وتسمى باسم" أمين بك" وعملا لمصلحة مصر لأن بلادهما لم يكن لها مخططات وأطماع أفريقية في ذلك الوقت أو لشرف ونزاهة كل منهما، فإن كلاً من" صامويل بيكر" و"غردون باشا" قد عملا لحساب إنجلترا مباشرة، وفي الواقع فإن قصة استخدامهما كانت تؤكد ذلك فمن ناحية كانت أهداف إنجلترا في مصر والسودان وأفريقيا واضحة ومن الطبيعي أن تعمل لتحقيق ذلك، ومن ناحية ثانية أنها هي التي رشحت كلاً من "صامويل بيكر"و"غردون باشا" بل وضغطت على إسماعيل لقبول هذا الترشيح، وبديهي أنهما لم يكونا مرشحين إلا لخدمة بلادهما، فالأمير إدوارد ولي عهد إنجلترا هو بنفسه الذي طلب من الخديوي إسماعيل

ترشيح السير"صامويل بيكر" لقيادة الحملة على منابع النيل، كما أن الحكومة الإنجليزية هي التي ضغطت على إسماعيل لتعيين "غردون باشا" مديرًا لخط الاستواء(١٨٧٤-١٨٧٦) ثم حاكمًا عامًا للأقاليم السودانية جميعًا في ١٨٧٧، وهو أمر غير معقول أن يسند مثل هذا المنصب الخطير إلى أجنبي بل ومن رعايا دولة ذات مآرب استعمارية واضحة في مصر وأفريقيا، وإذا كان الرافعي قد عزا ذلك إلى غفلة إسماعيل فإننا نعزوه إلى قوة النفوذ الأجنبي في مصر خاصة بعد الرقابة الثنائية على مالية مصر عام ١٨٧٧، أي أن إسماعيل لم يملك أن يرفض في مثل هذا الوقت بسهولة، ومن ناحية ثالثة فإن كلاً من "صامويل وغردون" كانا من المعروفين بميولهم الوطنية الإنجليزية الشديدة وخاصة "غردون باشا"، ومن ناحية رابعة فإن كل منهما قد أمد بريطانيا بالمعلومات المطلوبة والتمهيدية لاحتلال أفريقيا، كما أمدها باستمرار باتجاهات ونوايا الحكومة المصرية في السودان وأفريقيا .

وإذا قرأنا في سجلات وأعمال غردون باشا، نجد أنه بمجرد توليه منصب الحاكم العام للسودان قد قام بإقصاء المديرين المصرين، واستخدم بدلا منهم أجانب، كما لم يهتم بتوطيد سلطة الأمن في المقاطعات الاستوائية فكأنه كان يبغي إقصائها عن الحكم المصري تمهيدًا لإدخالها في منطقة النفوذ الإنجليزي، وأقفل المدارس التي فتحها من كان قبله، وتذرع إلى ذلك بقلة المال ومنع إرسال الطلبة الناجحين بمدرسة الخرطوم إلى مصر وعزل الموظفين منهم، وتصرف بطريقة تبعث على الفتن والثورة في تلك البلاد، لزعزعة الوجود المصري فيها تميهدًا للسيطرة الإنجليزية عليها .

وفي هذا الصدد أيضًا فإن غردون باشا أثناء توليه مديرية خط الاستواء كان السبب في فشل الحملة المصرية على الصومال الجنوبي، ويقول شـــابي لونج " إن من أسباب إخفاق الحملة إغضاء غردون من الاتصال بهـــا رغـــم الأمر الصادر له من الخديوي إسماعيل، وأن ذلك الإغضاء يرجع إلى وصول تعليمات من الحكومة الإنجليزية إلى غردون توجب عليه عدم التعاون مع هذه الحملة "[٨٧]، وقد أعترف غردون باشا في رسائله " أنه بالرغم مـــن تكليــف الخديوي له بالاتصال بالحملة فإنه وجد ذلك سيكون على غير جـــدوى "[٨٨]، وفي نفس الرسائل يقول غردون " أنه لم يكن مرتاحًـــا إلـــى إحكـــام مصـــر روابطها بأوغندا وملكها، وأنه كان يبغي بقاء ملك أوغندا مستقلاً ولكنـــه (أي ملك أوغندا) هو الذي دعا الحامية المصرية لدخول بلاده " [٨٩] .

ومن ناحية المبدأ فإن الاستعانة بالأجانب في الحملات العسكرية أمـــر محفوف بالمخاطر، وخاصة إذا كانوا قيادات كبيرة وإذا كان من غير الصحيح استعمال الأجانب في هذا الصدد عمومًا، فإن استعمالهم بترشيح من دولة ذات أطماع استعمارية واضحة هو الحمق بعينـــــه .

أنه على الرغم من أن تلك الحملات صحيحة من كل الوجـــوه ومفيـــدة للإسلام ولمصر ولإسماعيل ذاته، إلا أن ارتباك مصر وديونهـــا المتراكمـــة واحتلالها فيما بعد قد بدد الفائدة المرجوة، وجعل الثمرة تسقط بفـــم الإنجليز، ولو جاء هذا المشروع مبكرًا أيام محمد علي مثلاً لكانت نتيجتـــه هائلة .

وإذا كان ليس هناك مصري أو عربي أو مسلم واحد يعتبـــر توحيـــد مصــــر والسودان عملا من أعمال الاستعمار، بل هو عمـــل توحيـــدي واســـتراتيجي تفرضه حقائق الدين والتاريخ والجغرافيا، فإن المسيو لويس عوض يسخر من الرافعي في هذا الصدد قائلا" ؟؟ " وفي الرافعي كلام كثيـــر عـــاطفي لتسويغ فتح مصر للسودان لعقول السودانيين مؤســـس على الاعتـــذار بـــأن الحروب كثيرًا ما كانت دعامة للوحدة القومية كحروب إنجلترا مع اســـكتلنده والحرب الأهلية الأمريكية، ..إلخ" ، ويضيف المسيو عوض " ولكن ألا يكفى أن نقول أن السودان بغض النظر عن شركة النيل " بغض النظر ليه ؟!" م.م" كان مقدرًا له في زمان التسابق الاستعماري أما أن يكون سودانًا مصـــريًا أو أن يكون سودانًا إنجليزيًا " (٩٠) .

إذًا فالمسيو لويس يريد أن يوجه كلامه إلى المستقبل قائلاً " ليس هناك مبرر للوحدة مع السودان "، ومضيفًا ولا تخدعوا السودانيين يا دعاة الوحـــدة فالمسألة ليست حربًا قومية كما يدعي الرافعي، بل هو تســـابق اســـتعماري، ويوجه كلامه إلى الماضي قائلاً " مادام الموضوع مجرد تسابق اســـتعماري، فلا داعي لانتقاد تصرفات إنجلترا التي حدثت فيما بعد حين اســـتولت علـــى السودان وغيره من أملاك مصر في أفريقيا " .

وإذا كان لويس عوض فرنسي الميول، فأنه أوروبي الميول وإنجليـــزي الميول، مادام الأمر يرتبط بمصلحة مصر والسودان في مواجهـــة إنجلتـــرا،

وكل ما هو توحيدي، أي كل ما يجعلنا أقويا في مواجهة الاحتلال أو النفـوذ الأوروبي لا يروق المستر عوض .

والمسيو عوض طبعًا لا ينسى أن يشنع على الحكـم المصـري فـي السودان، فهو يصف محمد بك الدفتردار بالقسوة والوحشية، ويصف خليفتـه على حكم السودان عثمان بك بأنه كان سفاحًا قاسيًا[٨١]، ونسى المستر لـويس أعمال العمران والبناء وتنظيم الري، وأستتاب الأمن الـذي أحدثـه الحكـم المصري للسودان أو إنشاء المدارس بهـا .

وإذا كان من المسلم به لدى كل علماء التاريخ والاجتمـاع والاقتصـاد السياسي أن الرق وتجارته الأفريقية بالتحديد كان أوروبيًا خالصًا في إدارتـه وتمويله والاستفادة منه، وأن الكثير من البنوك الأوروبية الحالية نشأت أصلاً في مقاهي المواني الأوروبية على هامش تجارة الرقيق [٩١] .

وأن الرأسمالية الأوروبية ذاتها نشأت نتيجة الاستعمار ولـيس العكـس وأن الرقيق هم الذين بنوا حضارة أوروبا وأمريكا، وأن الدليل مازال قائمًـا حتى اليوم يلطخ وجه الحضارة الأوروبية ممثلا في الأقليات السـوداء فـي أمريكا وإنجلترا بالتحديد، وفي التفرقة العنصرية التي مارسها السيد الأبـيض في جنوب أفريقيا حتى وقت قريب!!، ولم نسمع عن مسلم واحد مارس تلـك التفرقة العنصرية أو عن مشاكل أقليات سوداء فـي أي مكـان مـن العـالم الإسلامي الممتد من آسيا إلى أوروبا إلى أفريقيا، رغم كل تلك الحقائق ورغم مسلسل جذور الذي فضح عمليات الاسترقاق الأولى ووضع الحقائق المجردة أمام الجمهور الأمريكي والعالم كله، رغم كل هذا فإن المسيو لويس عـوض

مازال يردد أقوال ملفقة ومزورة وعفى عليها الزمن، يقول المسيو لــويس " وقد استفحلت تجارة الرقيق في السودان مع استتاب الحكم العربي بعد القــرن السابع الميلادي "، ويستمر لويس في كذبه قائلاً " يجب أن يكون مــاثلاً فــي الذهن أن حكمداري السودان المعينين من طرف محمد علي كانوا يشــتركون خلال السنوات التالية في إرسال الغزوات لصيد الرقيق، لا نعرف لحســابهم الخاص أو لحساب محمد علي، وعلى كل فقد اخرج محمد علي الذي أحتكــر التجارة في أكثر السلع والمنتجات تجارة الرقيق من قائمة السلع التي تحتكــر الدولة تجارتها، ولكن هذا لا يمنع طبعًا قيام تجارة الرقيق كتجارة خاصة حرة يشترك فيها بعض حكام مصر اشتراكًا فعليًا، وربما منظمًا علــى أســاس أن الدولة تغمض عينيها عما يجري، وبالتالي يكون التعيين في منصب المديرين في أقاليــم السودان يتضمن نوعًا من الامتياز غير المكتوب لاحتكار تجــارة الرقيق خارج إطار الدولة، كذلك فإن اهتمام محمد علي بإرسال البكباشي سليم قبودان في ثلاث حملات (١٨٣٩-١٨٤١) لاستكشاف منابع النيــل، وهــي المنابع الأساسية للرقيق وللسيطرة على مداخل النيل الأبيض الجنوبية قد يكون للقضاء على تجارة الرقيق، كما قد يكون لاحتكارها، وعلى كل حال فإن فتح النيل الأبيض للملاحة قد نظم لتجار الخرطوم تجــارة العــاج، ومصــدرها الأساسي أعالي النيل، وفتح الطريق منذ ١٨٤٣م للمشاركة في هذه التجــارة، وفي تجارة الرقيــق " (٩٣) .

[ يخرب بيتك يا لويــس، أنــت كــذاب بشكــل م.م ]

استخدم إذًا لويس عوض كل أساليب الكذب والتلفيق والقص واللزق هنا ليبرئ ســاحة الأوروبيين من تجارة الرقيق ويلصقها بمحمد علي وحكمدارية السودان من المصريين، على أن الكذب كما يقولون ليس له رجلين، فلــويس عوض مثلاً يقول أن حكمداري السودانيين من قبل محمد علي كانوا يشتركون خلال السنوات التالية في إرسال الغزوات لصيد الرقيــق، " يشتركون مع من ؟! م.م "، ويضيف "لا نعرف لحسابه الخاص أو لحساب محمد علي" "ومادمت لا تعرف فاسكت م.م" وقبل تلك الفقرات نجد لويس يبدأ كلامه بقوله " يجــب أن يكون ماثلا في الذهن" " أي يجب أن تصدق الكذب الذي ليس عليه دليــل، فمن أين هذا المثول في الذهن، ولم هذا القول؟!، وأنت لم تقدم حادثة واحدة أو دليلاً واحدًا يثبت صحة كلامك م.م " .

وعلى كل حال فمادام لويس كذاب فمن الطبيعي أن تجد منطقه مفكــك، فهو لا يعرف إن كان ذلك لحساب المديرين أو لحساب محمد علي، ثــم هــو يعترف بأن تجارة الرقيق لم تكن من ضمن تجارات الدولة المعتمــدة لــدى محمد علي وهو التاجر الوحيد كما نعرف والمحتكر لجميع التجارات، ومادام ذلك يبرئ محمد علي، فإن لويس عوض لابد أن يجد طريقة يغمز بهــا مــن تحت إلى تحت فيقول " ولا يمنع هذا طبعًا من قيام تجارة الرقيــق كتجــارة خاصة حرة يشترك فيها بعض حكام مصر" "أنتبه بعض، أي كــلام لــويس مفكك، فمن هم هؤلاء البعض ؟! م.م" اشتراكًا فعليًا وربما "انتبه ربما ؟! م.م " منظمًا على أساس ان الدولة تغمض عينيها عما يجري " " أي أن لويس يقول انه مصر على اشتراك مصرفي تلك التجارة وإذا كانت الوقائع الثابتة تقــول

بعدم اشتراكها إذاً لابد أنه كان هناك بعض الحكام أو أن هناك تجـــارة غيـــر رسمية، أو أنها كانت لحساب المديرين أو لحساب محمد علـــي، وأن الدولـــة تغمض عينيها وربما؟! يعني لويس إذًا وجد الحقائق الثابتة تخذلـــه فعليـــه أن يستخدم ربما- بعض- تجارة خاصة - الدولة تغمض عينيها، المهم أنه لابـــد أن يكون ماثلا في الذهن أن مصر وليس أوروبا هـــي تـــاجر الرقيـــق " "الله يخرب بيتك يا لويس م.م" ولا مانع أن يقول لويس طبعًا أن حكم السودان كان مجرد امتياز لتجارة الرقيق : يعني ليس فقط إلصاق التهمة بالمصريين فـــي تجارة وإدارة الرق، ولكن لم يكن لهم هدف آخر سوى تلك التجارة، وربما أن وقائع التاريخ لا تثبت ذلك، تجد لويس يقول أنه امتياز "غير مكتوب"، ويستمر لويس في حملة أكاذيبه ليجرد مصر من كل شرف، فبدلا من أن يكون محمد علي قد أرسل البكباشي سليم قبطان في ثلاث حملات لاكتشاف منابع النيـــل، فهو قد أرسله لاحتكار تجارة الرقيق!! وبما أن الوقائع التاريخية الثابتة تقول بعكس ذلك، فإن لويس يستخدم أسلوب الغمز واللمز قائلاً " قد يكـــون ذلـــك للقضاء على تجارة الرقيق وقد يكون لاحتكارها "، والخطورة هنا ليس فـــي إلصاق تهمة تجارة الرقيق بمحمد علي فقط فهو قد غمزه ولمزه في هذا الشأن من قبل، وكذلك غمز حكمدارية السودان المصريين، ولكن يريد لويس أيضًـــا أن يلقي ظلالاً من الشـــك حول القيمة العلمية والإنسانية لكشوف سليم قبطان ليعود بعد ذلك فيشيد برواد الحضارة الـــذين اكتشـــفوا منـــابع النيـــل مـــن الأوروبيين، وسوف يفرد لهم لويس أنصع صفحاته !!، وإذا كـــان اشـــتراك الأوروبيين بل احتكارهم لتلك التجارة أمرًا ثابتًا فإن لـــويس يـــذكره بشـــكل

عارض في آخر الفقرة قائلاً:" أنه مادام محمد علـــي وحكمداريـــة الســـودان والحملات الكشفية كانت كلها لتجارة الرقيق فإن المغامرين الأوروبيين جاءوا للمشاركة في تلك التجارة- جاءوا للمشاركة أم هم الذين ابتدعوها وأداروهـــا وقاموا بها من ألفها إلى يائها م.م- ونذكر لويس بأن محمد علي قـــد أبطـــل الرقيق سنة ١٨٣٨، وأن إسماعيل طارد تلك التجارة بلا رحمة وقضى عليها، وأن الفضل في فتح الكشوف الجغرافية لمنابع النيل يعود إلى المصريين فهـــم الذين بدأوها في عهد محمد علي- رحلات سليم بك قبودان ١٨٣٩-١٨٤١- وهم الذين أمنوا الطرق وفتحوا وسائل المواصلات وأقاموا النقاط على طول الطريق" فإن لويس عوض لا يعجبه هذا فسليم قبودان كان ذاهبًـــا لاحتكـــار تجارة الرقيق لحساب محمد علي، كما أن الكشوف الجغرافية لمنـــابع النيـــل نشأت في الجمعية الجغرافية الإنجليزية وهكذا، ولولا التدمير المتعمـــد الـــذي ألحقه الاحتلال الإنجليزي لوثائق الجيش المصري قبل الاحـــتلال فـــي١٨٨٢ لكان من الضروري أن نعرف أن كل الكشوف فـــي تلـــك المنـــاطق كانـــت للمصريين، ولكن الاحتلال أراد أن يطمس هذا كله وهـــذا شـــأن المغلـــوب والغالب على كل حال

## خلع إسماعيل ونفيه عن مصر

قضى إسماعيل في حكم مصر ١٧ عامًا شهدت فيها مصر الكثير من الأحداث الجسام تمهيدًا للسيطرة عليها، ولاشك أن شخصًا مثل إسماعيل يتمتع بالذكاء كان لابد قد كون في تلك الفترة خلفية سياسية ضخمة، وعرف الكثير من أسرار السياسة الدولية وعرف ما تريده الدول-وخاصة إنجلتـــرا- مـــن

مصر وأدرك أساليبها الجهنمية للسيطرة عليها، وبديهي أن من يعرف الكثير من المعلومات والأسرار الخاصة بتلك الفترة سيكون عقبة بحكم معرفته تلك بصرف النظر عن العوامل الأخرى أمام الخطوة الأخيرة لاحتلال مصر، وهكذا قررت أوروبا أنه جاء الأوان للتخلص من إسماعيل للإتيان بشخص آخر" الخديوي توفيق" تنقصه الخبرة والمعلومات ليسهل التلاعب به على هواها- هذا من ناحية- ومن ناحية ثانية فإن تسلسل الأحداث في مصر أدى إلى ظهور حركة نيابية لا بأس بها وهذه أيضًا خطر محقق على مصالح الاستعمار، فكان لابد من تغيير ظروف الحكم وشكله تمهيدًا لتصفية تلك الحركة، ومن ناحية ثالثة فإن النهضة التعليمية والصحفية وظهور الحركة الشعبية بقيادة السيد جمال الدين الأفغاني كان كفيلاً بإشعار أوروبا بالخوف من امتداد تلك الحركة وتصاعدها فقررت إنهاء إجراءات الاحتلال سريعًا قبل أن تنضج تلك الحركة، وأولاً وأخيرًا كانت أوروبا لا ترتاح للنفوذ المصري في أفريقيا الذي وصل إلى أقصى مداه طوال التاريخ في عهد الخديوي إسماعيل، وكان على إسماعيل أن يدفع ثمن هذا العمل الجليل الذي كان يشكل خطرًا كبيرًا على الاستعمار، فكان لابد من خلع إسماعيل حتى يتسنى للاستعمار تصفية هذا الوجود بلا هوادة.

على كل حال تذرع قناصل الدول بصدور مرسوم ٢٢أبريل سنة١٨٧٩ لتسوية الدين طبقًا لما قررته اللائحة الوطنية، وبدأ هؤلاء القناصل ينسقون موقفهم للتخلص من إسماعيل، وبرغم أن مرسوم ٢٢أبريل لم يكن يختلف في جوهره عن مشروع ريفر ويلسون إلا أن ذلك لم يحل دون ظهور حركة

الاحتجاج الأوروبية الجماعية ضد هذا المرسوم، والاحتجاج هنا لم يكن مقدمًا ضد الإجراءات المالية بقدر ما هو مقدم ضد محاولات إسماعيل الأخيرة الاحتفاظ بشيء من السيادة على شئون مصر،وبدأت الاحتجاجات تنهال على الخديوي من قناصل" المانيا - النمسا - المجر - إنجلترا - فرنسا -روسيا - إيطاليا" ولم تكتف الدول بذلك بل إن فرنسا وإنجلترا اتفقتا على مطالبة إسماعيل بالتنازل عن العرش وأرسلتا بذلك إلى قنصليهما في مصر، وعضدهما في نفس الطلب قنصلي المانيا والنمسا، إلا أن إسماعيل ظل يرفض حتى آخر لحظة وبعدها نجح الأوروبيون في الحصول على فرمان سلطاني من تركيا بعزل إسماعيل ولم يكن لتركيا في ذلك الوقت قدرة على الرفض، فقد وقعت في النفوذ الغربي منذ أن حطم محمد علي قواتها العسكرية في حروبه معها، وأصبحت منذ ذلك الحين خاضعة عمليًا للنفوذ الأوروبي، أو تلعب على بعض التناقضات الثانوية بين بعض الدول الأوروبية على قدر الإمكان.

على كل حال فقد وصل القرار السلطاني بعزل إسماعيل في ٢٦ يونيو ١٨٧٩ وجعل توفيق هو خديوي مصر خلفًا له، وإذا كان الاحتلال الإنجليزي لمصر قد بدأ رسميًا في ١٨٨٢ فإن كان قد بدأ عمليًا منذ تدخل الدول في شئون مصر ووصل نفوذها إلى حد إقالة الخديوي وتسليم آخر مكانه.

كانت الأرض قد أصبحت ممهدة للاحتلال، فحين قضى محمد علي على الحركة الشعبية فإنه قد قضى على المقاومة الحقيقية التي يمكن أن تقف أمام الاستعمار، وإذا كانت مجمل الممارسات السياسية والاقتصادية قد أفضت في

النهاية إلى إغراق مصر في الديون وتكبيلها بالنفوذ الأوروبي، وإذا كان التطور الصناعي في مصر قد انهار لأسباب عديدة، واقتصرت ملامح النهضة على شركات النقل البحرية والبرية وتمهيد الطرق والمواصلات وزيادة الرقعة الزراعية ومشروعات الري فإن كل هذا كان بمثابة الاستعداد للاستعمار لأن تلك البنية ملائمة للاستعمار جدًا، ليس هذا فحسب بل تم بناء طبقة أرستقراطية زراعية من الممكن أن تكون حليفًا للاستعمار ووكيلاً له، وتم تصفية كل رأسمالية صناعية وطنية وغرقت مصر بالبنوك الأجنبية والشركات الأجنبية التي في مجالات المقاولات والسمسرة والوكالة، وبالإضافة إلى ذلك كان هناك الإرساليات التبشيرية الأجنبية، القوانين الفرنسية التي حلت محا الشريعة الإسلامية في النظام القضائي، وكان هناك قناصل الدول التي تتربص بمصر الدوائر،كان معنى هذا كله أن بذور القابلية للاستعمار قد أينعت وحان قطافها فما كان من الاستعمار إلا أن جاء رسميًا بعد أن كان قد جاء عمليًا.

على أنه يبقى أن مصر الخصبة كانت تحتضن بذور الثورة والحركة الجماهيرية التي ظهرت في أكثر من صورة منذ محمد علي وحتى إسماعيل وتوفيق، وتصاعدت تلك الحركة على يد الأفغاني والنديم وعرابي ومصطفى كامل، وكان لصعود تلك الحركة قصة كبيرة وملحمة فريدة، وإذا كنا لم نتحدث عن النهضة العلمية والأدبية والتطور البرلماني في عهد إسماعيل وكذلك الصحافة التي اتسع مداها وتأثيرها في عهده، وكذا الحالة الاجتماعية وظهور الأفغاني(١٨٧١) فإن ذلك يرجع لارتباط عوامل النهضة الأدبية

والعلمية والصحفية والتطور البرلماني والحالة الاجتماعية وظهور الأفغـــاني بما حدث بعد ذلك من انتفاضات وثورات شعبية كالثورة العرابية مثلاً التـــي كانت نتيجة ومحصلة لكل هذا، فكان من الطبيعي أن نجعل الكلام عنها فـــي مقدمة الثمرة العرابية، وهي موضوع البحث القادم إن شاء الله .

*****

## هوامـــــش

(١) الرافعي، عصـــر إسماعيل، الجزء الأول ص ١٨ .

(٢) إسماعيل باشا سرهنك، حقائق الأخبار عن دول البحـــار، جـــ٢ ص ٢٦٥ .

(٣) مدام أولمب، كشف الأستار عن أسرار مصر، ص ٤٣ .

(٤) الرافعي، مرجع سابق ص ٢٦ .

(٥) ميخائيل شاروبيم، الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، جـــ٤ ص ١١١ .

(٦) طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية ص٤٠.

(٧) الرافعي، مرجع سابق ص ٤٩ .

(٨) كان في البلاد منذ عهد محمد علي هيئـــة قضائية عليا تسمى "جمعية الحقانية"، أنشأت سنة ١٨٤٢م، وقد ســـميت الهيئـــــة ســـنة ١٨٤٩م مجلس الأحكام، وكان بمثابة الهيئة القضائية العليا في البلاد .

(٩) المسيو مريو ، مصـــر الحديثـــة .

(١٠) هو مجلس أســـسه محمد علي وانعقد على عهده حينا، وكان مجلسًـــا شكليـــًا .

(١١) المسيو مريو، مرجع سابق ، ص ٨٢ .

(١٢) إسماعيل باشا سرهنك، مرجع سابق جـــ٢ ص ٢٧٥ .

(١٣) فرديناند ديليسبس، وثائق عن تاريخ القناة ج ص ٣٣٣ .

(١٤) إسماعيل باشا سرهنك، مرجع سابق جـــ٢ ص ٢٧١ .

(١٥) الرافعي، مرجع سابق جـ١ ص ٣٨ .

(١٦) الرافعي، مرجع سابق جـ١ ص ٤٥ .

(١٧) فتحي زغلول، كتاب المحاماة، ص ٨٥ ملحقات .

(١٨) الرافعي، مرجع سابق جـ٢ص ٤٩ .

(١٩) الرافعي، مرجع سابق، جـ٢ ص ٥٣ .

(٢٠) المسيو ديليسبس، مرجع سابق جـ١ ص ٤ .

(٢١) الرافعي، مرجع سابق، ص ٦٣ .

(٢٢) لويس عوض، تاريخ الفكر المصري من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩، الجزء الأول ص ٤٠، وفي الواقع فإن لويس لم ينفك يدافع عن الاستعمار وعملائه وبالتحديد الاستعمار الفرنسي، وكلام لويس عوض دائمًا مشبوه ومثير للريبة، فهو أحد أساطين المدرسة الاستعمارية، إلا أن مفتاح فهم لويس عوض هو انحيازه التام للمدرسة الفرنسية الاستعمارية خصوصًا والاستعمار عمومًا، وجدير بالذكر أيضًا، أن كذب لويس عوض دائما واضح فحكاية محور مصر وفرنسا هذا لم يكن إنشاء قناة السويس ذا صلة مباشرة به، ففرنسا نفسها اعترضت في البداية على المشروع، ولم تتحمس له بسبب انشغالها في الحرب مع إيطاليا والنمسا .

(٢٣) الرافعي، مرجع سابق، ص ٥٤ ، ٥٥ ،٥٦، ٥٧ .

(٢٤) إلا لويس عوض طبعًا، لأنه لا هو مؤرخ ولا هو باحث.

(٢٥) تاريخ مصر المالي ص ١٣٢، جـ١ .

(٢٦) لويس عوض، مرجع سابق، ص ٣٩ .

(٢٧) لويس عوض، مرجع سابق، ص ٤١ .

(٢٨) د. محمد صبري، فضيحة السويس، القاهرة ١٩٥٨، المطبعة العالمية ص ٦ .

(٢٩) جيرار، وصف مصر، المجلد ١٧ .

(٣٠) الرافعي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ص ٦٥ جـ١ .

(٣١) الرافعي، نفس المرجع ص ٦٠ جـ١ .

(٣٢) الجبرتي، مرجع سابق .

(٣٣) الوقائع المصرية، العدد ٨٩ (١٨٤٧)، د. علي الجريتلي، تاريخ الصناعة في مصر .

(٣٤) د. علي الجريتلي، تطور النظام المصرفي في مصر .

(٣٥) المرحوم محمد رشدي، تلميذ طلعت حرب ورئيس مجلس إدارة بنك مصر قبل التأميم، التطور الاقتصادي في مصر، القاهرة، دار المعارف ١٩٧٢م .

(٣٦) محمد رشدي، مرجع سابق .

(٣٧) محمد رشدي، مرجع سابق .

(٣٨) عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية .

(٣٩) محمد رشدي، مرجع سابق .

(٤٠) جون مارلو، تاريخ النهب الاستعماري .

(٤١) جون مارلو ، نفس المرجـــع .

(٤٢) تيودر روتشتين، تاريخ المسألة المصرية (١٨٧٥-١٩١٠) ترجمة عبد الحميد الصاوي ومحمد بدران .

(٤٣) الدين الثابت أو المنتظم: هو القرض الـــذي يحصـــل الاكتتـــاب فيـــه بواسطة أحد البنوك بفائدة مقررة، ويسدد في مواعيد محددة، بتـــأمين معين أو ضمانة معينة، وبشرط إتمام استهلاكه في مـــدة معينـــــة .

(٤٤) الدين السائر: هو الذي ينشأ عن الاستجرارات والمعـــاملات الماليـــة والمدنية والمشتريات والتوصيات، وتشمل أيضًا نوع آخر من الـــدين يعرف بالإفادات أو البونات "الأذون " المالية أو بونات تكتـــب بقـــيم مختلفة مسحوبة على الدواوين المتقدمة تحت ألأذن موقعًا عليها مـــن وزير المالية أو من يفوضه الوزير بالتوقيع، وتســـتحق الوفـــاء فـــي الموعد الموضح بها، وكانت هذه البونات تودع في الخزائن، فيـــأتي الراغبون ويطلبون شراءها، وبعد مســـاومتهم علـــى ســـعر الفائـــدة والاتفاق معهم عليها يدفعون صـــافي قيمتهـــا للخزانـــة ويتســـلمون الكمبيالات ويتاجرون بها، وعند موعـــد الـــدفع يقـــدمونها للخزانـــة ويأخذون قيمتها، ولم تكن للديون السائرة حساب معروف، بل كـــان الخديوي كلما احتاج إلى المال استدان ما تصل إليه يده من المـــرابين الجانب المقيمين بمصـــر .

(٤٥) الرافعي، مرجع سابق، ص ٣٣ جـــ٢ .

(٤٦) الرافعي، مرجع سابق، ص ٧٣ جـــ٢ .

(٤٧) الرافعي، مرجع سابق، ص ٤٤ جـ٢ .

(٤٨) جابرييل شارم، مجلة العالمية، عدد ١٥ أغسطس ١٨٧٩م .

(٤٩) وهو سلفة الديون، وقد عقدته الوزارة الأوروبية مع بنـك روتشـيلد الإنجليزي، وكان يبلغ ٨,٥ مليون جنيه .

(٥٠) عادل حسين مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(٥١) مستر ماك كون، "مصـر كما هي" .

(٥٢) الرافعي، مرجع سابق، ص ٥٨ جـ٢ .

(٥٣) عادل حسين مرجع سابق ، ص ٢٢ جـ١ .

(٥٤) جون مارلو، مرجع سابق، ص ٢٩٢ .

(٥٥) عادل حسين مرجع سابق ، ص ٣٢ جـ١ .

(٥٦) الرافعي، مرجع سابق، ص ٦٦ جـ١ .

(٥٧) روتشتين مرجع سابق ص ٣٠ .

(٥٨) رياض باشا، كان معروف بميوله الإنجليزية .

(٥٩) نوبار باشا أرمني متمصر، كان عميلا إنجليزيًا ظاهرًا، وكـان دائـم التردد على إنجلترا، وكان يدعو ساستها إلى ضرورة احتلال مصر، وقد عمل وزيرًا للخارجية في حكومات إسماعيل، ثم رئيسًا للـوزراء في الوزارة المختلطـة.

(٦٠) سمحت إنجلترا فيما بعد برهن ألـ ١٥% من صافي أرباح الشـركة المملوكة لمصر في بنك الائتمان العقاري الفرنسي، وذلـك ليكـون النفوذ الفرنسي في الشركة قريبًا من النفوذ الإنجليـزي .

(٦١) د٠ خالد نعيم، الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية في مصر .

(٦٢) أديب نجيب سلامة، تاريخ الكنيسة الإنجيلية في مصر .

(٦٣) وليم سليمان، تيارات الفكر المسيحي في الواقع المصري، مجلة الطليعة، ديسمبر ١٩٦٦م .

(٦٤) د٠ محمود حمدي زقزوق، الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري .

(٦٥) جرجس سلامة، تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرنيين ١٩ ، ٢٠ .

(٦٦) نقلاً عن د٠ خالد نعيم، مرجع سابق .

(٦٧) نقلاً عن نبيل عبد الحميد سيد أحمد، النشاط التبشيري الأمريكي في البلاد العربية حتى عام ١٩٢٣، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٢٧، القاهرة ١٩٨١م .

(٦٨) طارق البشري، بحث مقدم إلى ندوة "التراث وتحديات العصر" تحت عنوان "المسألة القانونية بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي".

(٦٩) طارق البشري، نفس المرجع .

(٧٠) الرافعي، مرجع سابق، ص ٧٧ ج١ .

(٧١) فليب جلاد، قاموس الإدارة والقضاء ج٦ ص ٧٣٠ .

(٧٢) فليب جلاد، مرجع سابق ج٦ ص ٧٣٢ .

(٧٣) محمود ثابت فهمي"البحر الزاخر" ج١ ص ١٩٩ .

(٧٤) فليب جلاد، مرجع سابق ج٦ ص ٧٣٣ .

(٧٥) نشر نص الفرمانين في الوقائع المصرية عدد ٤٨٠ الصادر فـــي ٢٩ أكتوبر ١٨٧٢م .

(٧٦) الوثائق الدولية للسلطنة العثمانية، نور إدنجيان أفندي ج٣ ص ٣٤٧ .

(٧٧) الرافعي، مرجع سابق، ص ٨٧ ج١ .

(٧٨) فان بلمن، قاض هولندي تولى القضاء في المحاكم المختلطة على عهد إسماعيل في كتاب مصر وأوروبا ج١ ص ١١٦.

(٧٩) اللورد كرومر، مصر الحديثة ج١ ص ٥١ .

(٨٠) الرافعي، مرجع سابق، ص ١٨١ .

(٨١) إسماهيل باشا سرهنك، مرجع سابق ج٢ ص ٣١١ .

(٨٢) علي مبارك، الخطط التوفيقية ص ٨٣ ج٧ .

(٨٣) مصوع هي "إرتريا" اليوم .

(٨٤) الرافعي، مرجع سابق، ص ١٢١، ١٢٢ .

(٨٥) اللواء محمود مختار باشا، مجلة الجمعية الجغرافية، مجموعة ١، عدد ٣ ص ٣٥١ ــ ٣٦٦ .

(٨٦) الرافعي، مرجع سابق، ص ١٢١ ج١ .

(٨٧) شابي لونج، مصر ومديرياتها المفقودة، ص ١٢٤ .

(٨٨) رسائل غوردون إلى أختـــه ص ٥٤ .

(٨٩) رسائل غوردون إلى أختـــه ص ١٦٨ .

(٩٠) لويس عوض، مرجع سابق ص ٢٩٥ ج٢ .

(٩١) لويس عوض، مرجع سابق ص ٢٩٦ ج٢ .

(٩٢) عادل عبد المهدي، الرأسمالية والاستعمار، مجلة الطليعـــة اللندنيـــة، ١٩٨٢ .

(٩٣) لويس عوض، مرجع سابق ص ٣٠٥ ج٢



فهرس الجزء الأول

## فهرس الجزء الأول